الأمن القومي الإسرائيلي
وانعكاسه على عملية السلام
مع الفلسطينيين

دار الجندي للنشر والتوزيع – القدس

❋

009722340035
Mjundi46@gmail.com
www.for-alquds.org

❋

(الأمن القومي الإسرائيلي
وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين)

(علاء الدين محمد منصور)

❋

الطبعة الأولى (2018).

❋

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو أي جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، بدون إذن خطي من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced in any form or by any means without prior permission of the publisher.

الأمن القومي الإسرائيلي
وانعكاسه على عملية السلام مع الفلسطينيين

علاء الدين محمد منصور

الطبعة الأولى
2018

بسم الله الرحمن الرحيم

"فأي الفريقين أحق بالأمنإن كنتم
تعلمون، الذين آمنو ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك
لهم الأمن وهم مهتدون"

(الأنعام، 81-82)

إهـداء

إلى روح والـدي العـزيز رحـمـه اللّه وأسـكـنـه فـسيـح جـنـاتـه

إلى أمـي الـغـالـيـة أطـال اللّه عـمرهـا

إلى رفـيـقـة عـمري زوجـتـي الـعـزيـزة

إلي شـمـعـتـي مـاهـر ومحـمـد

إلى زهـراتي ريـهـام وروﻻ وأسـيـل

والـوردة نـور والحـبـيـبـة رنـا

إلى روح صـديـقـي الـعـزيـز عـلاء الـديـن مـوسـى (رحـمـه اللّه)

إلى الـشـهـداء والجـرحـى والأسـرى

إلـيـهـم جـمـيـعـاً أهـدي هـذا الجـهـد المتـواضـع

الفهرس

المقدمة.....13

الفصل الأول: الأمن القومي الإسرائيلي

مقدمة.....17
تتبع الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية:.....19
المنهج الوصفي التحليلي:- 21
المنهج المقارن :-.....21
المنهج التاريخي:- 21
تعريف مصطلحات الدراسة:.....22
الأمن القومي:.....22
الاستراتيجية: 22
العقيدة الاستراتيجية:.....23
العقيدة العسكرية: 24
الردع:.....24
العمق الاستراتيجي: 24
الحدود الآمنة:.....25
الحرب الوقائية:.....25
الهجوم المسبق:.....26
الدراسات السابقة : 26
التعقيب على الدراسات السابقة:.....30

الفصل الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي /الجذور والمفاهيم

مقدمة:.....34
المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وجذوره الدينية والصهيونية.....35
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وتعريفاته.....35
الأمن : 35
مفهوم الأمن القومي 37
المطلب الثاني: الأمن القومي بالمفهوم الإسرائيلي.....40
المطلب الثالث: الجذور الدينية - التوراتية للأمن الإسرائيلي.....43
المطلب الرابع: الجذور الصهيونية للأمن الإسرائيلي 48
المبحث الثاني: مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي.....51
المطلب الأول: الطاقة البشرية والهجرة 52
المطلب الثاني: الجغرافيا.....58
المطلب الثالث: الحرب الوقائية الاستباقية.....67
المطلب الرابع: الردع 72
المطلب الخامس: السلاح النووي 78
المطلب السادس: التحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل 83

الخلاصة.....89

الفصل الثالث: تطور مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومهدداته

مقدمة:.....93
المبحث الأول: مراحل تطور مفاهيم الأمن الإسرائيلي.....94
المطلب الأول: المرحلة الأولى/ من قيام إسرائيل الى العدوان الثلاثي (1948- 1956) 94
المطلب الثاني: المرحلة الثانية/ من العدوان الثلاثي 1956م الى عدوان 1967م.....96
معطيات العمق الاستراتيجي الإسرائيلي.....98
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة/ من حرب حزيران 1967م الى حرب اكتوبر 1973م.....99
المطلب الرابع: المرحلة الرابعة / من حرب أكتوبر 1973م الى حرب لبنان 1982م 102
المطلب الخامس: المرحلة الخامسة/ من حرب لبنان الى حرب الخليج الثانية (1982- 1991) 105
المطلب السادس: المرحلة السادسة/من حرب الخليج الثانية الى انتفاضة الاقصى(1991- 2000)
.....107
المطلب السابع: المرحلة السابعة/ من انتفاضة الاقصى الى ما بعد حرب غزة (2000-2011) 111
المبحث الثاني: مهددات الأمن الإسرائيلي.....119
المطلب الأول: المهددات الداخلية.....119
أولاً: الخطر الديمغرافي.....119
ثانياً: المقاومة الفلسطينية.....126
المطلب الثاني: المهددات الخارجية.....130
أولاً: البرنامج النووي الإيراني 130
البدائل الإسرائيلية في مواجهة طموحات إيران النووية: 133
ثانياً: حزب الله.....136

الفصل الرابع: الأمن الإسرائيلي وعملية السلام من مدريد الى انتفاضة الأقصى

مقدمة :.....145
المبحث الأول: الأمن والمفهوم الإسرائيلي للسلام.....146
المطلب الأول: المفهوم الإسرائيلي للسلام.....146
أولاً: حزب العمل وعملية السلام 148
ثانياً: الليكود وعملية السلام 151
المبحث الثاني: الأمن الإسرائيلي ومشاريع التسوية السلمية.....155
المطلب الأول: مؤتمر مدريد وعملية السلام 155
المطلب الثاني: أوسلو والأمن الإسرائيلي 160
المطلب الثالث: خارطة الطريق والأمن الإسرائيلي 166
أولاً: الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق.....169
ثانياً: الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق 170
المبحث الثالث: انتفاضة الأقصى والأمن القومي الإسرائيلي.....172
المطلب الأول : أثر الانتفاضة على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي 172
الطاقة البشرية والهجرة: 173
الردع والحسم:.....174
نقل المعركة الى أرض العدو والحدود الآمنة:.....175

الحرب الاستباقية الخاطفة:..... 175
المطلب الثاني : خطة الفصل والجدار العازل 178
المطلب الثالث: الأمن الإسرائيلي والانسحاب من غزة..... 181

الفصل الخامس: الأمن القومي الإسرائيلي ومستقبل عملية السلام

مقدمة..... 187
المبحث الأول: الأمن الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي..... 188
المطلب الأول: القدس 188
المطلب الثاني : اللاجئين وحق العودة..... 193
المطلب الثالث: الحدود والمستوطنات 196
المبحث الثاني: الأمن الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني..... 200
المبحث الثالث: الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية..... 203
الخاتمة..... 212
المراجع..... 216

المقدمة

هدفت الكتاب الى التعرف على مدى تأثير مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي على عملية السلام مع الفلسطينيين تحديداً في الفترة الواقعة بين عام 1991م حتى عام 2011م، حيث تبين للباحث أن:

إسرائيل استطاعت من خلال التمسك بمفهومها للأمن القومي ومرتكزاته المتعددة المستمدة من الأفكار الدينية اليهودية والصهيونية على حدٍ سواء الى تحقيق هدفها وغايتها في البقاء والحفاظ على الوجود، ولكنها لم تستطيع تحقيق الأمن والسلام لإسرائيل، لكون السلام العادل لا يحتاج إلى مرتكزات أمنية بقدر ما يحتاج إلى استرداد وردّ الحقوق والقبول بالآخر.

لقد كانت مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي بمضامينها المختلفة (الاعتبارات الأمنية) حاضرة دوماً في صلب إتفاقيات ومفاوضات السلام الإسرائيلية- الفلسطينية مما أكسب هذه الاتفاقيات والمفاوضات الطابع الأمني العسكري على حساب السياسي السلمي، فمحاولات إسرائيل اعتماد مفهومها للأمن القومي والتشبث المستمر بمرتكزاته الأمنية لتكون المحور الأساسي في عملية السلام، أدى لجعل الاعتبارات الأمنية تمثل قلب وجوهر اتفاقية أوسلو للسلام والاتفاقات التي تلتها، مما جعله يلقي بظلاله القاتمة على عملية السلام.

وأوجدت مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي صعوبات متعاقبة أمام عملية السلام، ومع استمرار تمسك القيادة الإسرائيلية بمفاهيم الأمن القديمة سوف يعطل أي تقدم في مفاوضات سلام قادمة، وسيطيل أمد الصراع لمدة طويلة. فمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي كالردع والحسم، نقل الحرب لأرض العدو، العمق الاستراتيجي، الحدود الآمنة، لم تكن دائماً موائمة ومتطابقة مع الظروف الحقيقية للصراع ونسب القوة، وبالتالي كان هناك ثغرات من وقت لآخر بين مفاهيم الأمن الإسرائيلي والواقع. وأدت التحولات السياسية والأمنية المحلية والإقليمية المنطلقة من زيادة وتيرة حركات المقاومة المسلحة، ومحدودية الردع النووي الإسرائيلي إضافة الى القوة الايرانية النووية الصاعدة الى مضاعفة التحديات والأخطار التي تواجه الأمن

الإسرائيلي، وتعمق ضعف قدرة الجيش الإسرائيلي على مواجهة المهددات المستجدة، فكان لانتفاضة الأقصى تأثير واضح على تراجع فاعلية مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي، ومع ذلك كانت مفاهيم الأمن الإسرائيلي السباقة دوماً في محاولة فرض نفسها على وقائع ومستجدات الصراع سواء كان في حالة مفاوضات سلمية أو في مواجهات عسكرية، الأمر الذي أعطى القوة العسكرية وأدواتها الدور الحاسم والأكبر في تحديد مصير الصراع وعملية السلام.

وسعت إسرائيل دائماً الى الحفاظ على الطابع الديمغرافي اليهودي المميز لإسرائيل وعدم تحول إسرائيل الى دولة ثنائية القومية يتساوى فيها العرب واليهود. ورغم عدم تخلي غالبية الفلسطينيين عن التمسك بفكرة حل الدولتين، إلا أن هذا الحل أصبح يواجه خطراً جدياً مع استمرار سياسة الاستيطان الإسرائيلية الهادفة الى منع فصل الأراضي الفلسطينية عن إسرائيل، وتقطيع أوصال أي كيان فلسطيني قادم، الأمر الذي يُحول حل الدولتين الي حل لا يمكن تطبيقه.

فلا يمكن تحقيق السلام في ظل احتكار إسرائيل السيادة والأمن والتواصل الجغرافي والاستقلال الوطني، فيما يحصل الفلسطينيين على مقترح دولة مقطعة الأوصال ولا سيادة لها على برها أو بحرها أو جوها، ولن يكون هناك تعايش وتصالح حقيقي ما دامت إسرائيل تنكر حقيقة وجودها كدولة يهودية على حساب حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم لحقهم في تقرير مصيرهم كبقية الأمم والشعوب في العالم. وأمام رفض إسرائيل إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة كحل للصراع العربي الإسرائيلي في ضوء اعتبارات أمنها القومي، أو للحل عبر دولة واحدة ديمقراطية ثنائية القومية ستبقى حالة اللاسلم واللاحرب (الحرب الراقدة) هي السائدة والمسيطرة على الوضع الراهن في الأمد المنظور على الأقل.

وبصرف النظر عن طبيعة التنازلات التي سوف تقدمها إسرائيل، أو الصيغة النهائية المحتملة للحل فإن الدلالة التي تبقى أكثر أهمية هي أن التمسك بمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي، أدى الى عرقلة التوصل لحل سلمي مع الفلسطينيين خاصة لأجل الحفاظ على مفاهيم كالعمق الاستراتيجي والحدود الآمنة والطابع اليهودي للدولة.

فإسرائيل في ضوء مفاهيمها الحالية للأمن القومي واعتباراته ليست مؤهلة لإنجاز سلام يتمتع ولو بقدر من العدالة مع الشعب الفلسطيني.

الفصل الأول

الأمن القومي الإسرائيلي

الفصل الأول

الأمن القومي الإسرائيلي

مقدمة

يعتبر البحث في الأمن القومي الإسرائيلي أمراً لا يتصف بالسهولة واليسر، رغم تعدد الدراسات والأبحاث العربية والإسرائيلية والأجنبية التي تناولته وصفاً أو تحليلاً، "فالفكر الأمني الإسرائيلي بأبعاده السياسية ومضامينه الاستراتيجية انطوى على قدر كبير من الغموض أحياناً والتعقيد أحياناً أخرى، رغم ما يتضمنه من إيحاءات بالقدرة على فهمه أو استيعابه" (فهمي،1999 ،5).

فبعد الحرب العالمية الثانية تكاد لا توجد هناك دولة قلقت على أمنها القومي أكثر من إسرائيل، فالولايات المتحدة الأمريكية كأعظم وأقوى دولة في العالم لم تخض عدداً من الحروب (فيتنام- أفغانستان- العراق) كعدد الحروب التي خاضتها إسرائيل ضد جيرانها العرب، فكانت حرب1948م، ثم حرب 1956م، وحرب 1967م، وحرب الاستنزاف 1969م، وحرب أكتوبر1973م، وعملية الليطاني 1978م، وحرب 1982م، ثم حرب لبنان2006م، وأخيراً حرب غزة 2009/2008 م.

فمنذ قيام إسرائيل عام 1948م واعتراف معظم دول العالم بها، وضعت إسرائيل مسألة الأمن في قمة أولوياتها، فوظفت كل إمكانياتها للحفاظ على أمنها القومي، وقد جاءت هذه الدراسة لإعطاء صورة حقيقية عن طبيعة الأمن الإسرائيلي ومحتواه ومضامينه ومرتكزاته، "فالحركة الصهيونية منذ نشأتها تطورت لتصبح حركة سياسية عالمية منظمة، تستند الى مفاهيم متعددة، دينية، مزاعم تاريخية، طموحات استعمارية، تهدف الى تأسيس دولة تجمع فيها اليهود" (المصري، 1993)، من كل بقاع الأرض، وقد أخضعت الحركة الصهيونية بمختلف تنظيماتها وعصاباتها (هاجناه، أرجون، ليحي) استراتيجيتها وفي مختلف مراحلها للغرض الرئيسي والأول، وهو إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وفي المراحل اللاحقة التي تلت قيام إسرائيل أصبحت أهدافها تدور حول كيفية الحفاظ على هذه الدولة وضمان بقائها، ولكون هذا البقاء يحمل في مضمونه تناقضات مع البيئة التي قام في إطارها، فلم يكن أمام إسرائيل سوى السعي نحو التوسع والهيمنة وفرض النفوذ على المحيط المجاور بحيث تصبح محوراً يدور حوله النظام الإقليمي العربي الذي زرعت فيه، فمحاولات إسرائيل الدائمة للحفاظ على بقائها وديمومتها كان لابد أن تواجه تحديات ومعيقات كبيرة لأمنها القومي، وتعاطيها مع تلك التحديات لم يكن عشوائياً، حيث

"توجد مجموعة من العناصر والمفاهيم الأمنية التي ساعدت في التعرف على السلوك الإسرائيلي فيما يتعلق بالصراعات الصغرى والكبرى والحروب التي تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل، علماً أن الجانب العملياتي لبعض هذه المفاهيم ظل مستقراً على مدى الأيام، بينما تطورت مفاهيم أخرى لتتمشى مع الظروف الداخلية والخارجية المستجدة للدولة" (رودمان،2001 ،188).

وبالرغم من معاهدتي السلام بين إسرائيل من جهة وكلاً من مصر والأردن1979م و1994م على التوالي، وإتفاق أوسلو مع الفلسطينيين1993م، إضافة لتفوقها في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، قد قلص التهديد العسكري لإسرائيل الا أنه لم يلغه نهائياً، فقد بقى تهديد نشوب حرب يلازمها، واتسعت المعيقات والتحديات أمام الأمن الإسرائيلي في موجات من العمليات العسكرية وحرب العصابات(فلسطينية ولبنانية) الى إيران الدولة النووية الإقليمية القادمة على الطريق، كما اتسع هاجس الأمن الإسرائيلي ليتعدى ساحة المعارك التقليدية فأرسلت طيرانها ليقصف المفاعل النووي في العراق عام1981م ويضرب قافلة أسلحة بالسودان قالت أنها في الطريق لغزة عام 2009م.

"إن البحث في الأمن الإسرائيلي يجب أن يتم من خلال اعتبار هذا الأمن مفهوماً متغيراً وليس نصاً يوضع مرة واحدة وإلى الأبد وهو رهن دائماً بالتطورات الداخلية والإقليمية والعالمية" (المصري،1993)، ومن هنا يجب البحث في طبيعة ومضامين المرتكزات التي تشكل المفاهيم الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي ومدى رؤيته للأخطار والتحديات التي تواجهه وكيفية تعامله مع هذه الأخطار بعزلها أو تحييدها إن لم يكن قادراً على إزالتها نهائياً.

وإدراكاً لأهمية التحولات والتطورات التي حصلت منذ بدء عملية التسوية السلمية في الشرق الاوسط، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991م، وما تبعه من توقيع اتفاقيات سلام خاصة مع كل من الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، الا أن هاجس الأمن بقى مسيطراً على فكر وتوجهات القادة الإسرائيليين، وهذا استوجب البحث في معرفة وتوضيح كيفية تعاطي مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي مع حالة الصراع العربي الإسرائيلي، سواءً على صعيد العملية السلمية أو على صعيد العلاقات الصدامية والصراعية، لاسيما أن أحداثاً كبيرة وقعت في الفترة التي يغطيها البحث، تركت بظلالهاعلى تلك المفاهيم وانعكست بالتالي على عملية السلام مع الفلسطينيين وتحديداً على الواقع السياسي للشعب الفلسطيني، فاعتراف القادة الإسرائيليين "بعدم قدرة إسرائيل على حل النزاع بالطرق العسكرية فقط، قد حفزت هؤلاء القادة الى البحث عن حلول سياسة" (ليفتا، 1990، 89)، هذه الحلول السياسية التى طالما نادت بها إسرائيل هي حلول أمنية في طبيعتها لمعالجة مشاكلها الأمنية، فإسرائيل عبر تاريخها وهي تعلن عن رغبتها في إحلال السلام مع جيرانها العرب،

ولا غرابة في هذا الأمر، "فكل دولة تهتم بالسلام كأساس لتطورها، ويزداد هذا الاهتمام وضوحاً في حالة الدخول في صراع مع دولة أخرى، لأن الأمر يتعلق بوجودها ذاته، غير أن مفهوم السلام يختلف لدى أطراف الصراع، إذ يقدم كل منهم مضموناً معيناً لهذا المفهوم، بحيث يتناسب مع منطلقاته الفكرية وتصوره لطبيعة الأهداف التي يرمي إلى بلوغها" (زهرة،1992).

وستحاول الدراسة القيام بعرض وتحليل وتقييم المحاور الأساسية لمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي من خلال استعراض أدبيات ومصادر أولية وثانوية، والتعريف بالترجمة العملياتية لهذه المفاهيم على أرض الواقع، عبر التركيز على استكشاف الطبيعة العامة لهذه المفاهيم ومراحل تطورها وتطلعاتها والمرتكزات الأساسية التي تنطلق منها والتحديات التي تواجهها، وكيفية مواكبتها للتطورات الداخلية والإقليمية والدولية في ضوء نهج التسوية الذي يسود المنطقة، ومحاولة التعرف على مستقبل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في ضوء البدائل الأمنية التي أوجدها الأمن الإسرائيلي للتعامل مع الوقائع والأحداث المستجدة.

من خلال دراستنا للأمن الإسرائيلي تواجهنا أسئلة عديدة تحتاج للإجابة عليها، كي تتضح طبيعة الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على عملية التسوية مع الفلسطينيين، وعليه فإن الدراسة ترتكز على السؤال الرئيسي التالي:-

هل عززت مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي في ظل التحولات الدولية والإقليمية فرص تحقيق السلام أم كانت عقبة أمامه؟

أما الأسئلة الفرعية الأخرى؟

1- ماهي المفاهيم الأمنية التي يستند عليها الأمن القومي الإسرائيلي في التعامل مع واقعه المحيط؟
2- ماهي الآثار التي تركتها السياسات الأمنية الإسرائيلية على عملية التسوية السلمية؟
3- هل هناك تحولات في الفكر السياسي الإسرائيلي أثرت على طبيعة الأمن الإسرائيلي؟
4- ما هو مستقبل عملية السلام في ظل مفاهيم الأمن الإسرائيلي؟

تنبع الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية:

- مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي تشكل عقبة رئيسة أمام عملية السلام مع الفلسطينيين.

1- الكشف عن مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومعرفة مدى تأثيرها على عملية السلام مع الفلسطينيين.

2- إبراز أهمية العلاقة الاستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على الأمن الإسرائيلي من ناحية وعلى عملية السلام مع الفلسطينيين من ناحية أخرى.
3- التعرف على أهم التحديات والمخاطر التي تواجه مفاهيم الأمن القومي الاسرائيلي.
4- معرفة تأثير انتفاضة الأقصى على مفا هيم الأمن القومي الإسرائيلي.

تكمن أهمية الدراسة للأمن القومي الإسرائيلي بعد عام 1991م باعتبار ذلك العام نقطة تحول في تاريخ الصراع الإسرائيلي العربي، لظهور وقائع جديدة تمثلت بعقد مؤتمر مدريد للسلام واختلاف المفاهيم والمنطلقات لإدارة الصراع، وبالرغم من وجود عدد من الأبحاث والدراسات حول الأمن الإسرائيلي خاصة الإسرائيلية منها والأجنبية، لكن قلة من الباحثين العرب الذين تطرقوا لانعكاسات الأمن الإسرائيلي على عملية التسوية السلمية وعلى الواقع السياسي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني جراء هذه السياسة الأمنية، وحتى الدراسات العربية التي تناولت الأمن الإسرائيلي وأبعاده على الأمن القومي العربي، كانت دراسات قديمة الى حد ما والحديثة منها قليل جداً ومعظمها لم يحاول قياس مدى تأثير هذه المفاهيم والمرتكزات الأمنية على عملية السلام مع الفلسطينيين خاصة بعد الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة أواخر عام 2008م ومطلع 2009م.

في هذه الدراسة على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي قبل مؤتمر مدريد للسلام، ليرى ما اذا كان هناك تطور في الموقف الإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، وصولاً لاتفاقية أوسلو عام 1993م وما بعدها من محاولات لعقد اتفاق سياسي دائم مع الفلسطينيين.

و تنبع أهمية لكونها محاولة لتوضيح المفاهيم التي تشكل نواة الأمن القومي الإسرائيلي قبل انتفاضة الأقصى وبعدها، ومحاولة فهمها في ضوء المستجدات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، والتي يقف على رأسها بدء مسيرة التسوية السلمية في منطقة الشرق الأوسط وما ترتب عليها من اتفاقيات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وتأتي أهمية هذه حول الأمن القومي الإسرائيلي لدراسة تجربة إسرائيل على هذا الصعيد وتفوقها على غيرها من دول الجوار، حتى أنهم أوهموا معظم دول العالم بأن الحق الى جانبهم مما يسوقونه من ذرائع ومبررات ومتطلبات لأمنهم القومي.

من هنا جاءت أهمية هذه الدراسة في أنها توفر معلومات وتحليل موضوعي حول الأمن الإسرائيلي، كما أنها تسلط الضوء على مدى تأثير مفاهيم الأمن الإسرائيلي على عملية السلام مع الفلسطينيين في الحاضر والمستقبل أيضاً.

يعرف منهج بأنه طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر، ويقصد تشخيصها، وتحديد أبعادها، ومعرفة أسبابها، وطريقة علاجها، والوصول الى نتائج عامة يمكن تطبيقها، فالمنهج هو "فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين" (بدوي، 1977، 4).

وللوقوف على الظواهر السياسية كما هو الأمن الإسرائيلي وتأثير التغيرات الدولية والإقليمية فيه، فقد تم الاعتماد على:

المنهج الوصفي التحليلي:-

حيث يقوم المنهج الوصفي التحليلي "بالكشف عن ماهية الظاهرة من خلال وصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفاً دقيقاً كما يحدد خصائص الظاهرة ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها والتعرف على حقيقتها" (الدعليج، 2010، 75)، وهنا تنبع أهميته في معرفة حقيقة تلك المفاهيم التي تشكل نواة الأمن الإسرائيلي مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتطورات على هذه المفاهيم، كما يتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها واستخلاص النتائج منها، وتكمن أهميته هنا لمعرفة وتحليل ما ألحقته هذه السياسات الأمنية بعملية التسوية السلمية، واستخلاص نتائج تساعد على كيفية التعامل معها مستقبلاً.

المنهج المقارن :-

يأتي استخدام المنهج المقارن في هذه الدراسة للمقارنة بين مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي عبر المراحل الزمنية المختلفة التي مرت بها إسرائيل، وللوقوف على عوامل التغير والاستمرارية بالمفاهيم الأمنية الإسرائيلية، وللمقارنة أيضا بين المواقف السياسية لقادة اسرائيل واستيضاح تأثيرها على طبيعة الأمن الاسرائيلي.

المنهج التاريخي:-

تم استخدام المنهج التاريخي لفهم المؤثرات التاريخية في تطور مفاهيم الأمن الإسرائيلي، وذلك على أساس أن لهذه المفاهيم امتدادات وجذور تاريخية سابقة، وأنه لا يمكن فهم ظاهرة سياسية كالأمن الإسرائيلي بدون معرفة تاريخها، وذلك من خلال تتبع تطور هذه المفاهيم في المراحل الزمنية المتعاقبة التي مرت بها إسرائيل عبر تاريخها، وذلك للوقوف على مظاهر التغير والاستمرارية في المفاهيم الأمنية الإسرائيلية تجاه الدول العربية عامة والقضية الفلسطينية خلال الحقبة التي تعالجها الدراسة.

يشمل الإطار الزمني للبحث الفترة الواقعة بين مؤتمر مدريد للسلام عام1991م حتى عام2011م، أما الإطار المكاني فهو فلسطين الانتداب(إسرائيل والضفة الغربية

وقطاع غزة). وقد حددت الفترة الزمنية لهذه الدراسة ابتداءً من سنة1991م أي ما بعد مؤتمر مدريد للسلام وحتى نهاية عام2011م، مع العلم أن هذا التحديد لا يعني عدم التطرق لمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ما قبل مدريد، لفحص التطورات التي طرأت على هذه المفاهيم منذ إعلان قيام إسرائيل كدولة، وذلك للوقوف على عوامل التغير والاستمرارية في هذه المفاهيم الأمنية.

تعريف مصطلحات الدراسة:

إن التعريف بالمفاهيم والمصطلحات في مجال العلوم الإنسانية مسألة غاية في الصعوبة بسبب ما يكتنف هذه العلوم من خصائص تجعلها أقل انضباطاً من العلوم الطبيعية وذلك لارتباطها بالإنسان الدائم التغير والحركة.

الأمن القومي:

الأمن القومي هو"تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي" (الكيالي، 1986، 331).

أما التعريف الاجرائي للباحث فهو جميع الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الدولة لضمان حماية كيانها ومصالحها الحيوية، وتكون القدرة العسكرية مرتكز أساسي لحماية هذة المصالح الحيوية والتي توفر المظلة الأمنية الواقية لسلامة الدولة.

الاستراتيجية:

من الناحية اللغوية تعرف بأنها خطة أو سبيل للعمل، وهناك من يعرفها بأنها "علم إدارة الصراع الشامل بمستوياته المختلفة بدءاً بالمستويات العليا للقرار السياسي حتى مستوى المواطن العادي، وتشمل الاستراتيجية العمل في عدة مجالات : سياسية واقتصادية وعسكرية وإعلامية وثقافية" (أحمد، 1986، 12).

وتعرف أيضاً على أنها علم وفن وضع الخطط العامة المدروسة بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد لتحقيق الأهداف الكبرى، وهي من أصل يوناني كان يعني فن قيادة القوات العامة، لهذا يرجع استخدام مصطلح الاستراتيجية الى الميدان العسكري وقد تطور على يد كلاوزفيتس[1] في القرن التاسع عشر الذي عرف الاستراتيجية على أنها "نظرية استخدام المعارك كوسيلة للوصول الى هدف الحرب" (الكيالي، 1986، 169).

---

(1) كارل فون كلاوزفيتس (1780 1831) جنرال ومؤرخ حربي بروسي. من أهم مؤلفاته كتاب(من الحرب) تركت كتاباته حول الفلسفة والتكتيك والإستراتيجية أثرا عميقا في المجال العسكري في البلدان الغربية. ويحتل كلاوزيفيتس مكانة هامة باعتباره حجر الزاوية في الفكر الإستراتيجي الحديث، وقد ترجمت أعماله الى معظم اللغات الحية في العالم.

وقد عرفها ليدل هارت[1] بأنها "فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة، كما يعرفها الجنرال الفرنسي اندريه بوفر بأنها فن استخدام القوى العسكرية للوصول الى نتائج حددتها السياسية" (عطايا، 1998م، 31)، أما هولند ورو فقد حدد الاستراتيجية بأنها "طريقة تستطيع من خلالها الدولة أن تتواصل في تحقيق أهدافها وتواجه التهديدات والمخاطر المتأنية من بيئتها وفقاً للموارد والإمكانيات المتاحة لها" (الامارة، 2009، 52).

ويعرف الجنرال الإسرائيلي يسرائيل طال[2] الاستراتيجية العليا "بأنها ضمانة الوجود القومي وحماية المصالح الحيوية، وتتحدد وفقاً لعوامل مختلفة، مثل أهدافها وغاياتها، وأهداف وغايات شعوب أخرى من جهة وقوتها النسبية من جهة أخرى" (عطايا، 1998، 12).

العقيدة الاستراتيجية:

هي "مجموعة الأفكار والأساليب التقنية والتكتيكية الخاصة بوضع الخطة الناجعة لتحقيق هدف أساسي، يتوخى مواجهة العدو والانتصار عليه وفق خطة مبرمجة وذات تكتيك منظم ومرن قابل للتغيرات الجزئية المستجيبة للضرورات العملياتية الطارئة، داخل ساحة المعركة أو ميدان المواجهة من غير أن تكون هذه المرونة مؤثرة على الهدف الاستراتيجي الأساسي لخوض المعركة أو على المحاور الجوهرية في تقنية الحرب" (نعمه، ب.ت، 136).

---

(1) باسيل هنري ليدل هارت (/١٨٩٥-١٩٧٠م) هو مؤلف واستراتيجي، إنجليزي،ألف عدة كتب نالت شهرة فائقة، وهو المخطط الأول عالمياً للحرب الميكانيكية أو الحرب الخاطفة وبطل استراتيجية التقرب غير المباشر، وحرب الحركة، وهو أحد أعظم الكتاب العسكريين في القرن العشرين على الإطلاق، وأغزرهم إنتاجاً وأعمقهم فكراً. وقد رافق تطور الأسلحة الحديثة، وشهد نتائج استخدامها ووقف محللاً لأحداثها، متوقعاً تطوراتها، لا في المجال التكتيكي والعملياتي فقط وإنما تجاوزها إلى أفق الاستراتيجية الرحب.

(2) يسرائيل طال هو قائد عسكري إسرائيلي 1924- 2010، انخرط في الخدمة العسكرية في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية، انضم بعد ذلك إلى إلى الهاغاناه، ومن ثم في صفوف الجيش الإسرائيلي، تولى قيادة كتيبة خلال العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، وعين عام 1964 قائدًا لسلاح المدرعات التي قام بوضع أسسها، وخلال حرب 1967 قاد الكتيبة التي احتلت القطاع الشمالي لسيناء من رفح حتى قناة السويس، وعين قائدا لجبهة الجنوب فيما بعد.

العقيدة العسكرية:

تعرف العقيدة العسكرية "بأنها المبادئ الأساسية التي تَرسم القوات العسكرية أو بعضها إجراءاتها العسكرية على ضوئها، من أجل تحقيق أهدافها وهي الحلقة التي تربط بين السياسة الأمنية وبين الخطط العملية للجيش" (ليفتا، 1990، 12).

وهي كما يعرفها لواء محمد فتحي أمين في قاموس المصطلحات العسكرية "بأنها جميع المبادئ والسياسات والقضايا الفنية أو الأساليب التي بموجبها تتمكن القوات المسلحة أو العناصر من توجيه أعمالها" (شعبان، 1999).

وتعتبر العقيدة العسكرية العمود الفقري لنظرية الأمن القومي لأي دولة، ومن أهم عناصر ومقومات الاستراتيجية الأمنية للدولة، وهي تختص بالأمور الفنية والعملياتية التي يستند اليها جيش الدولة.

الصهيونية: هي فكر وحركة سياسية سميت بهذا الاسم نسبة الى جبل صهيون(جبل النبي داود) الذي يقع في جنوب غرب مدينة القدس، وهدفها جلب اليهود من الشتات وإسكانهم في فلسطين "أي في جبل صهيون وما حوله، وهي كذلك تأييد بالقول أو بالمساعدة المالية أو الأدبية، فالصهيوني هو اليهودي الذي يُؤثر العيش في فلسطين، وهو كذلك من يساعد اليهود مادياً أو أدبياً ليستوطنوا فلسطين" (شلبي، 1992، 135).

والصهيونية تتمثل في ربط الالتزام الديني(تنفيذ وعد الرب) بالحيز المكاني(الأرض التي وعد بها الله) بالمشروطية السياسية (ضرورة المساندة الدولية).

الردع:

يعرف الردع على أنه "مجمل التدابير التي تَعدها وتتخذها دولة واحدة أو مجموعة دُول بغية عدم تشجيع الأعمال العدائية التي يمكن أن تشنها دولة معادية أو مجموعة دول معادية ضدها، وذلك عن طريق بث الذعر في الطرف الآخر، ومن ثم ثنيه عن الإقدام على أي عمل عدائي" (الكيالي، ب ت،136).

وهو تعبير يدل على "عدم تشجيع العدو على إتخاذ عمل عسكري، وذلك بأن يعرف مسبقاً أن حجم التكاليف والمغامرة يتجاوز ما يتوقعه من أرباح" (طلاس، 1991، 785).

العمق الاستراتيجي:

هي تلك المساحة من الأرض والتي تكفي لانتشار واستخدام القوات العسكرية في المعارك، وتوفر إمكانية استخدام تكتيك الاعاقة للقوات المهاجمة لتعبئة الجيش للدفاع عن الدولة في وجه أي هجوم محتمل بعيداً عن المصالح الحيوية للدولة.

الحدود الآمنة:

تعرف بأنها "نظرية توسعية إسرائيلية تبلورت بعد حرب 1967م، واحتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، وقيام ضغوط دولية لإجبارها على الانسحاب منها، ورفض إسرائيل الانصياع لهذه الضغوط حتى يتم وضع حدود آمنة ممكن الدفاع عنها، ويعرف المنظرون الإسرائيليون الحدود الآمنة بأنها الحدود التي تردع العرب عن شن حرب، وتكون قوية بما يكفي لصدهم إذا ما قاموا بالهجوم، وتعطي دولة إسرائيل عمقاً استراتيجياً يؤمن لها المناورة ويضمن سلامة المناطق الحيوية والآهلة بالسكان" (الأيوبي، 1997م، 510).

وهي "تعبير سياسي عسكري ركزت الدبلوماسية والدعاية الصهيونية على استخدامه بعد عدوان حزيران– يونيو 1967م، بغية عدم العودة لحدود ما قبل هذا العدوان، وقد ورد تعبير (الحدود الآمنة) في قرار مجلس الأمن رقم 242 في تشرين الثاني- نوفمبر1967م، والذي تعرض للحدود في المنطقة العربية بتأكيده إقامة السلام العادل والدائم تقتضي حق دول المنطقة ومن بينها إسرائيل، في الحياة في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها متحررة من أعمال العنف والتهديد بها" (الكيالي، 1986، 164).

الحرب الوقائية:

يعرفها المارشال سوكولوفسكي[1] بأنها "الهجوم المدبر من إحدى الدول على الأخرى، أي الاعتداء الذي لا يعتبر نتيجة عدوان ما، أو نتيجة أعمال مباشرة ومكشوفة من قبل دولة معادية، والهدف الرئيسي والمباشر لذلك الهجوم هو تدمير القوات العسكرية لهذه الدولة، لفرض الشروط التي تريدها عليها، والمهم في هذه الحرب تحقيق أقصى قدر من المفاجأة" (عطايا، 1998، 33).

---

(1) فاسيلي دانيلوفيتش سوكولوفسكي (1897 - 1968) قائد عسكري سوفييتي، إنضم إلى الجيش الأحمر في فبراير 1918، وفي ديسمبر 1941عندما كانت القوات الألمانية على بعد نحو 20 كيلومتر من موسكو، تم تعيين سوكولوفسكي رئيسًا لأركان الجبهة الغربية، وبعد الحرب تولى القائد العام للقوات السوفييتية في المانيا الشرقية، وفي عام 1949 أصبح نائبًا لوزير الدفاع، وعرف سوكولوفسكي على نطاق واسع في الغرب بعد نشر كتابة "استراتيجية عسكرية" عام 1962، وهو الكتاب الذي يتضمن تفاصيل نادرة على طريقة التفكير السوفييتية في الحرب، ولا سيما الحرب النووية.

الهجوم المسبق:

يقصد به التوضيح للعدو بأنه من الأفضل له الامتناع عن الإجراءات التي تفسر على أنها إجراءات هجومية، لأنها قد تجر في أعقابها الشروع في الحرب من قبل الطرف الثاني، وهو خلافا للحرب الوقائية، فالهجوم المسبق هو إجراء محدود في جوهره، يهدف لتحقيق هدفين رئيسين: ردع العدو عن نواياه الأصلية بشأن الشروع في حرب، أو (وهو الأهم) سلب العدو زمام المبادرة وحرمانه من تحقيق مكاسب ذات أهمية وخاصة في بداية الحرب (ليفتا، 1990، 118-120).

ويقول اللواء أركان حرب أمين محمود عطايا إن "الفارق بين الحرب الوقائية (preventive war) والحرب الاستباقية (preemptive war) هو أن الحرب الاستباقية تفترض أن هناك تحركا فعلياً عدائياً، ولا تشمل الحرب الوقائية التحرك الفعلي بل النوايا" (عطايا، 1998، 44).

الدراسات السابقة :

كان هناك عدد من الدراسات والمؤلفات المهتمة بالأمن الإسرائيلي سواء كانت باللغة العربية أو الأجنبية التي استفادت منها الدراسة، حيث برزت أهمية المؤلفات العربية في تسليطها الضوء على خطورة المفاهيم الأمنية الإسرائيلية على الأمن القومي العربي.

أما المؤلفات الإسرائيلية والأجنبية فركزت على ضرورة التطوير والنهوض بمفاهيم الأمن الإسرائيلي ودافعت عن حاجة إسرائيل للأمن لتحقيق التسوية في الشرق الأوسط، كما ورد في كتابات ديفيد رودمان، إيجال آلون، عمنوئيل فالد، آرائيل ليفتا.

وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة:

- دراسة/محمد المصري، عام(2008م) بعنوان" نظرية الأمن الإسرائيلي" فقد تتبع الكاتب تطور مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وهدفت هذه الدراسة الى تحفيز الفكر الفلسطيني أولاً والعربي ثانياً على الشروع الفوري في التفكير في المستقبل والتحديات التي تواجه الأمة العربية، وفهم السياسات الخارجية الإسرائيلية الإقليمية والدولية والتي تعتبر مؤشراً لتقييم الأمن القومي الإسرائيلي من منظور قادته وخبرائه، كما قدمت رؤية توضح التغيرات والتحولات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل تغيير المعطيات الإستراتيجية والسياسية في المنطقة، كذلك سعت هذه الدراسة الى توضيح تأثير استراتيجية إسرائيل الأمنية في مجمل الصراع القومي العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً.

واستنتج الكاتب أن موضوع الأمن حاز على النصيب الأكبر في عقيدة التفكير الإستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي، وأن النظرية الأمنية الإسرائيلية قامت على ركائز ثابتة أهمها:

الردع - مفهوم الحدود الآمنة - العمق الاستراتيجي، وخلص الكاتب بأنه رغم الهالة الكبيرة التي تحيط بنظرية الأمن الإسرائيلي، إلا أن هذه النظرية لم تستطع توفير أهدافها وغاياتها بتحقيق الأمن والسلام لإسرائيل، وإن استراتيجة إسرائيل ما زالت قائمة على قاعدة السلام مقابل الأمن.

- دراسة/ خالد محمود، عام(2007م) نال بها الباحث درجة الماجستير من الجامعة الأردنية، بعنوان "آفاق الأمن الإسرائيلي- الواقع والمستقبل"، حيث هدفت الدراسة إلى رصد العوامل والمحددات التي أسهمت في خلق المناخ الأمني المحيط بإسرائيل، وإبراز مصادر التهديد التي تواجه إسرائيل، كما هدفت إلى معرفة استراتيجية إسرائيل الأمنية الحالية والمستقبلية، وإلى توضيح التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن الإسرائيلي، وخلصت الدراسة إلى أن الأمن الإسرائيلي احتل ومازال موقع الصدارة في قائمة الأهداف العليا لإسرائيل، واستطاعت اسرائيل أن توظف امكانياتها الإقتصادية والعسكرية لصالح عنصر الأمن، والذي لعب دوراً حيوياً واستراتيجياً لدى السياسة الاسرائيلية الداخلية والخارجية، وحصل الى حد ما على قبول وتشجيع عالمي، خصوصاً من الولايات المتحدة الأمريكية، التي رعت متطلبات اسرائيل الأمنية من خلال توفير دعم عسكري ومادي لها.

- دراسة/احسان مرتضى، عام(2006م) بعنوان " الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملانية"، فقد هدفت الدراسة الى معالجة مختلف المحاور التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي، الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية في ضوء التطورات السياسية والأمنية في المنطقة وأهمها عملية التسوية السلمية التي بدأت عام 1991م بعقد مؤتمر مدريد للسلام.

وخلصت الدراسة الى أنه لم تتغير غاية الأمن القومي العليا لإسرائيل منذ إنشائها والممثلة في إقامة إسرائيل الكبرى اليهودية النقية، كقوة إقليمية عظمى مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، وأن إسرائيل تسعى من خلال معاهدات التسوية وعمليات ترسيم الحدود الى ضم ما تستطيع من المناطق المحتلة عام 1967م، والتي يمكن أن تحقق متطلبات أمنها القومي، وأن إسرائيل لا ترغب في خوض معركتها ضد الإسلام منفردة، بل تتحالف مع القوى الكبرى في العالم ومع قوى أخرى داخل المنطقة العربية والإسلامية في خوض تلك المعركة.

- دراسة/عبد القادر فهمي، عام(1999م) بعنوان "واقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية- تحديات القرن القادم"، حيث توصل الكاتب إلى أن الصهيونية شكلت مرتكزاً فكرياً- سياسياً توسعياً نحو تحقيق حلم إقامة إسرائيل، ثم بعد إقامتها عملت

على تطوير عقائد سياسية وأمنية وأخرى عسكرية يكون بمقدورها ضمان بقائها واستمرار وجودها، وأن أدوات الحفاظ على هذا الكيان تنوعت وتكيفت مع جميع المراحل التاريخية التي مر بها الصراع العربي الإسرائيلي، وخصوصاً ما يتعلق بالنواحي الأمنية والعسكرية لضمان كفاية دفاعية وهجومية تؤمن مستلزمات التفوق والتسليم بالأمر الواقع من قبل الجانب العربي. وفي إطار تناوله للخيارات الإستراتيجية المستقبلية وجد الكاتب أن الفكر الأمني الإسرائيلي عمل على تطوير عقائده الأمنية وأدواته العسكرية وغير العسكرية ليضمن درجات من التفوق على الأقطار العربية مجتمعة أم منفردة.

- دراسة/صائب العاجز، عام(1989م) والتي جاءت بعنوان "نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي"، فقد خلصت الى أن مفهوم الأمن الإسرائيلي استند على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فاستخدم العنف والإرهاب أساساً لتطبيق هذا المفهوم على السكان الفلسطينيين منذ نشأة إسرائيل، وحتى احتلالها لأرض عربية أخرى، مع العمل لتفتيت الأمة العربية ووضع خطوط حمراء محظور تجاوزها، وعرقلة نمو المنطقة وفرض التبعية الاقتصادية عليها عن طريق التطبيع.

كما توصل الى أن إسرائيل بنت لنفسها منذ نشأتها نظرية عسكرية طبقتها في التخطيط الاستراتيجي وفي الخطط العملياتية الحربية، حيث اعتبرت المعطيات التالية أساساً في العقيدة العسكرية فأشار الى: الوضع الجغرافي، وقلة السكان بالنسبة للعرب، وعدم قدرة إسرائيل لتحمل حرب طويلة الأمد، وخوفها من خطر الهزيمة على كيانها، مع ضرورة كسب المعركة، بجانب اعتمادها على القوى الامبريالية والاستعمارية.

كما استنتج الباحث الى أن إسرائيل تعاني في نظريتها الأمنية من عدة ثغرات تتجسد أهمها في اعتماد إسرائيل على استخدام القوة كعامل وحيد من عوامل ممارسة السياسة، كما أن ضيق مساحة إسرائيل يهدد سياستها الأمنية ويجعلها في خطر حقيقي في حال توجيه ضربة أولى من قبل العرب بأسلحة متطورة.

- دراسة/ ديفيد رودمان عام 2001م، بعنوان "رؤية تمهيدية في عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي" التي وردت بمجلة Middle East Review of International Affairs، فقد تناول الكاتب مفاهيم الأمن الإسرائيلي التي تشكل كيفية تعاطي إسرائيل مع المناخ الجغرافي والسياسي والبيئي الذي تعيش فيه، حيث ساعدت هذه المفاهيم في التعرف على السلوك الإسرائيلى في التعامل مع الصراعات الصغرى والحروب، وتوصل الكاتب الى أنه رغم عدم إعلان إسرائيل عن عناصر محددة لنظريتها الأمنية، الا أن الجانب العملياتي لهذه المفاهيم بقى مستقراً على مدى الأيام، بينما تطورت مفاهيم أخرى لتتماشى مع الظروف الداخلية والخارجية المستجدة للدولة. وأن تجارب إسرائيل وقت الحرب والسلم ساعدت في تشكيل نمط هذه المفاهيم

الأمنية، وأن هذه المفاهيم قد وجهت وقادت التفكير والسلوك الإسرائيلي منذ نشأة دولة إسرائيل، ووضع الباحث هذة المفاهيم تحت عناوين ثمانية متميزة وهي: الجغرافيا، القوة البشرية، الكم ضد النوع، المناورة الهجومية، الردع، االتهديد التقليدي وغير التقليدي ، الاعتماد على الذات، ودعم القوى العظمى.

- دراسة/ المؤلفان جفري بوتول وايفرت مندلسون في عام (1995م)، بعنوان "الأمن الإسرائيلي – الفلسطيني قضايا في مفاوضات الوضع الدائم"، فقد هدفت دراستهما الى البحث في متطلبات الأمن والدفاع اللازمة لاتفاقية سلام إسرائيلية فلسطينية، وقد توصلت الدراسة الى أن اتفاقية إسرائيلية –فلسطينية حول الوضع النهائي، تكون محصلتها إنهاءً تدريجياً للمواجهة التي استمرت عقوداً بين هذين الشعبين اللذين طالب كل منهما بنفس الأرض، وستؤدي الى وضع معايير مختلفة بشكل بارز للهموم الأمنية لكلا الشعبين، وأن هناك قضايا مختلف عليها ستستمر في البروز، إلا أن التغيُر في العلاقات التي تطورت ولا زالت تتطور بين إسرائيل والدول العربية، بفعل اتفاقية السلام التي وقعت مع مصر أولاً ثم اتفاق إعلان المبادئ مع الفلسطينيين ثم اتفاقية وادي عربة مع الأردن، قد أدت لتغيير المعادلة الأمنية الاقليمية بصورة هامة جداً، وأن اتجاه تطبيع العلاقات الاقتصادية يضيف دعماً للاستقرار الإقليمي، وأن الخطوات التي اتخذت لحل الصراع الإسرائيلي– الفلسطيني قد أتاحت الفرصة لظهور تركيز جديد على المسالة، وأدت الى تطوير مجموعة من العلاقات أضاف كثير منها عناصر هامة الى أمن المنطقة ككل.

- دراسة/ الباحث الإسرائيلي عمنوئيل فالد عام 1992م بعنوان "انهيار نظرية الأمن الإسرائيلي"، فقد هدفت هذه الدراسة لمعالجة المشكلة الجوهرية التي تواجه الأمن الإسرائيلي وهي أن القوة العسكرية التي حققت في الماضي انتصارات ومكاسب وهيبة، لم تعد قادرة على توفير الجواب الشافي للمتطلبات الأمنية التي تغيرت عبر الزمن، وأن قدرة الجيش الإسرائيلي على تحقيق النصر أخذت تضعف.

وقد تناول هذا الباحث مواطن الضعف العسكرية والإستراتيجية لإسرائيل خلال عقدين من الزمن(1967-1991م)، وخلص الى أن الأمن الإسرائيلي لحق به ضرر متراكم بسبب الضعف العسكري في عملية بناء القوة العسكرية بين الحروب والذي انعكس بدوره على الردع العسكري بين تلك الحروب، وأن غياب نظرية أمن وطنية وإستراتيجية سياسية متزنة كان لها دور في حالة العجز السياسي، وتوصل الى أن نظرية الأمن الإسرائيلي لم توفر الأمن، لكون المؤسسة العسكرية تمسكت بنظرية الماضي والتي تدور حول(حراسة الوجود وسلة المكاسب التي حققتها) للوصول لأكبر قدر من الأمن الحقيقي، ولكونها امتنعت عن إعادة النظر في افتراضاتها، وتوصل أيضاً الى أن الجمود الذي رافق الفكر الإسرائيلي بشكل خاص منذ عام1967م، نجم عن انتقال امتياز إدارة الشئون الأمنية من أيدي المستوى

السياسي الى أيدي رجال الجيش والذي لم يرتقي الى المستوى الاستراتيجي السياسي، لكونهم عملوا بصوره تكتيكية، حيث أصبح الهدف معرفة (أين نحن موجودون) بدلاً من وضع التقديرات حول(الى أين نسير).

- دراسة/آرائيل ليفتا،عام(1990م) وهو جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي، بعنوان" النظرية العسكرية الإسرائيلية- دفاع وهجوم"، فقد قدم الكاتب وصف شامل للنظرية العسكرية الإسرائيلية، ووقف على مصادر هذه النظرية في إطار نظرية الأمن الإسرائيلي، وهدف الكاتب الى اختبار مدى صلاحية الفرضيات الأساسية التي اعتمدت عليها النظرية العسكرية في ضوء الخبرة التي أُكتسبت نتيجة لتطبيق هذه النظرية في أعقاب التغيرات التي طرأت في إسرائيل وفي الحلبة السياسية والعسكرية.

وخلُص الى ضرورة إدخال تغييرات وتجديدات على النظرية العسكرية الإسرائيلية بغية ملاءمتها مع متطلبات وتحديات إسرائيل الحالية، ومن أهم ما طالب به هو ضرورة تبني الجيش الإسرائيلي للنظرية الدفاعية إضافة للنظرية الهجومية المعتمدة في الجيش الإسرائيلي لكي تتلائم مع الواقع الذي تعيشه إسرائيل حالياً والواقع الذي قد تعيشه في المستقبل.

وأوضح الكاتب بأن الأمل في إمكانية السيطرة على الفلسطينيين بالقوة والاعتماد على الردع والتخويف كأساس في العلاقة معهم قد ثبت فشله، وأن هذه المحاولة محكوم عليها بالفشل في المستقبل أيضاً، طالما لم تخلق لدى الفلسطينيين بواسطة تسوية سياسية مصلحة واضحة في المحافظة على الوضع القائم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يعتبر اليهود ومناصريهم من أكثر الذين كتبوا عن الأمن الإسرائيلي وهذا يجعل كتاباتهم بعيدة عن الحيادية أو الموضوعية، أو لكونها انتقادات الهدف منها البحث في آليات ووسائل أو أساليب جديدة لتطوير مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة، لهذا كانت الدراسات الإسرائيلية والأجنبية ابتعدت عن الحق والحقيقة خدمة لأهدافها ولم تتطرق لانعكاس هذه المفاهيم الأمنية على عملية السلام بنفس القدر التي حاولت فيه الحفاظ على استمرار قوة إسرائيل وهيبتها في المنطقة.

وتحاول الدراسة الرجوع الى المصادر الرئيسة للأمن القومي الإسرائيلي وذلك بالعودة الى جذوره ومفاهيمه لدى اليهود من خلال دراسة أسفار العهد القديم، بروتوكولات حكماء صهيون، وكتابات رواد الصهيونية الأوائل، واعتمدت الدراسة على تتبع النصوص فيما قيل أو كتب حول الموضوع، وكذلك العودة للبحوث الإسرائيلية المنشورة حول موضوع الدراسة لتكون الدراسة موضوعية ما أمكن، بهدف الوصول إلى فهم أعمق وأشمل حول مفاهيم الأمن الإسرائيلي ومن ثم متابعة

التطورات التي لحقت بهذه المفاهيم إن وجدت ومدى انعكاسها على عملية السلام في المنطقة وتحديداً على واقع الشعب الفلسطيني.

ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو قيامها بتوضيح وتحليل وتفسير مفاهيم الأمن الإسرائيلي والكشف عن مضامينها، ومن ثم بيان الآثار المترتبة عن تبني هذه المفاهيم على عملية السلام مع الفلسطينيين، خاصة في ضوء الحديث عن فشل عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، إضافة الى حداثة الدراسة فهي تغطي مفاصل ومحطات سياسية هامة مر بها الصراع العربي الإسرائيلي، بدءاً من مؤتمر مدريد للسلام واتفاقية أوسلو مروراً بانتفاضة الأقصى والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وتداعياته وليس انتهاءً بحرب غزة أواخر عام2008م ومطلع عام 2009م.

الفصل الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي /الجذور والمفاهيم

الفصل الثاني

الأمن القومي الإسرائيلي /الجذور والمفاهيم

مقدمة:

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهور مفاهيم حديثة تختص بها الدول ولعل من أبرز هذه المفاهيم مفهوم الأمن القومي، حيث يختلف مفهوم الأمن القومي من دولة لأخرى، فهو ذو طبيعة توسعية هجومية عند الدول الكبرى، بينما لدى الدول الصغرى ذو طبيعة استقلالية دفاعية، لكن هناك بعض الدول الصغرى تصوغ لنفسها تصور لأمنها القومي يشبه لحد كبير تصور الدول الكبرى، فيكون ذو أطماع توسعية، وتتوسع في مفهوم الأخطار التي تواجهها، فتمارس سياسة العدوان كمبرر لحماية أمنها القومي، ويقف على رأس هذه الدول إسرائيل التي اعتمدت في مفهومها للأمن القومي على مجموعة من العوامل والمحددات التي كان لها الدور الأبرز في تشكيل المرتكزات التي استندت عليها تلك المفاهيم بمضامينها المختلفة، منها العوامل والمحددات الطبيعية كالجغرافيا والسكان، وأخرى فكرية نظرية مرتبطة بالعقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي والتي استمدتها من الفكر الصهيوني ومن المعتقدات الدينية التوراتية، ومن الحروب التي خاضتها إسرائيل عبر تاريخها، إضافة للخبرات المكتسبة من تجارب القوى العالمية في صراعها خاصة الأمريكية منها، والتي أبرز ما أخذته عنها مفهوم "الردع" والذي طورته بما يتناسب مع حالتها، كما طور الزعماء والقادة الصهاينة طاقم من المفاهيم الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي أبرزها الحدود الآمنة، الحرب الوقائية الاستباقية، الردع، والاعتماد على دولة عظمى واحدة على الأقل، فضلاً عن اعتبارات متصلة بامتلاك أسلحة نووية تخلق حالة من الهيمنة المطلقة على المنطقة تعكس العقلية اليهودية الفوقية في التعامل مع الشعوب الأخرى.

المبحث الأول

مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وجذوره الدينية والصهيونية

يعتبر مفهوم الأمن القومي ليس سوى تعبير عن الأمن الوطني للدولة، وهو مفهوم متغير وحركي في عمومه، لكنه يقوم على ثوابت مستمده من مجموعة المصالح الحيوية المركزية، ويرتبط مفهوم الأمن القومي إلى جانب القدرة العسكرية بمجموعة من المفاهيم والاعتبارات، التي توفر سياجاً منيعاً تقف حائلاً في وجه التحديات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي تواجهها الدولة.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وتعريفاته

الأمن :

الأمن في اللغة: "(أمن) أمناً، وأماناً، وأمانة، وأمناً، إمناً، وأمنة: إطمأن ولم يخف فهو آمن، يقال لك الأمان أي أمنتك، وأمن البلد اطمأن أهله، وأمن فلان على كذا : وثق به واطمأن اليه" (العربية، 2004، 28).

وقال ابن فارس: "الهمزة، الميم، النون، أصلان متقاربان: أحدهما: الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها: سكون القلب، والآخر: التصديق، ويقول الزمخشري: فلان أمنة، أي: يأمن كل أحد ويثق به، ويأمنه الناس ولا يخافون غائلته" (رضوان، 2012).

وهو "ضد الخوف وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، ولا يكون الانسان آمناً حتى يستقر الأمن في قلبه" (كلوب،2009 ، 6)، ويأتي بمعنى الطمأنينة والاستقرار، فهو عكس الخوف وللخوف مصدرين: أولهما داخلي، وثانيهما خارجي: الخوف من الحاجة، والخوف من غياب الاستقرار، وإذا رجعنا الى القرآن الكريم فسنجد الحق تبارك وتعالى قد أبان الأمر كله في تعبير بليغ إذ يقول: "الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف" (قريش، 4)، والحقيقة أن ما جاء به القرآن الكريم من التنمية (الاطعام من الجوع)، ثم الأمن(آمنهم من خوف) هما جوهر الأمن. "وليس للأمن إلا جناحان لا ينهض الا بهما معاً وهما التنمية، الطمأنينة والإستقرار، أي بمعنى تحرير الإنسان من الحاجة وتحريره من الخوف" (محمد، 1993). ولقد وردت كلمة (أمن) ما يقارب الخمس وعشرون مرة في مواضع مختلفة من القرآن الكريم بمعنى الاستقرار والطمأنينة أي عكس الخوف.

الأمن اصطلاحاً: يعتبر الأمن كمفهوم عكس الخوف، وهو ظاهرة اجتماعية تمتد بجذورها الى أعماق التاريخ البشري، لكنه كعلم يعتبر أحد العلوم الحديثة نسبياً حيث ازداد الاهتمام بالأمن وبالدراسات الأمنية والاستراتيجية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث تحول الأمن ودراساته المتنوعة الى علم مؤطر وذي طبيعة محددة. وهناك العديد من المعاني والمضامين لمفهوم الأمن، لكنها بمجموعها تدور حول عدد من الصفات والمظاهر الحسنة كالثقة والسلامة والطمأنينة، وعكس الخوف فهو يتضمن معاني ضدية للشعور بالخوف والخيانة، وهو "أحد مؤشرات إيجابية الإنسان وتساميه وتفوقه وقدرته على خلق ظروف مواتية للحياة الهانئة والهادئة، وفي الوقت نفسه يعكس انهيار الأمن وتدهوره سلبية الانسان وأنانيته، وسعيه الحثيث الى التملك سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، الأمر الذي يدفع الى تعزيز الاعتقاد بأن الأمن سر الحياة والنماء والتطور" (يوسف، 2010).

ويعرف الأمن على أنه "قدرة الدولة على منع الآخرين من إيذائها سواء بغزوها أو تدميرها وبمعنى أكثر بساطة فإن الأمن يعني حماية الوطن من الهجوم العسكري" (سعيد، 1984).

ويعرفه د.علي حجي بأنه "حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لسيادته واستتبابه داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة" (كلوب،2009 ، 8). أما د.على الدين هلال فيعرف الأمن بقوله "الأمن هو غياب الشعور بالتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر، وتحقيق الأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وهو يثير في الأذهان معاني البقاء والتكامل الإقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية" (لقوشة، 1992)، وفي موقع آخر يربط علي الدين هلال بين الأمن والتنمية في المجتمع "فيعتبر الأمن والتنمية وجهين لعملة واحدة، لأن التنمية السليمة والشاملة توفر الأساس والرصيد الاجتماعي للأمن، إذ يتحقق الأمن في ظل منظومة اجتماعية واقتصادية تكفل الاستقرار والتوازن الداخلي" (يوسف، 2010). أما والتر ليبمان فيعرف الأمن بقوله إن "الأمة الآمنة هي التي لا يجب عليها التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب حرب ما، وفي نفس الوقت تكون قادرة، إن ظهر لها تحد، على حماية هذه المصالح باللجوء الى الحرب" (محمد، 1993).

ولقد فسر(بن غوريون) وهو أول رئيس وزراء لإسرائيل ومساعدوه مصطلح الأمن بمفاهيمه العسكرية الأساسية جداً الرامية الى الدفاع عن الوجود على أنه يعني "منع العدو من إلحاق الضرر بالأرواح والممتلكات والأرض" (فالد، 1992، 16). أما (ليفي أشكول) ثالث رئيس وزراء لإسرائيل فيعبر عن الأمن قائلاً "إن الجبهة الأمنية

لإسرائيل هي جبهة البقاء للشعب اليهودي في العالم أجمع" (فهمي، 1999، 91)، وهنا تبرز مدى الأهمية التي أولاها القادة الصهاينة للأمن حيث ربطوا بقاء يهود العالم بأمن إسرائيل.

مفهوم الأمن القومي

في فترة الحرب الباردة ظهرت عدة نظريات توضح أثر الصراع على الأمن القومي، ونادت هذه النظريات بضرورة امتلاك الدولة للقوة العسكرية والعمل على زيادتها وتطويرها من أجل الحفاظ على أمنها القومي، وفي مجال العلاقات الدولية أظهرت الدراسات أثر الصراع على الأمن القومي، فكان هناك ما يعرف باسم نظرية الأمن المطلق absolute security والتي من خلالها لا تعتمد الدولة في تحقيق أمنها على النوايا الطيبة والحسنة للدول الأخرى، بل تعتمد أساساً على قوتها الذاتية في صراعها مع تلك الدول، وهناك نظرية الأمن القائم على القوة security based on power"والتي ترى أن تحقيق أمن الدولة يعتمد بالمرتبة الأولى على مقدار ما تحوزه من قوة، وهناك نظرية الحرب الشاملة وهي وليدة التطور في أسلحة الدمار الشامل التي لا تقتصر آثارها على النواحي العسكرية والمقاتلين، بل تتعدى ذلك لتشمل كل جوانب الحياة" (مرتضى، 2006، 31). ومن الواضح أن الخبراء الإسرائيليين درسوا هذه النظريات مجتمعة واستلهموا العبر والدروس من تجارب الحليف الأكبر لهم الولايات المتحدة الأمريكية فترة الحرب الباردة وما بعدها، وأخذوا بدمج مفاهيم هذه النظريات الثلاث وتطبيقها على الواقع الإسرائيلي.

هذه النظريات حول الأمن برزت من خلال عدة مدارس تناولت الموضوع، كل منها ربط الأمن القومي للدولة بعنصر أو عامل أساس في توجهاتها، وعكست بالتالي التطور الذي حدث بمفهوم الأمن القومي عبر التطور التاريخي للمجتمعات، فالمدرسة التقليدية الاستراتيجية ربطته بالقوة العسكرية واستخدام القوات المسلحة لمنع التهديد الخارجي، "وأصحاب هذه المدرسة يرون أن العامل العسكري هو الأساس في عملية بناء القدرة، والأكثر أهمية وحسماً في عملية تحقيق الأمن" (شبيب، 2003، 17)، في حين أن المدرسة الاستراتيجية المعاصرة لا تستبعد استخدام القوة العسكرية في تحقيق الأمن، لكنها تؤكد على تسيس القوة العسكرية، أي إخضاعها للحسابات السياسية من أجل تجنب الحرب وتحقيق الأمن وسلامة الدولة وبناء علاقات قائمة على التعاون السلمي بين الدول. بينما إهتمت المدرسة الإجتماعية "بالعامل الاجتماعي كقوة رئيسية في حفظ قيم المجتمع وانجازاته وأمنه، وصونه من التهديدات الداخلية، وهذا لن يأتي الا بفعل قوة المجتمع وقدرته على تحقيق التوازن والرفاهية والردع" (يوسف، 2010)، وهذه المدرسة دمجت ثلاثة عوامل مع بعضها لتحقيق الأمن هي البعد الاجتماعي والسياسي والعسكري،

"فالمجتمع القوي المتماسك والمتجانس يشكل دعامة أساسية في نفي أو منع التهديدات الداخلية، والسياسة القوية المستندة الى تجانس المجتمع وتماسكه وقوته، تحفظ الدولة من التدخلات الخارجية، والقوة العسكرية تشكل للأمن رادعاً من أي عدوان ودافعاً لتنفيذ السياسات التي تجلب النفع والأمن للمجتمع والدولة على السواء" (شبيب، 2003، 25).

أما المدرسة التنموية المعاصرة للأمن، فقد أبرزت أهمية التنمية كما أعطت أهمية خاصة للقوة السياسية والعسكرية، وقد دافع روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ورئيس البنك الدولي سابقاً عن هذه المدرسة المعاصرة في الأمن عندما ربط الأمن بالتنمية، بقوله "الأمن ليس هو القوة العسكرية وإن كان قد يتضمنها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان قد يشمله، إن الأمن هو التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة بسبب أن مواطنيها لا يمكنهم أن يتخلوا عن طبيعتهم الانسانية" (محمد، 1993). أما أصحاب المدرسة الواقعية الجديدة ومن أقطابها كيث والتر "الذي ربط بطريقة منطقية بين الأمن القومي للدولة ومجالها من جهة، والطبيعة الفوضوية للنظام الدولي من جهة أخرى، لأن مثل هذه الفوضوية متصلة مع غياب أي سلطة دولية عالمية قادرة على ضبط إيقاع تفاعلات الدول فيما بينها مما يولد استخداماً متواتراً ومتزايداً للعنف المسلح" (يوسف، 2010).

ومما تقدم نجد أن التعريفات المختلفة للأمن القومي جاءت نتيجة لتعدد المدارس النظرية التي جعلت من الأمن مرتكزاً لعملها ومضموناً لتفكيرها وانتاجها العلمي، ويتباين مفهوم الأمن القومي بين أكثر من معنى، وقد ظهر استعماله بشكل واسع في الفكر الغربي والعربي ليعبر عن ضمان المصالح الحيوية للدولة من أخطار محتملة تتهددها، أو "للإشارة الى حماية المصالح الحيوية المشتركة لمجموعة من الدول التي تربطها صلاة وثيقة تجعل حماية هذه المصالح في دولة من الدول، غير ممكنة في غياب مؤازرة ودعم الدول الأخرى المعنية، وقد ارتبط مفهوم الأمن القومي بالقدرة العسكرية على حماية هذه المصالح من خطر الاعتداء" (المجالي، 1986). وقد عرف ا.جوهان كولينز الأمن القومي في كتابه عن الميزان العسكري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي 1960- 1980م بأنه "دفاع عن شعب ضد جميع أنواع الأعمال العدوانية من الخارج" (آلون، وآخرون، 1983، 1).

ويعرفه الدكتور حامد ربيع بأنه "تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة أن تحافظ على إحترامها، وأن تفرض على الدول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أن تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية" (شعبان، 1999)، وفي موضع آخر يقول د. ربيع "إن نظرية الأمن القومي لا تجد سنداً لشرعيتها إلا حماية الذات في مواجهة عدو محتمل لا ينتمي إلى الذات القومية"

(ربيع، 1984، 173)، و يعرفه أيضاً بأن "الأمن القومي هو البعد الاستراتيجي حيث تتفاعل وتتعانق في توافق منتظم طبيعة الحدود الجغرافية بطبيعة علاقات الجوار" (لقوشة، 1992).

ولا يوجد تعبير أوضح عن الأمن القومي في معناه الحديث من نص تلك الآية القرانية الكريمة "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل تُرهبون به عدو الله وعدوكم" (الأنفال، 60)، فهي وإن كانت تعبر عن "ارتباط مفهوم الأمن بالقوة في معناها التقليدي، إلا أنها تشير إلى أهم النظريات المعاصرة وهي أن اقتناء القوة ليس فقط بهدف القتال، ولكن بهدف الردع الذي يعد أحد أوجه التعبير عن مفهوم الأمن القومي" (المصري، 2008، 17).

وهناك من يرى أن الأمن القومي لأي دولة هو "دفاع ووقاية ضد الأخطار الخارجية مثل وقوع الدولة تحت سيطرة دولة أخرى أو اقتطاع جزء من حدودها أو التدخل في شئونها الداخلية لتحقق دولة خارجية صالحها، وفي حالة الحرب هو الذي يحدد أعضاء التحالف المشترك في الحرب بقصد تحقيق الهدف السياسي للحرب، وهو الذي يخطط للسلم الذي يعقب الحرب" (المسيري، 1999، 262).

وهناك من يعتبر الأمن القومي على أنه "تأمين حماية كيان الدولة ضد الأخطار القائمة والمحتملة، التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغايتها القومية" (العاجز، 1989، 62)، والبعض الآخر يرى فيه إجراءات عملية تقوم بها الدولة، أي أنه "ما تقوم به الدولة من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية" (المصري، 2008، 13).

أما أمين هويدي فيعرف الأمن القومي بأنه "عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" (محمد، 1993).

ومما تقدم نلاحظ أن معظم التعريفات السابقة تلتقي حول عدد من العوامل المشتركة وهي:

1- أنها تتضمن الشعور بالسلام والطمانينة والابتعاد عن الخوف والخطر.
2 – تهدف الى حماية المصالح الحيوية للدولة من التهديدات الداخلية والخارجية.
3- تركز على أهمية الطابع العسكري للأمن لكنها تتعداه نحو مجالات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية.

ويتداخل مفهوم الأمن القومي مع عدد من المفاهيم والمصطلحات السياسية والعسكرية والتي يصعب تحديد مدلولاتها بدقة نظراً لتشابكها مع بعضها البعض، ونحن هنا لسنا بصدد الخوض بهذه المصطلحات والتعمق بها ولكن طبيعة الدراسة

تفرض علينا ضرورة توضيح بعض هذه المصطلحات لما لها من جوانب تلامس مفهوم الأمن القومي وهي تتمثل في العقيدة القتالية، والاستراتيجية، والاستراتيجية العليا، والعقيدة العسكرية، فالعقيدة القتالية هي "الإدراك القومي المتكامل لأسلوب التعامل مع الخصم أما العقيدة العسكرية فهي ذلك الجزء من العقيدة القتالية المتعلقة بالجيش المهني في أسلوب تطويره لوظيفته القومية وأساليب تعامله مع الخصم" (ربيع، 1984، 451)، وبالتالي نجد أن الأمن القومي يتفرع منه ما يسمى العقيدة العسكرية "التي هي تصورات القيادة السياسية والعسكرية العليا لطبيعة الحرب القادمة التي تتوقع خوضها في المستقبل سواء من ناحية النتائج السياسية أو الإجراءات العسكرية، وهي تشمل تصور الدولة المعنية لأسلوب الاستعداد للحرب اقتصادياً ومعنوياً، وكذلك كيفية إنشاء وتجهيز القوات المسلحة وطرق إدارة الحرب" (المسيري، 1999، 262)، ويذهب العديد من المفكرين العسكريين لاعتبار العقيدة العسكرية القتالية هي نظرية الأمن القومي، وبشكل أدق فالعقيدة العسكرية الإسرائيلية مشتقة من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي.

أما تعبير (الاستراتيجية) فهو بالأصل يعود الى فن القيادة، وهو مشتق من اللغة اليونانية القديمة، وقد راج استعمال مفهوم "الاستراتيجية العليا"، أو "الاستراتيجية القومية" أو"الاستراتيجية الشاملة" منذ منتصف القرن العشرين للدلالة على الإستعمال المنسق للمصادر كافة لأمة من الأمم، من أجل تحقيق أهدافها القومية.

ودرج استعمال الاستراتيجية العليا في وصف مجمل خطط الدفاع الخاصة بالدولة، ويعرفها يسرائيل طال "بأنها ضمانة الوجود القومي وحماية المصالح الحيوية، وتتحدد وفقاً لعوامل مختلفة، مثل أهدافها وغاياتها، وأهداف وغايات شعوب أخرى من جهة وقوتها النسبية من جهة أخرى" (عطايا، 1998، 12).

المطلب الثاني: الأمن القومي بالمفهوم الإسرائيلي

يعتبر الأمن القومي ذو أهمية جوهرية وقصوى بالنسبة لإسرائيل وقادتها، وكان تأمين وجود الدولة والحفاظ على استمرارية بقائها محور التفكير الاستراتيجي الصهيوني ومثل أحد أهم المتغيرات التي أسهمت في صياغته وتكوينه، فقد اعتبر ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل ومنظرها الأمني الأول أن الأمن يُمثل كل شيء لإسرائيل بقوله "إذا وجد وتوفر الأمن وجد كل شيئ، واذا لم يتوفر الأمن لا يوجد أي شيئ" (Civcik , 2004,10)، وقد أشار ليفي أشكول منذ وقت مبكر من تاريخ إسرائيل الى أن مشكلة إسرائيل الأمنية "يجب أن تحتل مكانة مرموقة ضمن اهتمامنا، إن هذا ليس نتيجة لأي من الاعتبارات الأيديولوجية بل أنه مسألة ضرورة ماسة، إن الأمن هو محط اهتمامنا الأول، بل ويمكنني أن أقول أنه أصبح لحد ما

ضرورة أو قيمة مقدسة في حد ذاته لأننا نعيش في حالة محكومة بالرغبة المعلنة لأعدائنا لإزالتنا من على وجه الخريطة" (فهمي، 1999، 90).

ولاحقاً عبر شمعون بيريس عن ضرورة وأهمية الأمن لإسرائيل الى درجة وصفه هذه المسألة بالحياة أو الموت بقوله: "إن موضوع الأمن لا يمكن اعتباره موضوعاً قابلاً للنقاش أمام أي رئيس حكومة إسرائيلية، إنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لنا جميعاً، وعليه فإن النظر للأمن الإسرائيلي يجب أن يتقدم سلم الأولويات قبل تنفس الهواء، فبقدر ما نضغط أمنياً على أعدائنا بقدر ما تتوفر فرص البقاء والوجود" (المصري، 2008، 15).

ويؤكد ذات الأهمية للأمن القومي في الفهم الإسرائيلي كمسألة بقاء أو فناء لإسرائيل قول رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها الأسبق اسحق رابين بأنه "في المفهوم العالمي يعتبر الأمن القومي قضية نسبية وينطبق بشكل عام على المحافظة فقط على السيادة القومية، أما بالنسبة الينا نحن الإسرائيليين فالأمن القومي ليس عنصراً نسبياً بل مطلقاً، لأن وجودنا المادي بالذات متوقف عليه، أي في حالتنا تغدو الفحوى الكاملة لعبارة أمن مطابقة لمفهوم الوجود عموماً" (مرتضى، 2006، 166).

ولعل أبرز التعاريف تداولاً بين الباحثين والدارسين للأمن القومي الإسرائيلي تعريف إيجال آلون[1]، فهو عرفه "بأنه محصلة الاتصالات المتبادلة بدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة، التي تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية" (آلون، وآخرون، 1983، 7)، وينطوي هذا التعريف على مكونات جوهرية يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي والتي تتمثل في (قوة وجاهزية قومية)، واختيار الوسائل التي تلائم الظروف(أفكار ووسائل) وأخيراً الغاية والأهداف التي تسعى لتحقيقها، ويدل هذا التعريف على "أن الأمن الإسرائيلي

يقوم على المرونة والمراوغة واستجابة الوسيلة في مختلف مجالات القوة والوسائل والقدرات، بهدف تنفيذ الدفاع عن مصالح إسرائيل، وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية في جميع الظروف المواتية لهذه الأطماع" (العاجز، 1989، 22)، لهذا كانت نظرية الأمن الإسرائيلي "تعكس قناعات ثابتة على أن الأمن ماهو الا تعبير عن تلك الحالة التي تجسد قوة الدولة، واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية في الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها في الوجود والاستمرار كوحدة سياسية في إطار بيئة اقليمية ودولية" (فهمي، 1999، 90).

وتجدر الإشارة الى أن الأمن القومي الإسرائيلي لا يعتبر أداة للحماية الذاتية فقط كما هو سائد في بقية دول العالم المختلفة، وإنما باعتباره منطلقاً فكرياً يراد به

(1) إيجال آلون : قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي عام 1948، ووزير خارجية إسرائيل من عام 1973 – 1977م، ويعتبر من أبرز مؤسسي نظرية الأمن الإسرائيلية.

تبرير التوسع وفرض الهيمنة على الأرض وعلى الدول المجاورة، فقد عملت الحركة الصهيونية منذ نشأتها ومازالت على زيادة الهجرة اليهودية لإسرائيل، ليس بهدف استيطان أراضٍ عربية محتلة فقط، بل للعمل على احتلال أراضي جديدة مستقبلاً، وقد عبر هرتزل[1]مؤسس الحركة الصهيونية عن هذا بقوله "إن المساحة المطلوبة من الأراضي سوف تزداد مع ازدياد المهاجرين" (عطايا، 1998، 18)، وقد عبر عن ذلك التوسع والاستيطان أيضاً حاييم وايزمن[2] أول رئيس لدولة إسرائيل بقوله "إن الوطن القومي له سبيل واحد لتحقيقه، وذلك السبيل هو ضم دونم الى دونم، ومزرعة الى مزرعة" (شلبي، 1992، 129).

إضافة للتوسع والهيمنة التي اتخذها مفهوم الأمن والحفاظ على الوجود، نجد هناك من زعماء الصهيونية وقادة إسرائيل من حملوا مفاهيم للأمن القومي وسبل تحقيقه من خلال ضرورة أن تكون إسرائيل في وضع الهجوم والاستعداد الدائم لتحقيق الأمن، وإن على إسرائيل أن لا تنتظر وضع لا تكون فيه أمام لاخيار سوى الحرب حتى تشن الحرب، وقد عبر مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق عن ذلك بقوله "أن الشعب الحر وذا السيادة، الذي يكره الحرب ويحب السلام، ويحرص على الأمن، ملزم بخلق ظروف ألا تكون حربه، إذا كان لا بد منها، حرب لا خيار، وينبغي أن تفضي هذه الظروف التي يتوقف خلقها على فطنة الإنسان وأعماله، بألا تكون النجاة من الحرب بخسائر جسيمة، وإنما يجب أن يتحقق الانتصار بخسائر قليلة" (آلون، وآخرون، 1983، 105)، وهذا منطلق هام للعقيدة العسكرية الإسرائيلية بأبعادها الأمنية والتي تقوم على استراتيجية المبادرة بالهجوم وشن الحرب، ولعل هذا ما يؤكده قول اسحق رابين "لا يكفي أن تنتصر فقط، يجب أن تدرس الحرب وتفهمها، وأن تتعرف على كل صغيرة وكبيرة وكل نجاح وفشل والاستعداد للحرب القادمة التي لن تكون نسخة طبق الأصل عن سابقتها" (رابين، 1993، 189)، ومن هنا تبرز أهمية الهجوم وتحقيق النصر ضمن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي،

---

(1)ثيودور هرتزل1860-1904 هو صحفي يهودي نمساوي مؤسس الصهيونية السياسية المعاصرة الف كتاب "دولة اليهود"عام1895، وبعد انعقاد مؤتمر الصهيونية الأول في بازل بسويسرا عام1897م انتخب هرتزل ليكون أول رئيس للمنظمة الصهيونية العالمية وتبنى المؤتمر نظرية الدولة الجديدة على أن تكون في فلسطين.

(2)يعتبر حاييم وايزمن 1874-1952 من أشهر الشخصيات الصهيونية، وقد لعب الدور الأهم في استصدار وعد بلفور نوفمبر1917 القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية منذ عام 1920 حتى عام 1946 ثم انتخب أول رئيس لدولة إسرائيل1949م.

ويتضمن هذا المفهوم أن لا تكون الحرب هي حرب اللاخيار أمام إسرائيل، بل ضرورة الاستعداد الدائم للحرب القادمة وخوضها بمبادرة إسرائيلية فقط.

ولا توجد نظرية ثابتة للأمن القومي الاسرائيلي لتغيرها بتغير الظروف "ولذلك يعتمد التجمع الصهيوني في وجوده على القوة العسكرية، وتنظر إلى كل الأمور بمنظور أمني وبرؤية عسكرية ولهذا يتخطى مفهوم الأمن حدود توفير الحماية ويركز على بقاء إسرائيل الكبرى، ونجد تعبير الأمن يشكل محوراً لسائر التصرفات الإسرائيلية" (المصري، 56)، ونجد أن هذا التعبير عن الأمن ومنطلقاته متأصلة في الفهم الإسرائيلي أولاً وقبل كل شيئ، وبهذا الصدد يقول الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي يهوشفاط هركابي "ليس هناك تخطيط للنظرية الأمنية بل أنها تسبق التخطيط وتكون أساساً له، فليس عمل الأركان هو الذي يؤدي الى النظرية بل إن النظرية هي التي توجه عمل الأركان، ولذلك فإن القادة هم الذين يتوجب عليهم صياغتها كتلخيص لفهمهم التاريخي وما يتمتعون به من رؤية" (مرتضى، 2006، 166). وتاريخياً انعكس مفهوم الأمن على سلوك اليهود مع غيرهم من الشعوب الأخرى، فنجد أن نظرة اليهود إلى غير اليهود تحمل مقومات الاستعلاء وعدم الثقة بالغير، منطلقة من دوافع دينية أو صهيونية تمثلت باحتلال أراض الغير بل قامت على استيطان هذه الأرض وتهجير شعبها.

المطلب الثالث: الجذور الدينية - التوراتية للأمن الإسرائيلي

اختارت الحركة الصهيونية أرض فلسطين بالذات دون غيرها لما تتمتع به أرض فلسطين من قوة جذب لليهود والإقامة فيها بحكم المزاعم الدينية في هذه الأرض، فهي بحكم الرواية الدينية اليهودية بقعة الأرض الوحيدة القادرة على جذب يهود العالم بحسب الوعد الإلهي لابراهيم (عليه السلام) بأن تكون فلسطين أرضاً له ولذريته من بعده، فقد جاء في سفر التكوين، الفقرة 1411- "وقال الرب لأبرام ارفع عينيك وأنظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك الى الأبد،..، قم إمش في الأرض طولها وعرضها لأني لك أعطيها، فنقل أبرام خيامه وأتى وأقام عند بلوطات ممراً التي في حبرون"، ولو تأملنا تلك الكلمات (أنظر- الأرض التي تراها- امش) لكانت دالة على أنها منطقة محدودة جداً من الأرض تلك التي تقع في مجال رؤية الإنسان ويستطيع بلوغها عبر البصر والمشي، وليس كما يُسوقها الصهاينة واليهود، الا اذا وضعنا تلك الكلمات في سياق المعتقدات الدينية الايمانية، بقدرة الله سبحانه وتعالى لنبيه، يستطيع رؤية ما لا يراه بشر، وهنا يجب أن لا نغفل مدى التزوير والتحريف الذي لحق بالتوراة طبقاً لقوله تعالى: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾ " (النساء، 46)، وهي جاءت في وصف اليهود كلّهم وتحريفهم في التّوراة بما يتوافق وأهوائهم ومصالحهم،

فهو تغيير كلام التّوراة بكلام آخر يُغير معاني التّوراة أو في ألفاظها. فكان إبعاداً للكلام عن مواضعه، أي إزالة للكلام الأصلي سواء عوّض بغيره أو لم يعوّض.

كما أن هذه الرابطة الدينية في تلك البقعة الجغرافية تحديداً دفعت المفكر الصهيوني جابوتنسكي[1] للتعبير عن ذلك في مقاله (إرادة الشعب) والذي كتبه في العام 1905م وجاء فيه "أن الحركة الصهيونية لن تنجح في تحقيق أهدافها في أي بقعة أرض أخرى عدا أرض فلسطين" (أبو سمرة،2010). والسبب الآخر وراء اختيار أرض فلسطين كوطن لليهود كما يوضح جابوتنسكي هو حالة الضعف والتخلف التي عمت الوطن العربي، فهم لا يشكلوا عقبة كبيرة في وجه اليهود الذين امتلكوا التأثير والنفوذ في الدول المتحضرة والمتقدمة. وبعد مرور قرن على كتابات جابوتنسكي مازالت حالة الضعف والترهل والانقسام تصيب الوطن العربي، مما يجعل الحركة الصهيونية وقادة اسرائيل متمسكين بأهداف الحركة والثبات عليها الى يومنا هذا.

وتعود تسمية دولة اليهود بإسرائيل لما لها من طابع ديني "فإسرائيل ذاتها تسمية دينية نسبة الى يعقوب المسمى إسرائيل واليه ينسب بنو إسرائيل، ويعقوب ابن اسحق ابن ابراهيم عليه السلام" (شلبي،1992 ، 65)، وحتى تسمية العملة المتداولة هذه الأيام في إسرائيل (الشيقل) اتخذت طابع ديني، فجاء في سفر التكوين الاصحاح 23 الفقرة 16، "فأجاب عفرون إبراهيم قائلاً، ياسيدي اسمعني، أرض بأربع مئة شيقل فضة ما هي بيني وبينك"، مع أن عملة (الشيقل) كانت خاصة بالشعب الذي يعيش على أرض فلسطين قبل وصول ابراهيم علية السلام لهذة الأرض.

ومن الدلالات ذات الأثر الواضح للبعد الديني على الأمن الإسرائيلي هو قيام قيادة الجيش الإسرائيلي بإطلاق إسم عملية (قادش) على عدوان عام 1956م على مصر وقد "علل الجنرال ديان سبب التسمية أنها تذكاراً لقادش المذكوره في التوراة حيث أقام اليهود ردحا طويلاً من الزمن حوالي ثلاثين عاماً في مدينة قادش جنوب فلسطين لينظموا أنفسهم قبل مباشرة القتال مع أعدائهم خلال عبورهم الصحراء باتجاه أرض الميعاد" (أحمد، 1986، 20).

---

(1)جابوتنسكي: 1880-1940 هو قيادي في الحركة الصهيونية، ومن أهم مؤسسي(الصندوق القومي اليهودي)، أسس الحركة الصهيونية التصحيحية سنة 1925، ودعا إلى رفض الاكتفاء بإقامة (إسرائيل) على أرض فلسطين وحدها بل مدها إلى الأردن، وأسس الفيلق اليهودي الذي شارك في الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وكان يظن أنه أحد العوامل الحاسمة في صدور وعد بلفور، وتولى قيادة الكتيبة رقم 38 في الجيش البريطاني عام 1917م.

ولقد جاءت المفاهيم الأمنية الإسرائيلية ممتزجة بالأسطورة الدينية اليهودية، واستمدت مقوماتها من العقيدة الدينية اليهودية التي تطالب بمزاعم تاريخية وتستند إلى روايات بوعود إلهية، وأصبحت العلاقة بين الدين والسياسة أكثر تألقاً، فالدين لخدمة السياسة القومية، والسياسة القومية لتنفيذ الوصايا الدينية، ولهذا فالمعتقد الديني اليهودي "هو الأساس الذي ارتكزت عليه الاستراتيجية الإسرائيلية تحقيقاً لغاياتها وأهدافها بالوعد الالهي، وملكية أرض فلسطين وحق العودة إليها لبناء الدولة الحديثة والمعبد الثالث في أورشليم، ويعتقد اليهود بأن الله اختارهم وميزهم عن باقي شعوب الأرض وأعطاهم سمة التفوق سواء خارج حدود دولتهم، أم في إطار الدولة التي يجب أن تكون متفوقة ومتميزة عن باقي دول المنظقة" (فهمي، 1999، 16)، فقد جاء في سفر التكوين الإصحاح الأول الفقرة 2-12 "وقال الرب لأبرام اذهب من أرضك وعشيرتك ومن بيت أبيك الى الأرض التي أريك، فاجعلك أمة عظيمة وأباركك وأعظم اسمك وتكون بركة، وأبارك مباريكيك ولاعنك ألعنه، وتتبارك فيك جميع قبائل الأرض"، ولا نعرف مدى صحة ما ورد في هذة الفقرة، الا أن الكلام الموجه (لأبرام) من المؤكد أنه لا ينطبق على نتنياهو، أو شارون، أو باراك، أو ليبرمان في الوقت الحالي.

أما عن أساليب وأشكال مفاهيم الأمن والقوة والجبروت وطرق ممارستها الفعلية فهي متأثرة بما جاء في سفر يوشع، فقد جاء في الإصحاح السادس منه، الفقرة 17-21 "عندما اقتحم بنو إسرائيل مدينة أريحا بقيادة يوشع بن نون الذي تولى قيادة بني إسرائيل بعد موسى أحرقوا المدينة بالنار مع كل ما بها وقتلوا كل ما في المدينة من رجل وإمرأة من طفل وشيخ حتى البقر والغنم والحمير بحد السيف، راحاب الزانية فقط تحيا هي وكل من في البيت لأنها خبأت المرسلين الذين أرسلناهما"، لكونها ساعدتهم في التجسس على أهل أريحا وحمت جواسيسهم من بطش أهل المدينة فهربتهم. وكثيرة هي الشواهد التي تدلل على استخدام اليهود للنساء بغية تحقيق مآربهم الأمنية والسياسية، حيث يعتبر اليهود يوم الرابع عشر من آذار عيداً لهم، يحتفلون فيه بنجاحهم بقتل 75 ألفاً من الفرس "بفضل حكمة ودهاء (أستير) اليهودية زوجة ملك الفرس التي أقنعته بأن مؤامرة تحاك ضده من قبل وزيره (هامان) الذي يعد العده لقتل ابن عمها وقومه اليهود، فقام الملك بقتل هامان و75 ألف من حاشيته" (شلبي، 1992، 247)، وهذه الإسطورة ترسم الطريق أمام النساء الإسرائيليات أن يتخذن من جمالهن وسيلة لخدمة بني إسرائيل وأغراضهم، ومازال النساء والجنس سلاح فتاك تستخدمه أجهزة الأمن الإسرائيلية لتحقيق أهدافها.

وإذا ما أمعنا النظر في (سفر يوشع الإصحاح التاسع)، يتضح لنا مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في معناه التقليدي والذي يتبلور من خلال الغزو والحرب ومن ثم الردع والتهديد بالحرب ، أو من خلال قيام الدولة القوية بعقد عهود مع الدول

المجاورة لتأمن شرها، أو لتساعدها في تحقيق أهدافها، وهذا نجده بنصوص الفقرات 3- 27 "أن سكان جبعون[1] لما سمعوا بما عمله يشوع بأريحا ويقصد حرقها وتقتيل أهلها(ساروا إليه فى المحلة "الجلجال") المكان الذي يجتمع به الجيش، وقالو له ولرجال إسرائيل من أرض بعيدة جئنا، والآن اقطعوا لنا عهداً، فعمل لهم يشوع صلحاً، وقطع لهم عهداً لاستحيائهم وحلف لهم رؤساء الجماعة".

ويوشع أقام حكمه بعد ذلك على قانون الطبيعة الذي يقول "إن أكثر الناس قتلاً هو الذي يبقى حياً" (شلبي، 1992، 78)، كان هذا في أول عهد بني إسرائيل في أرض كنعان، وهذا ما اتبعته العصابات الصهيونية قبل وبعد عام 1948م كأسلوب ووسيلة لطرد وتهجير الفلسطينيين والاستيلاء على الأرض الموعودة، فسلوك الحركة الصهيونية لتحقيق أهدافها للوصول الى هذه الأرض والسيطرة عليها ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالأساطير اليهودية الدينية، والدلالة على ذلك ما صاغه ديفيد بن غوريون أحد مؤسسي إسرائيل، وذلك إلى الحد الذي يمكن القول فيه "إن الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية ما هي إلا الإطار الفكري والتطبيقي للعقيدة الدينية، سواء في الدعوة للاستيلاء على الأرض تنفيذاً لوعد الرب، أو من خلال القناعات اليهودية الصهيونية" (المصري،2008 ، 20). فقد استلهم بن غوريون بالرغم من عدم تدينه تبرير احتلال أراضي الفلسطينيين عام 1948م وقتلهم وطردهم من أرضهم من سفر يوشع ووصفه لفتح البلاد والذي جاء فيه "هكذا تمت إزاحة جميع الشعوب الكنعانية والإستيلاء على كل ممتلكاتها، كما تم توزيع الأراضي على مختلف القبائل والاستيطان فيها" (حجاوي، 2010)، ويقصد بالقبائل هنا القبائل اليهودية الاثنتي عشرة.

كما أن أحد أهم المرتكزات والمفاهيم الأمنية التي تبنتها القيادة العسكرية الإسرائيلية والتي تتمثل بالحرب الوقائية الاستباقية مستمدة من التوراة "إذ أن التبرير الخلقي والسياسي للهجوم الاستباقي متجذر في الفريضة التوراتية التي تقول (من قام عليك ليقتلك اسبقه واقتله)" (آلون، وآخرون، 1983، 35)، كما استلهم زعماء

---

(1) جبعون : تعني تل، وهي المدينة الرئيسية لقبيلة الحويين الكنعانية، وتسمى الآن قرية الجيب وتبلغ مساحة أراضيها 8205 دونمات، ويحيط بها قرى النبي صموئيل، بيت إجزاء، بير نبالا، بدو، والجديرة. قدر عدد سكانها سكانها عام 1922 حوالي (465) نسمة، وفي سنة 1945 (830) نسمة، وفي عام 1967 بحوالي (1173) نسمة، وفي عام 1987 (2111) نسمة، وفي عام 1996 زاد العدد ليصل (2550) نسمة. يوجد في القرية مواقع أثرية منها الغرف المحفورة في الصخر، وكنيسة، ومدافن. صادرت سلطات الاحتلال جزءا من أراضيها، وأقامت عليها عام 1977 مستوطنة (جفعوت).

إسرائيل وقادتها العسكريين فيما بعد أساليب محاصرة المدن التي لم تخضع لهم وتقتيل أهلها من أساطيرهم الدينية، فقد جاء في سفر التثنية الإصحاح العشرون، الفقرة 10- 16 "حين تقترب من مدينة لكي تحاربها استدعها الى الصلح، فإن أجابتك الى الصلح وفتحت لك فكل الشعب الموجود فيها يكون لك للتسخير ويستعبد لك، وإن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها، وإذا دفعها الرب إلهك الى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف، وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل غنيمتها فتغتنمها لنفسك"، هذه الممارسات في الحروب اتبعتها إسرائيل في حرب غزة[1] أواخر العام 2008م، فلم يكتفوا بحصار غزة لمدة ثلاث سنوات متواصلة، بل قصفوها بالطيران الحربي والمدفعية الثقيلة وأطلقوا الفوسفور الأبيض على مؤسساتها، فأحرقوا مبنى الهلال الأحمر، وقتلوا البشر والشجر والحجر وحتى مزارع الطيور والبهائم في المنطقة الشرقية لمدينة غزة تم تدميرها ولم تسلم من بطشهم.

وقد شكل العامل الديني القوة الدافعة ليس للحركة الصهيونية فحسب بل للقوى الدولية الداعمة والمساندة للأفكار الصهيونية، وعلى هذا الصعيد يذكر حاييم وايزمن "أن الانجليز لا سيما من كان منهم من المدرسة الدينية القديمة، هم أشد الناس تأثراً بالتوراة، وتدين الانجليز هو الذي ساعدنا في تحقيق آمالنا، لأن الانجليزي المتدين يؤمن بما جاء في التوراة من وجوب عودة اليهود الى فلسطين، ولقد قدمت الكنيسة الانجليزية في هذه الناحية أكبر المساعدات" (شلبي،1992 ، 115)، وفي مراحل لاحقة بعد قيامها تلقت إسرائيل الدعم والإسناد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ليس بفعل التقاء المصالح السياسية والاقتصادية بين الطرفين فقط، وإنما لبروز الدافع الديني أيضاً، فيقول جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأسبق في حديثه مع اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل عام1977م "أن إقامة دولة إسرائيل كان تحقيقاً لحلم الأنبياء الوارد في الكتب المقدسة، وأن هذا الشعور يخلق لدى الأمريكيين الإلتزام الثابت والدائم نحو إسرائيل، وقد كان إنشاء إسرائيل تحقيقاً للنبوءات الواردة في التوراة" (رابين، 1993، 218).

ويرى(إيجال آلون) أن مفهوم الأمن الإسرائيلي قبل إنشاء إسرائيل يعتمد بدرجة كبيرة على ما ورد في التوراة من نصوص، حيث ذكر "أن من يصادر أحلام

---

(1) حرب غزة :هي عملية عسكرية شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في فلسطين من يوم 27 ديسمبر 2008 إلى 18 يناير 2009. وأدت لإستشهاد 1417 فلسطينياً على الأقل (من بينهم 926 مدنياً و412 طفلاً و111 امرأة) واصابة 5450 آخرين، وأدت لتدمير حوالي 2,618 منزل بشكل كلي أو جزئي في عدد من محافظات قطاع غزة.

أو طموحات بني إسرائيل إنما يصادر حقاً شرعه الرب، كما أنه يصادر القوة الروحية الجبارة التي تدفع اليهود دفعاً للعمل والمثابرة والتضحية، بالإضافة إلى أن حلم صهيون وأرض الميعاد ما هي إلا عوامل ربط يهود الشتات بأرض إسرائيل، وكل من تجرأ على حلم صهيون فإنه يجرد الصهيونية من مقوم الوحدة بين يهود العالم وبين أرض صهيون، وهو ما يقوض أركان الأمن الإسرائيلي" (المصري، 2008، 15).

وإضافة للوعد الإلهي والشعب المختار كان المعتقد بالحق التاريخي لليهود في فلسطين ما عمل على تأكيده قادة إسرائيل بشكل متواصل، فقد جاء في سفر يشوع الإصحاح الأول الفقرة 1-4 "وكان بعد موت موسى عبد الرب أن الرب كلم يشوع بن نون خادم موسى قائلاً أن موسى عبدي قد مات، فالآن قم أعبر هذا الأردن أنت وكل الشعب الى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل، وكل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى، من البرية ولبنان هذا الى النهر الكبير نهر الفرات"، وهذا الحديث يتطابق مع قول جولدا مائير عندما سألت عن حدود إسرائيل فقالت أينما وجد آخر جندي أو محراث إسرائيلي، و"لقد أشارت (جولدا مئير) الى أن إسرائيل وجدت تنفيذاً لوعد الرب وبهذا لا يصح أن نسأله إيضاحاً عن شرعية ذلك الوجود، ويشير مناحيم بيغن، لقد وعدنا هذه الأرض، ولنا الحق فيها" (فهمي،1999 ، 19).

المطلب الرابع: الجذور الصهيونية للأمن الإسرائيلي

اقترنت خطورة الأطروحات العقائدية التوراتية التي امتازت بالعنصرية والفوقية مع الجذور الصهيونية القومية لليهود، لأن الصهيونية تعرف على أنها عقيدة قومية لجميع اليهود المنحدرين من أصول يهودية، وبالتالي فان العرق أو السلالة البيولوجية هي التي تحدد إنتماء الشخص لليهودية (يوسف، 2010)، وهدف الصهيونية الرئيس هو إقامة دولة يهودية في فلسطين، حيث "يرى اليهود أن موسى(علية السلام) كان أول قائد للصهيونية، وأول من شيد صرحها ووطد دعائمها، فهو الذي قاد بني إسرائيل ليدخل بهم فلسطين عقب خروجهم من مصر" (شلبي، 1992، 135)، وهذا من الدلائل التي تؤكد على الارتباط الوثيق بين اليهودية كمعتقد ديني والصهيونية كفكر.

فإضافة لامتزاج مفاهيم الأمن الإسرائيلي بالأساطير الدينية لليهود، استندت هذه المفاهيم على الأفكار التي جاء بها قادة الحركة الصهيونية فنجد أن بروتوكولات حكماء صهيون اهتمت بالناحية السياسية والأمنية، "فقد ساد الإعتقاد لدى رواد الصهيونية الأوائل أمثال جابوتنسكي بضرورة بناء جداراً حديدياً من قوة عسكرية يهودية هو وحده الذي يحمي إسرائيل من أعدائها العرب" (كولن، 1997، 37)، ونجد

أن هذه الفكرة تطورت لاحقاً بعد قيام إسرائيل نحو حيازة السلاح النووي ليشكل جداراً أو حائطاً نووياً حول إسرائيل يحميها من الدول المحيطة بها.

وعن ضرورة وأهمية القوة العسكرية للاستيطان وحمايته وتطوره يقول جابوتنسكي "لا يمكن للاستيطان أن يتطور إلا تحت حراسة قوات مسلحة، تماما مثلما تطورت كل أشكال الاستيطان الأخرى عبر التاريخ" (أبو سمرة،2010). وعن تفضيل الصهاينة للقوة واللجوء اليها في تحقيق الأهداف المتوخاة يقول جابوتنسكي "أن الحركة الصهيونية قادرة على تحقيق أهدافها بأكملها عن طريق الحسم العسكري، وليس بالطرق السياسية التي ستتطلب منها المساومة على أهدافها، ويستطرد مؤكداً ذلك بقوله: ليس هناك من سبب يدعوننا للترجل عن الحصان، والتسوية ليست فقط عديمة الجدوى، وإنما هي شيء نافل لا لزوم له" (أبو سمرة،2010).

ونجد أن مفهوم الأمن وتفسيره عند بن غوريون يهدف بشكل أساسي للحفاظ على كيان الدولة وبقاءها، عندما يفسر(الأمن) على أنه "يعني منع العدو من إلحاق الضرر بالأرواح والممتلكات والأرض" (فالد، 1992، 16)، ومن المبادئ التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لتحقيق الأمن، مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، فقد ورد في البروتوكول الأول من بروتوكولات حكماء صهيون "أن الغاية تبرر الوسيلة، وعلينا ونحن نضع خططنا ألا نلتفت الى ما هو أخلاقي وما هو خير، بقدر ما نلتفت الى ما هو ضروري ومعتبر، وأن العنف وحده هو العامل الرئيسي في قوة الدولة" (شلبي، 1992، 283).

ولا يوجد أدنى شك في اتباع الحركة الصهيونية لمبدأ الغاية تبرر الوسيلة حتى مع أقرب حلفائها من أجل تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية، "فعندما توانى الانجليز عن مساعدة اليهود في الهجرة لفلسطين نتيجة للثورات الشعبية، قام اليهود بتدمير منشآت ودور ونسفوا قاطرات للانجليز، بل أنهم شنقوا رجال البوليس البريطاني على قارعة الطريق" (شلبي، 1992، 114)، وقاموا بتفجير فندق الملك داوود في القدس بتاريخ 22 يوليو لسنة 1946، مما اضطر الانجليز للعودة لمساعدة اليهود ومسالمتهم، وفي مراحل لاحقة قام الصهاينة بإرتكاب المذابح ضد الفلسطينيين مثل مذبحة دير ياسين، ومذبحة قرية ناصر الدين بالقرب من طبريا، بهدف بث الرعب والخوف في قلوب الفلسطينيين وتهجيرهم من ديارهم، وبالتالي تحقيق الهدف الصهيوني بإفراغ الأرض من أصحابها وإحلال اليهود محلهم.

ومن الأساليب التي اتبعتها الصهيونية في تحقيق أهدافها أسلوب الاغتيالات، ففي عام 1948م أطلقت العصابات الصهيونية النار على الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة فاغتالوه بالقدس لكونه قال أن العدالة تقضي بإعادة النقب للعرب، واستمرت القيادة الإسرائيلية باتباع هذا النهج مع الفلسطينيين حتى بعد توقيعهم اتفاق

أوسلو مع إسرائيل الى يومنا الحاضر كجزء من استراتيجية الردع الإسرائيلية. وفي الوقت الذي يُعتبر الأمن القومي في إسرائيل ذو أهمية خاصة بالنسبة للكيان الصهيوني، لكون المشروع الصهيوني في فلسطين هو مشروع استيطاني قام على نقل وإحلال يهود الشتات محل الفلسطينيين، من خلال استخدام العنف والقوة العسكرية، نجد أن مفاهيم الأمن الإسرائيلي تفترض أن الصراع مع العرب حالة دائمة، وهذا يتضح من قول بن غوريون "أن إسرائيل لا تستطيع خوض حرب أخيرة ضد العرب، بينما يستطيع العرب خوض حرب أخيرة ضد إسرائيل" Madai, 35, (2001).

وهذا يفرض على إسرائيل ضرورة وجود جيش قوي والاستعداد الدائم والمستمر والتخطيط للحرب القادمة، ويقول المؤرخ والكاتب عبد الوهاب المسيري "هذا الإدراك يعبر عن نفسه عبر المفاهيم التي تشكل ركائز نظرية الأمن في إسرائيل التي تدور جميعها حول فكرة إلغاء الزمان والارتباط بالمكان، فهناك فكرة الأمن السرمدي، أي أن أمن إسرائيل مهدد دائماً، وأن حالة الحرب مع العرب حالة شبه أزلية" (المسيري، 1999، 268).

ويقول اسحق رابين عن هذه الحالة "أخذت على نفسي عهداً بأن أكرس كل حياتي من أجل أن لا تواجه إسرائيل وضعاً تكون فيه غير مستعدة لمواجهة الأعداء" (رابين، 1993، 75)، حيث يقصد رابين هنا بالاستعداد هو ضرورة تزود إسرائيل بأفضل السلاح. وقد تحدث موشيه ديان عن هذه الحالة أيضاً بقوله "(إين بريرا) وهي كلمة عبرية تعني (لا خيار)، فعلى المستوطنين أن يستمروا في الصراع إلى ما لا نهاية، وكان إسحق رابين هو الذي أطلق تعبير (الحرب الراقدة) في وصف العلاقة القائمة بين إسرائيل والمحيط العربي- الاسلامي" (مرتضى، 2006، 126)، كما تم استخدام تعبيرات مشابهة مثل تعبير (الحرب منخفضة الحدة)، وهذه التعبيرات المختلفة بمجملها تشير الى عدم وجود فواصل واضحة بين حالة الحرب وحالة السلم في علاقة إسرائيل بمحيطها. وبهذا الصدد يقول غابي اشكنازي الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي في كانون أول عام2007م في محاضرة له بمعهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب "أن جيشاً مثل الجيش الإسرائيلي، إنما يمر طوال الوقت في حالة من اثنتين، حالة الحرب أو الاستعداد للحرب" (اللداوي، 2008).

فقد تأسست المفاهيم الأمنية الإسرائيلية على فرضية رئيسية تقول أن "إسرائيل توجد في مجابهة مع تهديد وجودي، وليس لها القدرة على حسم النزاع العربي – الإسرائيلي بالوسائل العسكرية فقط" (ليفتا، 1990، 89)، وهذا الاعتراف بعدم القدرة على حل النزاع بالقوة العسكرية، دفع زعماء إسرائيل للبحث عن مخارج سياسية للواقع الذي تعيشه إسرائيل. فالأمن القومي الإسرائيلي لا يُركز على تحقيق الأمن

عبر ضمانات واتفاقيات سياسية ومعاهدات دولية فقط، بقدر ما يركز على إيجاد الوسائل العملية والفعلية الملموسة لتحقيق هذا الأمن، ممثلة بقوة عسكرية متفوقة مع اتفاقيات سلام مع دول الجوار تكون هذه القوة الجدار الحامي لها، وهذا ما عبرت عنه رئيسة وزراء إسرائيل السابقة جولدا مئير بالقول "إن ما نريده ليس ضماناً من الآخرين لأمننا، بل ظروفاً مادية وحدوداً في هذه البلاد تضمن بشكل أكيد عدم نشوب حرب أخرى" (المصري، 2008، 21)، ويؤكد بنيامين نتنياهو ذلك بقوله "إن تقديم تنازلات من أراضي إسرائيل الكبرى يجب ألا يمس بجوهر الأمن الإسرائيلي بأي حال من الأحوال" (نتنياهو، 1999، 225).

المبحث الثاني

مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي

لا يوجد لإسرائيل نموذج محدد لنظرية أمنية قومية رسمية واضحة المعالم تتجاوب مع متطلبات الواقع، لذلك عمل المخططين العسكريين الإسرائيليين على

صياغة طاقم من المفاهيم الأمنية الأساسية، مستوحاه من تراكم تجارب وخبرات الدولة عبر تاريخها، "فمن ناحية كانت هذه المفاهيم تُشكل تعاطي إسرائيل مع المناخ الجغرافي والسياسي والبيئي الذي لا بد من أن تعيش فيه، ومن ناحية أخرى فإن تجارب إسرائيل وقت الحرب ووقت السلم ساعدت في تشكيل نمط هذه المرتكزات والمفاهيم الأمنية" (رودمان، 2001)، فقد عمل قادة الحركة الصهيونية قبل وبعد قيام إسرائيل على تقديم اجتهادات نظرية وعملية متواصلة لتعديل وتطوير وتعميق ركائز نظرياتهم الاستراتيجية ومواءمتها مع المستجدات، فاستحدث قادة إسرائيل مفاهيم أمنية كالحدود الآمنة، والردع، والعمق الاستراتيجي، والحرب الوقائية الاستباقية، والطاقة البشرية، والسلاح النووي، "كل ذلك بهدف تأمين عقيدة عسكرية أمنية لا تقتصر مهامها على تأمين حماية هذا الكيان فحسب، وإنما خلق القناعة بعدم القدرة على مواجهته ومن ثم التسليم به كأمر واقع" (فهمي، 1999، 7).

المطلب الأول: الطاقة البشرية والهجرة

يعتبر السكان عاملاً من العوامل الحاسمة في قوة الدولة ونفوذها السياسي، "فالسكان من حيث النوع والكم والكثافة والتوزيع يؤثرون على قابلية الدولة في ميادين الاقتصاد والسياسة والدفاع، ومحدودية القوى والموارد البشرية يضع الدولة أمام معضلات استراتيجية ويجعلها ملزمة باتباع سياسات داخلية لتصحيح الخلل، خشية أن يترتب على ذلك عواقب اقتصادية واجتماعية وسياسية ودفاعية" (فهمي، 1999، 67)، هذه العواقب تؤثر على الأمن القومي للدولة، وبناء عليه فإن للطاقة البشرية أهمية كبرى، حيث أنها تضع أمام القيادة السياسية والعسكرية هامشاً واسعاً للمناورة ولتغذية القوات المسلحة بقوات جديدة بعد إعداد الشعب للحرب.

ولقد سعى الصهاينة منذ أوائل القرن العشرين لتحقيق أغلبية عددية صهيونية على ضفتي النهر تحقيقاً لبناء الوطن القومي اليهودي، لكنهم أذعنوا للاقتراح البريطاني بالتنازل عن الضفة الشرقية للأمير عبد الله لتأسيس إمارة شرق الأردن (نتنياهو، 1995، 19)، فقاموا بتركيز وتوسيع استيطانهم غربي النهر، حيث بلغ "تعداد الشعب اليهودي عام 1948م ما بين600 الى650 ألف نسمة في حين كان عدد سكان الدول العربية المجاورة يربو عن عدة ملايين، هذا الخلل في التوازن الديمغرافي لا تستطيع أية هجرة جماعية يهودية تعديله" (رودمان، 2001)، مما يعني أن باستطاعة الدول العربية المحافظة على وجود جيوش نظامية كبيرة، في حين لا يمكن لإسرائيل مجاراة ذلك، وأية محاولة لبناء جيش كهذا سيدمر قدرة إسرائيل على بناء اقتصاد سليم، وفي هذا الصدد يقول رابين "كان مصير إسرائيل يتأرجح على كفة ميزان في حرب 1948م وعاش الشعب في محنة قاسية ناجمة عن النقص في الطاقة البشرية" (رابين، 1993، 115)، أما بن غوريون فقد ربط بين حجم الطاقة

البشرية والقوة العسكرية بقوله "أننا نواجه مشكلة عسكرية فريدة من نوعها، نحن قلة وأعداؤنا كثرة، وحتى لو تكاثر اليهود في فلسطين وبلغوا ثلاثة أو أربعة أضعاف، سنظل أقلية تواجه أكثرية، لأنه لا يوجد احتمال موضوعي بأننا سنتساوى مع العرب من حيث العدد السكاني يوماً من الأيام، والعدد يشكل عنصراً هاماً في الجيش وفي أغلب الأحيان يكون حاسماً" (ليفتا، 1990، 39).

وكان الحل الذي أوجده بن غوريون لحل هذه المعضلة بعد حرب 1948م هو الخروج بمفهوم أمني شكل أحد أهم المبادئ للعقيدة العسكرية الإسرائيلية وتمثل في(جيش الاحتياط) من خلال "الاستخدام الأقصى للطاقات العسكرية والوطنية كقوة ضاربة عسكرية ضخمة في وقت قصير" (فالد، 1992، 16)، فالحجم المتواضع في تعداد السكان اليهود، انعكس على أعداد الذين يدخلون الوحدات القتالية في الجيش الإسرائيلي، مما دفع بن غوربون لأن يتوجس من هذا الوضع بقوله "لن يكون هناك أمن لإسرائيل بدون هجرة" (فهمي، 1999، 69)، بل أكثر من ذلك حين ربط مصير إسرائيل بالهجرة عندما يقول "مصير الدولة يتوقف على الهجرة" (العاجز، 1989، 119)، ويؤكد هذا الرأي الكتاب السنوي لإسرائيل(1965م) حين يعلن "أن أكثر العوامل حسماً وأهمية في أمننا هو الهجرة الجماعية وبأعداد كبيرة، إن أقوى دافع لأمننا هو زيادة الهجرة ومضاعفتها" (أحمد، 1986، 105).

جدول (2-1):
يوضح أثر الهجرة اليهودية على النسبة المئوية لعدد السكان العرب واليهود في فلسطين خلال السنوات 1918-1948م

السنة	النسبة المئوية لعدد السكان العرب	النسبة المئوية لعدد اليهود
1918	92.80%	7.20%
1925	85.33	14.67
1931	83.10	16.90
1933	79.41	20.90
1935	72.85	27.15
1940	69.99	30.1
1946	68.60	31.40
1948	68.52	31.48

http://www.alburayj.com/peop%20sokan%20nmo.htm)(

جدول رقم (2-2): يبين عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات 1948-1967م

السنة	عدد المهاجرين

عدد المهاجرين	السنة
101.828	1948
239.576	1949
170.249	1950
175.095	1951
24.369	1952
11.326	1953
18.370	1954
37.478	1955
56.234	1956
71.224	1957
27.082	1958
23.895	1959
24.510	1960
47.638	1961
61.328	1962
64.364	1963
54.716	1964
30.736	1965
15.730	1966
14.327	1967

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2213

وبناء على المعطيات السابقة نجد أن إسرائيل عملت على بناء قاعدتها البشرية على أساس الهجرة والاستيطان، وهذا الادراك يؤكد الرابطة القوية التي ربطت بين قيام إسرائيل وضمان أمنها من ناحية والهجرة من ناحية ثانية، أو بالأحرى زيادة عدد سكان إسرائيل وتحقيق حلم اسرائيل الكبرى، ونلاحظ من الجدول رقم (2-2) ارتفاع عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين خلال السنوات الأربع الأولى لقيام إسرائيل، حيث تم دخول حوالي 700 ألف مهاجر خلال هذه الفترة، وهو ما سعت الحركة الصهيونية لتحقيقه، "وإن بن غوريون لم يتجاهل الحقيقة الثابتة، وهي أن الحلم الصهيوني لم يكتمل بإنشاء الدولة الإسرائيلية، وحث على إقامة الأسس الديموغرافية والاستيطانية والاقتصادية، كما حث على الهجرة الجماعية الى إسرائيل وتوطين النقب، وتوحيد جميع الطوائف اليهودية وصهرها في بوتقة واحدة" (شبيد، 1986، 25)، وفي موقع آخر يقول بن غوريون "أنني لا أستطيع أن أفصل أمن إسرائيل عن تعمير النقب والجليل" (شلبي، 1992، 141). وهذا يدلل بما لا يدع مجالاً

للشك على الأهمية القصوى التي أولاها بن غوريون للهجرة كرافد أساسي للطاقة البشرية التي هي جوهر الأمن الإسرائيلي، فحتى "قيام إسرائيل بقى الفلسطينيون العرب يُمثلون الأغلبية في فلسطين الانتدابية، انظر جدول رقم (2-1)، ومن هنا لم تتردد إسرائيل والعصابات الصهيونية في استخدام سياسة التهجير القسري للتخلص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، لتمهيد الطريق أمام اليهود المهاجرين من روسيا، وشرق أوروبا للاستقرار محل الفلسطينيين وفوق أراضيهم المهجرة والمصادرة" (يوسف، 2010).

كانت هذه الأساليب التي لجأت اليها إسرائيل لزيادة حجم السكان اليهود على حساب السكان الفلسطينيين، ولتعويض النقص في الطاقة البشرية ولمواجهة الخلل في التوازن السكاني والجغرافي بين إسرائيل والدول العربية، ونجد أن بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي في الفترة 1996– 1999م أعطى الهجرة والاستيطان أهمية كبيرة لتحويل الخلل الديموغرافي بين العرب واليهود لمصلحة إسرائيل، فهو يدعو الى هجرة يهودية كثيفة نحو فلسطين ولتذليل المصاعب التي تعترض هذا الطريق يقول: "لا بد من خلق ظروف جديدة تجعل إسرائيل قوة اقتصادية وسياسية ذات وزن تتمتع من خلاله بشكل نوعي يجتذب اليها اليهود المنتشرين في أنحاء العالم ليصل عدد سكانها في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين الثمانية ملايين نسمة، وعند ذلك تتخلص إسرائيل من احتمالات اختلال التوازن الديموغرافي على حسابها" (نتنياهو، 1995، 361)، وبعد عقد من الزمان وبعد تولي نتنياهو رئاسة وزراء إسرائيل للمرة الثانية عام 2009م، لم يتخلى عن التمسك بأهمية الهجرة وضرورة استمرار الاستيطان، فلم يستجب لطلب الولايات المتحدة الأمريكية وهي الحليف الاستراتيجي لإسرائيل بوقف الاستيطان لتمهيد الطريق أمام مفاوضات السلام مع السلطة الفلسطينية.

إن أهمية العامل الديموغرافي بالنسبة لإسرائيل وفي إطار الهجرة إليها يظهر في عدة مجالات حيوية لأمن إسرائيل، منها المجال العسكري والمجال التكنولوجي، فعلى الصعيد العسكري، "فإن العامل الديموغرافي يسهم في زيادة قدرات إسرائيل العسكرية ويؤمن لها متطلبات التوسع الكمي في الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة الإسرائيلية، وهو التوسع الذي لم تكن إسرائيل قادرة على تلبيته لضعف الوعاء البشري فيها قبل بدء موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي السابق" (فهمي، 1999، 79).

أما على الصعيد التكنولوجي، "فقد تبين أن حجم الهجرة في السنوات التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي 1990، 1991، 1992م بلغ ما يقارب نصف مليون نسمة، مع ارتفاع نسبة العاملين منهم في المهن الرفيعة المستوى، فمنهم المهندسون والأطباء ومتخصصون في الالكترونيات والكهرباء والبصريات" (الطرزي، 1996)،

وتكفي الإشارة الى أن هناك "حوالى (130) عالم يهودي في مجال الصواريخ الباليستية أسهموا في تطوير الصواريخ السوفيتية من بين (200) عالم سوفيتي عملوا في هذا المجال" (فهمي، 1999، 79). ومما يعزز دور الهجرة الروسية منذ قيام الحركة الصهيونية، هو قول حايم وايزمن "إن الحركة الصهيونية في حقيقتها وجوهرها نشأت في روسيا، وأن يهود روسيا كانوا العمود الفقري للكيان اليهودي منذ قيام الحركة" (شلبي، 1992، 136).

وكان التوجه الإسرائيلي نحو إقامة الدولة كبلد صناعي– زراعي متطور يعطي إسرائيل في المستقبل عدداً أكبر من السكان الذين يعيشون على أسس اقتصادية متينة تقلص الهجرة المضادة، وتحفز الهجرة اليهودية لإسرائيل. ورغم أن إسرائيل دولة صغيرة من حيث المساحة والسكان، فهي بدأت بأقل من مليون نسمة، وبمساحة لا تتجاوز إحدى محافظات أي من جاراتها، الا أنها استطاعت تخطي هذه العقبات، فعمل المخططون العسكريون الإسرائيليون على تجاوز عقبة العامل الديموغرافي بواسطة تكوين الجيش في وقت السلم (أي في ظل غياب حرب شاملة) من "عدد قليل من الجنود المحترفين يساندهم عدد أكبر من المجندين في الخدمة العسكرية الإلزامية على أن ينضم الى هؤلاء المجندين والمحترفين عدد محدود من الإحتياط الذي يتعين على الجندي فيه قضاء عدة شهور في الخدمة العسكرية سنوياً، وكل مواطن إسرائيلي رجل كان أو إمرأة هو بمثابة احتياط بعد إنهاء خدمته العسكرية الإلزامية" (رودمان، 2001).

من هنا نلاحظ أن إسرائيل لجأت الى الاعتماد على جيش قوامه الاحتياط من خلال عسكرة المجتمع الإسرائيلي، لخلق الجيش الشعبي والذي يعني أن كل الشعب مجند للقتال، للتغلب على الضعف في حجم الطاقة البشرية، فالجنرال الإسرائيلي يسرائيل طال يقول عن مرحلة تأسيس إسرائيل ونشأتها 1948-1967م، بأن مفهوم بناء الجيش الإسرائيلي في تلك المرحلة قام على تحويل إسرائيل لمجتمع عسكري، "ولمواجهة جيوش عربية نظامية وكبيرة، يجب تشكيل جيش احتياطي يكون من الضروري فيه وجود سلاح جو وسلاح مخابرات وأسلحة نظامية، فسلاح المخابرات يجب أن يعطي إنذاراً ومهلة لتعبئة الجيش الاحتياطي، وسلاح الجو عليه أن يُؤمن تغطية نارية للتعبئة والانتشار وأن يصد العدو الى أن تُعبأ قوات الاحتياط كافة" (عطايا، 1998، 33).

ويوضح بن غوريون ذلك بشكل جلي بقوله "أن أمننا يعتمد أولاً وقبل كل شيئ على جيش الاحتياط، إن أمننا مبني على شعب مقاتل، وعلى احتياطي يمكن تجنيده بسرعة عند الضرورة، لذلك من الضروري الاحتفاظ بنواة عسكرية ذات نوعية عالية تستطيع استيعاب الشعب المجند" (ليفتا، 1990، 43)، هذه النواة العسكرية تُحقق مبدأ الاحتفاظ بالقوة والتي يقول بشأنها كلاوزفتس أن "القائد العسكري الذي يجيد

المحافظة على مبدأ إدارة المعركة بأقصى قدر من الاقتصاد في القوات يسير نحو النصر عبر أكثر الطرق ثقة" (آلون، وآخرون، 1983، 151).

ولكون إسرائيل لا تستطيع تحمل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تجنيد الاحتياط لفترة زمنية متقاربة وطويلة للحرب، لذلك فهي تُفضل شن الحرب على أن تكون على حافة الحرب، لأنها بذلك تضع حداً لحالة الحرب وتزيل الخطر، وتُسرح قوات الاحتياط. وفي هذا الصدد يقول رابين "لا نستطيع المحافظة على قوات الاحتياط مجندة لوقت طويل مثلما يترتب على وجود قوات مصرية كبيرة في سيناء، وحتى ولو لم يوجد لمصر نوايا هجومية، فإن هذا الوضع يتدهور نحو الحرب" (رابين، 1993، 129)، فمصر بحجمها السكاني لا تتأثر اقتصادياً أو اجتماعياً من وجود حشود عسكرية من جيشها في سيناء بينما يحدث العكس في حالة إسرائيل، لهذا جعلت العقيدة العسكرية الإسرائيلية الحرب القصيرة الخاطفة من السمات الأساسية لها، "فأية حرب شاملة تدوم أكثر من شهر ستكون صعبة على إسرائيل، والعرب بخلاف ذلك يستطيعون تحمل الحرب الطويلة، وتزداد قوتهم باستمرار الحرب لأن إطالة الحرب توفر الفرصة لوصول قوات من الأقطار العربية والبعيدة عن ساحات القتال" (العاجز، 1989، 83).

فقد فرض الضعف في القوى البشرية استحالة لجوء الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الى أسلوب الحرب الطويلة الأمد والتي تحتاج الى نفس طويل ومن ثم "كانت الحرب القصيرة والجيش العامل الصغير العدد نسبياً، والقوات الاحتياطية الكبيرة والتي يسهل تعبئتها بسرعة، كانت كلها عناصر لا غنى عنها لنظرية الأمن الاستراتيجي لإسرائيل" (رودمان، 2001)، ونجد أن بن غوريون قد أشار لهذا الوضع بقوله "يجب أن تكون خططنا الدفاعية موجهه ليس فقط لتحقيق النصر على العدو، بل لتحقيق نصر سريع وبأقل عدد ممكن من الضحايا، أما شمعون بيرس فقد توسع في هذا الشأن حين قال: يجب أن يحسم الجيش الإسرائيلي الحرب بأسرع ما يمكن، يجب أن يحطم رغبة الدول العربية وقدرتها الحربية، في أقصر وقت ممكن وبأقل ما يمكن من الثمن الإسرائيلي" (ليفتا، 1990، 46).

كما فرض النقص في الطاقة البشرية الى لجوء إسرائيل لاستخدام مبدأ النوع في مواجهة الكم أي التفوق النوعي الإسرائيلي بالعدة والعتاد لمواجهة التفوق الكمي للدول العربية، والذي ثبت فاعليته عبر الزمن، فأصبحت الطاقة البشرية في الجيش الإسرائيلي أكثر قدرة وملائمة وأكثر ثقافة دفاعية من نظيراتها العربية، ولقد أدرك بن غوريون "أن مصير إسرائيل سيكون مشابهاً لمصير الصليبيين في الأرض المقدسة سواء طال الزمن أو قَصُر، ومن هنا فقد أدرك أنه يجب على إسرائيل لكي تبقى، أن تسعى لخلق هوة بينها وبين العرب، هوة تعبر عن قوة إسرائيلية تتميز بالنوع المتقدم لتواجه الكم العربي" (عطايا، 1998، 23).

ويشرح إفرايم سنية نائب وزير الدفاع الإسرائيلي في حكومة باراك عام 1999م، الطريقة التي يمكن بها ضمان وجود إسرائيل في القرن الحادي والعشرين بقوله "هناك عاملين يمكن من خلال دمجهما تحويل هذا الخلل لمصلحة إسرائيل ومنحها التوازن الاستراتيجي مع محيطها، وهما: أولاً، تفوق عسكري وتقني واستخباري، وثانياً: حدود يمكن الدفاع عنها، ويحدد سنية لهذا التفوق وجهين: أولهما كمي، وثانيهما نوعي، ويعني التفوق التقني مقدرة إسرائيل على انتاج منظومات أسلحة وتطويرها" (عبد الكريم، 2004، 30)، وهذا التفوق العسكري يمنح إسرائيل تفوقاً في مجال القتال، ومقدرة على مفاجأة الخصم بوسائط قتالية حديثة ودقيقة، فهذا التفوق النوعي يُعتبر في المفهوم الإسرائيلي الضمانة الوحيدة لاستمرار الهزيمة العربية، ولعل أبرز التطبيقات لهذا المبدأ هو التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزته إسرائيل، والتي برهنت على أنها قادرة على استغلال طاقتها البشرية أفضل استغلال، وليس أدل على ذلك من الصناعات العسكرية الإسرائيلية التي باتت واحدة من أفضل الصناعات على مستوى العالم، مما جعل إسرائيل تُصدر السلاح بأنواعه المختلفة لكثير من البلدان.

المطلب الثاني: الجغرافيا

لقد تأثرت المفاهيم العسكرية الإسرائيلية من الناحية التاريخية بالوضع الجغرافي، ورغم أنها خرجت منتصرة من ما سمي حرب الاستقلال عام 1948م، والتي استولت فيها على أكثر من 77% من مساحة فلسطين التاريخية، بزيادة 22% تقريباً على المساحة التي خصصها لها قرار التقسيم رقم (181) الذي أصدرته الأمم المتحدة عام 1947م، (انظر ملحق رقم 3) إلا أنها واجهت الكثير من المشاكل الحدودية بعد هذه الحرب، ولم يكن من السهل الدفاع عن هذه الحدود، فالطبيعة الجغرافية المكونة لإسرائيل فرضت على القادة الصهاينة استحداث مرتكزات أمنية للتعاطي مع الواقع المستجد وما يكتنفه من أخطار، فقاموا بصياغة ثلاثة مفاهيم أمنية للتعامل مع الطبيعة الجغرافية لإسرائيل وهي:-

1- العمق الاستراتيجي

يبلغ عرض إسرائيل 65 كم من نهر الأردن الى البحر المتوسط، مما يعني عدم وجود عمق استراتيجي لإسرائيل فهي ذات خصر ضيق مما يعرضها لخطر البتر وشطرها لنصفين في حالة هجوم بري من الشرق، إضافة لطول الحدود مع الدول العربية المعادية وقربها من التجمعات السكانية والمنشآت الحيوية لإسرائيل، حيث "يحتشد حوالى 80 -90% من سكان إسرائيل في منطقة تمتد نحو 120 كم على طول الشاطئ بين حيفا وأسدود، وهذا يشكل تهديداً أمنياً حقيقياً لإسرائيل نتيجة العمق الاستراتيجي الضيق الذي يجتمع فيه غالبية السكان هناك، وما يشكله ذلك من خسائر

بشرية فادحة عند تعرض إسرائيل لهجمات تطول تلك المنطقة" (المصري، 2008، 23).

هذه كلها معطيات للعمق الاستراتيجي تؤدي الى استنتاج اعتمده القادة الصهاينة، ومفاده أن إسرائيل لا تستطيع الاعتماد على المساعدة الخارجية في حفظ أمنها والتي تحتاج في أفضل الأحوال لعدة أيام قبل أن تصل للمنطقة، فيكون العرب قد تمكنوا من فرض حقائق جديدة على أرض الواقع، فالطائرة المقاتلة التي تقلع من مطار عسكري غرب العراق أو سوريا تحتاج من 5- 10 دقائق للوصول للتجمعات السكانية الإسرائيلية، وأقل مدة زمنية تحتاجه طائرة معترضة لمواجهة طائرة مهاجمة 3 دقائق، في حالة وجود إنذار مسبق، لهذا كان الطيران الحربي الإسرائيلي محلقاً في السماء طيلة فترة حرب الخليج الثانية.

وقد أدت تلك المعطيات الى استنتاج آخر يتمثل بعدم سماح إسرائيل قطعياً بأن تجري الحرب على أرضها أو إحتلال جزء من أرضها في الحرب، لهذا كان للعمق الاستراتيجي دور هام في رسم العقيدة العسكرية الاسرئيلية، وقد عرف وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق آرئيل شارون العمق الاستراتيجي لإسرائيل بأنه "خط تنتشر القوات فيه من أجل الدفاع، وتلقائياً مساحة خلف هذا الخط تكون لحظة نشوب القتال تحت سيطرة الجيش المطلقة والراسخة" (شارون، 121).

كما يعتبر ضعف العمق الاستراتيجي الإسرائيلي وعدم التطابق في هذا المجال مع الدول العربية صاحبة العمق الاستراتيجي الكبير من أهم العناصر التي قامت عليها الفرضية العسكرية الإسرائيلية التي تقول بأن إسرائيل لا تستطيع حسم نزاعها مع العرب عسكرياً عن طريق احتلال أراضي العدو(ليفتا، 1990، 44-45)، ونظراً لفقدانها العمق الاستراتيجي قبل 1967م، لجأت إسرائيل لتبني "نظرية الضربة الاستباقية ونقل الحرب الى أرض العدو وقد طبقتها إسرائيل في العدوان الثلاثي عام 1956م" (العاجز، 1989، 26)، بمعنى أن معطيات العمق الجغرافي جعلت إسرائيل تلجأ الى الاعتماد على استراتيجية عسكرية ذات طابع هجومي، وليست ذات صبغة دفاعية فقط.

فالقوات المدافعة تحتاج الى عُمق استراتيجي ليكون لديها القدرة على الدفاع، بحيث يكون هدفها الأولي هو تأخير القوات المهاجمة لكسب الوقت وحشد القوة المطلوبة لصد الهجوم، بالإضافة الى إبعاد الخطر عن المراكز الحيوية للبلاد، "إن نظرية الدفاع الكلاسيكي تنص على أنه يجب أن يكون هناك عمق للمنطقة الدفاعية، فهذا العمق يعطي المدافع مجالاً إنذارياً وقدرة على إدارة القتال في المجال الإنذاري" (فالد، 1992، 120)، ولقد منحت حرب حزيران 1967م إسرائيل عمقاً استراتيجياً في سيناء، وعمقا عملياتياً في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان، "وقد بدا لأول مرة منذ 1948م أن الدفاع أصبح إمكاناً عملياً، وبقيت الحرب الاستباقية مرغوبا فيها لكنها

غير ضرورية، وتم إحراز القدرة على امتصاص الضربة الاولى" (آلون، وآخرون، 1983، 62).

فبعد حرب 1967م حصلت إسرائيل على العمق الاستراتيجي اللازم لها بفضل الحاجز الطبوغرافي المتمثل بجبال الضفة الغربية، فقد خرجت التجمعات السكانية والمطارات الإسرائيلية من خطر هجوم بري مفاجئ، واعتبرت إسرائيل أن جبال الضفة الغربية تمنح الجيش الإسرائيلي الوقت المطلوب لنقل قوات الاحتياط الى الجبهة، وهي حاجز طبيعي يحمي السهل الساحلي من أي هجوم مفاجئ، "إن الوسط الإسرائيلي الضيق وعدم وجود العمق الاستراتيجي، هما الاعتبار الأساسي للإصرار الإسرائيلي التقليدي على الاحتفاظ بوجود عسكري دفاعي في الضفة الغربية لغرض الردع والدفاع ضد أي هجوم عربي محتمل من الأردن أو عبر الأردن من قبل سوريا والعراق من الشرق" (بوتول، 1995، 52). وبالرغم من تمتع إسرائيل بمناطق واسعة وعمق استراتيجي بعد حرب عام 1967م الا أنها لم تتبنى أسلوب الدفاع المرن. وبالرغم من ثبات مفهوم العمق الاستراتيجي كمرتكز أمني الا أنه جرت تحولات عديدة على هذا المفهوم باتجاه التوسع وضم الأراضي عبر المراحل الزمنية المختلفة، فمناطق النقب الأوسط والجنوبي، والجليل وإيلات احتلتها إسرائيل عام 1948م واعتبرتها ضرورية لأمنها وعمقها الاستراتيجي، وبعد ذلك هاجمت واشتركت في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م بدعوى فتح مضائق تيران وحرية الملاحة وأن خليج إيلات لم يعد كافياً لأمنها، والهدف الأساسي كان محاولة التوسع بالأرض العربية، فإحتلت عام 1967م سيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة واعتبرت ذلك عمقاً استراتيجياً يوفر لها الإنذار المبكر ويغنيها عن شن حرب استباقية (العاجز، 1989، 56).

فقبل حرب أكتوبر1973م "ساد في إسرائيل شعور قوي بالأمن، كان مصدره المكاسب التي حققها الجيش الإسرائيلي في حرب الأيام الستة، ومعطيات العمق الاستراتيجي الجديدة" (ليفتا، 1990، 151)، وحتى بعد حرب أكتوبر يقول رئيس أركان الجيش الإسرائيلي (مردخاي غور) عام 1975م بأن وجود "منطقة فاصلة بين الجيش المصري والإسرائيلي يعتبر أفضل وضع عسكري بالنسبة لإسرائيل، واذا حاول الجيش المصري مهاجمة إسرائيل فإنه سيكشف نفسه لمعركة متحركة يشنها الجيش الإسرائيلي في أرجاء سيناء بدون أن يتمكن من الاستعانه بقواعد صواريخه المضادة للطائرات، وسينشأ توازن استراتيجي يقلل من رغبة مصر في شن حرب" (رابين، 1992، 173).

وفي مراحل لاحقة عملت إسرائيل على إجراء ترتيبات أمنية للحفاظ على ثبات العمق الاستراتيجي كمرتكز أمني فأوجدت مناطق منزوعة من السلاح العربي في سيناء، وأقامت "المستوطنات المحصنة على طول وعمق خطوط وقف اطلاق

النـار مـع العـرب، واعتبـار كـل مسـتوطنة موقعـاً دفاعيـاً أماميـاً، وشـيدت نظـام المستوطنات في الأراضـي المحتلـة علـى الطـرق المحتملـة للهجوم العربـي" (عطايـا، 1998، 41)، وبهذا نستطيع القول أن سياسة بناء المستوطنات قد وفرت لإسرائيل العمق الاستراتيجي الذي يعطيها الوقت الكافي لتجنيد الاحتياط، ويُمَكن إسرائيل من مواجهة القوة المهاجمة العربية فوق الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، بالإضافة لإمكانية إبعاد الخطر عن المراكز الحيوية كالقدس وتل أبيب وحيفا. ولم يتغير هذا النهج بل "استمرت إسرائيل خلال الفترة الواقعة ما بين حزيران 1974م وحزيران 1977م في الاعتقاد بأنها قادرة على امتصاص الضربة العربية الأولى" (عطايا، 1998، 41)، مع أن نتائج حرب 1973م برهنت لقادة اسرائيل بأنه لا يوجد أي عمق استراتيجي لاسرائيل يُغنيها عن القيام بالهجوم الاستباقي، فقد تولد الاعتقاد لدى قادة اسرائيل بأن العمق الاستراتيجي الناتج عن حرب 1967، يُمكن اسرائيل من امتصاص الضربة الأولى وصد الهجوم العربي، وهذا ما أثبتته نتائج حرب 1973م رغم مرارتها على اسرائيل.

فقد وفر لها العمق الجغرافي امكانية الدمج بين استراتيجية الدفاع مع احتمال القيام بهجوم مسبق عند الضرورة، وبعد كامب ديفيد شعرت القيادة الإسرائيلية بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية بأنها خسرت عمقاً استراتيجياً بعودتها الى حدود 1967م على الجبهة المصرية، رغم أن المعاهدة نصت على بقاء سيناء منزوعة السلاح، ومنخفضة التسليح في القسم الغربي منها نحو 60 كم الى شرق القناة (المصري، 1993).

ويرى بعض الخبراء العسكريين أنه في عصر الصواريخ لم تعد هناك أهمية للاحتفاظ بالمناطق التي تحتلها إسرائيل، بدليل أن إسرائيل تعرضت لصواريخ سكود على بعد 1500 كم، لكن هناك شبه إجماع من قبل خبراء عسكريين آخرين بأن الصواريخ لا تحسم الحرب، فقط الهجوم البري الذي يحسمها والدليل على ذلك الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م لم يحسم الحرب إلا بعد دخول القوات البرية، ومن المعروف أن الاحتفاظ بالأرض يعمل على زيادة المقدرة على امتصاص ضربة الصواريخ، وهذا ما يتمسك به القادة العسكريون الإسرائيليون فيقول شارون أن القول بأهمية "العمق الاستراتيجي في عصر الصواريخ تضاءلت أو بطلت، خطأ خطير، إن على رئيس الأركان أن يحدد الخط الذي يستطيع الجيش منه، إذا كان في حالة استعداد عندما تبدأ الحرب أن يحمي البلد من الاحتلال- أي غزو قوات العدو البرية لمناطق القدس وتل أبيب، وبئر السبع وحيفا، أي حماية مراكز البلد التي تقع داخل الخط الأخضر" (شارون، 1991)، مع العلم أن إسرائيل تحتفظ اليوم بأقوى منظومة صواريخ دفاعية على مستوى العالم، لكن يبقى العمق الاستراتيجي المفهوم الأمني الأبرز والأكثر أهمية من الاحتفاظ بمنظومة صواريخ دفاعية متطورة، حيث يقول

إيجال آلون "يجب أن يكون للبلاد عمقاً استراتيجياً يوفر لها الرد المناسب على أي ظرف يمكن أن يشكل أمراً واقعياً حربياً بواسطة جيوش أو طائرات أو صواريخ معادية، كما يجب أن يوفر لها نظاماً بالغ الرقي للإنذار المبكر ضد اقتراب الطائرات المعادية" (المصري، 1993).

وفي مطلع التسعينات من القرن الماضي وما بعده أي في الوقت الذي سادت فيه عملية السلام، رأى الخبراء الإسرائيليون أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي سيكون أمام تحدٍ كبير في حالة اتفاق سلام مع السلطة الفلسطينية وسوريا، وتم فيه انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية والجولان وبالتالي فُقدان السيطرة العسكرية على تلك المناطق التي توفر الحاجز الدفاعي الأول من الجبهتين الشرقية والشمالية، فالضفة الغربية تعتبر منطقة عازلة أقل بكثير من مساحة سيناء التي تم الانسحاب منها وجرى فيها ترتيبات أمنية، وبالتالي يبقى وضع الضفة أشد حساسية حيث يبلغ عرض الضفة الغربية 34ميلاً إبتداء من الخط الأخضر وحتى الحدود مع الأردن، ويقدر مسؤولون عسكريون إسرائيليون أنه وفق سيناريوهات الحالة الأسوأ "أنه يمكن لقوة عربية في الأردن، إذا لم يتم اعتراضها أن تصل الى حدود إسرائيل ما قبل عام 1967م خلال ساعة أو ساعتين، بينما تستغرق فترة الطيران العربي فوق الضفة الغربية حوالي 3 دقائق" (بوتول، 1995، 52)، لهذا وجد الخبراء الإسرائيليون أنه لا مناص من ضرورة اتباع استراتيجية الهجوم الاستباقي وبرروا ذلك بأن "فقدان العمق الاستراتيجي الذي تقدمه كل من الضفة والجولان سيقلل من هامش الأمن الإسرائيلي، مما يلزم الجيش الإسرائيلي بتبني مفهوم الهجوم المسبق بنقل الحرب الى أرض العدو" (عطايا، 1998، 55).

2- نقل المعركة لأرض العدو

اعتمدت إسرائيل المفهوم الأمني الخاص بنقل الحرب الى أرض العدو كنتيجة طبيعية للفرضيات الأمنية التي وضعها القادة الصهاينة، للاستعاضة عن معطيات العمق الاستراتيجي التي تميزت بالضعف الشديد، حيث كانت البنية الجغرافية عند نشأة إسرائيل تسمح بسرعة وصول القوات المهاجمة الى مراكزها الحيوية وشطرها الى نصفين، لذلك لجأت القيادة الصهيونية الى بلورت مفهوم نقل المعركة وإدارتها خارج حدودها، "فقد طالب ين غوريون منذ سنة 1948م بانتهاج مفهوم نقل الحرب الى أرض العدو، وكانت دلالة هذا المفهوم اتباع نهج هجومي خلال المواجهة العسكرية مع الدول العربية، أما الدفاع فكان يُنظر اليه على أنه مرحلة ضرورية قبل إتمام تعبئة الاحتياط" (آلون، وآخرون، 1983، 59)، ولقد استمر بن غوريون يكرر مطالبته بضرورة العمل بمبدأ نقل الحرب الى أرض الخصم منذ انتهاء حرب 1948م، بقوله "إذا هاجمونا وفرضوا علينا حرباً جديدة لن نتبع استراتيجية دفاعية، بل سننتقل الى مهاجمة العدو وبقدر الإمكان على أرض العدو، نحن نريد إذا هاجمونا

في المستقبل أن لا تدار الحرب على أرضنا، بل على أرض العدو، وأن لا ندافع بل نهاجم" (ليفتا، 1990، 63).

وعمل بن غوريون على تطوير هذا المبدأ بإضافة التفاصيل العملياتية والحركية في جبهات القتال "وقد بُنى هذا المبدأ على الانتقال السريع من خلال استغلال الخطوط الداخلية القصيرة في الانتشار بقصد الصد في الأراضي الإسرائيلية الى حرب داخل أراضي العدو وذلك عن طريق استخدام قوة ضاربة عسكرية في حرب هجومية فعالة تُرغم العدو على دفع الثمن الباهظ بالأرواح والمعدات وتعريض سلامة بلاده للخطر" (فالد، 1992، 17)، وبهذه الطريقة تتوفر القدرة لدى إسرائيل على إنهاء الحرب بسرعة.

ولقد أخذ مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتبلور بأشكال متعددة حسب تطور الأوضاع التي تعيشها إسرائيل بصفة خاصة وتطور الأوضاع في المنطقة المحيطة بها فنجد "أن معضلة العمق الاستراتيجي التي عالجها بن غوريون منذ عام 1948م، عندما تبنى مفهوم نقل الحرب الى أرض الخصم باتخاذ مواقع هجومية في مواجهة الدول العربية، وهو المفهوم الذي تطور بعد عام 1967م ليأخذ صيغة الحدود الآمنة والحدود القابلة للدفاع، ومن ثم المناطق العازلة أو المنزوعة السلاح بعد حرب 1973م" (فهمي، 1999، 114).

وبدأت تتضح أكثر فأكثر معالم مفاهيمه الأمنية فقد "أخذ مفهوم الدفاع والأمن من المذهب العسكري الإسرائيلي مفهوماً حركياً مجاله الحيوي خارج الكيان الصهيوني، فهو هجومي عدواني يعتمد على نقل المعركة الى أرض الخصم والحسم أهم الاعتبارات التي يستند عليها الأمن القومي الصهيوني" (العاجز، 1989، 23)، والحسم يأتي في المفهوم الإسرائيلي بمعنى تدمير قوات العدو واحتلال أراضيه، فتدمير العدو مرتبط ارتباط وثيق وبشكل متبادل باحتلال أراضي ولعل هذا مطلب أساسي لإلحاق الهزيمة بالعدو حسب المفاهيم الأمنية الإسرائيلية، التي تعتبر فيها المفاهيم الثلاثة كالحسم وتدمير قوات الخصم واحتلال أراضي أساس رئيسي في لغة الفكر العسكري الإسرائيلي، الذي وجد أن نقل الحرب الى أرض العدو أفضل وسيلة لإدارة الحرب وتحقيق النتائج المرجوة، فإسرائيل لا تستطيع إدارة الحرب ضمن حدود 1948م لعدم وجود العمق الاستراتيجي من ناحية، وخشية من بتر الدولة لنصفين وتعريض السكان والمراكز الحيوية للخطر(آلون، وآخرون، 1983، 26).

ووجد هذا المفهوم طريقه لدى قادة إسرائيل فيما بعد وتمسكوا به سبيلاً لتحقيق النصر فيقول اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل عام 1974م "بالنسبة للحرب البرية فإنه بسبب عدم وجود عمق استراتيجي كان على الجيش الإسرائيلي أن ينقل الحرب بسرعة الى أراضي العدو وقهره بأسرع وقت ممكن" (رابين، 1992، 131)، لهذا نجد أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية انطلقت من فرضية أساسية تقضي بأن الهجوم

فقط، وخاصة الذي يُدار على أرض الخصم باستطاعته إخضاع العدو وإجباره على وقف القتال، والوصول لتحقيق ذلك يستوجب إحتلال الأرض وتدمير قوة الخصم، ونجد هذا يتجسد بقول إيجال آلون "لا يوجد منتصر في الحرب بدون إبادة قوة العدو، ولا يمكن إبادته بدون مبادرة هجومية، وفي الظروف الجغرافية الإسرائيلية لا توجد طريق أخرى لإبادة جيش العدو إلا إذا نقلت الحرب الى أراضيه" (ليفتا، 1990، 55)، لكن الأراضي العربية الشاسعة التي سيطرت عليها إسرائيل إبان حرب 1967م جعلت المحرر العسكري لصحيفة هآرتس زئيف شيف يصف وضع إسرائيل بعد الحرب "بأنه وضع تسمح إسرائيل لنفسها فيه بإنزال الهزيمة العسكرية بالجيوش العربية داخل الأراضي المحتلة، لذلك فإن المبدأ الدفاعي القديم الداعي الى نقل الحرب الى أرض العدو لم يعد ملزماً للجيش الإسرائيلي" (المصري، 1993)، بمعنى تحول مفهوم المرتكز الأمني الخاص بنقل الحرب لأرض العدو الى مفهوم أمني جديد أطلق عليه الحدود الآمنة، وكلاهما يؤكد الثبات على مغزى واحد وهو ألا تجري المعركة على أرض إسرائيل بل على أرض الخصم.

وبعد مرور أكثر من ستين عام على قيامها نستطيع الجزم بأن هذا المرتكز الأمني طبقته إسرائيل في كل الحروب التي شنتها على العرب، والتي كان آخرها حرب غزة 2009م ومن قبلها حرب لبنان 2006م وما تزال تتمسك به حتى يومنا الحاضر.

3- الحدود الآمنة

يعتبر الموقع الجغرافي وحدود الدولة ومساحتها من العناصر الهامة المؤثرة في الاستراتيجية العسكرية للدولة، "فقد أوضح منظرو الحركة الصهيونية في تصورهم للدولة اليهودية بأن حدود هذه الدولة يجب أن لا تقف عند حدود جزء من فلسطين أو كلها، وانطلاقاً من ذلك بدأت الحركة الصهيونية تفكر جدياً بإنشاء المستوطنات في منطقة حوران ومرتفعات الجولان منذ العشرينات والثلاثينات" (فهمي، 1999، 54)، من القرن المنصرم فخطوط الهدنة عام 1948م والتي تحولت الى حدود دولة إسرائيل قد أبقت إسرائيل بلا عمق استراتيجي أو تكتيكي على حد سواء، هذا الوضع الجغرافي رافقه دائماً الهاجس الأمني الإسرائيلي، لأن الحدود الجغرافية التي حققتها إسرائيل بعد حرب عام 1948م لم توفر متطلبات الحدود التي يمكن الدفاع عنها. وصرح بهذا الجنرال الإسرائيلي إيجال آلون بقوله "إن على إسرائيل أن ترسم حدودها وفق احتياجات الأمن وارتباطنا التاريخي بالبلد والامكانيات السياسية، إذ أن الخطر الأمني الناجم عن الخطر الجغرافي أشد خطراً لكثير من الصعوبات التي تنطوي عليها الديموغرافيا" (العاجز، 1989، 26)، أي ضعف العمق الاستراتيجي وصغر مساحة اسرائيل تُمثل تهديداً أكبر مما تشكله نسبة أعداد اليهود للعرب(الخطر الديموغرافي).

ولكن هذه الحالة من الحدود الجغرافية لم تستمر فعقب حرب حزيران 1967م، صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، وورد فيه تعبير الحدود الآمنة حيث دعا الى "إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة" (المسحال، 1994، 235)، ولم ينفذ أحد دعوات القرار، لكن على الأرض تغيرت الصورة الجغرافية الاستراتيجية لإسرائيل بشكل جذري من خلال احتلال الجيش الإسرائيلي لأراضي عربية واسعة على كافة الجبهات (سيناء، الجولان، الضفة الغربية وقطاع غزة)، وقد وفرت حرب عام 1967م لإسرائيل عمقاً استراتيجياً لأول مرة منذ نشأتها، "وتبلور مفهوم لمرتكز أمني جديد هو(الحدود الآمنة أو القابلة للدفاع)، وكان آبا إيبان هو الذي حدد الأهمية الاستراتيجية للحدود الآمنة باعتبارها حدود يمكن الدفاع عنها من دون مبادرة استباقية" (مرتضى، 2006، 127)، فقد تغيرت الخارطة الجغرافية لإسرائيل ، "فبدلاً من الحدود التي كانت قائمة قبل سنة 1967م، حيث كانت الجيوش العربية متمركزة على مسافة تبعد بضعة كيلو مترات وفي بعض الحالات مئات الأمتار عن الأهداف الحيوية لإسرائيل، أصبحت قوات الجيش الإسرائيلي بعد الحرب على بعد 120 كيلو متراً من القاهرة ونحو70 كيلو متراً من دمشق" (آلون، وآخرون، 1983، 37)، ولم تعد مراكز التجمعات السكانية والمرافق الصناعية والعسكرية الإسرائيلية في مرمى الجيوش العربية فضلاً عن توفر حدود ممكن الدفاع عنها، فشكلت الحدود الجديدة مواقع طبوغرافية عسكرية فاعلة كقناة السويس ونهر الأردن والمناطق الجبلية في الضفة الغربية. أنظر جدول (رقم 3-1).

فالوضع الجغرافي ما بعد الحرب أوجد خطوط دفاعية مثالية لإسرائيل، كما أنها امتلكت فترة طويلة من الإنذار المبكر وخاصة في الجبهة الجنوبية (سيناء)، ونتيجة لذلك تبنت إسرائيل مفهوم الحدود الآمنة، وبدأ القادة الصهاينة يخلقون التعاريف المختلفة لهذا المفهوم، فيعرفها دافيد اليعازر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي عام 1972م بأنها "الحدود التي تمنع الطرف الآخر من ضرب الأهداف الحيوية داخل الدولة، بواسطة القصف المدفعي أو إطلاق الأسلحة الخفيفة أو القيام بالغارات الليلية القصيرة، وفسر آبا إيبان وزير الخارجية آنذاك الأهمية الاستراتيجية للحدود الآمنة بأنها تلك التي يمكن الدفاع عنها دون اللجوء الى الحرب الوقائية" (المصري، 1993)، أما إيجال آلون فيعرف الحدود الآمنة بأنها "الحدود السياسية التي تعتمد على عمق جغرافي وعلى حواجز طبيعية كالحواجز الطبيعية والجبلية والصحراوية والممرات الضيقة التي تحول دون تقدم القوات البرية الآلية، فهي تؤمن اتخاذ ترتيبات تحذيرية مسبقة ضد اقتراب مقاتلات معادية، تُستغل لإنشاء قواعد مريحة لهجوم معاكس" (المسيري، 1999، 164).

ومن التعاريف السابقة نجد أن مصطلح "الحدود الآمنة" ينطوي على مرونة كبيرة في التعريف وكذلك في المفهوم بتغيره بتغير الظروف الذاتية والموضوعية التي تعيشها إسرائيل، فهذه الحدود قابلة للتمدد بما يحقق متطلبات الأمن، ومع ذلك فقد أعطى مفهوم الحدود الآمنة للأمن الإسرائيلي مضمون جغرافي وعسكري من خلال "ربط الأمن بالسيطرة على الأراضي العربية ذات الأهمية الاستراتيجية والعمل على توسيع حدود إسرائيل، لتعيق قيام الدول العربية بشن العمليات العسكرية، وفي نفس الوقت توفر ميزات للجانب الإسرائيلي من حيث سهولة الدفاع وسهولة شن العمليات الهجومية على الدول المجاورة" (فهمي، 1999، 48)، وساعد هذا المفهوم إسرائيل على اعتماد سياسة المنطقة العازلة أو المنزوعة السلاح كبديل عن العمق الاستراتيجي، خاصة بعد حرب 1973م على الجبهة الجنوبية في شبه جزيرة سيناء، أو في عام 1982م عقب غزوها لبنان حيث أضافت إسرائيل لحدودها الشمالية حزام أمني بعمق 40 كم من الأراضي اللبنانية.

وفيما بعد اتفاق أوسلو كان التركيز الإسرائيلي على التشبث بحدودها الشرقية ممثلة بجبال الضفة الغربية وعدم الانسحاب منها، حيث يقول بنيامين نتنياهو عن جبال الضفة الغربية بأنها تشكل السند الدفاعي لإسرائيل، "فهذه السلسلة الجبلية تشكل عائق يصعب اجتيازه بالنسبة للمهاجم من جهة الشرق، إذا أخذنا بالاعتبار بأن القوة المهاجمة ستدخل الضفة الغربية عن طريق غور الأردن الأكثر انخفاضاً في العالم، ومن ثم ستضطر هذه القوة لتسلق الجبال من خلال القتال، وهي غير قابلة للاجتياز من قبل الدبابات ماعدا بعض المحاور الملتوية" (نتنياهو، 1999، 326).

ويتبين أن هذه المواقف المسبقة تأتي لتبرير بقاء جبال الضفة الغربية بيد إسرائيل كحدود آمنة، بدعوى حمايتها من أي هجوم عربي عليها، بيد أن هذه التبريرات والمسوغات للاحتفاظ بالأرض بدعاوى الحفاظ على أمن إسرائيل ليست عملية، خاصة بعدما أكدت حرب أكتوبر 1973م فشل نظرية الحدود الآمنة في خلق خطوط دفاعية تمنع العرب عن القيام بهجوم واسع، وعادت إسرائيل لتتبني استراتيجية الحرب الاستباقية مع استراتيجية الردع، وجاء فشل التمسك بنظرية الحدود الآمنة أيضاً بعد أن ضربت صواريخ سكاد العراقية قلب تل أبيب عام 1991م، وبعد التطور العلمي والتكنولوجي في الوسائل العسكرية الحديثة بعصرنا الحاضر، الأمر الذي جعل صواريخ بدائية الصنع بحوزة فصائل المقاومة الفلسطينية بغزة أن تضرب بها البلدات الإسرائيلية الجنوبية.

ومع ذلك بقت حدود ما بعد حرب 1967م حدوداً مريحة من الناحية العسكرية لإسرائيل تتيح لها إمكانية خوض حرب دفاعية، وبالتالي قلصت من الاعتماد على الحرب الاستباقية التي تظهر إسرائيل على أنها الدولة المعتدية.

إن الحدود الآمنة القابلة للدفاع لم تكن سوى نظرية توسعية الهدف منها الاستيلاء على الأرض العربية بموجب التبريرات والفرضيات الأمنية التي صاغتها القيادة الإسرائيلية بعد حرب حزيران 1967م، واستيلائها على مساحة واسعة من الأرض بدعوى حاجات الأمن الإسرائيلي، فهذه النظرية لم تكن موجودة عند قيام اسرائيل عام 1948م، فعملت على تعزيز أمنها وحافظت على وجودها عبر زيادة مساحة احتلالها للأراضي العربية، ولعل من أبرز الفرضيات الأمنية الهادفة للتوسع والسيطرة على الأرض هي التي تقول "إن الحدود النهائية للدولة ستحدد في نهاية الأمر في ضوء الوضع في ميدان القتال" (آلون، وآخرون، 1983، 28)، وهذا يعنى أن حدود إسرائيل الغير محددة أصلاً في دستور لم يتوفر بعد، تتحدد عند آخر موقع من الأرض العربية تحتله القوات الإسرائيلية، وبعد الحرب وإحتلال الأرض في ميدان القتال يأتي ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل ليحدد الموقف الإسرائيلي عام 1968م أي بعد الحرب ويقول "لا يمكن التوصل الى حل سياسي الا بعد الاتفاق على حدود آمنة" (عطايا، 1998، 20).

إن وضع إسرائيل الجغرافي الاستراتيجي في مطلع القرن الواحد والعشرين بأفضل أحواله، فهناك معاهدات سلام تربطها بكل من مصر والأردن، واتفاق أوسلو مع السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، واتفاق تهدئة غير معلن مع حركة حماس في قطاع غزة، والعراق مازال يلعق جراحه جراء الغزو الأمريكي الذي استمر ثماني سنوات، وسوريا يسودها التفكك والإضطرابات والتي يبدو أنها ستستمر طويلاً قبل أن تستقر، وبالتالي لا حاجة للقلق على حدود إسرائيل في هذه المرحلة على الأقل، وهذا الوضع يحتم على إسرائيل ضرورة البحث عن الحدود الآمنة المتمثلة بالحدود الناتجة عن معاهدات السلام وليس الحدود المبنية على القوة والاحتلال العسكري، أو تلك الناشئة عن ميادين القتال.

المطلب الثالث: الحرب الوقائية الاستباقية

ظهرت نظرية الحرب الوقائية أول مرة في نهاية الأربعينات من القرن المنصرم، وقد قدم برنارد برودي في كتابه(الاستراتيجية في عصر الأسلحة الصاروخية) في العام 1961م التعريف التالي أنني أستخدم هذا التعبير لوصف "الهجوم المدبر من إحدى الدول على الأخرى، أي الإعتداء الذي لا يعتبر نتيجة عدوان ما، أو نتيجة أعمال مباشرة ومكشوفة من قبل دولة معادية، والهدف الرئيسي والمباشر لذلك الهجوم هو تدمير القوات العسكرية لهذه الدولة، لفرض الشروط التي تريدها عليها، والمهم في هذه الحرب تحقيق أقصى قدر من المفاجأة" (طلاس، 1991، 803)، ويعرفها الدكتور حامد ربيع بأنها "تعني شن حرب كاملة لمجرد التحرز والاحتياط إزاء خطر متوقع، وهو ما حدث عام1967م" (ربيع، 1984، 242).

أما إيجال آلون الذي فلسف هذا المفهوم الأمني الإسرائيلي في منتصف الستينات فيعرف الحرب الاستباقية بأنها "مبادرة عملياتية إسرائيلية تتخذ ضد الحشودات العدائية وتستهدف إحتلال مواقع ذات شأن أمني حيوي عند العدو قبل أن يبدأ بهجومه المفترض" (العاجز، 1989، 43).

فالحرب الوقائية الاستباقية تعتبر أحد الأعمدة الرئيسة التي يرتكز عليها الأمن القومي الإسرائيلي في تصوراته العملياتية وخاصة العسكرية منها، وهي متجذرة في العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية التي ترى أنه "ليس هناك تناقض مبدئي بين المفهوم الإحباطي والهجوم الاستباقي، إذ أن التبرير الخلقي- السياسي للهجوم الاستباقي متجذر في الفريضة التوراتية (من قام عليك ليقتلك اسبقه واقتله)" (آلون وآخرون، 1983، 35)، وفي الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل متمسكة بمبدأ نقل الحرب الى أرض العدو رغم الصعوبات التي تواجه تطبيقه مع مرور الزمن، الا أنها لم تتبنى مفهوم المبادرة بالحرب منذ انتهاء حرب 1948م حتى عام 1955م، فقد ساد في تلك الفترة اعتقاد لدى القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين بأن اندلاع حرب جديدة سيكون بمبادرة عربية وعلى الجيش الاستعداد للدفاع والانتقال للهجوم، إلا أن المعطيات السياسية الإقليمية والدولية عام 1956م قد تغيرت بوجود الحليف القوي(فرنسا وبريطانيا) المستعد للمشاركة بالهجوم والمبادرة بالحرب، فخاضت إسرائيل حرب استباقية على مصر في العدوان الثلاثي عام 1956م، وبالتالي بدأ التحول في المفهوم الأمني من مرحلة الدفاع ومن ثم الانتقال للهجوم الى مرحلة تبني مفهوم الحرب الوقائية ذات الطابع الهجومي.

لهذا نجد أن العقيدة العسكرية الإسرائيلية اتسمت بمفاهيمها الأمنية ذات الطابع الهجومي منذ العدوان الثلاثي على مصر، والمستوحاة من الفكر العسكري الغربي، فهناك وثيقة بريطانية رسمية تقول "أن العمل الهجومي هو أحد مبادئ الحرب العشرة، كونه الوسيلة الرئيسية المتوفرة لدى القائد من أجل التأثير على مصير المعركة، وأن الدفاع الناجح الذي لا يصحبه عمل هجومي يستطيع فقط منع الهزيمة بصورة مؤقتة" (ليفتا، 1990، 100).

ويقول الخبراء العسكريين الإسرائيليين أن جغرافية إسرائيل قبل حرب 1967م فرضت عليها ضرورة المبادرة لشن الحرب، وذلك تطبيقاً للفرضية التي صاغها بن غوريون بأن "إسرائيل لا تستطيع أن تخاطر في خوض حرب أخيرة، لأنها لا تستطيع أن تنزل بالعدو ضربة قاصمة لن تكون بعدها حاجة الى خوض مجابهة عسكرية، وبالمقابل فإن بمقدور العرب أن يضعوا بين خياراتهم خيار المعركة الأخيرة، التي يستطيعون خلالها أن ينزلوا بإسرائيل ضربة عسكرية حاسمة تقضي على وجودها" (فالد، 1992، 16).

لهذا لجأت إسرائيل بعد عام 1948م الى اتباع استراتيجية دفاعية لإحباط أي محاولة لهجوم عربي، ولكنها وجدت أن الأسلوب الدفاعي يشكل خطر ومجازفة على أمن إسرائيل وينطوي على خسائر بشرية فادحة، لهذا تبنت إسرائيل الاستراتيجية الهجومية والتي مثلت فيها الحرب الوقائية الاستباقية رأس الحربة، وعبر عنها الجنرال يسرائيل طال بالقول "أنه على إسرائيل بصفتها أقلية اعتماد مبدأ القيام بالضربة الأولى واعتماد الحرب الهجومية بدلاً من الحرب الدفاعية" (المصري، 1993)، ولقد أكد ذلك العميد دوف تماري قائد مدرسة القيادة والأركان الإسرائيلية السابق بقوله "إن نسب القوى العددية المتفوقة للجيوش العربية أوجبت اتباع نهج الحرب الاستباقية أو الوقائية في حال تطور القدرة العسكرية العربية الى تهديد شامل وخطر لإسرائيل، حتى لو كان الوضع لا يشير بوضوح الى وجود خطر فوري لنشوب حرب" (آلون، وآخرون، 1983، 59).

وهذا التوجه طبقته إسرائيل في عدوانها على مصر سنة 1956م، وأيضاً سنة1981م عندما هاجمت المفاعل النووي العراقي، ونجد أن إسرائيل لم تربط كثيراً بين العمق الاستراتيجي والحدود الآمنة وبين حاجة إسرائيل الماسة للجوء للحرب الوقائية خاصة بعد حرب أكتوبر1973م وقيام القوات المصرية بالمبادرة في شن الحرب، حيث أصبحت الحرب الوقائية من المتطلبات الحيوية لأمن إسرائيل.

فالحرب الوقائية الاستباقية تعتمد على المفاجأة والمبادرة بالهجوم لتحطيم قدرات العدو العسكرية وإحباط نواياه أولاً وقدرته على الهجوم ثانياً، فهي توفر للمبادر فيها تحديد الزمان والمكان وأسلوب القتال المناسب، والفارق بين الحرب الوقائية والاستباقية أن الأولى تقتصر حسب الفهم الإسرائيلي على مدى توفر معلومات استخبارية، حول نوايا العدو لشن الهجوم ومن ثم الأفضل استباقه وتوجيه ضربه أولى به، بينما الهجوم الاستباقي يعتمد بالدرجة الأولى على تحركات فعلية على الأرض من قبل العدو كحشود عسكرية وغيرها يتم تفسيرها على أنها إجراءات هجومية، لذلك على الطرف الآخر الامتناع عن مثل هذه الإجراءات.

وقد "استبدل بعض المفكرين الاستراتيجيين أمثال كيسنجر تعريف الحرب الوقائية بتعريف(الضربة الأولى) أو الضربة الاستباقية، والاختلاف هنا هو في الشكل وليس الجوهر، إذ أن الضربة الاستباقية أو الأولى يمكن أن تعني بدء الحرب الوقائية" (طلاس، وآخرون، 1991، 803).

ويقول تسفي لائير الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل ابيب "إن التمييز بين الهجوم الوقائي والهجوم الإستباقي غير واضح دائماً، وقد إختار أشكول في مسألة ما إذا كان سينظر الى هجوم الجيش الإسرائيلي عام 1967م على أنه هجوم وقائي أم لا" (آلون، وآخرون، 1983، 35)، وقد ذهب الجنرال يسرائيل طال "الى ضرورة قيام إسرائيل بهجوم استباقي في حالة تمركز حشود عربية عدائية

على الحدود الإسرائيلية، بينما نجد الجنرال الإسرائيلي هارون بارليف يقول بعد حرب 1967م إن خير الدفاع هو الهجوم" (فهمي، 1999، 101).

وفي الواقع فإن المفهوم الأمني الإسرائيلي تبنى الحرب الوقائية الاستباقية وتشدد في التعبير عنها عملياً لدرجة أن معظم حروب إسرائيل على الأمة العربية اتسمت بها، فعندما طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل عدم القيام بحرب وقائية ضد العرب مقابل تزويدها بالسلاح المتطور عام 1965م، يقول اسحق رابين "الامتناع عن الحرب الوقائية مهما كانت الظروف فإن هذا له معنى واحد وهو سلبنا حق الدفاع عن النفس" (رابين، 1993، 119)، أي أن الحرب الوقائية أصبحت عند زعماء إسرائيل دفاع عن النفس رغم أنها مبادرة هجومية تأخذ الطابع العدواني، واستدراكاً لخطر وقوع حرب عام 1967م بأيام قليلة طلبت الولايات المتحدة من إسرائيل أن لا تكون هي من يطلق الطلقة الأولى، وأن تترك المجال للولايات المتحدة لاختبار الإجراءات السياسية، ولكن الفهم الإسرائيلي تمثل بأن عبد الناصر أطلق العديد من الطلقات بحشد قواته في سيناء وبطرد قوات الامم المتحدة، وبإغلاق مضائق تيران في وجه الملاحة، ويقول اسحق رابين بهذا الصدد "إسرائيل إعتبرت إغلاق مضائق تيران بوجه الملاحة الإسرائيلية عملاً عدوانياً" (رابين، 1993، 144)، فشنت الحرب الاستباقية على مصر، وكانت نتائج الحرب السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي العربية والتي اعتبرتها حدود آمنة، أوصلت زعماء إسرائيل بالشعور لعدم الحاجة للحرب الوقائية الاستباقية أو على الأقل قللت من درجة أهميتها لديهم. وهو الأمر الذي دفع اسحق رابين "للتقليل من أهمية الحرب الوقائية طالما أن إسرائيل تحتفظ بحدود 1967م، وأضاف شرطاً آخر هو توريد أسلحة لإسرائيل بشكل كاف من أمريكا الى جانب صناعة السلاح المحلية" (المصري، 1993).

ولكن حرب أكتوبر سرعان ما كشفت زيف هذا الشعور فتخلت عن مفهومها السابق والقائل بأن الحدود الآمنة هي التي تحول دون اللجوء الى الحرب الوقائية، وعادت إسرائيل لتبني استراتيجيتها الهجومية القائمة على أنه حال فشل الردع وتعرضت لتهديد عربي فلن تستطيع إسرائيل الامتناع عن القيام بالحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة.

وهذا ما تجلى في غزو لبنان عام 1982م كما تحدث عنه شارون أمام كلية الأركان التابعة للجيش الإسرائيلي بقوله "أن عملية سلامة الجليل(غزو لبنان) كانت بمثابة ضربة استباقية، حيث أنها أوقفت حرباً مع م.ت.ف وسوريا، وهي حرباً كان يمكن أن تحدث خلال فترة تمتد من سنة الى ثلاث سنوات" (كولن، 1997، 230)، فقد كان الهدف من غزو لبنان كما أوضحه القادة الصهاينة هو إبعاد الفدائيين الفلسطينيين عن الحدود الشمالية مسافة 40كم، وقد حققت هدفها هذا بسرعة وبخسائر قليلة "وحتى هذا الخط أُعتبرت العملية هجوماً وقائياً في وضع اللاخيار، وبعد هذا الخط

تحولت الحرب الى هجوم استباقي، استباقي من حيث أنه داهم م.ت.ف خلال المرحلة الإنتقالية من الإرهاب وحرب العصابات الى جيش نظامي، وسبقت الجيش السوري قبل أن يمتلك القدرة على شن حرب على إسرائيل" (آلون، وآخرون، 1983، 50).

كما شنت إسرائيل أيضاً حرباً استباقية على لبنان عام 2006م كان هدفها تدمير البنية العسكرية لحزب الله الآخذة في التصاعد، ووقف هجمات وعمليات الحزب العسكرية ضد الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، والتي كان آخرها تدمير عربة عسكرية وأسر إثنين من الجنود الإسرائيليين، فقامت إسرائيل بالحرب بدعوى إطلاق سراح الجنديين ووقف تجاوزات حزب الله والتي لم تستطيع قوة الردع الإسرائيلية وقفها، فكانت الحرب الاستباقية سبيلاً لذلك.

فهناك ترابط وثيق في المفاهيم الإسرائيلية بين الحرب الاستباقية والردع، فكل منهما يكمل الآخر ففي الوقت الذي يفشل فيه الردع تكون الحرب الاستباقية، حيث تأتي الحرب الاستباقية لتعزيز الردع، ويكون دور الردع الفعال هو تأخير قيام حرب استباقية، فالخشية من قيام إسرائيل بضربة وقائية استباقية شل القدرة لدى العرب على اتخاذ إجراءات عدائية تجاه إسرائيل، إلا أن نتائج الحرب الاستباقية على لبنان في صيف 2006م كانت مغايرة ومختلقة عن التوقعات الإسرائيلية، ففيها تم استخدام سلاح الجو بشكل مكثف، والذي طالما أُعتبر السلاح الرئيسي والمفضل في الحرب الوقائية الاستباقية، ورغم التفوق العسكري الإسرائيلي الا أن إسرائيل لم تستطع تطبيق مفهومها بحسم المعركة، أي تدمير قوات العدو وإحتلال أراضيه، فهي لم تدمر قوات حزب الله التي كانت مدربة بشكل رئيسي على حرب العصابات، وتعتمد توجيه ضربات قوية و نوعية والإختفاء بسرعة مما أوقف تقدم القوات البرية الإسرائيلية، فلم تتمكن من إحتلال أراضي واسعة، بل صمدت قوات حزب الله في بلدة مارون الراس الحدودية حتى الأيام الأخيرة للحرب، هذه النتيجة غير الحاسمة للحرب، إضافة لحجم الخسائر البشرية في صفوف الجيش الإسرائيلي أضعفت صورة الردع الإسرائيلي.

وحاولت إسرائيل الاستعاضة عن هذا الفشل بشن حرب استباقية أخرى على غزة بتاريخ 27 كانون أول 2008م، أُستخدم فيها أيضاً الطيران الحربي بشكل رئيسي ومكثف لتدمير البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في غزة، والتقديرات العسكرية تفيد بأنه رغم استعراض القوة الذي أظهرته إسرائيل في بطش جيشها للمدنيين الفلسطينيين في غزة، واستخدامها سلاح الفوسفور الأبيض ولأول مرة في صراعها مع الفلسطينيين، في ظل الإمكانات التسليحية المتواضعة جداً لدى فصائل المقاومة (الأسلحة الخفيفة) والتي لا تُذكر أمام أقوى وأعتى سلاح متقدم في الشرق الأوسط، نجحت إسرائيل في تعزيز صورة الردع لديها على حساب دماء المدنيين

الفلسطينيين، حيث صدر تقرير جولدستون الذي أدان إسرائيل لإرتكابها الجرائم في حربها على الشعب الفلسطيني في غزة نهاية عام 2008م.

المطلب الرابع: الردع

أخذ مفهوم الردع في الظهور بشكل واسع بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبح له أبعاداً جديدة خاصة مع اختراع الأسلحة النووية. وهو يعني"استخدام القوة العسكرية بطريقة تجعل الدولة قادرة على منع الدولة الخصم من عمل شيء ترغب في عمله أو ربما تميل الى عمله من خلال التهديد بإلحاق العقاب الذي يصعب تحمله في حالة قيام الخصم بهذا العمل" (سعيد، 1984)، أما العقيد الإسرائيلي أهارون ليفرن فقد عرف الردع بأنه "القدرة على ثني عدو/خصم عن القيام بأعمال عدائية، وذلك عن طريق توجيه رسالة مؤداها أن مثل هذه الأعمال لن تكون مجدية بالنسبة إليه ومن ناحية عملية، فإن الردع يهدف الى منع الحرب والعنف، والردع مرتبط عضوياً بالقدرة على الحسم والإنتصار في الحرب" (ليفرن، 2001، 10). في حين يعرفه العقيد الإسرائيلي آرائيل ليفتا بالقول "أن نظرية الردع الإسرائيلية تعتمد دائماً وأبداً على الافتراض بأن نصراً إسرائيلياً جلياً في كل مجابهة عسكرية مع العرب، يؤدي ليس فقط لإنهاء الحرب، بل يساهم أيضاً في إقناع العرب بعقم الخيار العسكري" (ليفتا، 1990، 144). في حين عرف الباحث الإسرائيلي يئير عفرون الردع بأنه "التهديد باستعمال القوة العسكرية بصورة عقابية أو بصورة مانعة معاقبة بغية منع المتحدي من القيام بعمل معين ينطوي هو أيضاً على عمل عسكري" (عفرون، 1993، 58).

ولقد اعتمدت إسرائيل منذ نشأتها عام 1948م الى صياغة وبلورت مفاهيم أمنية واستراتيجية لتُشكل المرتكزات الأساسية في صناعة أمنها وعقيدتها الاستراتيجية، وكان الردع واحداً من أبرز المفاهيم التي عملت النُخب ومراكز الأبحاث الإسرائيلية على بناءها وتطويرها لتتعاطى بشكل استراتيجي مع الفلسطينيين والمحيط العربي، فإسرائيل لم تتخل عن الردع كمرتكز أساسي في استراتيجيتها في أي مرحلة من مراحل تاريخها، فكان هناك نهج مستمر في ممارسة الردع بأنواعه المختلفة منها ما يعرف بالردع التقليدي والردع غير التقليدي(النووي).

الردع التقليدي:

تعتبر أهم الأهداف التي سعت إسرائيل من ورائها لاعتماد الردع كمرتكز أساسي لأمنها القومي هو "منع المبادرة الى الحرب من جانب دولة عربية واحدة أو إئتلاف من الدول، لقد أدركت الزعامة الإسرائيلية أن الأداة العسكرية في حد ذاتها لا يمكن أن تؤدي بالدول العربية الى أن تقبل إسرائيل سياسياً، لذلك كانت الاستراتيجية البديلة محاولة منع الحرب من البداية عن طريق اتباع استراتيجية ردعية تقوم على

وسائل تقليدية" (عطايا، 1998، 44)، فقد فضلت إسرائيل ممارسة سياسة الردع تجاه الدول العربية والفصائل الفلسطينية كبديل عن سياسة الحرب بمفهومها الشامل، لذلك استخدمت نوعين من الردع وهما الردع العام والردع الخاص المحدود.

فقد ركزالردع العام الإسرائيلي على مفهوم إظهار ملكية إسرائيل للقوة الفائقة وظلت إسرائيل تردد القول "أن بإمكان العرب إختيار وقت الحرب بينما نحن الذين نقرر مجالها ونطاقها، وقد أريد بذلك توصيل رسالة إلي الدول العربية بأن لا تبادر الى الحرب لأن إسرائيل ستلحق بهم هزيمة يفوق ثمن الذهاب الى الحرب، ثمن أية فوائد قد تجنيها من ورائها" (رودمان، 2001)، لهذا تقرر أن تكون المهمة الأساسية للجيش الإسرائيلي هي ردع العرب عن المبادرة بالحرب أو القيام بأعمال عدائية ضد إسرائيل.

وقد ذهب مرتكز الردع الإسرائيلي الى منحى آخر بوضعه الخطوط الحمراء الواضحة والتي عند تجاوزها من قبل الدول العربية يؤدي الى نشوب الحرب ومنها "إدخال جيش مصري ذي حجم كبير الى سيناء بين سنة 1956م وسنة 1967م، إغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية خلال تلك السنوات، أو تغيير جوهري في الوضع في الأردن وإدخال جيوش عربية إليه" (آلون، وآخرون، 1983، 60)، وفرضت هذه المفاهيم الإسرائيلية نفسها بعد عقود طويلة حتى مع بدء عملية السلام لدرجة أن معاهدة السلام الإسرائيلية – الأردنية الموقعة عام 1994م تضمنت بنداً ينص على ذلك، وعندما فشل الردع الإسرائيلي في أيار1967م، بعد حشد مصر قواتها في سيناء وإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، مما شكل إنتهاكاً للخطوط الحمراء الإسرائيلية، قال الجنرال (أهارون يريف) رئيس شعبة الإستخبارات العسكرية إبان حرب 1967م "إذا لم ترد إسرائيل على إغلاق المضائق فإنه لن تبقى أية أهمية لقدرة الردع التي تمتع بها الجيش الإسرائيلي وستقوم الدول العربية بتفسير ضعف إسرائيل كفرصة ممتازة لضرب أمنها ووجودها بالذات" (رابين، 1993، 140)، لذلك أعطت إسرائيل المصداقية لردعها باستخدام الجيش لتحقيق الحسم بواسطة شن الحرب الاستباقية.

فمن بين الأسس التي يقوم عليها الردع هي المصداقية "والتي تعني أن قيمة الردع تكمن في درجة العزم والتصميم الذي يظهره الرادع على تنفيذ التهديد بالعقاب" (فهمي، 1999، 100)، ولعل من أهم أهداف الحرب على لبنان عام 2006م والحرب على غزة 2008م، كان إعادة الاعتبار لمصداقية الردع الإسرائيلي الذي أخذ يتهاوى بفعل عدم فاعليته في التعامل مع قوى لا تمثل دولة موحدة ككيان رسمي لإتخاذ القرار السياسي، بل تنظيمات سياسية مسلحة سواء حزب الله في لبنان أو فصائل المقاومة في غزة، وهذا الواقع فرض معادلة مختلفة على الأرض، فقد "هدفت إسرائيل من وراء عملياتها العسكرية في لبنان الى إعادة الحيوية لمفهوم

الردع الإسرائيلي في مواجهة حزب الله من خلال إحداث تغييرات هامة على الأرض في جنوب لبنان، وقد تجسد ذلك باستقدام قوات أممية الى لبنان وتدعيم قوات الأمم المتحدة الموجودة أصلاً في الجنوب" (يوسف، 2010)، رغم أن هدف إسرائيل من الحرب كان يتمثل بالقضاء على البنية العسكرية والتحتية لحزب الله، وفرض منطقة عازلة خالية من نفوذ الحزب وسيطرته في الجنوب اللبناني، أما في غزة فكانت تهدف الى وقف إطلاق الصواريخ المحلية على الجبهة الجنوبية لفترة طويلة، ووقف التهريب إلى القطاع، والإفراج عن الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي تحتجزه "حماس" منذ حزيران عام 2006م.

لكن الردع الإسرائيلي لم يستطع تحقيق مفهومه للحسم في الحرب على كل من لبنان 2006م وغزة 2008م، فمفهوم الردع الإسرائيلي اقترن دائماً بالحسم كعقاب والذي يعني تدمير قوات العدو، وإحتلال أرض لإجبار الخصم للمطالبة والموافقة على وقف القتال سواء كانت إسرائيل هي المبادرة أم كان العرب هم المبادرون، ففي حرب لبنان لم تستطيع إسرائيل إحتلال الأرض كسابق عهدها ونقل الحرب لأرض العدو، فحتى الأيام الأخيرة للحرب صمد مقاتلين حزب الله في بلدة مارون الراس الحدودية، ولأول مرة في حروب إسرائيل تنتقل أهوال الحرب للعمق الإسرائيلي بسقوط الصواريخ عليه، ولم يتم إطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المخطوفان لدى حزب الله، ولم يُفكك تنظيم حزب الله كما أعلن رئيس وزراء إسرائيل (أولمرت) أهدافه من الحرب، مما دفع المحللين العسكريين في إسرائيل وخارجها للتشكيك بقدرة إسرائيل على تحقيق أهدافها من هذه الحرب، "ومنهم الخبير العسكري الإسرائيلي زئيف شيف، فقد كتب في صحيفة (هآرتس) يوم 10 أغسطس 2006 م يقول: إن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من أقوى جيوش العالم وأعتاها بالأسلحة والذخيرة عاجز عن إخضاع حزب الله" (المصري، 2008، 63).

وكان الحسم قد حققه الجيش الإسرائيلي لأول مرة في حرب 1956م، وتكرر ذلك في حرب عام1967م، حيث قبل بدء الحرب "ابتكر رئيس هيئة الأركان آنذاك اسحق رابين، مقولة أن هدف الجيش الإسرائيلي إنما هو الردع وحتى اذا فشل الردع فالحسم" (آلون، وآخرون، 1983، 45)، فالمفهوم الأمني الإسرائيلي للردع يعتبر الحسم ضرورياً وشرطاً مسبقاً لإثبات مصداقية قوة الردع، بل أن الجنرال يسرائيل طال وصف الحسم بأنه الوجه الآخر للردع بقوله "أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية نصت دائماً على أن جيش الدفاع الإسرائيلي يجب أن يحتفظ دائماً بالقدرة على الردع، وإذا لم يكن الردع كافياً عليه أن يحسم، فالردع والحسم وجهان لعمله واحده" (العاجز، 1989، 33)، فالهدف الأول يكون الردع من خلال منع وقوع الحرب، وإن لم تكن قوة الردع كافية فيكون الحسم عن طريق إحتلال أراضي بنقل الحرب الى أرض العدو وتدمير قواته لارغامه على طلب وقف النار، ومن ثم تحقيق المطالب

والأهداف السياسية الإسرائيلية، وهنا يضفي الردع على الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية السمة الدفاعية والتي تطبق من قبل جيش ذو طابع هجومي.

لكن الحسم بهذا المعنى لم يتحقق في حرب الاستنزاف 1968- 1970م، ولا حتى في حرب لبنان2006م، فعقب حرب 2006م في لبنان دأبت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وفي مقدمها رئيس هيئة الأركان العامة للجيش (غابي أشكنازي) على التأكيد بأنه يتعين على إسرائيل في أي مواجهة عسكرية مقبلة أن "تحقق حسماً جلياً في الميدان، بصورة لا تدع أي مجال لطرح السؤال بشأن هوية الطرف المنتصر" (شلحت، 2009)، فالحرب الإسرائيلية على لبنان لم تحقق الحسم بالمفهوم الإسرائيلي والذي يعتبر شرطاً ضرورياً للردع، فالحرب "انتهت من دون حسم بسبب عدم تمكن أي من طرفيها جلب الانتصار لنفسه وفرض الهزيمة على الطرف الآخر، وذلك بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي(1701-12/8/2006م)، تم التوافق الاضطراري عليه من الأطراف المعنيه" (كيالي، 2006)، وقد جرت مناقشات إسرائيلية حادة بعد الحرب حول طبيعة المنتصر وقادت الى الإطاحة بوزير الجيش الإسرائيلي وكبار قادته، ورغم ذلك إذا حللنا فترة السنوات الخمس التي عقبت الحرب، خاصة الهدوء على الجبهة الشمالية نجد أن إسرائيل استطاعت أن تعزز صورة ردعها ليس عبر إنجازاتها العسكرية في ميدان القتال، ولكن من خلال ما ألحقته من أضرار وخسائر بالمنشآت الاقتصادية والاجتماعية والبنية التحتية اللبنانية.

ولكن في حرب 1973م تحقق الحسم الى حدٍ ما رغم ظروف الحرب وقسوتها على إسرائيل، فبعد هذه الحرب تم سؤال الجنرال مردخاي جور "عما إذا كان الجيش الإسرائيلي قد استعاد قوته الرادعة، أو قدرته على الردع فأجاب: إذا حللنا الفترة منذ حرب يوم الغفران وحتى اليوم، بالإمكان الجزم بأننا إستعدنا قوة الردع هذه ولا أريد المبالغة فيها، والاعتماد عليها أكثر من اللازم" (عطايا، 1998، 45)، فحرب 1973م كانت نتائجها مخالفة لحروب إسرائيل السابقة من حيث مدى تحقيق الحسم، الذي بدأ يتبلور مع قيام القوات الإسرائيلية بقيادة شارون من اختراق القناة ومحاصرة الجيش المصري الثالث وهو الأمر الذي غير مجرى الحرب، وحالت الولايات المتحدة دون تدميره لكي لا تكون هناك نتيجة حاسمة للحرب وبالتالي جلب الطرفين لطاولة المفاوضات، وتحقق ذلك فيما بعد عندما تم التوصل الى اتفاق فصل القوات، الذي وضع الأساس للاتفاق المرحلي في 31 آب أغسطس 1975م، وبالتالي مهد الطريق لاحقاً نحو توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

لكن الحسم تحقق بالكامل في حرب 1982م على لبنان عندما جرى إحتلال قلب العاصمة اللبنانية، وتدمير القواعد العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية واخراج قيادتها وقواتها من بيروت وشل القوات السورية الموجودة في لبنان.

واستمراراً لاستراتيجية الردع في الدائرة القريبة، أكدت وثيقة مؤتمر هرتسيليا لميزان المناعة والأمن القومي عام 2001م "على أن النظرية الأمنية الإسرائيلية يجب أن تقوم على الإنذار والدفاع والحسم، وهو ما يتطلب تدريباً عالياً، وبناء الجيش على أساس مركب من عدة وحدات متتالية وتعديل نظرية القتال الأرضي، لتكون جاهزة من أجل القتال الواسع" (المصري ، 2008، 49).

ويقول نتنياهو في كتابه مكان تحت الشمس "إن قدرة إسرائيل على الردع تعتمد على 3 عناصر رئيسية: قوتها العسكرية، مقابل القوة العسكرية العربية، المدة الزمنية للإنذار المبكر المتوفرة لديها لتمكينها من تجنيد قوات الاحتياط لديها، والحد الأدنى من المساحة المطلوبة للجيش الإسرائيلي كي يستطيع الانتشار لمواجهة أي خطر محتمل" (نتنياهو، 1995، 322)، وهذا يقودنا الى استنتاج بأن المفاهيم الأمنية كالعمق الاستراتيجي والحدود الآمنة والطاقة البشرية النوعية، تتكاثف مع بعضها لتبني القوة العسكرية الإسرائيلية القادرة على تحقيق أهداف استراتيجية خاصة بمفهوم الردع كمرتكز أمني أساسي من أجل الحفاظ على الوضع الراهن، ويؤكد هذا الإستنتاج قول الجنرال الإسرائيلي آرائيل ليفتا "إن تحقيق نصر عسكري في كل مجابهة مع العرب هو فقط الذي يمكن أن يرسخ قدرة الردع الإسرائيلية ويضعف العرب ويوهن من عزيمتهم على شن حرب أخرى، لذلك فإن تحقيق العرب في أعقاب أية حرب مكاسب أرضية سيؤدي الى تكرار المحاولة لتحقيق مكسب جزئي آخر، الأمر الذي من شأنه المس بشكل خطير بقدرة إسرائيل الرادعة" (ليفتا، 1990، 47)، وهذا يفسر اتباع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اعتماد سياسة ولا شبر بمعنى عدم تمكين العرب من تحقيق أية مكاسب على الأرض، وأن تنتهي الحرب بإحتلال الجيش الإسرائيلي مساحات أكبر من تلك التي كان يحتلها قبل بدء الحرب.

أما الردع المحدود فهو يتناول الرد على هجمات المنظمات الفلسطينية تجاه إسرائيل، بما لا يعني قيام إسرائيل بعمليات عسكرية كبرى على الحدود أو خارجها باستخدام الطائرات والمدفعية بما يشكل حرب شاملة، بل قيام القوات الإسرائيلية بعمليات عسكرية نوعية محدودة مثل ضرب منشآت ومراكز حيوية لتلك الدول التي انطلقت منها تلك الهجمات لإجبارها على منع انطلاقها من أراضيها مرة أخرى، وحتى بعد قيام السلطة الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، استمرت إسرائيل باتباع هذا النهج كرد على عمليات بعض فصائل المقاومة فقامت بقصف وتدمير مقرات ومنشآت للسلطة الفلسطينية.

واتخذ الردع المحدود شكلاً آخر تمرست فيه إسرائيل منذ عقود طويلة، وتمثل باسلوب الاغتيال (اغتيال وسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت عام 1948م)، ثم استمر هذا النهج باغتيال المسئولين الفلسطينيين المعتقد أنهم يشرفون على تنفيذ هجمات ضد اسرائيل، ففي عقد السبعينات من القرن المنصرم كلفة وحدة متخصصة

في الجيش الإسرائيلي سميت(وحدة هيئة الأركان) للقيام بهذه المهمات، وعندما شغل أيهود باراك قيادة هذه الوحدة وقع اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة: أبو يوسف النجار، وكمال عدوان وكمال ناصر في قلب بيروت عام 1973م، وقد شارك باراك في هذه العملية بعد عملية ميونخ التي قُتل فيها لاعبين إسرائيليين(باراك، 1999: 159)، ولاحقاً تم اغتيال أبو جهاد الرجل الثاني في م.ت.ف عام 1988م، واستمر هذا النهج في ظل عملية السلام فكان اغتيال القائد يحيى عياش بوسائط تقنية متطورة عام 1996م، ثم اغتيال القادة السياسيين لفصائل المقاومة في انتفاضة الأقصى أبرزهم أبو علي مصطفى قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الشيخ أحمد ياسين زعيم حركة حماس، وقيام إسرائيل بتاريخ 18 آب2011م باغتيال قادة المقاومة الشعبية كمال عوض، وعماد نصر، وعماد حماد، وخالد شعت، كرد على عملية إيلات والتي تبين لاحقاً أن لا علاقة لفصائل المقاومة الفلسطينية بها، وإنما كانت بتنفيذ منظمة مصرية إسلامية.

ونستنتج مما سبق أن إسرائيل حاولت عبر تاريخها ممارسة الردع على مستوى الأفراد والجماعات والدول، فعلى مستوى الأفراد كان أسلوب الاغتيالات ظاهراً لأولئك الذين نفذوا أو أشرفوا على عمليات مقاومة ضد إسرائيل، وهي باتت تمثل نهجاً مستمراً ومعلناً لإسرائيل قبل بدء عملية السلام وبعدها، فنجد أيهود باراك يصرح عقب عملية إيلات وما تبعها من قيام إسرائيل باغتيال خمسة من قادة المقاومة الشعبية "بأن كل من يعمل ضد إسرائيل ويحاول تنفيذ عمليات أو قتل إسرائيليين سنعمل على فصل رأسه عن جسده" (وكالة معا، 2011).

لقد انخفضت قدرة الردع الإسرائيلي وأصبحت تقتصر على الرد على بعض العمليات العسكرية الصغرى لفصائل المقاومة الفلسطينية، وعدم المقدرة على وضع حد فاصل لتلك العمليات التي تبادر بها تلك الفصائل والتي تطورت لتصبح هجمات صاروخية على العمق الإسرائيلي، ومن ثم باتت قدرة إسرائيل على الحسم ولو بشكل تكتيكي أضعف من أي وقت مضى، واستمرار هذا الوضع يؤدي الى تضعضع مكانة الردع الإسرائيلي وبالتالي افتقاد إسرائيل لأهم مرتكزات ومقومات أمنها القومي.

وتجدر الإشارة الى أن هناك حالات قاسية مرت بها إسرائيل ووقفت فيها عاجزة، عن استخدام قوتها العسكرية كردع عام أو كردع محدود، خاصة في حرب الخليج الثانية حيث يقول أيهود باراك "عدم مبادرة الجيش الإسرائيلي للرد إبان حرب الخليج، رغم عشرات الصواريخ التي أطلقها العراق على إسرائيل دمرت قدرة الردع الإسرائيلية، وإزاء توقع الضباط الإسرائيليين ضرورة الرد الإسرائيلي على الهجمات العراقية، فقد حدث شرخ في صورة الجيش الإسرائيلي على الصعيدين الداخلي والخارجي" (باراك، 1999، 242).

لكن هناك من يرى أن الردع الإسرائيلي كان فعالاً أثناء هذه الحرب، "فالعراق مع أنه لم يرتدع عن إطلاق الصواريخ الباليستية على إسرائيل أثناء حرب الخليج، فهو لم يحاول أبداً تسليح هذه الصواريخ برؤوس بيولوجية أو كيماوية مع وجود القدرة لديه على ذلك، ولعل تهديد إسرائيل بإستخدام الأسلحة النووية هو الذي ردع العراق عن استخدام أسلحة الدمار الشامل" (رودمان، 2001)، ولكن نجاح الردع الإسرائيلي بمنع الهجوم أو فشله في ذلك لم يغير من حقيقة مفادها استمرار إسرائيل بالاعتماد على هذا المفهوم الأمني كأساس لسلوكها في المستقبل.

المطلب الخامس: السلاح النووي

سعت إسرائيل منذ العقد الأول لتأسيسها نحو امتلاك السلاح النووي بالتعاون الكامل مع فرنسا، "فمفاعل ديمونا الواقع في صحراء النقب يعتبر الركن الأساسي في قدرات إسرائيل النووية والذي أسسه دافيد بن غوريون بالإتفاق مع فرنسا عام 1957م، والذي نقل بطريقه سرية الى إسرائيل تحت دعوى كونه مصنع للنسيج" (سعيد، 1984)، ولعل تراجع قدرة الردع العسكري التقليدي في تحقيق أهداف إسرائيل الأمنية كان من أهم الأسباب التي دفعت بإسرائيل لامتلاك السلاح النووي، فقد أدركت إسرائيل منذ وقت مبكر أن التفوق في مجال الأسلحة التقليدية على العرب سيتآكل ويضعف تأثيره بمرور الزمن، مما يؤدي الى تغير في ميزان القوى مع العرب والذي يمثل العمود الفقري لمفهوم الردع وللأمن القومي الإسرائيلي برمته، فالسلاح النووي سيشكل تفوق عسكري استراتيجي لصالح إسرائيل، كما أنه يجنبها الاعتماد على مصادر خارجية في التسلح، تلك التغيرات جعلت إسرائيل تتجه نحو الخيار النووي لرفع قدرة وكفاءة الردع لديها ولتزيد مصداقيته، ولتؤدي الى ترسيخ القناعة لدى العرب بعقم الخيار العسكري والمجابهات العسكرية مع إسرائيل، وبالتالي التوجه نحو البحث عن طريق لتسوية سياسية سلمية معها (فهمي، 1999 :98-100).

وقد استنتج بعض الباحثين والخبراء العسكريين أن "أحد مرتكزات فلسفة الأمن القومي الإسرائيلي يعتمد على فصل جهود تنمية الخيار النووي الإسرائيلي عن جهود تنمية قدرات إسرائيل العسكرية التقليدية، وقد عبرت القيادة الإسرائيلية عن ذلك بشعار لن تكون إسرائيل أول من يدخل الأسلحة النووية للشرق الاوسط" (مرتضى، 2006، 147).

ويتضح أيضاً بأن الاستراتيجية الإسرائيلية القاضية بحيازة السلاح النووي تستخدمه كسلاح نفسي لإحباط أية أهداف عربية بالانتصار على إسرائيل، فهي تقوم على مفهوم الإجبار والإحباط أكثر من كونها للدفاع والردع كما تسوق إسرائيل، فإستخدام السلاح النووي قد يكون جلياً عند حدوث خلل خطير في ميزان القوى مع

العرب، وقد اعتمدت "القيادة الإسرائيلية لمبدأ الضربة الوقائية الأولى يمكن أن يكون عند الشعور بأن ميزان القوى التقليدي بين إسرائيل والعرب أخذ يعاني من خلل كبير مما يعني أن المعركة ستكون خاسرة لا محالة إن لم يتم اللجوء للخيار النووي" (فهمي، 1999، 157).

وهنا نجد أن الردع الإسرائيلي التقليدي قد تحول الى ردع نووي في مواجهة خطر تقليدي، وقد عبر موشي ديان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق عن تلك الرؤية بقوله "يجب على إسرائيل أن تؤمن لنفسها خياراً نووياً عسكرياً لمواجهة تطورات الصراع مستقبلاً، واحتمالات إختلال ميزان القوى التقليدية بين إسرائيل والعرب" (سليمان، 1989)، فقد أصبح الردع يشمل التسلح النووي وليشكل ضرورة وركيزة أمنية أساسية لمواكبة التطورات "لهذا يرى الإسرائيليون أنه في المستقبل القريب وعلى الأقل حتى يتم تحقيق سلام إقليمي شامل، ستحتاج إسرائيل الى رادع استراتيجي قوي يشمل القدرة النووية" (بوتول ومندلسون، 1995، 107)، وحتى في ظل الانتقال لمرحلة يسود فيها السلام، يؤمن قادة إسرائيل باستمرار الارتكاز على الردع للحفاظ على الوضع القائم، ويؤكد ذلك قول بنيامين نتنياهو "أن قدرة الردع الإسرائيلية لا تحول دون خروج العرب لمحاربة إسرائيل فحسب، وانما أيضاً دون خرقهم لوضع السلام معها" (نتنياهو، 1995، 313).

فالردع النووي ساد بين الدول العظمى في منتصف القرن الماضي، حيث هددت الولايات المتحدة الاتحاد السوفيتي الذي تمتع بالتفوق بالأسلحة التقليدية بالرد بضربة نووية في حالة بادر الأخير بالحرب، ولكن خلافاً لسياسة الردع النووي التي أُتبعت بين الدول العظمى "لم يسبق أبداً ان هددت إسرائيل بالرد بضرب التجمعات السكانية العربية، لكنها حرصت دائماً على تهديد العرب بتكبديهم ثمناً باهظاً إذا بدأوا حرباً ضد إسرائيل، سواء بتدمير جيوشهم أو بإحتلال أراضيهم" (ليفتا، 1990، 145)، وذلك ناتج عن تمتع إسرائيل بالتفوق العسكري النوعي في مجال الأسلحة التقليدية على العرب وأنها لم تستنفذ بعد خيار التفوق التقليدي، ولكن حين بدا اقتراب إمكانية ضرب إسرائيل بالصواريخ الباليستية والتي بإمكانها حمل رؤوس بيولوجية هددت إسرائيل، ولإضفاء مزيد من المصداقية على هذا التهديد، سعت إسرائيل بهدوء الى جعل قدرتها على خوض معركة نووية أكثر شفافية.

فقد تبنت إسرائيل سياسة الردع النووي من خلال الشك منذ منتصف القرن الماضي، "فوجود السلاح النووي مع عدم الإعلان عنه يشكل ما يسمى رادعاً بالشكdeterrence through uncertainty أو مايسمى بمبدأ القنبلة في البدروم bomb in the basement يمكن أن تزيد شك العرب في قدرتهم على كسب المعركة مع إسرائيل وبالتالي قبولها كأمر واقع" (سعيد، 1984)، ويرجع الى إيجال آلون صوغ المعادلة الإسرائيلية المتناقضة في الشأن النووي والتي تقول بأن "إسرائيل لن تكون

الأولى في إدخال السلاح النووي الى المنطقة، لكنها بالتأكيد لن تكون الثانية" (مرتضى، 2006، 147).

واستمرت السياسة النووية الإسرائيلية تتسم بالشك والغموض "وعدم الاعتراف الصريح بامتلاك القدرات النووية الفعلية الهادفة الى ردع الدول العربية المجاورة نفسياً ومعنوياً ومادياً، وإجبارها على توقيع معاهدات سلام مع إسرائيل خوفاً من أن تتطور الحرب التقليدية في المستقبل الى مواجهة نووية تكون إسرائيل الرابح فيها" (يوسف، 2010)، ولم تعترف إسرائيل يوماً بامتلاك ترسانة نووية في حين يؤكد خبراء أجانب، استناداً، خاصة إلى شهادة مردخاي فعنونو[1] عام 1986م والتي أدلى بها الى صحيفة الصنداي تايمز اللندنية، أنها "تملك ما بين 100 و200 رأس نووية تتنوع ما بين الرؤوس النووية المخصصة للاستخدام في ميدان المعركة وتلك القادرة على إبادة مدن كاملة، فقد أكد خبراء نوويون حللوا معلومات فعنونو أن مفاعل ديمونة قادر على إنتاج كميات من البلوتونيوم الذي يمكن استخدامه في صناعة الأسلحة النووية أكثر مما كان معتقداً" (BBC, 2004)، وكان العالم حتى ذلك الوقت يشك في امتلاك إسرائيل للقنبلة النووية.

وقامت إسرائيل بين الحين والآخر بتسريب معلومات عن امتلاكها للسلاح النووي وإمكانية استخدامه، لكنها أبقت على سياسة الغموض النووي، فقد أجاب شمعون بيرس وهو أحد أقطاب النادي النووي الإسرائيلي الثلاثة (بن غوريون، بيرس، وايزمن)، عن إمكانية وجود سلاح نووي لدى إسرائيل في اجتماع الكنيست عام 1966م "إنني لا أرى سبباً لإقدام دولة إسرائيل على طمأنة عبد الناصر من هذا المنبر، والسماح له بأن يعرف ما نفعله وما لا نفعله، إنني أعرف بأن العرب يشكون في نياتنا النووية، وأعرف أن هذا الشك قوة رادعة، فلماذا نخفف هذه الشكوك، ولماذا نعمل على إيضاحها" (سليمان، 1989)، وهذا تطبيق للقول بأنه كلما ازددت غموضاً كانت قدرتك على الردع أفضل، أو للقول المأثور بأن التلويح بالعصا يكفي عن ضربها، ومع دخول إسرائيل عملية السلام نجد بيرس يقول عام 1999م "إن إسرائيل ستتنازل عن الغموض فقط، إذا زال الخطر الوجودي عليها وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال إحلال سلام كامل إقليمياً" (شعبان، 1999)، وهي السياسة التي

---

(1) مردخاي فعنونو: فني نووي اسرائيلي عمل في مفاعل ديمونة النووي جنوب اسرائيل، ونجح بتهريب كاميرا إلى داخل المفاعل والصور التي التقطها، سلمها الى صحيفة الصاندي تايمز والتي نشرتها بتاريخ 5 أكتوبر 1986، وحسب الصحيفة فإن نشر هذه المعلومات شكل أول دليل لامتلاك إسرائيل أسلحة نووية، واعتقله الموساد الإسرائيلي في روما، وتم تهريبه في سفينة عائدا إلى إسرائيل في 30 كانون الأول عام 1986، وفي مارس 1988م حكم على مردخاي فعنونو بالسجن 18 سنة، وأطلق سراحه سنة 2004م.

طالما تمسكت بها إسرائيل وأعادت طرحها في المؤتمر الثالث والخمسين، الذي عقد في سبتمبر 2009م في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، عندما وضعت شرطاً للإنضمام لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وهو التوصل الى سلام شامل في الشرق الأوسط.

وهنا يتبين أن القوة النووية الإسرائيلية لا تؤدي وظيفة الردع فحسب ولكنها تشكل أيضاً أداة سياسية لها القدرة على التأثير والإبتزاز السياسي.

لكن سياسة إسرائيل التي كانت قائمة على الغموض النووي "والتي تعني الحفاظ على قدرات إسرائيل النووية وعدم توقيعها على معاهدة حظر الانتشار النووي" (مبروك، 2011)، كان من أهداف هذه السياسة هو أن الإعلان الرسمي يؤدي الى خضوعها للتفتيش الدولي وتبعاته، ومع ذلك أخذت تتخلى عنها في بعض الظروف الخاصة، فتراها تكشف عن امتلاكها للقدرات النووية لأهداف أملتها ظروف جديدة، وتطبيقاً منها للقناعة التي تقول أنه لا يمكن أن تردع شخص بدون أن تريه قدرتك، وجاء الإعلان على لسان كبار المسؤلين الإسرائيليين، وأصبح غير منطقياً أن نردد بتبني إسرائيل سياسة الغموض النووي التام، فقد صرح جدعون فرانك رئيس هيئة الطاقة النووية الإسرائيلية عام 1996 "بأن إسرائيل ستطلق صواريخها الحاملة للرؤوس النووية إذا ما تأكدت أن هناك صواريخ قادمة اليها، وقد صرح فرانك بذلك لصحيفة هآرتس التي قالت عند نشر تلك التصريحات بأنها قد حصلت على الموافقات الأمنية قبل نشرها" (سليم، 2009)، وفي نفس العام جاء تصريح اسحاق مردخاي وزير الدفاع الإسرائيلي، بأن "إسرائيل لديها أسلحة نووية تكتيكية وأنها مستعدة لاستعمالها" (سليم، 2009)، وبتاريخ 26 من كانون الثاني 1996م من نفس العام صرح بنيامين نتنياهو برفضه "التخلي عن قدرات بلاده النووية والكيماوية والجرثومية حتى لو وقعت الدول العربية كلها على معاهدة سلام مع بلاده، وتصريح أيهود باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي 1999م ليؤكد (أن سياسة إسرائيل النووية لن تتغير)" (العلاف، 2011)، وفي 11 كانون أول 2006م جاء إعلان أيهود أولمرت، رئيس وزراء إسرائيل آنذاك في مقابلة صحفية لمحطة تلفزيونية المانية استنكاره لسعي إيران لامتلاك السلاح النووي بقوله "مثل أميركا وفرنسا وإسرائيل وروسيا" (حداد، 2006)، ويقول البروفيسور الأمريكي لويس بيرس[1] أن "تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت وإشارته لإسرائيل النووية في 11 ديسمبر 2006م، لم يكن زلة لسان" (Beres, 2007)، وجاء هذا التصريح بعد النتائج التي آلت اليها حرب لبنان 2006م، والتي كسرت عظمة الجيش

(1) أستاذ القانون الدولي بجامعة باردو والذي نشر له العديد من المقالات في شئون الأمن القومي والقانون الدولي، والأمن الإسرائيلي، ومقالاته ظهرت في أكثر من مآئة مجلة وصحيفة.

الذي لا يقهر، وخوفاً من ازدياد الهجرة العكسية من إسرائيل، وحيثيات هذا الإعلان جاءت للتوضيح بأن إسرائيل قادرة على حماية مواطنيها، ولإعادة المكانة الرادعة لقوة الجيش الإسرائيلي الذي اهتزت صورته بعد الحرب.

وبعد مجيئ إدارة الرئيس الأمريكي أوباما "كانت لدى إسرائيل مخاوف من أن تطال نيته بالعمل على تفكيك الأسلحة النووية في العالم التفاهمات الأمريكية - الإسرائيلية السابقة، وظل الوضع قيد الترقب حتى دعت نائبة وزيرة الخارجية الأمريكية (روز جونملور) كلاً من إسرائيل والهند وباكستان وكوريا الشمالية لدعم معاهدة حظر الانتشار النووي" (مبروك، 2011)، ولم يكن جزافاً أن تضم المسؤولة الأمريكية إسرائيل لجموع الدول التي تمتلك السلاح النووي، ونضم لقائمة هذه التصريحات ما أعلنه المتنافس للترشح للرئاسة الأمريكية ضمن صفوف الحزب الجمهوري (رون بول) والذي "يشكل أول اعتراف علني يقدمه سياسي أمريكي يقر فيه بامتلاك إسرائيل أسلحة نووية حيث قال: تمتلك إسرائيل 200-300 صاروخاً نووياً. إذاً لماذا يتوجب علينا تبديد أموالنا وإرسال أبنائنا في مهمات تحتاجها إسرائيل؟!"(دنيا الوطن، 2011).

وفي ضوء ما تقدم من هذا الاشهار الواسع بامتلاك إسرائيل للسلاح النووي، يتضح أن إسرائيل أصبحت تقوم في سياستها النووية على الدمج بين الغموض النووي من جهة لمنع المواجهة مع دول العالم الحر للإنضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي، ومن جهة أخرى التصريح بقدراتها النووية لإضافة المناعة والاستمرارية على استراتيجيتها الردعية.

وتقدر بعض المصادر بأن الترسانة النووية الإسرائيلية تتضمن أنواعاً متعددة من الأسلحة النووية، "كقذائف المدفعية والألغام والقنابل التي تحملها الصواريخ، وتلك التي تحملها الطائرات، الى جانب القنابل النيترونية وهي قنابل ذرية تكتيكية تقتل بالاشعاع، والقنابل الهيدروجينية ذات القوة التدميرية الهائلة" (عطايا، 1998، 52)، لكن إسرائيل اليوم تسعى لجعل السلاح النيتروني هو سلاح المستقبل نظراً لامكانياته الفتاكه ضمن مساحة جغرافية محدودة، فهناك من الإسرائيليين من يرى أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي سيؤدي لانفراج الأزمة العربية- الإسرائيلية "فإستحالة الحرب في ظل الرادع النووي قد تؤدي لفترة يتخلى فيها النزاع عن مظهره العنيف، وينتج عن اطالة تلك الفترة تلطيف لحدة التوتر، فالردع المحقق نووياً يجر وراءه مستويات تاليه مهدئه وتدريجية للتوتر" (فهمي، 1998، 98)، ولكن يبقى ذلك تحليل مبالغ في تقديراته ذات الأثر العكسي لأنه طالما أدت حيازة إسرائيل للأسلحة النووية الى توتير المنطقة "وعاملاً تعقيدياً بين مصر وإسرائيل، حيث أن القاهرة تستمر في رفض التوقيع على معاهدة الأسلحة الكيماوية حتى توقع إسرائيل على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية" (بوتول ومندلسون، 1995، 102).

وبات من المؤكد أنه في ظل الوضع الراهن ما زال التفوق في مجال الأسلحة التقليدية في صالح إسرائيل، كما أن هناك التزاماً أمريكياً بعدم الإخلال بهذا الوضع، "فعلى مدى العقود الستة الماضية وبالتحديد في عام 1964م ظلت الولايات المتحدة الأمريكية وفية لالتزاماتها وتعهداتها بضمان التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي على كل الدول العربية مجتمعة" (مبروك، 2011)، ومع ذلك نجد أن "امتلاك السلاح النووي أمسى ركناً نظرياً أساسياً في نظرية الأمن القومي الإسرائيلي لمواصلة تحقيق الردع والتفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة" (مرتضى، 2006، 160)، وبدل أن تحاول الدول العربية مجاراة التقدم والتفوق التقليدي والنووي على إسرائيل في المستقبل المنظور حفاظاً على الأمن القومي العربي وتطلعاته، أصبحت تعاني الانقسام والتفتت والحروب الأهلية ضمن ما سُمي بالربيع العربي، وهذا بدوره يشكل الوضع المثالي الذي يتوافق مع الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الرامية الى التفوق التقليدي وغير التقليدي وتفتيت الدول العربية.

المطلب السادس: التحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل

أدرك مؤسسو الحركة الصهيونية الأوائل أهمية وضرورة وجود دولة عظمى حليفة لهم ولتطلعاتهم، لذلك نجد التنظيمات العسكرية الصهيونية قبل قيام إسرائيل ارتبطت ببريطانيا زاجة نفسها في خضم العلاقات الدولية الحربية خاصة بين تركيا وبريطانيا، على أمل أن يحظى المشروع الاستيطاني في فلسطين بدعم واسناد دولي خاصة من بريطانيا وفرنسا، وعندما تم تشكيل الكتائب اليهودية ضمن الجيش البريطاني في العام 1917م، قال الزعيم الصهيوني جايوتنسكي عن هذه القوة العسكرية "أنا أدرك جيداً أن قدرة الحامية لا تكمُن في هذه القوة ذاتها، وإنما في قوة وجبروت تلك الدولة التي تقف خلفها" (أبو سمرة،2010).

هذا التوجه لم يقتصر على رواد الحركة الصهيونية بل نشط وتعاظم في المراحل اللاحقة، والدول الغربية عملت على استمرار نفوذها وهيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، فوجدت بريطانيا ضالتها في الحركة الصهيونية، فساهمت بإنشاء إسرائيل لإضعاف وحدة العرب من خلال إقامة قوة تعتمد على بريطانيا وتقسم مشرق الوطن العربي عن مغربه، وكقوة صديقة للاستعمار بحلته الجديدة، وتحقق لها ميزات هامه في حماية طرق مواصلاتها الى الهند وأفريقيا، وتأمين الوجود البريطاني في مصر، وإقامة جدار عازل في وجه نفوذ وأطماع الدول الغربية بالمنطقة، وقد أدرك هرتزل أبرز الزعماء الصهاينة أنه لا إمكانية في تحقيق إقامة دولة يهودية دون الاستناد والتحالف مع القوى العظمى، لذلك سعى للتحالف مع ألمانيا القيصرية وإقناعها بأن إقامة الدولة اليهودية في فلسطين سيساهم في نشر الثقافة الألمانية ويحد من توسع النفوذ الفرنسي في الشرق، ولهذا التقى هرتزل

"بقيصر ألمانيا وطلب الرعاية الألمانية للحركة الصهيونية على افتراض أن المانيا ستجني ربحاً سياسياً، غير أن القيصر كان معنياً بتخليص مملكته من بعض المرابين اليهود" (نتنياهو، 1995، 72)، كما حاول أفراهام شتيرن زعيم منظمة شتيرن المتطرفة التحالف مع الفاشيست الإيطاليين، وفي ضوء اتصالاته مع كل من إيطاليا والمانيا أعلن شتيرن "عن إمكانية التوقيع مع أي دولة كبرى تبدي إهتماماً بتأييد نضال المنظمة واستعداداً لتقديم مساعدة مباشرة" (كولن، 1997، 296)، كما حاولت الحركة الصهيونية التحالف مع الدولة العثمانية وكسب عطفها بالسماح للهجرة اليهودية والاستيطان في فلسطين وطرحت مقابل ذلك تقديم المساعدات المالية اليهودية.

الا أن الحركة الصهيونية وجدت مبتغاها في بريطانيا، التي اقتنعت بالفكرة الصهيونية من أن وجود كيان يضم اليهود يوفر مزايا استراتيجية لبريطانيا، وبالتالي تلاقت المصالح الاستعمارية مع المصالح الصهيونية، فقد "أعلن حاييم وايزمن قبل إعلان وعد بلفور ارتباط مصالح اليهود بمصالح انجلترا، وفيما بعد اعترف وايزمان في (مذكراته ص27) أنه هو الذي كتب بيده وثيقة وعد بلفور بناء على طلب اللورد بلفور" (شلبي، 1992، 110)، (أنظر ملحق رقم 1) وكان أول من اعترف بإسرائيل عند قيامها هي الدول العظمى في العالم ممثلة بأمريكا وبريطانيا وروسيا والدول الغربية.

هذه كانت الجذور لانطلاقة الأفكار الصهيونية المنادية بضرورة التحالف مع قوي عظمى لإقامة الدولة، ولاحقاً بدعم الدولة للحفاظ على وجودها واستمرار بقائها.

ومع أن هذه الحقيقة تتعارض مع المبدأ الصهيوني المنادي بالاعتماد على الذات، وعدم الثقة بالغير، وأن إسرائيل يجب أن تكون قوية وليست بحاجة للقوى العظمى، فقد شك بن غوريون في نية القوى العظمى في مساعدة إسرائيل بقوله "بأنه في وقت السلام ليس بحاجة لهم، وفي وقت الأزمة يكونوا أقل نفعاً، وحتى الله نفسه يساعد فقط الذين يساعدون أنفسهم" (Civcik, 2004, 10) ولكن هذا الادراك أخذ يتغير منذ الأيام الأولى لقيام إسرائيل عام 1948م، فإسرائيل كانت بحاجة لدعم دولة عظمى لكونها دولة صغيرة ذات مصادر محدودة ومحاطة بدول عربية معادية، فكان من الصعب على إسرائيل عدم الحاجة للدولة العظمى لحماية أراضيها والاعتراف بشرعية وجودها.

فأخذ قادة إسرائيل بالتأكيد على ضرورة الاستعانة بدعم القوى الكبرى من أجل ضمان بقاء ورفاهية إسرائيل، لذلك سعوا الى تحقيق تعاون أمني استراتيجي مع واحدة أو أكثر من الدول العظمى، وإدراكاً منه بأن إسرائيل لن تستطيع الاكتفاء الذاتي بشكل تام، وضع بن غوريون أساس المفهوم الأمني لما أطلق عليه اسحق رابين فيما بعد لقب (نظرية بن غوريون) وهو "أن تحصل إسرائيل بشكل دائم على

دعم قوة عظمى واحدة على الأقل، إذ أن دولة صغيرة الحجم كإسرائيل تمتلك مصادر محدودة جداً، لا تريد أن تجد نفسها معزولة عن المجتمع الدولي في حالة الحرب، وأن حماية المصالح الأمنية القومية لإسرائيل تستلزم الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي من قوة عظمى كالولايات المتحدة" (رودمان، 2001).

وتبنت إسرائيل هذا المبدأ وانطلقت نحو ضرورة إيجاد الحليف من أحد القوى العظمى كمرتكز أمني وشرط ضروري للإيفاء بمتطلبات حربها الوقائية الاستباقية، ويقول اسحق رابين "منذ حملة سيناء وبتأثير بن غوريون وحتى حرب الأيام الستة عام 1967م إعتمدت إسرائيل على النظرية القائلة أنه يجب على إسرائيل أن لا تكون هي المبادرة الى مجابهه شاملة مع العرب دون أن تضمن سلفاً تأييد ومساعدة إحدى الدول الكبرى" (رابين، 1993، 117)، وانعكس هذا المفهوم على معظم الحروب التي أطلقت فيها إسرائيل الطلقة الأولى عام 1956م، 1967م، 1982م على التوالي، فحرب 1956م تحالفت إسرائيل عسكرياً مع القوتين العظميين فرنسا وبريطانيا، "فكان لكل دولة هدفها الخاص، فبريطانيا تريد قناة السويس وترفض التأميم، أما فرنسا فإنها تريد أن تقطع مصر دعمها لثورة الجزائر، أما إسرائيل فكانت تريد قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، وكان الهدف المشترك هو التخلص من عبد الناصر وحركته التحررية" (العاجز، 1989، 76)، وطلبت إسرائيل من فرنسا إبان الحرب "أن ترابط طائرات مقاتلة فرنسية اعتراضية في قواعد سلاح الجو الإسرائيلي للحيلولة دون تمكين المقاتلات المصرية من الوصول للمدن الإسرائيلية" (رودمان، 2001).

وبعد انحسار الدور البريطاني والفرنسي شكلت الولايات المتحدة وجهة إسرائيل الأساسية للتحالف الاستراتيجي كقوة عظمى فاعلة على الساحة الدولية، وبهذا يقول نتنياهو "فإسرائيل لم تحصل على المساعدة الأمريكية في الفترة 1948-1967 وأن الدعم الأمريكي الواسع بدأ بعد حرب1967م، بعدما أثبت القوة العسكرية الإسرائيلية نفسها" (نتنياهو، 1995، 355)، وهذا غير دقيق فبعد إعلان قيام إسرائيل كانت الولايات المتحدة من أولى الدول التي اعترفت بإسرائيل وقدمت لها الدعم السياسي والمالي، وأيدت إدارة الرئيس الأمريكي ترومان "توسع إسرائيل خارج إطار قرار التقسيم وضم أراضي عربية جديدة وخاصة احتلال النقب، وحصول إسرائيل على أول قرض أمريكي عن طريق بنك الاستيراد والتصدير ومقداره 135 مليون دولار" (كيوان، 1996)، ويقول اسحق رابين في مذكراته أنه "بعد عام 1964 كانت الولايات المتحدة قد تحولت الى مستودع لأسلحة الجيش الإسرائيلي" (رابين، 1993، 95). وجرى تنسيق كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب عام

1967م، وكان موقف إدارة جونسون المعلن من قرار الحرب هو "إذا ذهبت إسرائيل وحدها فستكون وحدها" (الدجاني، 1998)، وبناء على هذا الموقف رفض ليفي أشكول رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك طلب العسكريين بشن الحرب على مصر فوراً، حيث قال في 28 أيار1967 "أن الجيش الإسرائيلي لا يستطيع إبادة الشعب المصري، إنما يستطيع تدمير جيشه فقط، إن إسرائيل لا تستطيع البقاء بدون مساعدة دولة عظمى، لذلك يجب عليها الاهتمام برأيها، ويجب أن يدرك الجيش مكانته وأن يدرك واجب السياسيين" (ليفتا، 1990، 125).

أما حرب 1973م فقد برزت فيها الأهمية القصوى للمفهوم القاضي بضرورة تحالف إسرائيل مع قوى عظمى واحدة على الأقل، "فكان للجسر الجوي الأمريكي وزن حاسم إزاء النتائج التي تحققت في ميدان القتال، فإرسال الذخائر والأسلحة والدبابات والطائرات هو الذي أتاح الصمود أمام وتيرة سحق العتاد الحربي، وأتاح تحقيق نتائج مهمه في ميدان القتال في نهاية المطاف" (آلون، وآخرون، 1983، 55)، ويقول دايان في أعقاب حرب أكتوبر عن أسباب رفع الحصار عن الجيش الثالث المصري بناء على الطلب الأمريكي "من يقترح أن نخوض هذه الحرب ونحن على خلاف مع الولايات المتحدة، كأنه يقترح علينا ألا يكون في إمكاننا الفوز في هذه الحرب" (آلون، وآخرون، 1983، 156)، فقد مارست أمريكا ضغوطاً سياسية فعالة على إسرائيل لوقف الحرب دون تحقيق الحسم، بهدف جلب الطرفين لمائدة المفاوضات ونجحت بذلك لاحقاً عندما تم التوصل الى اتفاق فصل القوات ثم معاهدة سلام.

وعن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من 1973م-1982م يقول اسحق رابين عن فترة الرئيس نيكسون وفورد "تمتعت إسرائيل بمكانة الصدارة في مجال التزود بالأسلحة واعتبرت في الولايات المتحدة كصاحبة حقوق مفضلة على دول حلف شمال الأطلسي، وفي أيلول 1974م استجاب فورد لاحتياجات إسرائيل التي قدمتها له وأمر بتزويد إسرائيل من مستودعات الطوارئ الأمريكية على حساب وحدات الجيش الأمريكي" (رابين، 1993، 221)، وكان ضرب المفاعل العراقي عام 1981م، وغزو لبنان ودخول العاصمة اللبنانية بيروت عام 1982م من المهمات التي تقع ضمن

الاستراتيجية المشتركة لكل من أمريكا وإسرائيل في تأديب الأنظمة العربية وتحجيمها "وقد كشف تواطؤ شارون وهيغ على أن الإدارة الأمريكية لم تكن على علم بقرار الغزو فحسب، بل كانت متواطئة به" (الدجاني، 1998)، وبعد الحرب وصلت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية الى ذروتها عام 1983م، بتوقيع الطرفين على مذكرة التفاهم الاستراتيجي التي مثلت أهدافه المصالح المشتركة للطرفين ومنها "إشارة مباشرة للعرب بأن عملية التحالف بين البلدين لا انفصام فيها، وأن من الأفضل للعرب أن يبحثوا عن تسوية تحت المظلة الأمريكية، وتضمن الاتفاق التزاماً تعاقدياً من جانب أمريكا إزاء متطلبات إسرائيل وخاصة العسكرية" (كيوان، 1996).

أما في حرب الخليج الثانية 1991م فقد جرى تنسيق كامل بين البلدين "وكان التنسيق على أشده في المجال العسكري والاستخباري، حتى أن الأقمار الصناعية الأمريكية وفرت المعلومات اللازمة للاستخبارات الإسرائيلية" (باراك، 1999، 231)، وعندما سقطت الصواريخ العراقية على إسرائيل، عقدت الحكومة الإسرائيلية في اليوم التالي جلستها لتحديد طبيعة الرد الإسرائيلي، اتصل الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت جورج بوش برئيس حكومة إسرائيل اسحق شامير وأبلغه بعدم الرد على هذه الصواريخ، وأن الرد الإسرائيلي سيُفكك الائتلاف العسكري الدولي الذي قادته أمريكا ضد العراق، وأن الولايات المتحدة ستعالج موضوع الصواريخ، وبالفعل لم ترد إسرائيل على الصواريخ وعهدت للولايات المتحدة بالدفاع عنها (باراك، 1999 :238).

وفي حرب لبنان 2006م عقب عملية خطف الجنديين الإسرائيليين، أتيحت الفرصة لتحقيق أهداف سياسية تتوافق مع السياسة الأمريكية في المنطقة، الهادفة الى القضاء على المقاومة واقتلاع بُنيتها الأساسية، فما كان من أولمرت إلا الإعلان بأن إضعاف حزب الله وتفكيك تنظيمه من أهداف الحرب الرئيسة، وقدمت الولايات المتحدة كل الدعم المعنوي والمادي والسياسي لإسرائيل في حربهاعلى لبنان، حتى شاهدنا وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) تتحدث بلسان إسرائيل عبر الفضائيات ووكالات الأنباء حول مجريات الحرب وشروط وقفها، في تعبير سافر عن السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط كما أعلنتها رايس بعنوان الفوضى

الخلاقة والتي تبنتّها في أعقاب إحتلال العراق ،إلا أن مجريات الحرب ونتائجها لم تصب في قناة الأهداف التي رسمتها الولايات المتحدة وإسرائيل، بتشكيل شرق أوسط جديد ينسجم مع مصالحهما، بل صبت في اتجاه شرق أوسط أكثر ممانعة بعد الحرب (المصري، 2008، 62).

وحول قدرات إسرائيل النووية نجد الولايات المتحدة تقدم الدعم السياسي والتقني لإسرائيل، فقد وصفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية زيارة نتنياهو لواشنطن في يوليو2010م "بأنها كشفت سلسلة تفاهمات أمريكية إسرائيلية بشأن الغموض النووي كانت تعتبر بالغة السرية في الماضي، وقالت في مركز هذه التفاهمات التزاماً أمريكياً بإحباط كل قرار يلزم إسرائيل في الشأن النووي، والتزاماً بالتعاون في المجال النووي المدني، وقد وصف رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي عوزي آراد وعود الرئيس الأمريكي باراك أوباما لنتنياهو بأنها بوليصة تأمين لإسرائيل" (مبروك، 2011).

إن إسرائيل لا تعتمد على الولايات المتحدة في المجال السياسي والعسكري فقط بل في المجال الإقتصادي أيضاً، فقد طالب وزير المالية الإسرائيلي في اجتماعه مع الرئيس الأمريكي نيكسون في أول زيارة لرئيس أمريكي لإسرائيل عام 1974م بأن "إسرائيل بحاجة لمساعدات قيمتها مليارا دولار سنوياً على الأقل، مليار ونصف كمساعدات عسكرية ونصف المليار كمساعدات اقتصادية بحيث تكون معظم المساعدات كمنحة" (رابين، 1993، 128)، ويقول الكاتب الأمريكي ستيفن غرين "يزود الأمريكيون إسرائيل بكل مقومات الحياة اليومية، ففي السنوات 1948م-1983م منحنا إسرائيل 27 مليار دولار عون اقتصادي وعسكري رسمي، وهو أكثر من 7700 دولار لكل فرد يعيش في إسرائيل، وخلال السنوات1981م-1983م بلغ معدل المساعدة الأمريكية الرسمية ما يفوق 34 ألف دولار لكل عائلة إسرائيلية من 5 أفراد" (الدجاني، 1998)، ويقول ألوف هارابن الباحث في معهد فان لير بالقدس "إن إسرائيل ليست دولة مستقلة من الناحية الاقتصادية بل مرتبطة ارتباطاً متزايداً بالمساعدات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة، والتي تصل الى معدل ألفي

دولار سنوياً لكل أسرة إسرائيلية مؤلفة من أربعة افراد" (بارإيل، وآخرون، 2003، 96).

ويعود هذا الدعم الكبير لإسرائيل نظراً للأبعاد الاستراتيجية للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط القائمة على أساس اقتصادي الأمر الذي "دفع مختلف الإدارات الأمريكية نحو الاعتقاد أن وجود إسرائيل يحقق لها درجة عالية من الربح بالمقاييس الاقتصادية، فكلفة أداء إسرائيل لدورها العسكري في محيطها الإقليمي أقل بكثير من كلفة قيام الآلة العسكرية الأمريكية بالدور ذاته، إضافة الى كون إسرائيل ترتبط بعصب الصناعة الأمريكية وتحديداً المجمع الصناعي العسكري" (كيوان، 1996)، ويقول موريس أميتاي المدير السابق ل(أيباك)[1] في محاضرة ألقيت عام 1983م "أن أعضاء الكونجرس أكثر ميلاً الى تأييد منح المساعدات المالية لإسرائيل على أساس قيمتها الاستراتيجية أكثر مما هو على أساس من الاعتبارات الأخلاقية" (الدجاني، 1998).

الخلاصة

لعبت الجذور الدينية والصهيونية دوراً بارزاً في بلورة مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي، فاستمدت المفاهيم الأمنية الإسرائيلية مقوماتها من العقيدة الدينية اليهودية، كما استندت تلك المفاهيم على الأسس الفكرية التي بلورها قادة الحركة الصهيونية، ونتيجة الظروف والأوضاع الخاصة التي نشأت إسرائيل في خضمها سواء كانت الجغرافية أو السكانية وحالة الصراع مع جيرانها العرب، استطاع قادة إسرائيل إيجاد مجموعة من المفاهيم الأمنية ليس للحفاظ على أمن إسرائيل القومي وضمان بقائها فحسب، بل منطلقاً فكرياً يراد به تبرير التوسع وفرض الهيمنة على الأرض وعلى الدول المجاورة، ورغم حالة عدم الجمود المطلق التي تميزت بها مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التطورات الإقليمية والدولية، إلا أن القدرة

(1)أيباك: هي أقوى جمعيات الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي. هدفها تحقيق الدعم الأمريكي للكيان الصهيوني الموجود على أرض فلسطين، ولا تقتصر الأيباك على اليهود بل يوجد بها أعضاء ديموقراطيين و جمهوريين. وتم تأسيسها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور.

على التمسك ببعض هذه المفاهيم أصبح أكثر صعوبة مثل نقل الحرب لأرض العدو والعمق الاستراتيجي وقدرة القوات الإسرائيلية على تحقيق الحسم.

وبرزت علاقة ترابط وتكامل بين المفاهيم الأمنية الإسرائيلية، ففي حين يضعف أحدهما يأتي الآخر ليعززه، فالردع حينما يكون ضعيفاً تأتي الحرب الاستباقية لتعزيزه وحين تنجح الثانية في تحقيق أهدافها فهي تعمل على تعزيز قوة الردع، فإسرائيل تستخدم الحرب لتحقيق الردع ولا تستخدم الردع لمنع الحرب بل لتأجيلها لفترة محدودة فقط، وتستخدم الحروب لتحقيق أهداف سياسية.

وقد أدى ضعف العمق الاستراتيجي لإسرائيل لضرورة نقل الحرب لأرض العدو، ووفرت حرب عام 1967م حدود آمنة لإسرائيل منحتها الشعور بعدم الحاجة لخوض حرب استباقية، وما تزال إسرائيل تتمسك باستراتيجية التفوق التقليدي وغير التقليدي، ودمجت بين سياسة الغموض النووي والتصريحات العلنية حسب ما تمليه الأوضاع الإقليمية والدولية تحقيقاً لأهدافها السياسية، في حين شكل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى مرتكز أساسي للأمن القومي الإسرائيلي، فحظيت إسرائيل بأهمية خاصة لدى الولايات المتحدة فلا تستطيع الاستغناء عنها، كما أصبح الحبل السري الأمريكي حيوي جداً لإسرائيل لا تستطيع أن تقطعه.

الفصل الثالث

تطور مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومهدداته

الفصل الثالث

تطور مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومهدداته

مقدمة:

أخذ مفهوم الأمن لدى إسرائيل تفسيرات متعددة عبر حقب زمنية متعاقبة، وذلك حسب تطور الأوضاع في المنطقة ووضع إسرائيل ذاتها، فعند قيام إسرائيل كان مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يهدف الى تثبيت وجود إسرائيل في المنطقة، وفي مرحلة لاحقة تضمن مفهومها الأمني اعتماد استراتيجية الردع والحفاظ على التفوق العسكري، إضافة للارتكاز على مبدأ الحرب الوقائية والهجوم المسبق.

فقد كان لمفاهيم الأمن الإسرائيلي تاريخ طويل من الحروب والصراعات في المنطقة عبر مراحل زمنية مختلفة، لذلك ينبغي ألا يقتصر البحث على مرحلة زمنية معينة بمعزل عن المراحل الأخرى، لمحاولة ربط الماضي بالحاضر لاستشراف المستقبل، ولهذا تم تقسيم مراحل تطور مفاهيم الأمن الإسرائيلي الى سبعة مراحل أساسية، حيث تزامنت هذه التطورات وتلاءمت بشكل واضح مع الحروب التي خاضتها إسرائيل عبر تاريخها.

وتواجه مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي مخاطر متعددة داخلية وخارجية، فقد ذكر جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان)[1] في تقريره السنوي والذي نشر على موقع صحيفة يديعوت أحرونوت باللغة العبرية بتاريخ 23 كانون أول2007م "أن إسرائيل تقف أمام ثلاثة تحديات استراتيجية كبيرة، هي : المشروع النووي الإيراني، وإمكانية اندلاع حرب في الجبهة الشمالية مع سوريا وحزب الله، بالإضافة الى التهديد الذي يمثله قطاع غزة" (حبيب، 2010).

(1)أمان: هو أكبر الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية، ويحتكر هذا الجهاز المسئولية عن تقديم التقييمات الاستراتيجية للحكومات الإسرائيلية، والتي على أساسها يتم صنع القرار في إسرائيل.

المبحث الأول

مراحل تطور مفاهيم الأمن الإسرائيلي

المطلب الأول: المرحلة الأولى/ من قيام إسرائيل الى العدوان الثلاثي (1948- 1956)

قامت المفاهيم الأمنية الإسرائيلية في هذه المرحلة على مبدأين رئيسيين هما "الإرهاب والتوسع" فكان الإرهاب المعنوي والجسدي للفلسطينيين بهدف اقتلاعهم من أرضهم والسيطرة على أكبر مساحة من الأرض، حيث جرت عمليات القتل والطرد الجماعي، كما حدث في مجزرة دير ياسين بتاريخ 9 نيسان1948م، وتهجير الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، وفي نفس الوقت التأكيد على طبيعة المجتمع اليهودي القوي المحارب كي يتمكن من الدفاع عن نفسه في محيط معادٍ له تماماً، وقد أكد ذلك بن غوريون بقوله في 6 نيسان 1948م معلناً استراتيجية العمل العسكري اليهودي قبل بدء القتال "يجب أن لا نكتفي بالدفاع بل علينا أن نهاجم في الوقت المناسب، وعلى طول الجبهة، وليس فقط على حدود فلسطين، بل في كل مكان يتواجد فيه العدو" (العاجز، 1989، 47)، وكان السبيل الوحيد للوصول لهذه الغاية، هو الهجرة المكثفة لليهود الى فلسطين. هذه الهجرة التي عبر بن غوريون عن أهميتها للأمن بقوله "أن الأمن الحقيقي لإسرائيل لا يكون بدون هجرة" (فهمي، 1999، 69).

وفي 26 أيار1948م صدر مرسوم بإنشاء جيش الدفاع الإسرائيلي والذي تكون أصلاً من العصابات الصهيونية المقاتلة وأبرزها " الهاجناة "، وقد انطلقت المفاهيم الأمنية بعد حرب 1948م من منطلقين أساسيين، الأول "غياب الحدود التي يُمكن الدفاع عنها، نظراً لفقدان العمق الجغرافي والثاني هو التفوق الكمي للعرب عليها، وكان من نتائج رفض المؤسسة العسكرية تبني استراتيجية تقوم على الدفاع وبالتالي المبدأ القتالي القائم على استيعاب الضربة الأولى والقيام بالهجوم المضاد، وتبنت بالمقابل استراتيجية هجومية تقوم على ضرورة نقل الحرب الى أرض العدو" (المصري، 57).

ونظراً لضيق العمق الاستراتيجي لإسرائيل والذي يعني "المسافة التي تفصل بين الخط الأمامي الذي يُمكن الدولة أن تضع فيه قوات عسكرية للدفاع عنها، وبين مناطقها الحيوية التي يعني إحتلالها من قبل العدو تصفية للسيادة" (شعبان، 10)، فقد جرى التوسع والتأكيد على تبني الاستراتيجية الهجومية "خاصة بعد تولي موشي ديان رئاسة هيئة الأركان في منتصف الخمسينات، هذه الصيغة الجديدة التي عبر عنها إيجال آلون بالضربة المضادة الاستباقية" (المصري، 1993)، ولتوضيح

العلاقة بين هذه المتغيرات الأمنية، يُقيم الجنرال الإسرائيلي (هارون بارليف) نوع من الربط الجدلي بين مفهوم الأمن، والعمق الاستراتيجي، والضربة الاستباقية، عندما أوضح بأن العمق الاستراتيجي عامل لا تستطيع إسرائيل معه تلافي التهديدات الأمنية من خلال الدفاع فقط، لأنه من الضروري لنا "عدم السماح مطلقاً بأن تدور الحرب في أراضي إسرائيل، بل نقلها وبسرعة وبقدر الامكان الى أراضي العدو، وليس القصد هنا هو شن الحرب الوقائية، بل استباق العدو بشن هجوم عليه عندما تؤكد الدلائل أنه ينوي شن الهجوم علينا وفقط عن طريق العمل الهجومي زمنياً، نكسب ما لا نستطيع كسبه عن طريق استغلال رقعة ما من مجالنا وهذا يعني توسيع العمق" (فهمي، 1999، 101).

وتبنى دايان ورابين وآلون في تلك المرحلة استراتيجية الردع التي تعد تطويراً للمعادلة الهجومية الإسرائيلية، كما وضعوا سلسلة من ذرائع الحرب في حالة فشل الردع، منها أن المساس بمصالح إسرائيل الحيوية في غير أوقات الحرب يدخل ضمن ذرائع الحرب، ومن هذه المصالح المساس بحرية العبور في مضائق تيران، والمساس بالوضع الراهن في الأردن أو حشد قوات مصرية كبيرة على الحدود الإسرائيلية، بالإضافة لحرمانها من مصادر المياة (المصري، 1993).

ومن الملاحظ أن حرب عام 1948م وما انبثق عنها من وضع خطوط للهدنة، والتي تحولت بعد الحرب الى حدود مؤقته لم تلبي حاجة إسرائيل للأمن حسب مفاهيم الأمن الإسرائيلي خاصه ما يتعلق منها بالعمق الاستراتيجي، فهذه الحدود لا تمنح إسرائيل أي عمق استراتيجي، الأمر الذي أدى الى تبدل جذري في مفاهيم الأمن الإسرائيلي ومرتكزاته، "فأصبحت الحرب الاستباقية، ونقل الحرب الى أرض العدو، هي الاستراتيجية المعتمدة لدى إسرائيل، وطبقت إسرائيل هذه الاستراتيجية في العدوان الثلاثي سنة 1956م، مضيفة الى هذين المبدأين من المبادئ الاستراتيجية اللذين اعتمدتهما إسرائيل طويلاً بعد ذلك، مبدأ ثالثاً هو اعتماد السند الخارجي" (العاجز، 1989، 49).

فهذا المبدأ أو المفهوم الأمني لم تتخل عنه إسرائيل منذ نشأت الحركة الصهيونية الى أن أصبحت دولة، فقد كان السند الخارجي ومازال الحصن المنيع للأمن القومي الإسرائيلي، فانجلترا وفرنسا وأمريكا على التوالي، مثلت كل منها على فترات زمنية متلاحقة السند الخارجي والحليف الاستراتيجي لإسرائيل، وليس هذه الدول فقط بل مثل الاتحاد السوفيتي أيضاً سنداً خارجياً، وأكتفي هنا بقول اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل الأسبق في مذكراته بأنه "لولا السلاح الذي تسلمناه من تشيكوسلوفاكيا، طبعاً بأمر الاتحاد السوفيتي لما استطعنا الصمود في حرب 1948م عندما أغلقت جميع الدول الغربية مخازنها بوجهنا" (رابين، 1993، 57).

كما أشير الى أن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في هذه المرحلة تميزت بطبيعتها الودية وبدأت تتوثق العلاقات بصورة ملموسة، خاصة وأن "إدارة الرئيس الأمريكي ترومان كان لها دور بارز في دعم وإنشاء دولة إسرائيل والاعتراف بها، فهذه المرحلة يمكن أن نطلق عليها مرحلة تأسيس العلاقات الخاصة والتعاطف الكامل مع إسرائيل، وبعد العام 1953م اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي أيزنهاور موقف متشدد من مسألة انسحاب إسرائيل من سيناء في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م" (الدجاني، 1998)، ولكن دخول إسرائيل هذه الحرب أعطاها مكانه هامه على الساحة الدولية والإقليمية، فيقول رابين "لقد تسببت حملة سيناء في رفع معنويات إسرائيل، إن اشتراك إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا خلق في نهاية الأمر جبهة موحدة من دولتين عظميين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ضد إسرائيل وأرغمتها على الانسحاب الى خطوط الهدنة بين مصر وإسرائيل" (رابين، 1993، 86).

ومن الملاحظ أن أمريكا استطاعت النفوذ الى منطقة الشرق الأوسط، من خلال أخذ إسرائيل من وسط التحالف الفرنسي البريطاني الذي حاول بشكل يائس أن يستعيد لنفسه من خلال العدوان الثلاثي عام 1956م المكانة والنفوذ في المنطقة، وفي ذات الوقت لم تنسحب إسرائيل من سيناء من دون مكاسب وقد أيدت إدارة ايزنهاور حصولها على هذه المكاسب، ومن أبرزها حرية مرور السفن الإسرائيلية في المضائق، ومرابطة قوات دولية تابعة للأمم المتحدة في شرم الشيخ وقطاع غزة والحدود الدولية، وأعطت الإدارة الأمريكية إسرائيل ضماناً مكتوباً بحق إسرائيل في المرور البريء في خليج العقبة.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية/ من العدوان الثلاثي 1956م الى عدوان 1967م

كانت الغاية من حرب 1956م كما حددها بن غوريون تتمثل "بهدفين: تخريب قواعد الفدائيين الفلسطينيين وقواعد الجيش المصري، والتموضع على خليج العقبة لتحقيق حرية الملاحة نحو إيلات" (أحمد، 1986، 126)، غير أن الهدف غير المعلن للحرب هو "أن الحرب إذا ما وقعت ينبغي استغلالها من أجل توسيع الحدود الى ما وراء تلك التي تعينت في قرار التقسيم" (آلون، وآخرون، 1983، 31)، بل توسيع العمق الاستراتيجي لإسرائيل الى ما بعد اتفاق الهدنة عام 1949م.

وبعد إنتهاء هذه الحرب كانت أهم الدروس التي استخلصتها القيادة الإسرائيلية هو "صحة مبدأ الهجوم الوقائي، وصحة مبدأ نقل الحرب الى أرض العدو بشكل حاسم وسريع، والتفوق الجوي هو الشرط الأول لكسب حرب حديثة، وبموجب هذه المعطيات تم بناء الجيش الإسرائيلي استعداداً لخوض حرب حزيران 1967م" (عطايا، 1998، 35).

إلا أن الردع يعتبر من أهم السمات التي ميزت هذه المرحلة، فقد مارسته إسرائيل بكافة مستوياته سواء كان على صعيد الأفراد بإرسال طرود ملغومة للعلماء المصريين، أو على صعيد الجماعات مثل المجازر التي حصلت بقطاع غزة، أو على صعيد دول والذي تمثل بعدوان حزيران 1967م، واقتطاع جزء كبير من الأرض العربية وضمها الى إسرائيل، "فقد طورت إسرائيل بعد فشلها في العدوان الثلاثي مفاهيمها ومرتكزاتها الأمنية باتجاه تعزيز عملياتها الردعية معتمدة في ذلك على سلاحها الاستخباري من جهة، وعلى سلاحها الجوي والمدرع من جهة أخرى" (العاجز، 1989، 50). وأصبح الارتكاز على سيطرة سلاح الجو والمدرعات كمفهوم مرادف للمناورة الهجومية في الجيش الإسرائيلي، فأعدت العدة كاملة لحرب حزيران والتي يقول عنها رابين "أنه في جميع الحروب التي خاضتها إسرائيل، منذ حرب الاستقلال وحتى حرب يوم الغفران، لم يعُد الجيش الإسرائيلي للحرب القادمة بصورة متكاملة كما أعد لحرب الأيام الستة 1967م" (رابين، 1993، 121).

فقد قامت إسرائيل بتوجيه الضربة الأولى في حرب حزيران بواسطة سلاح الجو، والتي استغرقت حوالي ثلاث ساعات، "وكانت موجهه ضد القوات الجوية المصرية، وخلال اليوم الأول حققت إسرائيل السيطرة الجوية فوق مسرح العمليات بعد أن هاجمت 27 مطاراً مصرياً وسورياً وأردنياً، وركزت جهدها فيما بعد على القوات البرية" (عطايا، 1998، 37)، وقد استطاعت إسرائيل في هذه الحرب إحتلال ما تبقى من فلسطين "أي الضفة الغربية(5878 كم مربع)، وقطاع غزة (363 كم مربع)، وإحتلالها لسيناء المصرية (61198 كم مربع) والجولان السورية (1150 كم مربع)، ليصبح مجموع الأرض التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني 89359 كم مربع" (المركز الفلسطيني للإعلام، 2012).

وقد إعتمدت حرب حزيران بشكل رئيسي على المرتكز الأساسي وهو الحرب الاستباقية وكان أبرز المنادين باعتمادها ايجال آلون، والتي تقوم على مبادرة اسرلئيل بالهجوم.

وقد لخص إيجال آلون أحد أبرز المنظرين الاستراتيجيين في الجيش الإسرائيلي أهداف الحرب بقوله كانت "الغاية الأولى إزالة التهديد عن سكان إسرائيل على امتداد حدودها وفتح المضائق، وذلك بواسطة تدمير جيش مصر أولاً وقبل كل شيء، وإذا ما اقتضت الضرورة تدمير جيش الأردن وسوريا ومفارز الجيش العراقي، والمقصود بذلك طبعاً إحتلال أراض أيضاً، الا أن الغاية لم تتحدث في البداية عن موقع هذه الأرض وحجمها باستثناء شرق سيناء وقطاع غزة" (آلون، وآخرون، 1983، 11).

ولقد استطاعت إسرائيل أن تحقق جميع أهدافها في حرب حزيران 1967م، حيث "قفزت قفزة نوعية في محيطها الإقليمي، فكان ما يسمى بنظرية الحدود الآمنة،

والتي نتجت عن صغر مساحة إسرائيل وقلة عمقها الاستراتيجي والتي لا يمكن التغلب عليه إلا بضم الأراضي، بالإضافة الى تعزيز نظام الدفاع الإقليمي مع عدم التخلي إطلاقاً عن استراتيجية الردع" (شعبان، 99).

وقد "منحت حرب 1967م إسرائيل للمرة الأولى في تاريخها العمق الاستراتيجي الملائم وأصبحت خطوط وقف القتال أكثر بعداً عن مراكز الدولة الحيوية بخلاف ما كان عليه الأمر بالنسبة لخطوط الهدنة عام 1948م، مما أعطى متسعاً للإنذار الاستراتيجي من أي هجوم يأتي عبر الأراضي المجاورة" (فهمي، 1999، 61)، أنظر جدول (رقم 3-1).

جدول رقم(3-1)

معطيات العمق الاستراتيجي الإسرائيلي

الدولة المحاذية لإسرائيل	المنطقة المحاذية	المسافة من الخط الأمامي حتى المنطقة الحيوية بالكيلومترات حتى 1967	بعد 1967
لبنان	حيفا(الضواحي)	22	22
سوريا	حيفا(الضواحي)	55	80
الأردن	حيفا(الكبرى)	30	50
	تل أبيب الكبرى	17	64
مصر	القدس	0	40
	تل ابيب الكبرى(بات يام)	120	320

(الباحث)(ليفتا،1990، 85)

وليس هناك من تعبير أدق عن نتائج حرب حزيران 1967م على إسرائيل سوى قول رابين "انتهت الحرب ولم يعد هناك الخوف على مصير وجود إسرائيل، كان للانتصار الذي حققته إسرائيل في حرب حزيران 1967م، دور في تغيير مكانة إسرائيل الاستراتيجية في الولايات المتحدة ونشأت قناعة مفادها أن إسرائيل القوية هي مكسب للولايات المتحدة وثروة لسياستها الخارجية" (رابين، 1993، 89).

فقد أجادت إسرائيل في حرب 1967م استخدام المناورة الخارجية فاستفادت الى حد كبير من الدعم الأمريكي الذي عبر عن وقوفه بشكل قوي لجانب إسرائيل من خلال "دور السفينة الأمريكية (ليبرتي) في شل وإعاقة الاتصالات اللاسلكية

العسكرية المصرية، خلال العمليات العسكرية بين مصر وإسرائيل، وكذلك في دور الأسطول السادس في حماية الأجواء الإسرائيلية، وتزويد إسرائيل بمختلف أنواع الأسلحة المتطورة" (العاجز، 1989، 51)، كما لا يمكن إغفال دور الولايات المتحدة في هذه المرحلة في "حض حكومة المستشار أديناور في المانيا الغربية على تقديم التعويضات الرسمية والفردية لحكومة إسرائيل وشعبها، والتي كان لها دور كبير في بناء إسرائيل، وبنيتها التحتية(سكك حديدية، طرق، مطارات) واقتصادياتها" (الدجاني، 1998).

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة/ من حرب حزيران 1967م الى حرب اكتوبر 1973م

تبنت إسرائيل في هذه المرحلة استراتيجية دفاعية تقوم على مبدأ الردع والدفاع، لكون خطوط وقف اطلاق النار الجديدة، وفرت لها متطلبات القدرة على امتصاص الضربة الاولى من خلال العمق الاستراتيجي الجديد. وقد أكد ايجال آلون أن الأمر الوحيد الذي تحتاج إسرائيل الى تبنيه بعد حرب حزيران 1967م الى جانب الحدود الآمنة "هو وضعية دفاعية تُمكن الجيش الصغير من صد جيوش عربية غازية الى حين استدعاء الإحتياط، مما يتيح الوقت للقيام بحرب وقائية، ولأسباب سياسية يجب على إسرائيل تجنب الضربات الوقائية، حتى في وجود دلائل على هجوم عربي ضخم" (عطايا، 1998، 38)، وهذا يشير الى أن منظري الأمن القومي في إسرائيل قد باتوا مرتاحين لوضعية حدود إسرائيل وعمقها الاستراتيجي الناجم عن حرب 1967، ويمكن القول "بأن نظرية الحدود الآمنة لم تكن مُدرَجة في المفهوم الإسرائيلي قبل حرب 1967م حيث كانت استراتيجيتها تعتمد على الضربة الأولى الهجومية، أو الحرب الاستباقية ونقل الحرب إلى أرض العدو، ولكن انتصار 1967 وتبنّي نظرية الحدود الآمنة دفعها إلى اعتماد استراتيجية الدفاع الثابت المرن مع استراتيجية الردع " (المسيري، 1999، 164). وفي الواقع لم يكن للحدود الآمنة في المفهوم الإسرائيلي أي مدلولات محددة فإن تنتصر إسرائيل في حرب 1967م ليس سوى مرحلة تتبعها مرحلة استيلاء أخرى على أرض جديدة، حيث تعتبر إسرائيل حدودها عند آخر موقع تحتله، في انتظار إحتلال موقع آخر، ونستدل على هذا بقول ايجال آلون "إن الحدود الحقيقية لدولة إسرائيل تتحرك وتتكون مع حركة وموقع حارث الأرض والعامل اليهودي" (شعبان، 1999).

لقد ركزت إسرائيل استراتيجيتها خلال هذه المرحلة "في جبهات القتال على حدها الأمامي وفي عمقها التكتيكي في سيناء ومرتفعات الجولان، وقامت ببناء التحصينات وتحويلها الى دفاع محصن بالأبراج، يصعب اختراقها ويمنع الخطر من هجوم جارتين هما مصر وسوريا" (عطايا، 1998، 39).

وفي هذه الفترة عملت إسرائيل على تفعيل مبدأ الردع فكان أثره الفاعل بمنع قيام أي عمل هجومي عربي كبير على إسرائيل حتى عام 1973م، وبعبارة أخرى فإن "مهمة الردع بعد عام 1967 كانت تهدف الى توطيد المكاسب وتأمين الاستقرار على أساس الوضع الراهن واقتناع العرب بأن ليس هناك بديل عملي عن القبول بوجود إسرائيل الدائم، وأن استعمال القوة ضدها يعد قضية خاسرة" (فهمي، 1999، 93).

ولكن الوقائع على الأرض تحدثت بلغة أخرى، "ففي خريف 1968م بدأ المصريون حرب الاستنزاف والتي بلغت أوجها في ربيع 1969م فهي وإن عبرت من جهة على عدم القدرة على شن حرب شاملة ضد إسرائيل، لكنها جسدت من جهة أخرى تصميماً سياسياً على عدم التسليم بالإنجاز الإسرائيلي بعد حرب 1967م" (آلون، وآخرون، 1983، 37). وما يسجل هنا أن إسرائيل لم تستطع تحقيق الحسم في حرب الاستنزاف هذا الحسم الذي يعتبر بالنسبة لاستراتيجية الجيش الإسرائيلي شرطاً للردع. وهذا ما يؤكده حديث رابين عن هذه المرحلة بالقول "إن إسرائيل لم تمتلك رداً على حرب الاستنزاف ولم تكن تمتلك حلاً لوضع نهاية لها"(رابين، 1993، 225).

وحول التطور الذي لحق بمفاهيم الأمن الإسرائيلي في هذه المرحلة يتحدث العقيد (عمنؤيل فالد) موجها إنتقاداته الهادفة لتطوير نظرية الأمن الإسرائيلي التي لاءمت ظروفاً استراتيجية وجغرافية وسياسية لم تعد موجودة، وأن هذه النظرية "لم تستبدل فحسب، بل أضيفت الى هذه النظرية بعد عام 1967م نقوش ورتوش من نفس النوع، فالأمن الذي أُعتبر في الخمسينات بأنه دفاع عن الوجود، أعطي في نهاية الستينات مفهوماً أوسع وفسر على أنه دفاع عن الوجود وعن سلة المكاسب الإقليمية التي تحققت في الحرب" (فالد، 1991، 19)، وهذا يؤكد أن الإحتلال والتوسع في الأرض العربية وجد دائماً مسوغاً ومبرراً بمفاهيم أمنية إسرائيلية جديدة أو بالتوسع بالمفاهيم الأمنية القائمة.

وبالرغم من كل المفاهيم الأمنية التي سعت إسرائيل لتطبيقها خلال هذه المرحلة من الحدود القابلة للدفاع "الحدود الآمنة"، واستراتيجية الردع والحرب الاجهاضية بالاضافة للتمتع بالعمق الاستراتيجي لم تَحول دون وقوع حرب أكتوبر 1973م، والتي جاءت نتائجها من وجهة نظر إسرائيل "لتبرهن أنه حتى ولو كانت إسرائيل قد زجت في وضع من المفاجأة في البداية، فإن بإمكانها الدفاع عن نفسها وضرب أعدائها" (آلون، وآخرون، 1983، 16).

فالمفاجأة وأخذ زمام المبادرة كان للقوات المصرية التي اقتحمت خط بارليف الذي يعتبر الحصن الدفاعي الأول لإسرائيل على قناة السويس المصرية، وكانت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية قد استعدت لها، فهي تقوم في مثل هذه الحالة على

الصد على خط المياه، وفي هذا الصدد يقول إيجال آلون "لقد بقيت الأركان العامة تضع نصب عينيها حرباً تبدأ بهجوم مصري وستنتصر فيها إسرائيل، بالانتقال الى الهجوم المضاد وعبور القناة وتنفيذ إحتلال المنطقة وتدمير العدو في ضفة قناة السويس الغربية وبالتالي يتحقق الحسم مرة أخرى" (آلون، وآخرون، 1983، 40).

غير أن هذا السيناريو المعد سلفاً لم يحدث على وجه الدقة المطلوبة وبالأحرى ليس قبل أن تصل إسرائيل الى حافة الهزيمة العسكرية في حرب لم تقررها ولم تحدد وقتها ولم تستعد لها بشكل كاف، فالنتائج العسكرية لهذه الحرب تحددت في اليوم الأول عندما اجتاز المصريون قناة السويس، وهاجم السوريون هضبة الجولان، ونجح الجيش المصري في اليوم الثالث للحرب في وقف الهجوم المعاكس الذي قام به الجيش الإسرائيلي، "إنهم لم يكملوا مكاسبهم فحسب، بل دعموا هذه المكاسب، فجميع المعارك التي خاضها الجيش الإسرائيلي في الجبهتين بعد اليوم الأول من هذه الحرب وجهت لهدف واحد ووحيد وهو تقليص مكاسب ومغازي النصر العسكري الذي حققته مصر وسوريا" (فالد، 1992، 113)، وهذا يشير الى حقيقة مؤكدة بأن العرب استطاعوا تحقيق مكاسب على الأرض بالرغم من محاولة إسرائيل امتصاص الضربة الأولى والقيام بهجوم مضاد(الدفاع ثم الهجوم) نتج عنه محاصرة الجيش الثالث المصري في الجبهة الجنوبية، وعلى الجبهة الشمالية الاقتراب من العاصمة السورية "دمشق" مسافة35 كم.

وقد تجلى الموقف الأمريكي في هذه الحرب في أبهى صور الدعم والإسناد لإسرائيل، "حيث أقيم جسر جوي لنقل آلاف الأطنان من الوسائل القتالية والطائرات المقاتلة، لسد الحاجات الملحة لإسرائيل وبذلك حالت دون هزيمة إسرائيلية محتملة، مع أن الولايات المتحدة منعت إسرائيل من استكمال تحركاتها العسكرية على الجبهة المصرية وبالتالي حالت دون الحسم، خاصة تدمير الجيش المصري الثالث " (آلون، وآخرون، 1983، 41). وهنا يسأل رابين رئيس وزراء إسرائيل عام 1975م وزير خارجية الولايات المتحدة كيسنجر "هل نهاية حرب أكتوبر كانت ثمرة سوء التفاهم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، أم أن الولايات المتحدة رغبت في منع إسرائيل من تحقيق انتصار حاسم وفرضت عليها وقف إطلاق النار قبل تحقيق الحسم" (رابين، 1993، 151)، والحسم بالمفهوم الإسرائيلي يعني إحتلال أراضي وتدمير قوات.

ويتضح من هذا أن الولايات المتحدة كانت معنية بالحؤول دون نتيجة عسكرية حاسمة لهذه الحرب، ليس بسبب الضغوط السوفيتية فحسب، وإنما كي يساعدها هذا الوضع الجديدعلى جلب الطرفين الى طاولة المفاوضات، والتي أدت لاحقاً الى اتفاقية فصل القوات كحل مرحلي والتي مهدت الطريق فيما بعد نحو توقيع معاهدة السلام مع مصر عام 1978م.

وهنا يتضح أهمية وفعالية المرتكز الأمني الإسرائيلي القائم على التحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل، فقد حافظت أمريكا على مكانة إسرائيل العسكرية بإمدادها بالعتاد العسكري في أحلك ظروف الحرب، عندما "زودت الولايات المتحدة إسرائيل بأسلحة تقدر قيمتها ب 300 مليون دولار سنوياً" (رابين، 1993، 90)، كما وفرت لها الدعم السياسي، وساعدتها بقوة للتوصل الى اتفاقات ميدانية جزئية أدت بالنهاية الى الوصول لمعاهدة سلام.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة / من حرب أكتوبر 1973م الى حرب لبنان 1982م

لقد أسقطت حرب أكتوبر 1973م فاعلية معظم المرتكزات الأمنية التي قام عليها مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الحدود الآمنة ومفهوم الردع الذي لم يحول دون قيام العرب بالمبادرة بالحرب. وفشل العمق الاستراتيجي الذي حصلت عليه إسرائيل عام 1697م في توفير الإنذار المبكر حول النوايا العسكرية العربية، ولهذا نجد رابين يقول "إن هذه الحرب كانت الحرب الوحيدة التي انتهت بشكل مختلف عن الحروب الأخرى" (رابين، 1993، 132)، فعادت إسرائيل بعد حرب أكتوبر1973م الى تبني استراتيجيتها الهجومية والقائمة على الضربة الوقائية والهجوم المسبق، ونقل الحرب الى أرض العدو، غير متخلية عن استراتيجية الردع والاعتماد على السند الخارجي، فكانت سياسة إسرائيل بعد حرب أكتوبر ليست في جوهرها الا عودة الى سياستها قبل حرب حزيران 1967م في تعاملها الاستراتيجي مع الدول المجاورة، "فالسياسة تظل واحدة والأهداف ثابتة وإن تغيرت بعض أدواتها، فنظرية الأمن القومي أصبحت في السبعينات أكثر عمقاً مما كانت عليه في الستينات، والطبقة الحاكمة تعلم أنه لو حدث في عام 1967م ما أصاب الجيش الإسرائيلي في عام 1973م فإن احتمالات اختفاء إسرائيل أو تقليص وجودها العضوي يجب أن ينظر فيها بجدية" (ربيع، 1984، 272). وقد أدركت إسرائيل عند صياغة عقيدتها العسكرية الجديدة بعد حرب أكتوبر 1973م أن سلاح الجو لم يعد العامل الحاسم الأول داخل المعركة مثلما تم استخدامه في حرب حزيران 1967م، لكنه أصبح "عاملاً مساعداً مهماً من غير أن يتوقف عليه حسم المعركة، ولم تعد القوات البرية تستطيع الاعتماد على سلاح الجو في ضربات الدعم السريعة، وبقى هذا السلاح يحمي الأجواء الإسرائيلية، لكن دوره فوق ميدان القتال قد تغير، وأصبحت مهماته تتركز في تدمير البنية التحتية للدول المعادية، وجمع معلومات استخبارية" (عطايا، 1998، 92). وفيما بعد تم تطوير التخطيط لكافة الوحدات القتالية بأنواعها المختلفة لتعمل وفق تنسيق مشترك فيما بينها مستخدمة التقنيات الحديثة لتتماشى مع التطور التقني السريع الحاصل في العالم.

لقد كانت مفاهيم الأمن الإسرائيلي ومرتكزاته تتطور باستمرار وفقاً لظروف إسرائيل السياسية وأوضاعها العسكرية. فقد "كشفت حرب 1973م أن العمق الاستراتيجي لم يكن حلاً لمشكلة الأمن الإسرائيلي، وأثبتت أن لتوفر هذا العمق ثمناً باهظاً بالإضافة لمزاياه ومهدت الطريق أمام نظره متوازنة الى فوائد مرتكز الحدود الآمنة، ولذا تخلت إسرائيل بعد الحرب عن المفهوم السابق والقائل بأن الحدود الآمنة هي التي تحول دون اللجوء الى الحرب الوقائية" (المصري، 1993)، وأصبحت استراتيجيتها تقوم على عكس ذلك تماماً وهو أن إسرائيل ليس بمقدورها التخلي عن تبني استراتيجية الحرب الوقائية وتوجيه الضربات المسبقة.

وعلى هذا الأساس نفذت إسرائيل في مارس عام 1978م عملية الليطاني في الجنوب اللبناني والتي أُعتبرت "عملية إسرائيلية وقائية وإحباطيه وتحذيرية وانتقامية" (آلون، وآخرون، 1983، 18)، والتي جاءت رداً على عملية نفذها الفدائيون على شاطئ تل أبيب، ومن النتائج التي هدفت لها إسرائيل من هذه العملية اقتطاع عشرة كيلو مترات من عمق الأراضي اللبنانية كحزام أمني مانع للعمليات الفدائية الفلسطينية. وتجدر الاشارة الى أن الولايات المتحدة بذلت جهداً في وقف العملية لكي لا تعطل جهودها لبدء عملية سلام بين مصر وإسرائيل، فهناك تحليل سياسي مفاده أن نتائج حرب 1973م أسفرت عن التوصل الى معاهدة سلام مع مصر وخروجها بالتالي من حلبة الصراع العربي الإسرائيلي، وهذا "فتح الطريق أمام إسرائيل لتحويل الحدود الجغرافية الآمنة الى حدود سياسية آمنة، فأصبح مفهوم الأمن الإسرائيلي يتطلب منها التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية جميعاً باعتبارها دولا معادية" (شعبان، 1999)، حيث أصبح مفهوم الأمن الإسرائيلي حول الحدود مزدوجاً، مفهوم سياسي بمعنى أن لإسرائيل الحق في إبداء رأيها في مشاكل الدول العربية، ومفهوم جغرافي يعنى أن لإسرائيل الحق في الوصول لحدود آمنه ومعترف بها، وهي وحدها التي تحتفظ بحق تحديد هذه الحدود ورسمها، بل أن مبدأ فرق تسد الذي عملت به القوى الاستعمارية قديماً تبنته إسرائيل وأصبح الإدراك والتصور الاستراتيجي الإسرائيلي الأمني يقوم على مبدأ تشتيت وحدة الصف العربي، ولتحقيق هذا سعت إسرائيل الى "إبقاء الجسد العربي في حالة تمزق وانفصال دائم عبر تكريس التجزئة السياسية وتغذية الخلافات العربية وإجهاض كل محاولات التقارب والتضامن العربي" (فهمي، 1999، 108).

ولم يكتفي منظري الأمن الإسرائيلي عند هذا الحد بل أصبح امتلاك مقومات القوة وعناصرها عند أي دولة عربية سواء كانت قريبة أو بعيدة عن إسرائيل يشكل تهديداً لأمنها، وهذا يفسر قيام إسرائيل بمهاجمة المفاعل النووي العراقي في حزيران 1981م، تطبيقاً "لمصطلح عسكري جديد وهو (عقيدة بيغن)، في إشارة لرئيس

الوزراء الإسرائيلي آنذاك مناحيم بغين، والتي حددت بأن إسرائيل لن تسمح لأي دولة في الشرق الأوسط بالحصول على سلاح نووي سواها" (ملمان، 2010).

هذا الوضع السياسي الجديد خلق وضعاً مريحاً لإسرائيل لتخوض حرباً جديدة عام 1982م أطلقت عليها "عملية سلامة الجليل" وهي حسب تعبير الجنرال الإسرائيلي إيجال آلون "حرب سلامة الجليل، لأن العملية هي مجرد عمل عسكري محدود قصير الأمد وقليل الخسائر، خلافاً للحرب، هذه عمل إسرائيلي مدبر تقدمت ولادته عن تنفيذه بوقت طويل، ويمكن القول أن أفكار هذه الحرب بدأت تطرح أواخر عام 1978م عندما اتضح أن عملية الليطاني فقدت تأثيرها" (آلون، وآخرون، 1983، 19)، وهنا تتضح القاعدة التي تسير عليها استراتيجية إسرائيل الأمنية، والقائلة أنه عندما تخوض إسرائيل حرباً أو عملية عسكرية محدودة وتنتهي منها، فإنها تبدأ بالتحضير لطبيعة الحرب القادمة.

وحاولت إسرائيل في حرب 1982م على لبنان إعادة ترميم وبلورة مصداقية الردع الإسرائيلي بعد إنهيارها عقب حرب أكتوبر 1973م، فاستخدمت مبدأ الغاية تبرر الوسيلة مرة أخرى، فارتكبت المجازر بحق الفلسطينيين العزل في مخيمات صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين على يد الميليشيات المسيحية بمساعدة القوات الإسرائيلية وحراستها، وهذه الوسائل الإجرامية تتماهى مع ما تم اعتماده في عهدهم الأول زمن يوشع حسب أساطيرهم الدينية كما بينت سابقاً. وقد أظهرت هذه الحرب اعتماد إسرائيل لمفهوم الحرب الوقائية-الاستباقية وهي الصفة التي لازمت معظم الحروب الإسرائيلية العربية.

وحددت القيادة الإسرائيلية الغاية من هذة الحرب "بالحؤول دون تسلل الفدائيين الفلسطينيين من الحدود الشمالية، وضرب المقاومة الفلسطينية وبنيتها العسكرية، والتطلع لتوقيع معاهدة سلام مع لبنان، وقد حققت إسرائيل جميع أهدافها من هذه الحرب باستثناء معاهدة السلام التي كادت أن تنجح في تحقيقها، لولا وقوف القوى الوطنية التي أطاحت بهذا الاتفاق سنة 1983م" (العاجز، 1989، 57).

وقد كانت ظروف الحرب الإقليمية والدولية مريحة لإسرائيل، "الاتحاد السوفيتي مشغولاً في الحرب في أفغانستان، والولايات المتحدة في مؤتمر الدول المصنعة، والعراق في حربه مع إيران، ومصر ملتزمة الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل" (آلون، وآخرون، 1983، 22). وفي الحقيقة نجحت إسرائيل

بشق الصف العربي بتوقيع معاهدة السلام مع مصر وأدى هذا الى "وجود نوع من الضعف على الجبهات العربية الأخرى، وخاصة الجنوب اللبناني ولولا السلام مع مصر لما كان في قدرة الجيش الإسرائيلي أن يحشد قوة كبيرة في الشمال لاحتلال جنوب لبنان" (شعبان، 1999).

ونستطيع القول أن هذه المرحلة اتسمت بإطلاق يد إسرائيل في المنطقة فأعلنت عن ضم هضبة الجولان، وضربت المفاعل النووي العراقي وقامت بغزو لبنان وإحتلال جزء من أراضيه أطلقت عليه الشريط الحدودي، وأقامت فيه بمساعدة ميليشيا لبنانية مسيحية عميلة "ميليشيا حداد" ما سمي بدولة لبنان الحر، وهذا كله لم تستطع إسرائيل القيام به لولا المساعدات الأمريكية على صعيد الأسلحة المتطورة والتقنيات الحديثة والتي توجت بالتوقيع على مذكرة التعاون الاستراتيجي بين البلدين.

ويبدو أن خسارة الولايات المتحدة لإيران كدولة حليفة في المنطقة خلال هذة المرحلة، جعلها تعزز علاقتها بإسرائيل، حيث أعلن الرئيس الأمريكي ريغن في بداية عهده في مذكرة رسمية، صدرت في شهر نوفمبر 1980م "أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على مساعدة أميركا على الصعيد الاستراتيجي، وهي تتمتع بقدرة عسكرية وتقنية للوقوف الى جانب الولايات المتحدة كحليف وصديق يمكن الوثوق به" (الدجاني، 1998).

المطلب الخامس: المرحلة الخامسة/ من حرب لبنان الى حرب الخليج الثانية (1982- 1991)

تميزت هذه المرحلة بالهدوء النسبي على كافة الجبهات ولم يعد هناك سوى بعض أعمال المقاومة على الحدود اللبنانية التي قامت بها المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية، "غير أن هذا الوضع لم يكن يعني أن إسرائيل استكانت واطمأنت الى الوضع القائم حولها، بل ظلت حريصة على اتباع استراتيجية أمنية توفر لها الاطمئنان المطلوب" (العاجز، 1989، 57)، وفي الخطاب الذي ألقاه شارون[1] حول "أمن إسرائيل في الثمانينات" قال أن صمامات الأمان لإسرائيل تتمثل في:

- منع خرق التسويات الأمنية كما حددت في سيناء والجولان .
- منع أي خرق للوضع الراهن في جنوب لبنان.
- منع حدوث أي تغير في المركز الجغرافي العسكري لمناطق المواجهة، كإرسال تعزيزات عراقية للأردن أو قوات سورية للأردن.
- منع دول المواجهة من الحصول على السلاح الذري.
- استمرار العمل ضد التهديد الإرهابي(آلون، وأخرون، 1983، 84).

وفي سعيها الدائم لتوفير الأمن المنشود استمرت إسرائيل بتطبيق استرلتيجية الردع المعتمدة لديها، ولكن إسرائيل والعالم أجمع فوجئ في ديسمبر 1987م بالانتفاضة الفلسطينية تنهض من أزقة مخيمات قطاع غزة، وتمتد الى الضفة الغربية لتدك كل المفاهيم الأمنية الإسرائيلية ومرتكزاتها "فإذا كانت حرب 1973م أسقطت مفهوم أو نظرية الحدود الآمنة فان الانتفاضة أقنعت العالم وإسرائيل، أنه لا أمن

(1) آرائيل شارون يعتبر من أبرز قادة إسرائيل حيث تولى منصب وزير الدفاع عام 1982م، وأصبح رئيس للحكومة عام 2002م.

لإسرائيل في أية حدود ترسمها انتصاراتها العسكرية، أو أية نظرية أمنية ابتدعتها من قبل، وأنه لابد لإسرائيل أولاً وأخيراً أن تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره" (شعبان، 1999)، وقد أعلن الجنرال شارون بأن "الانتفاضة تقود إسرائيل الى وضع لا يحتمل على كافة الأصعدة، خصوصاً تلاشي وعي الردع الإسرائيلي في العالم، الأمر الذي يُعجل في حدوث حروب إضافية، ولذا يجب إعادة الأمن لليهود والعرب في أرض إسرائيل وعلى المسئولين السياسيين تكليف أذرع الأمن بمهمة واضحة ومحددة وحاسمة تقضي بضرورة استئصال الفوضى" (المصري، 1993)، ويتضح هنا مدى أهمية مصداقية الردع الإسرائيلي عند شارون والتي قامت الانتفاضة الفلسطينية بتحطيمها.

وفي عرضه لأهداف الجيش الإسرائيلي في الثمانينات يقول الجنرال اسحق رابين "إن الهدف الأول هو بناء قوة عسكرية توفر الحماية لدولة إسرائيل ضد هجوم عربي عليها، والهدف الثاني نقل معالجة حل النزاع من ميدان القتال الى طاولة المفاوضات، فقوة الجيش الإسرائيلي هي الضمانة الأساسية للقدرة على حمل الدول العربية على الاقتناع بأنها ستجد نفسها في نهاية كل حرب في وضع سياسي– عسكري أصعب من الوضع الذي كان قبل الحرب" (آلون، وآخرون، 1983، 152)، ومن أجل تحقيق هذه الغايات يقول الجنرال يسرائيل طال "جزمت مفاهيم الأمن الإسرائيلي بأنه يجب على إسرائيل أن تحتفظ بالقدرة على الردع وعندما لا يكفي الردع فالحسم" (آلون، وآخرون، 1983، 153)، والحسم يعني بالمفهوم الإسرائيلي احتلال أراضي الخصم وتدمير قواته.

ولقد اتسم مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في هذه المرحلة بالطابع الهجومي وذلك بإعطاء الأهمية لمبدأ نقل الحرب إلى أراضي العدو، ومبدأ شن هجوم مسبق، إضافة للتأكيد على نظرية وايزمان في ضرب المراكز الرئيسية للعدو مثل بيروت "والتحول من احتلال التخوم الى احتلال العواصم والمناطق الاستراتيجية العربية، ومد نطاق الأمن ليشمل الدول الاسلامية التي تمتد الى ماوراء حدود الوطن العربي، بالإضافة للتأكيد على مفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الاجهاضية، ويقصد بها الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغباتها في تحقيق مصالحها القومية" (المصري، 1993)، وقد وجدت هذه المفاهيم طريقها للتطبيق في قيام إسرائيل بمهاجمة مقر قيادة منظمة التحرير بحمام الشط في تونس عام 1985م، واغتيال القائد الفلسطيني أبو جهاد، ولكنها وقفت عاجزة عن استخدام قدراتها العسكرية من طائرات حربية حديثة وصواريخ ودبابات أمام جيش من المدنيين الفلسطينيين العزل في انتفاضة شعبية عارمة، فكانت ضربة قاسية للاستراتيجية الإسرائيلية ومفاهيمها الأمنية، ولم تعد مفاهيم الأمن الإسرائيلي تقتصر على الأمن الخارجي حيث "أصبح الداخل هو الآخر مصدر تهديد، وهو ما لا

تستطيع إسرائيل حياله فعل شيئاً، فهي لا تستطيع أن تحرك جيوشها لقمع الانتفاضة، وبذلك أسقطت الانتفاضة الدور الوظيفي للجيش الإسرائيلي، ولو مؤقتاً، كما أنها غيَّرت مفهوم الأمن لديها من كونه تهديداً خارجياً إلى كونه هاجساً أمنياً داخلياً" (المسيري، 1993، 219). وهذا التهديد الجديد لم يتوقعه قادة إسرائيل وخبراءها، وبات من المؤكد مع مرور سنوات على الانتفاضة الفلسطينية عدم توفر القدرة لدى الجيش الإسرائيلي بكامل سطوته بالسيطرة عليها.

وشهدت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تميزاً واضحاً في هذ الفترة بتوقيع وزيرا دفاع البلدين اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي بين البلدين في ديسمبر 1987م يضع إسرائيل في مصاف الدولة الحليفة خارج حلف شمال الاطلسي، وكانت إدارة ريغان قبل رحيلها قد أهدت إسرائيل وثيقة التفاهم الاستراتيجي عام 1988م والتي جاءت لتكريس الالتزام الأمريكي الاقتصادي والسياسي والتقني والعسكري تجاه إسرائيل، وقد علق شامير رئيس وزراء إسرائيل في حينه على هذه الاتفاقية بعد توقيعها في21 نيسان 1988م قائلاً "إن هذه الإدارة من أكثر الإدارات الأمريكية تعاونا معها وداً" (الدجاني، 1998).

المطلب السادس: المرحلة السادسة/من حرب الخليج الثانية الى انتفاضة الاقصى(1991- 2000)

منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم بدأت العديد من المفاهيم المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي تشهد عملية مراجعة وإعادة أولويات، ويكمن ذلك من ضرورة التعاطي مع التغيرات الحاصلة في المنظومة الدولية والإقليمية وحتى الداخلية لإسرائيل، بدءاً من انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وصولاً إلى حرب الخليج الثانية وتداعياتها، وبدء عملية السلام واستمرارية الانتفاضة الفلسطينية الأولى، "إن التطورات المشار إليها جعلت إجراء تعديل جوهري في المفهوم الأمني الاستراتيجي أمراً ضرورياً لجعل نظريته تتوافق بطريقة فاعلة مع هذه التطورات" (المصري، 2008، 27). وعن هذه المرحلة يقول رابين أن "حرب الخليج الأولى والثانية خلقتا حقائق موضوعية صبت في قنوات المصالح الإسرائيلية، ذلك أنها أوجدت خلخلة في النظام العربي، وأرست دعائم الوجود الأمريكي والغربي في المنطقة" (رابين، 1993، 11)، هذا من ناحية، أما من ناحية أخرى فحرب الخليج الثانية أبرزت عدد من الثغرات في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث بينت أن الجيش الإسرائيلي ليس بمقدوره مواجهة التهديدات الصاروخية خاصة التهديدات القادمة عن بعد "فقد أطلق العراق 39 صاروخ نوع سكود المطور بأوامر من صدام حسين باتجاه أهداف داخل إسرائيل، حيث كانت الأهداف تتمركز، في تل أبيب وميناء حيفا والنقب، بدأت عمليات القصف العراقي بعد يوم واحد من حرب الخليج

الثانية بتاريخ 18 كانون الثاني1991، وتوقفت عمليات قصف إسرائيل بتاريخ 25 شباط 1991م" (سليم، 2011).

وقد أدى القصف الصاروخي العراقي رغم محدودية آثاره المادية للعمق الإسرائيلي إلى انكشاف المؤخرة الإسرائيلية بما فيها التجمعات السكانية، "كما أن حرب الخليج أظهرت استحالة قيام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ مفهومه الأمني التقليدي القائم على نقل الحرب بسرعة إلى أرض الخصم، وخصوصاً أن عنصر البعد الجغرافي قلل كثيراً قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على توجيه ضربات عنيفة إلى العراق" (المسيري، 1993، 219)، كما أن اعتماد إسرائيل على المرتكز الأمني الخاص بتحالفها مع دولة عظمى وعدم تخريب الائتلاف الدولي بقيادة أمريكا ضد العراق، كان السبب الرئيسي لعدم الرد الإسرائيلي على الصواريخ العراقية.

لقد أذعنت إسرائيل لطلب الولايات المتحدة أن تبقى إسرائيل في الظل وتمتنع عن أية خطوات أو تصريحات من شأنها أن تشوش على الاستراتيجية الأمريكية في معالجتها لأزمة الخليج، واعتمدت بالتالي على الحليف الاستراتيجي القوي في الدفاع عن أمن إسرائيل، ومرت بالتالي بتجربة قاسية لم تستطع فيها الدفاع عن نفسها في وجه صواريخ (الحسين والعباس والحجارة) العراقية بالرغم من قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنصب بطاريات صواريخ (الباتريوت) المضادة للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، ولكن قدرة الردع الإسرائيلية التي عولت عليها إسرائيل كثيراً لم تمنع العراق عن المجازفة بهذا العمل العسكري، الا أنها حدت من طبيعة الصواريخ التي أطلقها العراق على إسرائيل والتي كانت تحمل رؤوس ذات طابع تدميري تقليدي محدود، ولم تكن تحمل رؤوس كيماوية مثلاً ذات طبيعة تدميرية كبيرة.

ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وظهور النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لإسرائيل "بدأ مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي يتشكل حسب ألوان جديدة، هي مجرد تنويعات جديدة على النغمة الأساسية القديمة، فالثوابت ستظل كما هي ولكنها ستكتسب أشكالاً جديدة مثل التعاون العسكري مع بعض الدول العربية والمحيطة بالعالم العربي، والعدو هنا لم يَعُد النظم العربية الحاكمة ولا جيوشها، وانما أشكال المقاومة الشعبية المختلفة" (المسيري، 1993، 220).

ونستطيع القول أن "السير الأعمى وراء أسطورة القوة التي هي أقوى أسطورة من غيرها، قاد الى تقديس الغطرسة العسكرية التي أدى وجودها المستقل والمنعزل عن العلاقات السياسية الاستراتيجية الى فشلها" (فالد، 1992، 26)، وهذا ما جعل التفكير الإسرائيلي يتجه نحو استخدام الأداة الدبلوماسية للصراع، فمن المعروف أن "أدوات إدارة الصراع ثلاث، الأداة الدبلوماسية، الأداة العسكرية والأداة الاعلامية، ولم يتعلم

الجانب العربي من الجانب الإسرائيلي كيفية نجاح القيادة الإسرائيلية في إدارة الصراع وتطويع الموقف لصالح الصهيونية وأهدافها" (ربيع، 1984، 295)، فكانت الموافقة من قبل الحكومة الإسرائيلية بزعامة " شامير" على حضور مؤتمر مدريد للسلام بعد ممارسة الولايات المتحدة ضغوطها على إسرائيل لتعديل بعض شروطها أو ما سمي لاءات شامير في حينه وتتمثل في، لا محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولا لدولة فلسطينية، ولا لمؤتمر دولي، ورغم حضورها مؤتمر مدريد حسب الرغبة الأمريكية، الا أن إسرائيل أصرت على التفاوض مع العرب ضمن مسار مفاوضات ثنائية، وليس ضمن وفد عربي تفاوضي مشترك فعزلت السوري عن الأردني عن اللبناني عن الفلسطيني، وكان لكل قضيته ومطالبه ونجحت في هذا المسار التفاوضي أن تعزل المواقف العربية عن بعضها وتستفرد بكل دولة بمسار مختلف عن الأخرى تحقيقا لمبدأ فرق تسد.

إن اعتراف القادة الإسرائيليين "بعدم قدرة إسرائيل على حل النزاع بالطرق العسكرية فقط، قد حفزت هؤلاء القادة الى البحث عن حلول سياسية، غير أنه في عام 1979م انكسر طوق العداء العربي تجاه إسرائيل، إذ أدى اتفاق السلام مع مصر الى تقليص التهديد العسكري مع أنه لم يلغه نهائياً من جانب أقوى وأكبر دولة عربية" (ليفتا، 1990، 89)، فبعد سقوط وتفكك الاتحاد السوفيتي وسيطرت الولايات المتحدة على العالم تبدلت السياسة العالمية وكان لمفاهيم الأمن الإسرائيلي أن تتبدل هي أيضاً، فقامت الاستراتيجية الإسرائيلية على نقل مسرح العمليات في إدارة الصراع من ساحة المعارك العسكرية الى طاولة المفاوضات والتي قال عنها شامير "بأنه كان ينوي إطالة أمد محادثات الحكم الذاتي لعشر سنوات" (كولن، 1997، 40)، وكان أهم الإنجازات على هذا الصعيد إضافة لتوقيع معاهدة سلام مع مصر عام 1979م، هو توقيع اتفاق أوسلو مع م. ت. ف عام 1993م، ومعاهدة وادي عربه مع الأردن عام 1994م، ومسيرة مفاوضات مع سوريا.

وبصرف النظر عن طبيعة التنازلات التي سوف تقدمها أو قدمتها إسرائيل على جميع المسارات العربية، أو الصيغة النهائية للحل، فإن الدلالة التي تبقى أكثر أهمية، هي التغير في المفهوم الأمني الإسرائيلي نتيجة للتغير في العمق الاستراتيجي، وهو ما أكد عليه رئيس وزراء إسرائيل (أيهود باراك) في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي 4 تشرين أول 1999م حيث قال "حتى في عهد السلام ستواصل إسرائيل التمسك بالقدرات الردعية الاستراتيجية لكل مدى جغرافي أو زمني" (شعبان، 1999)، هذا التمسك بقدرة الردع والمحافظة عليها يأتي في أجواء ساد فيها الطابع السلمي بين إسرائيل ومحيطها العربي، هذه الأجواء لم تعيشها إسرائيل من قبل وعلى الأرجح أنها لن تعيشها في المستقبل، طالما بقيت متمسكة بأسطورة الردع والقوة.

وعن طبيعة التغيرات في مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي في ظل مسيرة السلام فقد اتسمت بتغيرات مختلفة، كما يقول الكاتب الإسرائيلي(آلوف بن) عن هذه المرحلة بأن سياسة الأمن الإسرائيلية مرت بتغيرات جذرية وأهدافها استمرت كما هي(حماية وجود الدولة وأمن مواطنيها)، فهو يقول: "إسرائيل جزيرة يهودية صغيرة في محيط عربي مسلم، ولكن قائمة الأعداء والأخطار كُتبت من جديد، وباتت الدبلوماسية تحل شيئاً فشيئاً محل المواجهة العنيفة مع العرب. إن التهديد التقليدي لهجوم عربي لإحتلال إسرائيل، أو إعادة الأراضي المحتلة أمر مستبعد من أي وقت مضى، والإسرائيليون مقتنعون بأن الخطر العسكري لإسرائيل لا يكمن في غزو الدبابات وإنما في اطلاق صواريخ أرض- أرض على المؤخرة الإسرائيلية" (عطايا، 1998، 28)، إلا أن الحديث عن تغيرات جذرية بمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ليست دقيقة رغم كون هذا العقد من الزمن قد شهد تحولات في مسار الصراع العربي الإسرائيلي على طريق إحلال السلام في المنطقة، فلم يحدث هناك تغير جذري بمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته حتى نهاية التسعينات من القرن المنصرم، وإنما أصبحت المفاهيم الأمنية القائمة على العدوان والتوسع والاستيلاء على الأراضي غير منطقية في هذه المرحلة، وحصل تغير بمضمون أو بتفسير هذه المفاهيم وبطريقة تطبيقها، فالمرتكز الأمني الذي يقوم على مفهوم "الحدود الآمنة" مثلاً والذي فرض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة للوصول الى حدود آمنه يمكن الدفاع عنها، أصبح انسحاب إسرائيلي من هذه الأراضي مع إجراء ترتيبات أمنية فيها أمراً ممكناً، خاصة بعد تطبيق هذا الوضع مع مصر عقب توقيع معاهدة السلام مع مصر عام 1979م والانسحاب من سيناء، وبالإمكان تطبيق هذا الأمر على جزء من الجولان المحتل، وأراضي الضفة الغربية وذلك بإجراء ترتيبات أمنية كمناطق منزوعة السلاح، ومناطق محدودة القوات والسلاح، أو حتى صيغة أخرى لهذا المرتكز تحمل تفسيراً جديداً يتماشى وعصر الصواريخ.

وفي ظل أجواء السلام التي سادت المنطقة في هذه الحقبة الزمنية وما تلاها من استكمال لتلك المرحلة، طرح نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل عام 1996م فكرة التغيير في العقيدة العسكرية، وذلك من خلال إقامة مجلس أمن قومي للمرة الأولى في إسرائيل– للشئون العسكرية يكون تابعاً له، ودلت أفكار نتنياهو أنه "يجب على إسرائيل أن تحافظ على قوة عسكرية متطورة للغاية، تتناسب مع القرن الواحد والعشرين تكنولوجياً والكترونياً أي بالاعتماد على الأقمار الاصطناعية والتجسس الإلكتروني، بالإضافة لتعزيز قوة سلاح الجو، والذي من المحتمل أن يكون له دوراً أساسياً وجوهرياً في القرن المقبل سواء في السلام الشامل أو في حالات الجمود" (شعبان، 1999).

ولعل أبرز ما تميزت به هذه المرحلة هو اكتساب إسرائيل للدروس والعبر من حرب "عاصفة الصحراء" التي حسمت المعركة بسرعة وبنسبة خسائر قليلة وتميزت بالاختيار الدقيق لتوقيت بدء الهجوم البري، "ومن هذه الحرب وضع الإسرائيليون نظرية عسكرية دفاعية- هجومية متوازنة، تركز على مراحل الهجوم يسبقها إعداد مناسب لبدء الهجوم، هذا الإعداد يكون من خلال حشد القوات البرية، وإحراز التفوق الجوي وتدمير جهاز الدفاع الجوي المعادي، وتشويش جهاز القيادة والسيطرة والاستطلاع، وتوجيه ضربة قوية لقواته البرية" (عطايا، 82، 1998).

والتزمت إسرائيل في هذه المرحلة بمفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية أو الإجهاضية، "ويُقصَد بها تلك الحرب التي تخوضها إسرائيل بمحض اختيارها وبدافع من رغبتها في تحقيق مصالحها القومية كما تراها وتحددها، وهي حرب تستجيب لتطور دور إسرائيل في الشرق الأوسط، من دولة تبحث عن الاعتراف والقبول إلى دولة تؤكد دورها السياسي والاستراتيجي في المنطقة" (المسيري، 1993، 221). ومن السمات الخاصة والمميزة لهذه المرحلة هو تزايد أعداد المهاجرين اليهود الي إسرائيل مع بدء تفكك الاتحاد السوفيتي، ليقارب حجم الهجرة سيرتها الأولى عند قيام إسرائيل وبعدها، مما أضفى بعداً من الطمأنينة والاستقرار لإسرائيل، فشهدت هذه الحقبة عودة هذا المرتكز الأمني الى الارتقاء بمعدلات عالية مرة أخرى.

المطلب السابع: المرحلة السابعة/ من انتفاضة الاقصى الى ما بعد حرب غزة (2000- 2011)

يقول مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أنه "لن يكون هناك سلام لشعب إسرائيل، ولا في أرض إسرائيل ولن يكون هناك سلام للعرب ولا في أرض العرب، وسنستمر في تحرير وطننا، وانقاذ أرضه كلها من نير العرب، وستستمر الحرب بيننا وبينهم حتى ولو وقع العرب معنا معاهدة صلح" (احمد، 1986، 17)، وهذا القول هو السمة التي ميزت هذه المرحلة، فبالرغم من توقيع معاهدة سلام مع مصر عام1979م، واتفاق أوسلو مع الفلسطينيين ومعاهدة وادي عربة مع الأردن في الأعوام 1993م و1994م على التوالي ومسار مفاوضات سلام مع سوريا، كان اجتياح القوات الإسرائيلية للضفة الغربية والتي بدأتها بمجزرة مخيم جنين في أبريل عام 2002م، وقصف الطائرات الإسرائيلية ومدفعيتها يدوي في 2006م على لبنان، وعلى غزة أواخر عام 2008م ومطلع 2009م. ولعل انسداد الأفق لمفاوضات السلام حول قضايا الوضع النهائي التي بدأت تجري عام 2000م بين إسرائيل والفلسطينيين برعاية أمريكية، والتي وصلت لطريق مسدود بسبب التعنت الإسرائيلي في عهد حكومة باراك، وما تلاها من قيام آرائيل شارون زعيم المعارضة اليمينية الإسرائيلية

في حينه باستفزاز الفلسطينيين، وتدنيس مقدساتهم إثر قيامه بجولة في باحات المسجد الأقصى بهدف تأكيد السيادة الإسرائيلية عليه، برفقة حاشية كبيرة من اليهود المتطرفين تحيط بهم قوة حراسة إسرائيلية كبيرة بتاريخ 28 أيلول 2000م، مما أدى لاندلاع المواجهات بين الفلسطينيين المدافعين عن مقدساتهم الدينية والقوات الإسرائيلية في الحرم القدسي الشريف، الأمر الذي نتج عنه سقوط عدد من الشهداء والجرحى الفلسطينيين.

هذا الحدث كان بداية الانطلاق نحو انتفاضة جديدة سميت باسم المكان الذي انطلقت منه "انتفاضة الاقصى"، وقد قوبلت الانتفاضة بعنف شديد من الجانب الإسرائيلي تمثل بإطلاق النار على صدور المواطنين العزل ورؤوسهم، واغتيال قادة الانتفاضة، وعمليات قصف جوي لمواقع ومراكز السلطة الفلسطينية حتى أنها طالت مقر الرئاسة الفلسطينية في كل من غزة والضفة الغربية، فإسرائيل تتبنى نظرية كلاوزفتس القائلة "بأن الحرب استمرار للدبلوماسية بوسائل أخرى" (آلون، وآخرون، 1983، 25)، ولم تؤدي عمليات القمع الإسرائيلي الا لمزيد من عمليات المواجهة مع قوات الاحتلال، كان أبرزها قيام الفلسطينيين بعمليات فدائية داخل إسرائيل أودت بحياة أكثر من ألف قتيل.

فمفاهيم الأمن الإسرائيلي قامت على نقل المعركة الى أرض العدو والحرب الاستباقية والردع والحدود الآمنة، الا أن أياً من هذه المفاهيم لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وعجزت عن مواجهة تأثير الانتفاضة وتهديدها للعمق وللمجتمع الإسرائيلي ومن ثم للأمن القومي، فدخلت العمليات الفدائية الى عقر الدار الإسرائيلية في شوارعهم ومطاعمهم ومحطات نقل الركاب، رغم الطوق الأمني الذي كانت تفرضه القوات الإسرائيلية على الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثبتت هذه العمليات مدى هشاشة الحائط الحديدي الذي رسمته إسرائيل حول أمنها القومي، فأوقعت خسائر بشرية فادحة أوصلت المجتمع الإسرائيلي ليعيش حالة الرعب التي عاشها الفلسطينيين مرات عديدة من قصف للبيوت وتدميرها بحجة وجود مقاومين بها أو بحجة تصنيع عبوات ناسفة بداخلها، ووصل الأمر لما يكاد أن يطلق عليه (توازن الرعب) بين إسرائيل وما تمتلكه من قوة عسكرية متطورة وفتاكة الى فلسطينيين لا يمتلكون سوى أجسادهم المتفجرة بأعدائهم، "لقد انقلب السحر على الساحر، فأصبحت نقاط قوة الجيش الإسرائيلي نقاط ضعف، فلا هو قادر على الاستمرار في استخدام الحسم العسكري مفرطاً باستخدام القوة العسكرية الحديثة ذات طبيعة الإبادة، ولا هو قادر على استخدام أسلحة الدمار الشامل(الردع النووي) التي يخيم عليها ضبابية معلوماتية" (منصور،2010).

وبعد وقت ليس بالقصير استطاعت إسرائيل عبر سياسة الإغلاق للمناطق المحتلة، والحواجز العسكرية، والجدار العازل والحصار، والاعتقالات والاغتيالات

أن تحد بدرجة كبيرة من هذه العمليات الفدائية، وبدأ التفكير بشكل جدي وعملي يدور حول فكرة الفصل أو الانفصال من جانب واحد مع فرض ترتيبات أمنية إسرائيلية دون التنسيق مع السلطة الفلسطينية، وتم ترجمة هذه الأفكار بانسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في سبتمبر 2005م، فقد جاء في وثيقة فك الارتباط عن قطاع غزة وشمال الضفة الغربية والتي وجهها شارون للرئيس الأمريكي بوش في 14 نيسان 2004م، "أن الخطة ليست مشروطة بتعاون فلسطيني، وأنها ستنقل إسرائيل الى واقع أمني أفضل" (محارب، 2005).

وكان قد تم الشروع عام 2002م ببناء الجدار العازل بين الضفة الغربية وإسرائيل بهدف إعاقة تسلل المقاومين الفلسطينيين الى إسرائيل، أي لأسباب أمنية كما تقول إسرائيل في حين أطلقت عليه السلطة الفلسطينية اسم جدار الضم والتوسع، نظراً لحجم الأراضي الفلسطينية التي التهمها في طريقة.

وأياً كانت التسمية فإن انتفاضة الأقصى فرضت على الإحتلال تحجيم حدوده وتحديدها من خلال بناء جدار عازل، فأصبح ما بعد الجدار أراضي ممكن التنازل عنها أو التفاوض حولها.

لقد تبنت إسرائيل عقيدة عسكرية جديدة خلال هذه المرحلة مستوحاه من العقيدة الأمريكية في حربها على العراق عام 2003م "وهي عقيدة الصدمة والرعب، وهي ترتكز على الحسم والردع، باستخدام قوة نيرانية هائلة بكافة الأسلحة مرة واحدة وبشكل مفاجئ مع سرعة حسم المعركة بقوة، ومن دون النظر للرأي العام العالمي، لأن كل شيء مباح بالحرب أسوة بالقوات الأمريكية، وظاهرة حروب القرن الحادي والعشرين بالعالم" (مقاتل،2009)، وهذه كانت سمات الحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في تموز 2006م والتي حددت إسرائيل أهدافها الثلاثة "باستعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله، وضرب البنية التحتية والعسكرية لحزب الله، وإيجاد منطقة فاصلة في جنوب لبنان تمنع أو تقلل الاحتكاك بينها وبين المقاومة، وترميم هيبة الجيش الإسرائيلي إزاء اللبنانيين والفلسطينيين بعد عملية أسر الجنود" (كيالي، 2006)، فإعادة الاعتبار لمصداقية الردع الإسرائيلي الذي تراجع كثيراً بتأثير هذه العملية التي قُتل فيها ثمانية جنود وأسر اثنين منهم، كان أبرز الاهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها اضافة لإفهام اللبنانيين والفلسطينيين بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني عام 2000م بدون قيد أو شرط، والانسحاب أحادي الجانب من غزة عام 2005م، لا يشكل تنازل لهم أو هزيمة أمامهم، وأن محاولة التجرؤ على إسرائيل ستكلفهم ثمناً باهظاً لا طاقة لهم به.

ورغم أن حرب لبنان الثانية بادرت إسرائيل بتحديد زمانها كبقية الحروب السابقة التي خاضتها إسرائيل والتي تكللت بانتصارات باهرة عززت قوة الردع الإسرائيلية، الا أنها في هذه الحرب لم تستطيع تحديد مكانها حتى أنها وصلت للعمق

الإسرائيلي، فحرب تموز 2006م كسرت عظمة الجيش الذي لا يقهر، وحطمت قوة الردع للجيش الإسرائيلي.

فنظرية الحرب الإسرائيلية تقوم على "أن الأهمية القصوى خلال الحرب هي سلاح الجو، فكل جانب يبدأ الحرب بضربة جوية يحقق لنفسه مكسباً بارزاً، والجانب الذي يحقق تفوقاً جوياً سيتمتع بالتفوق البارز في كل ما يتعلق بالحرب البرية والبحرية، ومن جهة إسرائيل فإن تحقيق التفوق الجوي كان حيوياً لمنع العدو من ضرب المراكز الآهلة بالسكان" (رابين، 1993، 131)، وعلى هذا الأساس كان التصور الإسرائيلي للحرب يقوم على أن سلاح الجو سيكون قادراً في الساعات الأولى للحرب على حسم الحرب ودخول القوات البرية، ولا شيء من هذا تحقق، وانعكست نتائج الحرب بشكل اهتزازات عنيفة ضربت أركان الأمن القومي الإسرائيلي على صعيد قادته الذي تهاوى الوحد منهم تلو الآخر، من قادة الفرق الى قائد سلاح البحرية الى رئيس الأركان ولم يكن آخرهم وزير الدفاع عمير بيرتس، واختلفت الآراء الإسرائيلية في وصفها بنصف نصر الى أخرى وصفتها بالهزيمة، "وجزم الكثير من المحللين العسكريين والخبراء الاستراتيجيين، بمن فيهم الأمريكيون والغربيون عموماً، أن إسرائيل خسرت حرب لبنان الأخيرة أمام حزب الله بكل المعايير والمقاييس العسكرية" (يوسف، 2010).

وعلى أثر هذا الفشل وحجم الخسائر البشرية غير المتوقع والتهديد الفعلي للجبهة الداخلية الإسرائيلية بسقوط رشقات الصواريخ على المدن الإسرائيلية، شكلت إسرائيل لجنة تحقيق في نتائج هذه الحرب سميت (لجنة فينو غراد) والتي أكدت في تقريرها اخفاقات الحرب وفشلها في تحقيق أهدافها، وأشارت الى "أنه تم جر الدولة الى الحرب في ظل التخوف من تدهور الردع والتهديد الايراني بتقويض الدولة وربما تقويض الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط، ووجهت الاتهام للجيش كتنظيم بالتقصير والعجز عن مواجهة هذا النوع من الحروب والتهديد الحقيقي للمستوطنات الحدودية" (حيدر، 2008).

وتأكيداً لصوابية القاعدة التي تقول إن إسرائيل عندما تنهي حرباً فإنها تبدأ بالتحضير للحرب القادمة، لذلك جاءت حرب غزة أواخر عام 2008م ومطلع 2009م لإعادة الاعتبار لقوة الردع الإسرائيلية بعد أفولها في حرب لبنان 2006م، "وتبنت إسرائيل استراتيجية جديدة لردع حزب الله وحماس والجهاد وفتح، بمفهوم جديد يطلق عليه الردع التكنيكي، أو الردع في الصراع غير النظامي، وهو يختلف عن الردع الاستراتيجي التقليدي بين الدول والجيوش النظامية، وأن الردع التكتيكي يجب أن يشمل ردعاً مباشراً للجماعات المسلحة، وغير المباشر للدول والسكان الداعمين لهذه الجماعات" (مقاتل،2009). ولتحقيق هذا الردع عمدت إسرائيل لاتباع استراتيجة التدمير من خلال استخدام قوة نيران كثيفة جداً وأسلحة محرمة دولياً (الفوسفور

الأبيض) في غزة وتدمير المنشآت الحيوية والبنية التحتية(مبان سكنية وطرقات وجسور) في لبنان والتي جعلت الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله يقول بعد أسبوعين من وقف العمليات الحربية "بأن قيادة الحزب لم تكن تُقدر أن تقود عملية الأسر الى ذلك كله، وأنها لو توقعته ولو بنسبة ضئيلة من الاحتمال- لما أقدمت على عملية الأسر تلك" (بلقزيز، 2006، 77)، جاء هذا القول لدحض الرواية السياسية القائلة، بأن الحزب افتعل عملية الأسر بأوامر إيرانية وسورية.

إن النتائج المشتركة لحرب لبنان عام 2006م وحرب غزة 2008م كانت تتمثل في الفشل في تحقيق الأهداف التي قامت الحرب لأجلها، مما شكل سابقة في تاريخ الصراع، فحرب غزة أوقفتها إسرائيل بالرغم من استمرار سقوط الصواريخ عليها، تلك الصواريخ التي شنت إسرائيل الحرب لأجل وقفها، ولمنع تهريب السلاح نحو غزة وإطلاق الجندي الإسرائيلي الأسير شاليط، وأياً من هذه الأهداف لم يتحقق، وأثبتت الشهور التي تلت الحرب أنه لم يتحقق الردع المطلوب من هذه الحرب لوقف الصواريخ، وأنها لم تحقق سوى إظهار وحشية الجيش الإسرائيلي بإستخدامه القوة المفرطة في قتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم وانعدام القيم الأخلاقية والمعنوية لإسرائيل، وهذا ما أكده تقرير مبعوث الأمم المتحدة غولدستون بإدانة إسرائيل وجرائمها ضد المدنيين الفلسطينيين في الحرب.

وعقب إنتهاء الحملة العسكرية على غزة قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، أيهود أولمرت، في معرض إجماله لنتيجتها العامة، في سياق مقابلة أدلى بها إلى صحيفة معاريف الإسرائيلية، أن "قوة الردع الإسرائيلية أضحت الآن أفضل مما كانت عليه في أي وقت مضى، وليس أفضل مما كانت عليه خلال العقد الفائت فقط. وهي تنطوي على ما من شأنه أن يردع عناصر محور الشرّ كلها" (الشرق العربي،2009).

وقد تميزت هذة المرحلة بالتالي:

- التأكيد على التمسك بمفهوم الحرب الاختيارية كبديل للحرب الدفاعية، فمعظم الحروب التي خاضتها إسرائيل عبر تاريخها كانت حروب هجومية وما زالت الآراء القديمة والنظريات السابقة حول طبيعة الحرب القادمة التي ستخوضها إسرائيل هي السائدة، وهي التي تعارض الحرب الدفاعية وتعتمد أسس الحرب الهجومية في صفوف الجيش الإسرائيلي، وكان اسحق رابين من دعاة التجديد والتطوير، فقد تحدث في هذا الموضوع قائلاً: "أنه نظراً للتهديد الإرهابي والعسكري الذي تتعرض له دولة إسرائيل ولكي لا تمس بجاهزية الجيش يجب توخي جانب الحذر في مجال إحداث تغييرات في الوسائل القتالية أو سلم أولويات بناء القوة المقاتلة، ومع ذلك أكد رابين على ضرورة إيجاد توازن بين الاستعداد للمستقبل وبين الجاهزية في الحاضر" (المصري، 2008، 26).

- اعتماد مقولة أن التفوق العسكري الإسرائيلي ومقدرة إسرائيل على الردع هو الذي أرغم الدول العربية على التفاوض معها، وأن الحفاظ على هذا التفوق أحد ضمانات السلام، ومن هنا كان التأكيد على ضرورة استمرارية استراتيجية الردع بحيث تقوم على الإنذار والدفاع والحسم، مع الحفاظ على بقاء إسرائيل ذات قدرة نوعية عسكرية، سواء في وجود حل سلمي أو وجود حالة من عدم الاستقرار (صراع، حرب).
- تبنت إسرائيل عملياً سياسة أمنية جديدة تقوم على اعتبار اتفاقات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة من العوامل المهمة في حماية الأمن القومي ومنع الحرب، والتي " تعتبر بنود الأمن من أهم البنود في الاتفاقات مع مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المفاوضات العالقة مع سوريا، فإلى جانب الميل لتحقيق الأمن بوسائل سياسية، تمسكت إسرائيل بمواصلة سباق التسلح، فالقوة العسكرية حيوية لها حتى يواصل العرب طريق السلام ويحترموا الاتفاقات في المستقبل" (عطايا، 1998، 28).
- التأكيد على تخفيض حجم الجيش عددياً وتنظيماً لجعله أقل حجماً وأكثر فاعلية وكفاءة، وذلك "بتحويل الجيش من جيش الأمة الى جيش محترف، صغير، مهني وذكي" (حيدر، 2008)، وهذا يتطلب إعادة تدريب وتأهيل الجيش الإسرائيلي لاستيعاب الأسلحة والتقنيات الحديثة، فأخذت بعض المرتكزات التي قام عليها مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي بالتطور من خلال استخدام التقنيات العسكرية الحديثة في تحقيق أهدافها، فمفهوم نقل الحرب الى أرض العدو وتدمير قواته اتخذ منحى آخر، بالإستعاضة عن تطبيق الشكل السابق لهذا المرتكز الأمني بقيام طائرات سلاح الجو الإسرائيلي بتكثيف القصف الجوي الصاروخي على المواقع العسكرية والمدنية للخصم، بهدف تحطيم البنية العسكرية والاقتصادية للطرف الآخر دون الحاجة الى تحريك القوات البرية داخل أراضي العدو.

ورغم النتائج التي خلفتها حرب لبنان الثانية والتي ألقت بظلالها على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي واعتبرت نقطة تحول في العقيدة العسكرية الإسرائيلية لجهة زيادة الاعتماد على القوات البرية في الجيش الإسرائيلي بدلاً من الارتكاز فقط على الحسم عبر سلاحي الجو والمدرعات، حيث يقول الباحث الإسرائيلي اليكس فيشمان "في بنت جبيل ومارون الراس عدنا الى الشرق الأوسط القديم، هناك لم يتبين فقط أن المناورات البريه لم تنه دورها، بل أن المعركة لا يمكن أن تتم بدونها" (كيالي، 39).

وقد أنتجت الحرب اللبنانية الثانية القناعة والإدراك لدى القادة العسكريين أن ما بدأ العمل به منذ سنوات بتحويل الجيش الى جيش صغير ومحترف بدل الاعتماد

على جيش الاحتياط لم يتم، مما يطرح السؤال حول إمكانية استمرار طبيعة الجيش ونوعيته في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوضحت نتائج الحرب ضرورة التركيز ومنح القوات البرية أهمية أكبر، مع أنه لم يعني إغفال أهمية وفعالية الدور المُناط بسلاح الجو في الحروب الحديثة، الأمر الذي أدى لزيادة الاهتمام بكافة فروع القوات المسلحة الإسرائيلية "فالتحديث العسكري اشتمل كافة قطاعات الجيش، لاسيما أن سلاح الجو استحوذ على الحيز الأكبر من الاهتمام حتى يظل هذا السلاح الذراع الرئيسية للردع الإسرائيلي، والتركيز على الطائرات دون طيار بغرض المراقبة والتجسس، ثم تطويرها لتصبح طائرات مهاجمة ومراقبة في الوقت نفسه" (المصري، 2008، 40).

- الاستعداد لتنفيذ ضربات وقائية وإجهاضية ضد أهداف بعيدة داخل وخارج إقليم الشرق الأوسط، أو قارات أخرى.

واتسمت هذه المرحلة بالتأكيد على استراتيجية العلاقة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية كمرتكز أساسي لأمنها القومي، وكقوة ردع مساندة لها في مواجهة محيطها العربي، وفي هذا الصدد كانت رسالة الرئيس الأمريكي بوش الى رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق (آرائيل شارون) في 14نيسان/ أبريل 2004م بمثابة دليل واضح على أن الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة برئيسها تفهم الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، فقد "أكد الرئيس بوش في رسالته لشارون أن من حق إسرائيل الدفاع عن النفس، وأن رسم أي حدود في المستقبل يجب أن يأخذ في الحسبان الكتل الاستيطانية" (شلحت، 2008م)، هذا الدعم كان على الصعيد السياسي، وعلى الصعيد العسكري نجد إعلان مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية للشؤون الأمنية والسياسية أندرو شبيو بتاريخ 6 تشرين ثاني2011م "أن الولايات المتحدة وإسرائيل تستعدان لإجراء تمرين عسكري سيكون الأكبر في تاريخ الدولتين وكرر التزام واشنطن بمواصلة تقديم المساعدة العسكرية لإسرائيل بقيمة 3 مليارات سنوياً مؤكداً أن هذه المساعدة لا تقدم لإسرائيل من باب المنة وإنما بسبب المنفعة التي تشكلها للمصالح الأمنية الأمريكية" (العهد، 2011)، ويسود الإعتقاد لدى المسئولين الأمريكان أنه اذا انتابت إسرائيل حالة من الضعف، فإن ذلك سيُشجع أعداءها ويزيد من خطر خوض المنطقة في مواجهة شاملة مما يؤدي الى نتائج مأساوية للمصالح الأمريكية في المنطقة، لهذا تعمل الولايات المتحدة على تعزيز قوة إسرائيل العسكرية لتشكل عاملاً رادعا لمن ينوي الإعتداء عليها وبدعوى الحفاظ على استقرار المنطقة.

وتنشط إسرائيل بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير مجموعة من الأنظمة الصاروخية المعترضة للصواريخ، حيث وقعت إسرائيل والولايات المتحدة بتاريخ 25 تموز2010م اتفاقاً لتطوير صواريخ اعتراضية من طراز حيتس3 ودمجها في المنظومات الإسرائيلية، مما سيمنح إسرائيل القدرة على التعامل مع تهديدات

الصواريخ الباليستية بعيدة المدى، وتخطط قيادة الجيش الإسرائيلي للحصول في نهاية المطاف على ثلاثة أنظمة مضادة للصواريخ : القبة الحديدية[1] للتصدي لصواريخ قصيرة المدى التي يصل مداها الى 60 كيلومتراً، ونظام العصا السحرية التي لديها مجموعة من مئات الكيلومترات، بينما تم تصميم آرو 3 لإسقاط الصواريخ خارج الغلاف الجوي للأرض (وكالة معا، 2010)، ويقول البروفيسور لويس بيرس "أن نظام الدفاع الصاروخي آرو وتطويره سيحقق جزئياً الحاجات الاستراتيجية الإسرائيلية" (Beres,2007, 52).

(1)القبة الحديدية: هي منظومة صواريخ دفاعية يتم إطلاقها لمواجهة هجمات حربية بالصواريخ التي تستخدمها فصائل المقاومة الفلسطينية وحزب الله اللبناني.

المبحث الثاني

مهددات الأمن الإسرائيلي

المطلب الأول: المهددات الداخلية

أولاً: الخطر الديمغرافي

شكّل العامل الديموغرافي أحد المرتكزات الأساسية في صياغة الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، وقد زاد من أهمية هذا المرتكز الأمني في الفكر السياسي الإسرائيلي الخصائص الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني، والتي شعر معها قادة اسرائيل بالخطر المستقبلي. فبعد مرور أكثر من ستين عاماً على تأسيسها مازال العامل الديمغرافي يشكل الهاجس الأمني الأبرز في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، فالأمن يحتل سلم الأولويات في إسرائيل وهو وضع طبيعي خاصة في دولة مهاجرين ومستوطنين، "والربط بين الأمن والديمغرافيا شكل أساساً للكثير من القرارات العسكرية، وليس مستبعداً أن يشكل هذا الربط أساساً لخوض حروب جديدة" (حيدر، 2008)، فمعادلة الأمن القومي تتكون عادة من "مجموعة العناصر التي تشكل في مجموعها طرفي المعادلة، الموارد والوسائل المتاحة والقيادة النوعية على الصعيدين العسكري والسياسي، وكذلك القدرة على حشد الطاقات المتاحة وتوظيفها في الاتجاه المطلوب، أما الطرف الثاني فهو الغاية الاستراتيجية التي يسعى الطرف الأول لتحقيقها" (سطاس،1992)، ولعل من أهم الموارد المتاحة هو السكان والذي يستند عليه البعد العسكري والاقتصادي والسياسي، فلا توجد دولة قليلة السكان وتمثل في الوقت ذاته مكانة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية على الصعيد العالمي، فهناك علاقة وثيقة بين حجم السكان ومقومات الدولة والحفاظ على وجودها، والتي كانت أسمى أهداف الحركة الصهيونية قبل وبعد قيام إسرائيل "ففي عام 1947م كان عدد السكان العرب أصحاب البلاد الأصليين يبلغ (1.1مليون) نسمة، في حين كان عدد اليهود في بداية الغزوة الصهيونية في العشرينات لا يتجاوز 10% من مجموع السكان أي قرابة 56.000 ألف، وازدادت هذه النسبة قبيل إعلان دولة إسرائيل الى35% من مجموع السكان" (العاجز، 1989، 118).

لقد بُنيت الفكرة الصهيونية على هجرة يهود العالم الى فلسطين ليشكلوا أغلبية السكان، ويكون العرب الفلسطينيين أقلية، لذلك عملت العصابات الصهيونية أثناء وبعد حرب 1948م على طرد وتهجير المواطنين العرب من بلداتهم وقراهم، وجلب

اليهود من بقاع الأرض المختلفة لتحقيق الحلم الصهيوني بإقامة الدولة اليهودية ذات الطابع اليهودي- الصهيوني، لذلك عملت الحركة الصهيونية على تشجيع الهجرة وزيادتها، وفي ذلك يقول بن غوريون "إن المهاجر اليهودي غير الصهيوني الذي يأتي لإسرائيل يخدم إسرائيل أكثر من ذلك الذي يعتبر نفسه صهيونياً ويقيم خارجها" (فهمي، 1999، 71)، ونتيجة لهذه السياسة الإسرائيلية القائمة على زيادة الهجرة اليهودية وتهجير السكان العرب "بلغ عدد سكان إسرائيل عند قيامها عام 1948م (880.700) نسمة، منهم 716.700 يهودياً (81.2%) من العدد الاجمالي و165.000 عرباً(18.8%) أي مسلمين ومسيحيين ودروز" (الطرزي، 1996)، لكن الخطر الديمغرافي أو القنبلة البشرية الموقوتة التي يصفها القادة والمسؤولين الإسرائيليين تتمثل في الزيادة الملموسة لنسبة السكان العرب على حساب السكان اليهود في أرض فلسطين الانتداب(إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة)، وبالتالي نزع الطابع اليهودي عن الدولة وتحول إسرائيل الى دولة ثنائية القومية. ففي عام 2004م قال البروفسيور اليهودي أرنون سوفير المقرب من دوائر صنع القرار في إسرائيل "إذا لم تجد إسرائيل حلاً للعرب سيضيع حلم الدولة اليهودية، ففي إسرائيل اليوم يعيش 5.1 مليون يهودي و4.3 مليون عربي في جميع أنحاء البلاد(مع الضفة والقطاع)، وفي ظل معطيات كهذه يأتي أحدهم ويقول كل شيئ على ما يرام، فهذا ليس مقبولاً علي، أين الدولة اليهودية؟" (خطيب، 2004).

وقد تناول نتنياهو المشكلة الديمغرافية حيث وصف العرب داخل إسرائيل في مؤتمر هرتسليا عام 2003م بأنهم "المشكلة الأكبر وقنبلة موقوتة" (خطيب، 2004)، وقام نتنياهو لاحقاً بحملة إعلامية لإبراز دوره في تقليص نسبة الولادة في الوسط العربي داخل إسرائيل، لما اعتبره خطوة يتطلبها النضال من أجل الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، فقال "أنه عندما تبوأ منصب وزير المالية في حكومة شارون، في الفترة الممتدة 2003 – 2005م، تعمد تقليص مخصصات الضمان الاجتماعي التي تمنحها الدولة للأطفال والعائلات كثيرة الأولاد، من أجل إقناع العائلات في أوساط 48 بتقليص الإنجاب" (محمود، 2007، 96)، أما البروفيسور ربول أيدلبرغ أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار إيلان بتل ابيب، فإنه لا يقصر الخطر في العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل فقط بل يشمل الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة، فهو يقدم خطته بعنوان "تحييد القنبلة العربية الزمنية: القضية الديمغرافية، ويستلهم خطته من المشروع النموذجي للمؤسس الصهيوني ثيودور هيرتزل الذي قال: علينا ترحيل العرب عبر نهر الأردن من خلال إيجاد وظائف وعمل لهم هناك وحرمانهم من العمل في أرض إسرائيل" (غانم، 20003، 147).

لقد تأسست إسرائيل على يد اليهود (الاشكناز) الذين هاجروا من الدول الغربية وأمريكا وكانوا يشكلون الغالبية العظمى من اليهود، بينما جاء اليهود(السفارديم) من

الدول العربية الآسيوية ومن أفريقيا، وهناك انقسام واضح بين الطرفين، فالاشكناز هم أصحاب النفوذ والسيطرة على مراكز الدولة بينما السفارديم أقل قوة ونفوذاً في المجتمع الإسرائيلي، الا أن المعضلة الأكبر بالنسبة لقادة إسرائيل تكمن في من يحملون الجنسية الإسرائيلية ولكنهم ليسوا يهوداً أو صهاينة بل ينتمون الى قومية ودين وثقافة مختلفة، إنهم أصحاب البلاد الأصليين الذين لم يتركوها عام 1948م والذين يشكلون حوالي 20% من المجموع الكلي للسكان، إضافة الى مجموعة كبيرة حوالي(300.000) من المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفيتي السابق ليسوا يهوداً، كما يوجد مايقارب (170.000) عمال أجانب من الصين وتايلاند ودول آسيوية أخرى(انظر جدول رقم 3-2).

وقد اعتبر عامي آيالون رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي السابق "أن التكتل والتماسك المجتمعي عاملاً وأساساً في معادلة الأمن القومي، وأشار الى مؤشرات بالغة الأهمية في تفكك المجتمع الإسرائيلي، فقال أن ما بين 30- 40% من مواطني إسرائيل لا يقفون احتراماً عندما يرفع العلم، أو عندما يعزف السلام الإسرائيلي" (شعبان، 1999)، فجميع العناصر المكونة لبنية المجتمع الإسرائيلي قابلة للتفكك والإنهيار، حيث يشير زئيف شيف (المحرر العسكري لصحيفة هآرتس الإسرائيلية) للعرب الفلسطينيين داخل إسرائيل كعامل مهدد للاستقرار الداخلي وغير مشجع على وحدة المجتمع الإسرائيلي بقوله هناك "عامل آخر يهدد بتقويض الإستقرار الداخلي لإسرائيل، وهو التركيز الجغرافي لتجمع عرب إسرائيل، فهم يشكلون أغلبية السكان في منطقتين في الدولة، في الجليل وفي المثلث ووادي عارة حيث التواجد اليهودي ضعيف، والعرب في منطقة المثلث مسلمين و لهم تواصل قوي مع فلسطينيي شمال الضفة الغربية" (Schiff and Yaari, 1991, 185).

وبعد أكثر من ستين عاماً يبقى الهاجس الديمغرافي يشغل بال الإسرائيليين "ولم تستطيع إسرائيل التخلص من المشكلة الديمغرافية رغم كل التطورات التي حصلت داخلياً وعلى مستوى المنطقة والعالم، وأن تصعيد حدة المشكلة الديمغرافية يؤثر على المواقف من الحلول السياسية المطروحة، وكذلك يسبب التقوقع الجغرافي في الدفاع عن النفس من خطر فقدان الدولة لصبغتها" (حيدر، 2008)، وسبب هذا الوضع الإرباك والحيرة للقيادة الإسرائيلية في القدرة على إتخاذ القرارات السياسية الصائبة.

ويرجع المسئولون الإسرائيلون أسباب المشكلة الديمغرافية التي تعاني منها إسرائيل في الوقت الحالي الى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية لدى العرب مقارنة بالزيادة الطبيعية لدى اليهود، إضافة لانخفاض معدلات الهجرة لإسرائيل وزيادة الهجرة المعاكسة، "فحسب الإحصاء المركزي الإسرائيلي لعام 2007م فإن متوسط حجم العائلة العربية خمسة أفراد، بينما للعائلة اليهودية بما فيهم المتدينين ثلاثة أفراد"

(Bystrov, 2008, 36)، ففي نهاية عام 1992م كان عدد سكان إسرائيل "5.195.900 نسمة، منهم4.242.50 يهودي 81.6% من العدد الاجمالي، و953.400 عربي 18.4% من العدد الاجمالي" (الطرزي، 1996)، أما بعد ما يقارب العشر سنوات، أي في عام 2003م "حوالي مليون نسمة من سكان إسرائيل هم من الفلسطينيين، ويشكلون قرابة 10% من الشعب الفلسطيني، و17% من مواطني إسرائيل، أما قوتهم الانتخابية فتصل الى 14% من الجسم الانتخابي الإسرائيلي" (غانم، 2003، 19)، وبمقارنة نسبة العرب في إسرائيل عند قيامها عام 1948 ب (18.8%) مع عام 1992م (18.4%) نجد أنه تمت المحافظة على نفس النسبة تقريباً، لكن عام 2003م كانت النسبة(17%) فنجد أنها انخفضت بنسبة 1.8، حيث يرجع السبب الرئيسي وراء ذلك الى قدوم حوالي مليون مهاجر روسي بين عامي 1989- 2000م بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، والذي أثر بشكل مباشر على نسبة الزيادة السكانية في إسرائيل بين اليهود والعرب، أما في عام 2011م فبلغت نسبة العرب مع قوميات أخرى حوالي 25% من المجموع الكلي للسكان في إسرائيل، وانخفضت نسبة اليهود من(81.2%) عند قيام إسرائيل الى 75% في عام 2011م.

ونستدل من الإحصاء المركزي الإسرائيلي الذي نشر إحصائية رسمية عشية ذكرى قيام إسرائيل في الثامن من مايو/ أيار2011م عن عدد السكان فيها، وتبين أن "عدد السكان العرب الفلسطينيين قد بلغ مليون و587 ألفاً مما يشكل ما نسبته 20.5% أي بزيادة نسبتها 2% عن العام الماضي، كما أوضحت الإحصائية أن عدد إجمالي السكان قد بلغ 7 ملايين و746 ألف نسمة من بينهم 5 ملايين و837 ألفاً من اليهود" (العهد، 2011)، وأشار ذات التقرير إلى أن "حوالي 75% من سكان إسرائيل هم من اليهود، في مقابل 25% من السكان هم من العرب ومن جنسيات أخرى" (سما، 2011)، وتتوقع الدراسات الاحصائية الإسرائيلية أنه في عام 2020م ستصل نسبة اليهود الى أقل من 71% بالمقارنة مع العرب وغير اليهود داخل إسرائيل، أما حين نضيف للعرب الفلسطينيين داخل أراضي 1948م، الفلسطينيين داخل الضفة الغربية وقطاع غزة فإن المعادلة الديمغرافية تختلف جذرياً عام 2020م.

ومن خلال الدراسة الإحصائية التي أعدها البروفيسور الإسرائيلي(أرنون سوفير) حول الزيادة الطبيعية والكثافة السكانية المتوقعة لليهود والعرب في أرض فلسطين الانتداب بين عامي 2007- 2020(انظر جدول رقم 3-2)، نجد أنه في عام 2007م وصل عدد السكان العرب في إسرائيل مع القدس الشرقية الى 1.4 مليون نسمة ليشكلوا 20% من المجموع الكلي لسكان إسرائيل، فالزيادة الطبيعية لهؤلاء السكان تعتبر من أعلى النسب في العالم، حيث تبلغ 3.1% وسط السكان المسلمين، وهذا يرجع الى معدل الولادات العالية والتي هي أشبه ما تكون بكينيا ودول أفريقية أخرى، والزيادة السكانية في الضفة الغربية تماثل الزيادة لدى العرب داخل إسرائيل،

أما الزيادة في الوسط البدوي جنوب إسرائيل فهي عالية جداً فتبلغ 5-4.5% فهم يستوردون الزوجات أيضاً. أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة الزيادة الطبيعية 4- 3.5 % وهم سيزيدون خلال 13 سنة أي في عام 2020م من 1.4 مليون نسمة الى 2.3 مليون نسمة، أما العرب داخل إسرائيل سيصل عددهم عام 2020م الى 2 مليون نسمة (Bystrov and Soffer, 2008, 35).

ويتضح من (الجدول رقم 3-2) أنه في عام 2020م سيصبح عدد سكان قطاع غزة نحو 2.340 مليون، بينما سكان الضفة الغربية نحو3.340 مليون، وبإضافة 2 مليون فلسطيني داخل إسرائيل يكون المجموع الكلي للفلسطينيين هو(7.680) مليون نسمة مقابل (6.300) مليون يهودي في نفس الفترة، حيث تصبح نسبة اليهود في عام 2020م هي(41%) من المجموع الكلي للسكان، وهنا يتحطم الحلم الصهيوني بالدولة ذات الطابع اليهودي حين يصبح اليهود أقلية في أرض فلسطين التاريخية.

ويقول البروفيسورر سوفير في أحد اللقاءات الصحفية أنه في عام 2020م "ستشهد إسرائيل ازدياداً سكانياً يعادل 5 ملايين إنسان، وستصبح هذه الدولة جافة جداً وصغيرة جداً من دون مياه، ومن دون بنية تحتية ملائمة وستنحدر نحو العالم الثالث، لقد قلتها لشارون: سنتدهور ونصبح دولة من العالم الثالث، وإذا كنا عالماً ثالثاً سيهرب من هذه الدولة كل من يستطيع الهرب" (خطيب، 37).

جدول رقم (3-2)

التكوين السكاني في فلسطين بالمليون والنسبة المئوية في عام 2007 م والمتوقع عام 2020 م.

المجموعة السكانية	1.01.07 السنة		2020	
	بالآلاف	بالنسبة المئوية	بالآلاف	بالنسبة المئوية
المواطنين في إسرائيل				
يهود	5,415	76,0	6,300	70,8
مواطنين آخرين) معظمهم من	310	4,3	400	4,5
الاتحاد السوفيتي	120	1,7	160	1,8
دروز	1,425	18,0	2,000	22,9
منهم عرب	125		170	
مسيحيين	1,300		1,830	
منهم مسلمين	160		350	
بدو في الجنوب	264		380	
في شرق القدس				
المجموع الكلي لسكانإسرائيل	7,115	100	8,860	100
عرب يعيشون بشكل غير شرعي	220		300	
بإسرائيل	100			
منهم في القدس	39			
وسط البدو	50			
في مستوطنات المثلث والجليل	179		500	
عمال أجانب				
المجموع الكلي للسكان الذين يعيشون بإسرائيل	7,514		9,660	
عرب يقيمون في مناطق السلطة الفلسطينية	3,500		5,680	
	1,400		2,340	
منهم في قطاع غزة	2,100		3,340	
في الضفة الغربية				

حجم اليهود يصل الى 41% من المجموع الكلي للسكان	15,340	حجم اليهود يصل الى 49.1% من المجموع الكلي للسكان	11,014	مجموع السكان الذين يسكنون فلسطين

(Bystrov and Soffer, 2008)

لقد تنوعت الطرق والوسائل التي اتبعتها إسرائيل في معالجة الخطر الديمغرافي، فعملت على تشجيع الهجرة اليهودية وتقليص هجرة الإسرائيليين الى الخارج خصوصاً الدول الغربية، وفي المقابل عملت على التضييق الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين داخل أراضي 1948م و1967م، من أجل تهجيرهم عن وطنهم، وكانت هناك دعوات الترحيل(الترانسفير) والطرد خارج فلسطين والذي يعتبر عضو الكنيست رحبعام زئيفي[1]من رواد هذا الاتجاه، الى أن اتخذت إسرائيل الطرق الأكثر عملية وذلك بالانفصال عن الفلسطينيين سواء بإقامة الجدار الفاصل عام 2002م بالضفة الغربية، أو بالانسحاب الأحادي الجانب من غزة عام 2005م.

وكان لكل وسيلة من الوسائل السابقة مناصريها والداعين لها في أوساط المسئولين اليهود، فالبروفيسور مردخاي نيسان المحاضر في الجامعة العبرية يدعو لترحيل العرب، ويقتطف الأفكار الصهيونية الخاصة بذلك منذ هرتزل حتى بن غوريون الى رابين وحاييم هيرتسوغ، ويقول نيسان "إن فكرة الترحيل عن أرض إسرائيل لم تغادر الأجندة القومية في إسرائيل، فقد أُلفت كُتب تقترح بوضوح إزالة السكان العرب أو معظمهم على الأقل من الدولة اليهودية من أجل حمايتها من الخطر العربي الذي يتزايد" (غانم، 2003، 143). أما خطوات الانفصال فتمثلت بإقامة الجدار الفاصل في الضفة الغربية الذي هدف للحد من العمليات الفدائية الفلسطينية داخل إسرائيل، إضافة للحفاظ على يهودية وصهيونية الدولة، وفي عام 2005م إتخذ آرائيل شارون خطوته بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة والتي كان لها دوافع ديمغرافية، فقد صرح شارون "في 28 أيار2005م بأن الانسحاب من قطاع غزة ناجم عن حقيقة كونه منطقة لا أمل في تأمين غالبية يهودية فيه، وواضح للجميع أنه لن يكون جزءاً من دولة إسرائيل في أي اتفاق للتسوية الدائمة" (جبريل، 2009)، وهذا يدلل بما لا يدع مجالاً للشك بأن أبرز أهداف الانسحاب من غزة كان محاولة

(1) رحبعام زئيفي: هو عميد متقاعد في الجيش الإسرائيلي وزعيم حركة موليدت الإسرائيلية المتطرفة، وتم اغتياله على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الانتفاضة الفلسطينية الثانية رداً على اغتيال إسرائيل لأمينها العام.

التخلص من الهاجس الديمغرافي والحفاظ على الطابع اليهودي- الصهيوني لإسرائيل، وضمان عدم تحول إسرائيل الى دولة ثنائية القومية يتساوى فيها اليهود والعرب.

وفي ذات السياق أشاد بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الحالي بفكرة الانفصال عن أجزاء من الضفة الغربية للحفاظ على يهودية الدولة بقوله بتاريخ 20 حزيران 2011م "إن النقاش حول عدد اليهود وعدد الفلسطينيين بين نهر الأردن والبحر غير ذي صلة، ولا يهم بالنسبة لي ما إذا كان هناك نصف مليون من الفلسطينيين أو أقل لأنني لا أرغب بضمهم الى إسرائيل، أريد الانفصال عنهم بحيث أنهم لن يكونوا مواطنين إسرائيليين، أنا مهتم بأن يكون هناك غالبية يهودية صلبة داخل دولة إسرائيل" (وكالة معا، 2011).

ثانياً: المقاومة الفلسطينية

تعتبر المقاومة الفلسطينية الحلقة المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي، فهي القوة الوحيدة التي لا زالت محافظة على جذوة الصراع مع إسرائيل، وتمكنت المقاومة في مراحل زمنية مختلفة من تشكيل تحدٍ استراتيجي للكيان الإسرائيلي، وأحياناً نفذت أعمالاً عسكرية وضعت الاحتلال أمام تحديات جَديّة، بل أنها شكلت رقماً صعباً في معادلة الأمن القومي الإسرائيلي، "ولا تغفل الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية المخاطر المتنامية لما يصفه الإسرائيليون بالأصولية الإسلامية والإرهاب الديني، والناتجة عن تصاعد العمليات الفدائية للجماعات الإسلامية ضد أهداف إسرائيلية" (فهمي، 1999، 122)، فالمقاومة الفلسطينية ممثلة بحركتي حماس والجهاد الاسلامي ولجان المقاومة الشعبية، إضافة لكتائب الأقصى الذراع العسكري لحركة فتح والتي كان لها صبغة دينية واضحة في عملياتها الفدائية، هذه الحركات مجتمعة استطاعت تنفيذ عمليات تفجيرية نوعية داخل العمق الإسرائيلي ملحقة باستراتيجية إسرائيل الأمنية حالة من الارتباك والحيرة، فقد "بدأ الشعب الفلسطيني الكفاح المسلح منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى في مواجهة الاستيطان الصهيوني ووعد بلفور" (كيالي، 1993)، لكن في العصر الحديث ومع مطلع القرن الحادي والعشرين وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، عملت إسرائيل على ربط حركات المقاومة الفلسطينية بالإرهاب العالمي خاصة تنظيم القاعدة، لتحقق مكاسب سياسية وأمنية مستفيدة في ذلك من حالة الاصطفاف الدولي وخاصة الغربي ضد القاعدة وعملياتها، وقد ذهب في هذا السياق (أهارون زئيفي فركش) رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، "الى حد القول والادعاء أن القاعدة تقترب أكثر وأكثر من إسرائيل، حيث نجح بعض ناشطي القاعدة من التسلل من سيناء الى غزة، مما يعني أن بعض العناصر المحسوبة على حماس والجهاد،

وحتى كتائب شهداء الأقصى وفرت لها ملاذاً آمناً في غزة لمساعدتهم في توجيه ضربات أكثر دقة لإسرائيل" (يوسف، 2010).

وفي سياق الحرب الإسرائيلية على حركات المقاومة الفلسطينية يتضح أن العقيدة العسكرية للجيش الإسرائيلي تهدف في حروبها المستقبلية على هذه الحركات "الى اسقاط أكبر قدر ممكن من المدنيين بهدف الضغط على حركات المقاومة من أجل التخلي عن المقاومة بالسلاح، وذلك في سياق ضرب النسيج الاجتماعي الحاضن للمقاومة بعد إضعافه بالتجويع والحصار الاقتصادي" (جبريل، 2009)، ومما يؤكد هذا التوجه المستحدث للعقيدة العسكرية الإسرائيلية، أن نتائج الحرب على غزة 2009/2008م أدت الى سقوط أكثر من (1417) إنسان فلسطيني ثلثاهم من النساء والأطفال، إضافة الى أكثر من (5450) جريح، وتدمير ما لا يقل عن (4100) مسكن، مما أدى الى تشريد أكثر من أربعين ألف مواطن(حسنين، 2009)، ورغم قدرة الآلة العسكرية الإسرائيلية على تحقيق ما تصبو اليه العقيدة العسكرية الإسرائيلية من تدمير وحصار وقتل، الا أن المقاومة الفلسطينية أخذت بالتوازي مع ذلك من وضع تحديات جديدة أمام الأمن القومي الإسرائيلي، عندما استطاعت اختراق العمق الإسرائيلي بعملياتها التفجيرية داخل المدن الإسرائيلية، أو بتمكنها من قصف المدن الإسرائيلية بالصواريخ، مما أدى لانكشاف مؤخرة الجيش الإسرائيلي أمام المقاومة الفلسطينية، وبات عاجزاً عن ممارسة الحسم العسكري حتى بعد حربه على غزة بتاريخ 27 كانون أول 2008م، كانت الصواريخ تتساقط على البلدات الإسرائيلية، "كما أجبرت المقاومة الفلسطينية إسرائيل على خوض حروب استنزاف طويلة لا ترغب بها، مما أنهك قواها وأضعف قدرتها على حسم المعارك العسكرية بسرعة، كما كانت تفعل في حروبها مع الجيوش العربية" (حبيب، 2010)، فقد استمرت الحرب على غزة لمدة 22 يوماً، لم تستسلم فيها الفصائل الفلسطينية، ولم توقع اتفاق تهدئة، ولم يجري صدور قرار عن مجلس الأمن الدولي بوقف الحرب كما جرى في حرب لبنان عام 2006م، ورغم استخدام إسرائيل كافة أسلحتها المتطورة من طائرات ومدفعية وزوارق حربية، لم تسطتع تدمير القدرات العسكرية لفصائل المقاومة والذي كان شرطاً أساسياً لتحقيق الحسم الإسرائيلي في المعركة، وكان تدمير قدرات المقاومة العسكرية محدوداً، وبالتالي لم يتم استعادة قوة الردع الإسرائيلية في هذه الحرب بعد فقدانها في الحرب على لبنان صيف 2006م.

وبعد أكثر من ستين عاماً على قيامها بينت التجربة التاريخية بأن امتلاك إسرائيل للقوة العسكرية الهائلة لا تستطيع منحها الأمن والاستقرار، حيث لا تسطيع أية قوة عسكرية مهما عظمت قوتها أن تصادر إرادة شعب وتكبل حريته، كما أن هذه القوة خلقت بنفسها أضدادها، فقد أُجهضت انتفاضة الحجارة (1987-1993) والتي اعتمدت أسلوب المقاومة الشعبية والعصيان المدني في تصديها لآلة البطش

الإسرائيلي ولتحقق الحرية والاستقلال للشعب الفلسطيني، مما أدى لاحقاً وبعد ما يقارب عشرة سنوات الى تفجر انتفاضة ثانية تصاعدت فيها وتيرة المقاومة المسلحة، وأبرزها العمليات التفجيرية في وسط المدن الإسرائيلية ومراكزها الحيوية، كرد فعل على بطش آلة الحرب الإسرائيلية بالفلسطينيين وتنصلها من استحقاقات عملية السلام، وكمحاولة من حركات المقاومة الفلسطينية للتحايل على التفوق العسكري الإسرائيلي، حيث استطاعت تحويل إسرائيل الى أكثر بلد يُقتل فيه اليهود (كيالي، 2006).

ويؤكد جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان) في تقييمه الاستراتيجي بتاريخ 23 كانون أول2007م، أن تهديد حركات المقاومة الفلسطينية سيزداد خطورة خلال العام القادم "لأن حركة حماس تواصل تطوير منظومة قذائفها الصاروخية، سواء عبر زيادة مدى هذه الصواريخ أو عن طريق زيادة وزن المادة التفجيرية التي يتم حشو رأس الصاروخ بها" (حبيب، 2010).

وتعيش البلدات والمستوطنات الإسرائيلية المجاورة لقطاع غزة أوضاعاً صعبة نتيجة لتعرضها لوابل من الصواريخ محلية الصنع والتي تطلقها المنظمات الفلسطينية، حيث ألحقت القذائف الصاروخية أضراراً فادحة بتلك البلدات، فهناك عشرات الآلاف من الإسرائيليين يسكنون في مدى تلك الصواريخ وأصبحت إسرائيل عاجزة عن إيجاد حل عملياتي لهذه الصواريخ، فقوة الردع الإسرائيلية أخذت في الأفول أمام تلك الصواريخ البدائية الصنع، ولكن الأكثر نجاعة كما يرى الإسرائيليون هو تطوير قدرات الصواريخ المضادة لصواريخ المقاومة الفلسطينية والتي عُرفت بنظام(القبة الحديدية)، ولكن إذا استطاعت إسرائيل تحصين أسديروت اليوم، فإنها بعد ذلك ستعمل على تحصين عسقلان غداً أو لربما تل أبيب بعد غد.

ويدرك الإسرائيليون أن هناك تأثير سياسي كبير للمقاومة الفلسطينية على الحلبة السياسية الدولية والإقليمية والمحلية، فنجاح حماس(الإخوان المسلمين) في حكم غزة قد يتحول الى نموذجاً يُحتذى به في الدول العربية المجاورة، خاصة مصر والأردن، حيث نجحت لاحقاً حركة الإخوان المسلمين بالانتخابات في مصر، وباتت الأردن هي أيضاً مرشح قوي لفوز حركة الإخوان المسلمين، وبذلك تتحول الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك البلدان الى أنظمة أكثر عداءً لإسرائيل.

كما أثرت المقاومة الفلسطينية على حالة الاصطفاف الدولي وخاصة الإسلامي مع الشعب الفلسطيني وحقوقه، فتداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة أدت لتفتت التحالف الإسرائيلي التركي وتدهور العلاقات بين البلدين، أما على الصعيد المحلي فكان للمقاومة تأثير واضح في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق آرائيل شارون بضرورة الانسحاب من غزة، وهو الذي رد سابقاً على الدعوات من قبل

بعض الإسرائيليين بتفكيك مستوطنة نتساريم[1] وتركها، بأن الانسحاب من نتساريم كالانسحاب من تل أبيب. فقد أوصلت المقاومة الفلسطينية القناعة لقادة إسرائيل ومنهم اليميني المتطرف شارون بأن مشروعهم الاستيطاني في غزة خاسر لا محالة، حيث الكلفة العالية لوجود المستوطنين والقوات العسكرية التي تحرس المستوطنات، وخسائرها البشرية والأمنية والاقتصادية المستمرة وبشكل متزايد، إضافة للعامل الديمغرافي والذي يوضح أن لا أمل لحياة اليهود ومعيشتهم هناك في غزة في ظل أغلبية ساحقة من الفلسطينيين، ولتحسين وضع إسرائيل الديمغرافي بالتخلص من 1.5 مليون فلسطيني يمثلون أعلى معدلات الكثافة السكانية في العالم.

كما تركت العمليات التفجيرية التي قامت بها حركات المقاومة الفلسطينية داخل إسرائيل، أثرها الواضح على تزايد معدلات الهجرة المعاكسة من إسرائيل للخارج نظراً لتدهور الأوضاع الأمنية، ما اضطر روفي ريفلين رئيس الكنيست السابق(2003-2006) للقول "لقد تغلغل اليأس في نفوس الإسرائيليين من مستقبل كيانهم، الذي يُعبر عنه بسعي أعداد متزايدة من الإسرائيليين للحصول على جوازات سفر أوروبية لاستخدامها في الفرار من الدولة عند الحاجة، وهذا تعبير عن الشعور المتأصل في نفوس هؤلاء بأن الدولة في طريقها للتفكك والزوال لأسباب عدة، أهمها المقاومة الفلسطينية" (حبيب، 2010)، وزادت معدلات الهجرة الداخلية فقد تمكنت المقاومة الفلسطينية وبتأثير صواريخها البدائية والمحلية الصنع أن تهجر عدداً كبيراً من سكان البلدات المجاورة لقطاع غزة نحو العمق الإسرائيلي الأكثر أمناً، مما أوقف عمليات التنمية والتطوير في تلك البلدات، فالمناطق ذات الهشاشة الأمنية لا يمكن أن تكون مناطق حيوية صالحة للاقتصاد أو للسكن فيها.

ولا يُنكر القادة العسكريون في إسرائيل التهديد الذي تُمثله المقاومة الفلسطينية على إسرائيل، وقد نشرت صحيفة (يديعوت أحرنوت الإسرائيلية) عريضة وقع عليها أربعة من الرؤساء السابقين لجهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك" حيث تضمنت العريضة الموجهة للرأي العام "أنه إذا ظلت إسرائيل متشبثه بالخيار العسكري فقط في مواجهة الفلسطينيين، فإنها مهددة بالزوال، وأنه من التضليل الإيحاء للرأي العام أنه بالإمكان ضمان أمن إسرائيل وبقائها عن طريق القوة، وبدون الاستعداد لدفع الثمن الذي تتطلبه تسوية سياسية دائمة مع الفلسطينيين" (النعامي، 2006).

---

(1) نتساريم: هي مستوطنة إسرائيلية كانت تتواجد في الجنوب الغربي لمدينة غزة، وتأسست سنة 1972م، وبلغت مساحتها 2325 دونم، وكان لها أهمية استراتيجية نظراً لموقعها الجغرافي الذي كان يربط مدينة غزة ببقية المدن الفلسطينية في الجنوب، واستخدمها الجيش الإسرائيلي إبان انتفاضة الاقصى لتقطيع أوصال القطاع وقتما شاء.

المطلب الثاني: المهددات الخارجية

أولاً: البرنامج النووي الإيراني

أزاح الغزو الأمريكي للعراق في ربيع 2003م الهاجس الأمني الإسرائيلي من الجبهة الشرقية، والذي طالما أعدت له إسرائيل الموازنات والخطط العسكرية لمواجهته وحسبت له الحسابات، ولكن سرعان ما برز هاجس أمني آخر لا يقل خطورة قادم من شرق العراق، وهو الخطر الخاص بإمكانية حصول إيران على القنبلة النووية وتداعيات ذلك على الأمن القومي الإسرائيلي.

فمنذ تسعينات القرن الماضي ازداد اهتمام إسرائيل بخطر تحول إيران لقوة نووية، والذي ترافق بالعلاقات الوطيدة بين الصين وإيران وتعاون الطرفين في المجال النووي، وقيام إيران بشراء مفاعل نووي صيني في أيار1995م، واستمرار التعاون بينهما في مجال الطاقة النووية لأغراض مدنية وسلمية، لكن التقديرات الأمنية الإسرائيلية في تلك الفترة تحدثت بأن إيران لن تستخدم قدراتها النووية ضد إسرائيل بسبب ثلاثة عوامل أساسية، وهي أن محاولات إيران لامتلاك السلاح النووي كان بهدف ردع العراق وموجه ضده بالأساس وهذا هو العامل الأول، أما العامل الثاني فهو ادراك إيران بأن أمريكا لن تسمح بالمساس بأمن إسرائيل، وثالثاً أن النظام الإيراني يسعى من وراء ذلك لزيادة التأييد والشعبية له (يوسف، 2010)، ولولا تلك التقديرات الأمنية لكان هناك احتمال قوي بقيام إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية في مهدها كما حصل مع المفاعل النووي العراقي عام 1981م، ومع المشروع السوري عام2007م.

وقد فاجأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية العالم عام 2003م "بإعلانها أن إيران أخفت برنامجها لتخصيب اليورانيوم لمدة 18 عاماً، أي أن إيران منذ عام 1985م بدأت في برنامجها النووي" (الخضري، 2007، 28)، فالخطر الإيراني بدأ يلوح في أفق الأمن القومي الإسرائيلي كتهديد جدي في ديسمبر عام 2002م، بالتزامن مع انعقاد (مؤتمر هرتسليا الثالث) والذي حدد للحكومة الإسرائيلية توصيات مستقبلية استراتيجية، تحت شعار الحصانة الداخلية للدولة العبرية في مواجهة التحديات، وما أسماه خطر الإبادة الذي يتهدد إسرائيل من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وقد أوصى المؤتمرون بضرورة القيام بأربعة حروب تقوم إسرائيل بها أو تحرض آخرين على القيام بها، وهي حرب ضد صدام حسين في العراق، وحرب ضد لبنان وحزب الله، وحرب ضد إيران، وحرب محددة الأهداف وغير محددة المكان لمن يهدد مصالح الأمن القومي الإسرائيلي، ولإعادة الهيبة للجيش الإسرائيلي (اللداوي، 2008).

لكن استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي قامت بالأساس على احتكار السلاح النووي، واعتماد الضربة الوقائية لمنع الدول العربية والشرق أوسطية من امتلاك السلاح النووي، فقبل دقائق من قصف المفاعل العراقي عام 1981م يقول رفائيل إيتان رئيس الأركان الإسرائيلي في حينه "تعبيراً عن أهمية المهمة التي سيقوم بها الطيارون الإسرائيليون، أن البديل عن تدمير المفاعل النووي العراقي هو تدميرنا نحن" (اللداوي، 2008). وكان آرائيل شارون قد أوضح في خطابه الذي لم يُلقَ في مطلع الثمانينات أن أساس السياسة الدفاعية لإسرائيل هو "قرارنا بمنع دول المواجهة أو دول مواجهة محتملة من الوصول الى السلاح النووي، إن إسرائيل لا تستطيع أن تسمح بإدخال السلاح النووي، فهذه المسألة بالنسبة إلينا ليست مسألة ميزان الرعب بل مسألة استمرار الوجود، وسيكون من واجبنا إذن القضاء على هذا الخطر في المهد" (آلون، وآخرون، 1983، 85)، وهذا يفسر السبب في قيام إسرائيل بتدمير المفاعل العراقي (أوزيراك)عام 1981م، ومركز الأبحاث السوري في دير الزور قرب اللاذقية عام 2007م، والذي قالت إسرائيل أنه مشروع لبناء مفاعل ذري بمساعدة كوريا الشمالية.

ويرى آرائيل شارون وزير الجيش الإسرائيلي السابق أن مصالح الأمن القومي الإسرائيلي "تتأثر في المناخ الاستراتيجي بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة التي ركزت إسرائيل انتباهها عليها في الماضي، إذ ينبغي أن تتسع اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية لتشمل الدول العربية الواقعة خلف دول المواجهة، ولتشمل أيضاً ما وراء الدول العربية في الشرق الأوسط، دولاً مثل تركيا وإيران وباكستان" (عطايا، 1998، 26).

ويرى بعض الباحثين الإسرائيليين أن الخطر الإيراني ينبع من "تصلب القيادة الإيرانية في موقفها المعادي بشكل لاذع للسياسة الإسرائيلية، والقيادة الإسرائيلية ترى في الخطر الإيراني الخطر الأكبر على تواجدها منذ قيام الدولة، الى درجة أن هنالك من الباحثين من يخاف على مستقبل وجود إسرائيل جراء هذه العداوة اللدودة الكامنة بين الطرفين" (كبها، 2005).

وهناك وجهة نظر إسرائيلية أخرى تقول أنه لا يوجد عداء حقيقي بين إسرائيل وإيران وأن الأمر لا يعدو تضارب بالمصالح، وأن طموحات إيران النووية موجهة ضد العرب وتركيا بالأساس وأن إسرائيل ليست العدو الأول لإيران، واستراتيجية إيران هي دفاعية تجاه إسرائيل وهجومية تجاه الآخرين، وإيران تهدف من وراء امتلاكها للسلاح النووي الى ردع الدول العربية، والحد من النفوذ التركي في المنطقة، وتتحول بالتالي الى الدولة الإقليمية الأولى في المنطقة.

أما إيران فلا تخفي رغبتها في امتلاك القدرات النووية، فهي تقول أنها تسعى للحصول على حقها الطبيعي في امتلاك الطاقة الذرية للأغراض السلمية والمدنية،

وأن هناك دولتين نوويتين تحيط بها هي باكستان وإسرائيل، فهي تقوم بمناورات تفاوضية مع المجتمع الدولي للحصول على تلك الطاقة.

بينما إسرائيل تتبنى وجهة النظر الأولى وتقول أن برنامج إيران النووي هو عسكري وليس للأغراض السلمية، حيث تدرك إسرائيل مخاطر امتلاك إيران للقنبلة النووية على توازن القوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، والذي يُضعف مكانة إسرائيل كقوة عظمى في المنطقة، ويؤثر على مصالحها الحيوية مع سوريا حول الجولان، ومع لبنان في وجود حزب الله، ومع السلطة الفلسطينية لوجود حماس والجهاد الإسلامي، فكل هذه الأطراف قوى معادية تتلقى الدعم من إيران. لذلك يرجع الإسرائيليون أسباب التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ليس لعدم التوصل الى السلام مع العرب، بل لإيران ومحاولاتها للسيطرة على دول المنطقة وزعزعة استقرارها الداخلي، ودعمها للحركات الإرهابية، وهو ما أشار اليه بنيامين نتنياهو في خطابه أمام مؤتمر هرتسليا عام 2007م بأن "الحل الأمثل للقضية الفلسطينية ولباقي مشاكل المنطقة لن يتأتى بسهولة الا إذا تم إزالة التهديد الإيراني التدخلي في شئون المنطقة، لأنه المسئول عن تعقيد العديد من الملفات، بما فيها السلام والتطبيع ومحاربة الإرهاب" (يوسف، 2010). وعلى صعيد آخر سيؤثر امتلاك إيران للسلاح النووي على "سباق التسلح في الشرق الأوسط وهو ما لا يمكن تجنبه من قبل دول أخرى مثل مصر والسعودية وتركيا، حيث لا يمكن تجنب حصولها على السلاح النووي" (Eiland, 2010, 125).

ولكن التأثير الأكبر لامتلاك إيران السلاح النووي سيكون على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته التي قام عليها كالردع والتفوق والحرب الاستباقية واحتكار السلاح النووي في المنطقة، حيث سيعمل على قلب تلك المفاهيم وإفراغها من مضمونها، فترسانة إسرائيل النووية وقوتها الرادعة سوف لا تتناسب مع إيران النووية، لأسباب تتعلق بصغر مساحة إسرائيل الجغرافية وقلة عدد سكانها مقارنة بإيران، وهذه مرتكزات رئيسة يقوم عليها الأمن القومي لأي دولة، حتى أن الزعيم الصيني الراحل ماو تسيتونج جعل من العامل الديمغرافي في صلب عقيدته الاستراتيجية بقوله "إن الصين هي وحدها التي تملك رفاهية القدرة على الالتجاء الى الحرب النووية، ألا يعني ذلك أن يظل بها أكثر من مآئتين وخمسين مليوناً أي أكثر مما تملك اليوم الولايات المتحدة؟" (ربيع، 1984، 467).

فقدرة إسرائيل على امتصاص الضربة الأولى لا تقارن بقدرة إيران التي تمتلك المساحة الشاسعة وعدد السكان الكبير، وبالتالي لن تكون هناك حالة من توازن الردع المستقر كما جرى بين الدولتين العظميين في القرن الماضي، وانما حالة من الصراع البارد حول تضارب مصالح الطرفين ونفوذهما في المنطقة.

وللأسباب آنفة الذكر نجد أن تقرير معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب لعام 2006م قد أوضح "أن البرنامج النووي الإيراني يحتل المرتبة الأولى في قائمة التهديدات الخارجية التي تواجه إسرائيل، وأن إيران تسعى للهيمنة الإقليمية، وفي ظل عدم وجود توجه نحو القيام بعملية عسكرية، فإن حيازة إيران لسلاح نووي أضحت مسألة وقت فقط، وأن عامل الزمن هو في مصلحة طهران" (محمود، 2007، 105).

وفي خطابه أمام مؤتمر هرتسليا الثامن حول ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل بتاريخ 23 كانون ثاني 2008م أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه أيهود أولمرت أن الخطر النووي الإيراني هو الخطر الأكبر أمام إسرائيل وعليها مواجهته بكل الطرق الممكنة بما فيها الحل العسكري، وأن إسرائيل تابعت محاولات إيران لامتلاك السلاح النووي تحت ذريعة مشروع نووي سلمي، وذكر أولمرت أن التهديد الإيراني يتمثل أيضاً بالدعم والمساعدات التي تقدمها إيران لحزب الله في لبنان وما أسماه (الإرهاب الفلسطيني) مما يجعل التهديد أكثر فاعلية، وأوضح أن الشعب اليهودي لا يسمح بتهديد إضافي لوجوده، وتحدث كرسالة تطمين لليهود خاصة بعد فشله في لبنان أنه لا توجد قوة في العالم تسطيع تدميرنا. لكن ما ميز خطاب أولمرت هو خروجه عن المألوف في السياسة الإسرائيلية التي تحاشت التهديد الصريح بالعمل العسكري ضد إيران حيث قال "أن من يهددنا ويهدد وجودنا، يجب أن يعرف أن لدينا القدرة والتصميم للدفاع عن أنفسنا، وللرد بقوة، وأننا لن نضع حياة شعبنا وحياة الدولة في خطر، وأن لدينا الحق في حرية العمل الكاملة للدفاع عن مصالحنا الحيوية" (اللداوي، 2008).

البدائل الإسرائيلية في مواجهة طموحات إيران النووية:

تعددت وتنوعت طرق إسرائيل والغرب عموماً في مواجهة البرنامج النووي الإيراني من الطرق الدبلوماسية الى الاستخبارية الى التهديد بالقوة العسكرية، فعلى الصعيد الدبلوماسي كانت الضغوط السياسية الأمريكية والأوروبية واضحة منذ عام 2004م، عندما تم التهديد بنقل الملف الإيراني لمجلس الأمن الدولي، لكي يقرر فرض العقوبات على إيران بسبب نقض التزاماتها لوثيقة منع انتشار السلاح النووي، وتحت هذا الضغط قررت إيران التراجع عن إعلانها بشأن مواصلة تخصيب اليورانيوم، ونتيجة لذلك وقعت الدول الأوروبية وايران اتفاقية في 14 تشرين الثاني 2004م، وتم بموجبها التوقف عن تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم حتى تتواصل المحادثات بين الطرفين، والتي قدرتها الأوساط الإيرانية لمدة ستة أشهر فقط، وستكون هناك اتفاقية بعيدة الأمد تقضي بكون البرنامج النووي الإيراني معد للأغراض السلمية فقط، وكان هناك قضايا صعبة للاتفاق تقضي بحصول إيران على فرن للأبحاث

والوقود النووي، لكن مع تعثر الاتفاق مع الدول الاوروبية كان التهديد الأمريكي بضرورة إزالة الخطر الإيراني، ولم تثق أمريكا بالاتفاق مع الأوروبيين لأن إيران أخذت تسرع من تخصيب اليورانيوم قبل بدء تطبيق الاتفاقية (كبها، 2005). ومنذ ذلك الوقت والمناورات السياسية على أوجها بين إيران من جهة والدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة أخرى، لكن ما يميز الموقف الأوروبي عن الأمريكي هو جنوحه نحو الحل الدبلوماسي السلمي القاضي بتشجيع الحوافز الاقتصادية والتجارية لايران مقابل تعليق تخصيب اليورانيوم لأجل غير محدود، وأوضح ذلك وزير خارجية بريطانيا جاك سترو "بأن الدبلوماسية وليس الحرب هي الطريق الوحيد للتقدم في الموضوع الإيراني" (ريتر، 2008).

بينما يميل الموقف الأمريكي بكونه أكثر شدة وتهديداً بفرض العقوبات الاقتصادية واستخداماً للقوة، والموقف الإسرائيلي في سجال عنيف مع إيران، فعندما تهدد إسرائيل بالضربة العسكرية ترد إيران بأنها ستمسح إسرائيل من الوجود، وحينها تدافع الولايات المتحدة عن حليفتها إسرائيل فتقول وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقابلة مع شبكة ABC الأمريكية بتاريخ 8 يونيو 2009م، "إن سياسة الإدارة الأمريكية تعتبر أن هجوماً نووياً إيرانياً على إسرائيل بمثابة هجوم على الولايات المتحدة، فهذه المرة الأولى التي تعلن فيها الوزيرة كلينتون بهذا الإلتزام، والمرة الأولى التي تتحول فيها المظلة النووية الأمريكية لإسرائيل الى سياسة معلنة، في ظل تهديد إيران بإزالة إسرائيل من خريطة العالم" (مبروك، 2011).

ووسط هذا كله نجد أن إيران ماضية ببرنامجها النووي، وإسرائيل مستمرة باتخاذ عدد من الإجراءات والخطوات لإعاقة برنامجها، ومن هذه الإجراءات:-

- تنشط إسرائيل في تحريض المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران لمنعها من الحصول على القدرات النووية، وضرورة اتخاذ قرارات حاسمة ضدها، وفي هذا السياق يقول بنيامين نتنياهو في تصريح ملفت للانتباه بأنه "لا يعقل أن تتوقع واشنطن من إسرائيل فتح جبهة ثالثة ورابعة ضد إيران وسوريا، وأن بلاده ستكتفي بمواجهة أدوات إيران وسوريا(حماس وحزب الله) فيما تتولى أمريكا دمشق وطهران" (كيالي، 2006)، ولاحقاً عندما تولى نتنياهو رئاسة وزراء إسرائيل في أبريل/ نيسان 2009م قام بتوجيه تهديدات صريحة لإيران بإمكانية مهاجمة مشروعها النووي في حالة عدم انصياعها للمطالب الدولية بوقف تخصيب اليورانيوم، وهي تهديدات تأتي في سياق حث الولايات المتحدة والدول الأوروبية للضغط بشكل أكثر حزماً على إيران خوفاً من تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وبالتالي تضرر المصالح الأمريكية والأوروبية في المنطقة.

- استمرار إسرائيل بالعمليات الاستخبارية لجمع المعلومات حول أهم المواقع الذرية الإيرانية (أصفهان، ناتانز، أراك، تبريز)، إضافة لتنفيذ العمليات السرية الخاصة باغتيال العلماء الإيرانيين من قبل الموساد الإسرائيلي.
- استخدام التقنيات التكنولوجية عالية المستوى لمهاجمة شبكة الحواسيب الخاصة بالمفاعلات الذرية الايرانية وتعطيل عملها(الهجوم الحاسوبي باستخدام فيروس ستوكسنت)، فقد تبين في نهاية 2008م "من محاكمة تاجر الإلكترونيات في طهران (علي أشتري) أنه أُتهم بأنه عمل في خدمة الموساد، وباع لإيران معدات مخلولة في محاولة (لتسميم) البرنامج النووي، وقد أُعدم اشتري" (ملمان، 2010).
- الضغط لتفعيل نظام العقوبات الإقتصادية سواء عن طريق فرض المقاطعة على المصارف والبنوك الإيرانية، أو من خلال فرض حظر على استيراد النفط الإيراني، لتترك انعكاسات ذلك على الحياة اليومية للمواطن الإيراني وبالتالي يؤثر على مدى تأييده للنظام الإيراني الحالي.
- العمل على تغيير النظام القائم في إيران لنظام أكثر تعاوناً مع المجتمع الدولي، وتشجيع الحركات المعارضة للنظام.
- العمل على حشد التأييد الدولي وخاصة الأمريكي لتوجيه ضربة عسكرية لإيران، وفي هذا يقول الجنرال جيورا أيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق "أن إسرائيل لا تستطيع مهاجمة إيران دون الدعم الأمريكي" (Eiland, 2010, 124).

وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي(غابي اشكنازي) قد حدد عام 2007م أولويات إسرائيل الأمنية والعسكرية ومنها "مواجهة سيناريو الضربة الإيرانية المحتملة من خلال تمتين الجبهة الداخلية في إسرائيل، ومواجهة إمكانية سقوط صواريخ الشهاب على إسرائيل" (يوسف، 2010)، فهذا التهديد للجبهة الداخلية الإسرائيلية سيكون رد فعل للضربة العسكرية التي من المفترض توجيهها من قبل إسرائيل، والتي تواجه تعقيدات وصعوبات جمة في تنفيذها ضد المنشآت الإيرانية، ومنها طول المسافة أمام الطائرات الحربية الإسرائيلية والتي تحتاج للتزود بالوقود بالجو، إضافة لعدم تركز المفاعلات النووية الإيرانية في منطقة واحدة، فهي متناثرة على مساحة إيران الواسعة، كما أن المواقع الذرية موجودة تحت جبال صخرية ومحاطة بتحصينات أمنية وعسكرية ليس من السهل الوصول لها.

ورغم ذلك يشير الخبراء أن الهجوم الإسرائيلي اذا حدث فهو سيكون من ثلاث محاور، هجوم من سلاح الجو، بالتداخل مع اطلاق صواريخ أرض أرض، تطلق من قواعدها في إسرائيل وربما أيضاً من ثلاث غواصات "دولفين" لسلاح البحرية، الا أن قائد سلاح الجو ورئيس الأركان السابق، دان حالوتس، يقول مؤخراً في كتابه

(بمستوى العيون)، "أن البرنامج النووي الإيراني هو مشكلة عالمية، ووقوف إسرائيل في الجبهة لا يجدي في معالجة الموضوع. وحسب أقواله بسبب تعقيد المشكلة الايرانية، سيكون من الصحيح أن تعالجها دول أخرى" (ملمان، 2010)، ويكرر هذا الموقف يوفال شتاينيتس رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي في دورتها ال17 بقوله بخصوص مهاجمة إسرائيل لبرنامج إيران النووي "لا نريد أن نعطي للعالم انطباعاً أن تدمير البرنامج النووي الإيراني مسئوليتنا نحن، فهذه المرة ليس من واجبنا حماية العالم أجمع" (اللداوي، 2008)، وللأسباب والعوامل السابقة مجتمعة يكون من الصعب توفر القدرة لدى إسرائيل على تدمير البرنامج النووي الإيراني كلياً، وأن ذلك يحتاج لقوة عظمى كالولايات المتحدة. كذلك فإن تأثير عملية عسكرية إسرائيلية سيكون ذو طبيعة مؤقتة ومحدودة ولا يؤدي لتصفية البرنامج النووي الإيراني، وسوف تعاود إيران نشاطها الذري بوسيلة أسرع وقوة أكبر. وفي ضوء العوامل والمحددات السابقة يتبين أنه ورغم الخيارات الصعبة أمام القيادة الصهيونية، ستحاول إسرائيل مجاراة الضغط الزمني لإبطاء المشروع النووي الإيراني بكل السُبل، لعدم تحوُل إيران لقوة نووية، مما يأخذ منطقة الشرق الأوسط باتجاه الحرب الإقليمية، ولكن إذا نجحت إيران بامتلاك القوة النووية فهي ستتحول لخصم قوي لإسرائيل في المنطقة "وفي حالة وجود خصمين نوويين حتى لو كان أحدهما مستعداً لتبني وظيفة قتالية للأسلحة النووية، فإن ذلك يكفي لتغيير قواعد اللعبة بين الأطراف، إن توازن الردع النووي المستقر لا يقوم الا على استعداد الطرفين لأن يلعبا اللعبة وفقاً لقواعد اللعبة الردعية" (عفرون، 1993، 209)، لهذا نجد أن معضلة البرنامج النووي الإيراني ستبقى من أشد المعضلات التي تواجه مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي وتوجهاته المستقبلية.

ثانياً: حزب الله

بدأ حزب الله اللبناني بالظهور عام 1982م بعد الغزو الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، حيث كانت أبرز أهداف الغزو تحطيم البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومنعها من بناء قوة عسكرية تقليدية في جنوب لبنان تهدد أمن شمال إسرائيل. وقد آل تراث المقاومة الفلسطينية وتجربتها لحزب الله، فبعد مرور أكثر من ربع قرن على الغزو الإسرائيلي أثبتت سياسة إسرائيل الأمنية عجزها عن إزالة التهديد عن شمال إسرائيل، بل أنها أوجدت منظمة دينية عقائدية عسكرية أشد تطرفاً وأصلب عوداً في مقاومتها لإسرائيل وتوجهاتها في المنطقة.

لقد شكلت منظمة حزب الله تهديداً لاستراتيجية إسرائيل الأمنية لعدة عوامل منها، امتلاكها لعقيدة قتالية مبنية على مواجهة الغطرسة والأطماع الإسرائيلية في المنطقة، فقد عمل الحزب على بناء قوة عقائدية مقاتلة مؤمنة بقضيتها الدينية

والوطنية، ولامتلاكها الجهوزية العالية من مقاتلين وأدوات عسكرية (صواريخ) بإمكانها تهديد شمال إسرائيل، وأيضاً لوجود السند والداعم الاقليمي لها من قبل دول كإيران وسوريا، فالحزب مرتبط عقائدياً بطهران ومتحالف سياسياً مع سوريا، "وكانت أولى العمليات التي قام بها الحزب وأكسبته شهرة مبكرة في العالم العربي، قيامه بنسف مقر القوات الأمريكية والفرنسية في أكتوبر/ تشرين الأول عام1983، وقد أسفرت تلك العملية عن مقتل 300 جندي أمريكي وفرنسي" (يوسف، 2010، 26).

فعندما إحتلت إسرائيل الجنوب اللبناني وأوجدت ميلشيا لبنانية متعاونة معها(جيش لحد)، اشتهر الحزب بعملياته الفدائية النوعية ضد الجيش الإسرائيلي، فخاضت إسرائيل حرب (تصفية الحساب) ضد حزب الله عام 1993م، رداً على عمليات المقاومة الاسلامية التي برع حزب الله بتنفيذها ضد القوات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني خاصة أساليب حرب العصابات القتالية، مما جعل كلفة إحتلال الجنوب اللبناني باهظة جداً على إسرائيل، فشنت مجدداً حرب (عناقيد الغضب) على لبنان عام 1996م، مما أدى لتدمير العديد من المنشآت والمراكز الحيوية اللبنانية، وتشريد آلاف اللبنانيين من ديارهم، وارتكاب مجزرة قانا، الا أن الحزب استطاع الصمود في وجه العدوان وأفشل محاولة إسرائيل تحطيم بنيته التنظيمية، وكان له ذلك نظراً لحضوره الكبير في وجدان الجماهير اللبنانية التي احتضنت المقاومة في بيروت والشمال والبقاع اللبناني. وتمكن الحزب من جعل مقاومته ضد إسرائيل نموذجاً يُحتذى به في العالم العربي، خاصة بعدما انسحبت القوات الإسرائيلية عام 2000م من الجنوب اللبناني بدون شروط، تحت جُنح الظلام تاركة وراءها آلياتها العسكرية والميليشيا العميلة التي أوجدتها لتلاقي مصيرها المحتوم، ففر جزء منها نحو إسرائيل واستسلم الجزء الباقي للمقاومة، "فحزب الله ليس مجرد حركة دينية أو طائفية فهو حزب للمقاومة الوطنية ضد إسرائيل، وهو صاحب إنجاز دحر الاحتلال من جنوب لبنان عام 2000م دون قيد أو شرط، وبالمقاومة المسلحة في أول ظاهرة من نوعها في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي" (كيالي، 2006)، هذا الانسحاب المذل للجيش الإسرائيلي شكل سابقه لم تحدث من قبل، فالمقاومة اللبنانية حققت ما عجزت عنه الجيوش العربية، خاصة بعدما ألحق الجيش الإسرائيلي الهزيمة بثلاث جيوش عربية مجتمعة في ستة أيام عام 1967م.

ويعتبر حزب الله من أكثر الأحزاب والحركات العربية التصاقاً بالقضية الفلسطينية، فللحزب ثوابت محددة في رؤيته للصراع مع إسرائيل ومن العناوين العريضة لتلك الثوابت "أن الصراع صراع حضاري وديني وقومي ووطني وليس مجرد صراع سياسي، وأن إسرائيل كيان مغتصب لحق وطني وقومي وإسلامي، ولا شرعية لها في المنطقة وإحتلالها لفلسطين باطل، وأن أية تسوية سياسية للصراع

معها غير مقبولة لأن فيها اعترافاً بالدولة اليهودية" (بلقزيز، 2006، 49)، وأوضحت الوثيقة السياسية لحزب الله والتي أعلنها أمينه العام السيد حسن نصر الله في 30 تشرين الثاني2009م "أن الصراع الذي نخوضه وتخوضه أمتنا ضد المشروع الصهيوني- الاستعماري في فلسطين إنما هو القيام بواجب الدفاع عن النفس ضد الإحتلال والعدوان والظلم الإسرائيلي- الاستكباري الذي يتهدد وجودنا ويستهدف حقوقنا ومستقبلنا" (يوسف، 2010، 26)، وتضمنت الوثيقة أيضاً اعتبار الحزب بأن واجبه الديني والأخلاقي والانساني يحتم عليه نصرة القدس وتحريرها والدفاع عن المسجد الأقصى، وإضافة لذلك يتمتع الحزب بعلاقاته الطيبة بمعظم الفصائل الفلسطينية، وتصل هذه العلاقات في بعض الأحيان لحد الدعم اللوجستي لبعض الفصائل الفلسطينية.

ولم يتوقف حزب الله عن المقاومة بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني، فقد رأى الحزب أن هناك قضايا وطنية أخرى بقيت عالقة ولم يحلها الانسحاب، كقضية مزارع شبعا، وقضية الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، والحصول على خرائط الألغام التي زرعتها إسرائيل في الجنوب قبل الانسحاب.

فقام الحزب بتنفيذ عملية نوعية قتل فيها ثمانية وأسر اثنين من الجنود الإسرائيليين لمساومة إسرائيل على إطلاق سراح الأسرى اللبنانيين، الا أن إسرائيل شنت حرب قاسية على لبنان بذريعة استرجاع جنودها المختطفين، بيد أن الهدف الأسمى كان يتمثل بإعادة الهيبة والاعتبار لقوتها الرادعة خاصة بعد نجاح حزب الله في خلخلة صورة الردع الإسرائيلية من خلال عملياته الهجومية النوعية المصورة في الجنوب اللبناني والتي بثتها الفضائيات، مما أدى بالصحفي الإسرائيلي (عمير ربا بورت) للقول في جريدة معاريف الإسرائيلية بتاريخ 14 تموز 2006م الى "أن الحكومات الإسرائيلية منذ الانسحاب من جنوب لبنان عام 2000م، اشترت هدوءاً نسبياً على حساب الوضع والمستقبل الاستراتيجي بعيد المدى، وعلى حساب قوة ردعها" (بلقزيز، 2006، 61).

وقد أبدع حزب الله في صد العدوان الإسرائيلي عام 2006م، وسجل سلاح الجو الإسرائيلي والبحرية والاستخبارات العسكرية الإسرائيلية فشلاً ذريعاً في القدرة على اسكات صواريخ حزب الله التي دكت المدن والمستوطنات الإسرائيلية في الشمال، وفشلت أيضاً في النيل من قيادة الحزب السياسية. وواجهت القوات الإسرائيلية مقاومة شرسة من قبل مقاتلي حزب الله التي أصابتهم بالصدمة، وأكدت نتائج الحرب على عدم "قدرة سلاح الجو مهما بلغ من تسليح واستخدام واسع للتقنيات على حسم المعركة، لاسيما اذا كانت تُخاض ضد قوة مثل حزب الله، الذي ظهر مقاتلوه كأنهم أشباح الليل ورجال الضباب، القادرون على ضرب الآليات

العسكرية ومن ثم الانسحاب بهدوء وسلام" (يوسف، 2010)، وبعد مرور شهر على الحرب "ظل الجيش الإسرائيلي عاجزاً عن احتلال بنت جبيل وعيتا الشعب على مرمى حجر من فلسطين وهو الذي كان يحتل مساحات عربية أكبر من مساحة لبنان كله في أيام معدودات" (بلقزيز، 2006، 86).

ويقول ضابط إسرائيلي خدم في جنوب لبنان قبل الانسحاب منه عام 2000م لمراسل جريدة هآرتس "هذا أكثر تعقيداً بكثير لقد فهمونا، وأحسنوا قدرة المقاومة لديهم وغدوا خصماً مريراً أكثر بكثير مما كانوا بالماضي، أما نحن فخسرنا الإحساس بالأرض في لبنان" (ثابت، 2006).

وكان حزب الله قد عمد لبناء استراتيجية دفاعية لإدراكه بأن معركته مع إسرائيل مستمرة، حيث قامت هذه الاستراتيجية على عدة أركان منها "التسليح المتطور نوعاً والكبير كماً، وبخاصة في مجال الصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى والأسلحة المضادة للدروع والعبوات والمتفجرات، تأهيل المقاتلين تأهيلاً قتالياً عالياً على أسلوب حرب العصابات، التوسع في بناء التحصينات الدفاعية والأنفاق تحت الأرض، ومخازن الأسلحة على نحو نوعي يدرأ خطر القصف الجوي" (بلقزيز، 2006، 60)، اضافة لذلك فقد امتلك حزب الله شبكة اتصالات تقنية متقدمة خاصة به، وهي شبكة مستقلة عن شبكة الاتصالات اللبنانية الرسمية، وقد "اتهم تقرير فينو غراد هذه الشبكة بأنها الدافع وراء نجاح المقاومة في حرب تموز" (يوسف، 2010، 46)، حيث تمكنت المقاومة من اختراق نظام الاتصالات للجيش الإسرائيلي، والتقطت معلومات استخبارية ساعدتها في الإعداد للمواجهة وضرب أهدافها بدقة.

كما استخدم حزب الله "الطائرات الصغيرة بدون طيار والمحملة بالمواد المتفجرة والتي تم تطويرها للعمل في سماء إسرائيل، فضلاً عن الكاتيوشا المحسنة التي تصل الى 25 كم وليس 18 كم مثلما كانت إسرائيل تعتقد" (ثابت، 2006)، وحسب الاعتقاد الإسرائيلي فان ترسانة حزب الله العسكرية "تضم ما بين 13-15 ألف صاروخ مختلفة المدى والأبعاد، من بينها صاروخ الكاتيوشا العادي وجراد ورعد (1) الأبعد مدى، وصاروخ زلزال وخيبر، الى جانب اعتماد حزب الله على تقنية تطوير الأسلحة والصواريخ محلياً" (محمود، 2007، 134).

وأدى صمود حزب الله في الحرب وقدرته على مواجهة أعتى قوة عسكرية في المنطقة، الى النيل من هيبة القوة العسكرية الإسرائيلية، خاصة بعد تدمير دبابة الميركفاه في الجنوب اللبناني وتدمير البارجة الحربية الإسرائيلية في عرض البحر في الأيام الأولى للحرب، إضافه لقدرته على تنفيذ ما وعد به أمينه العام السيد(حسن نصر الله) بأن رد المقاومة سيكون في العمق الإسرائيلي والى ما بعد بعد حيفا، الأمر الذي أدى الى انعكاس خطير في آثاره على ثقة المواطن الإسرائيلي بقيادته السياسية

والعسكرية، وفي هذا يقول الكاتب الإسرائيلي إيتان هابر "لقد تحطم في الحرب على لبنان شيء ما أساسي، هو الثقة بين المواطن الإسرائيلي وحكومته وقيادته، فقد تخلقت بينهما أزمة ثقة لم يسبق لها مثيل من قبل، حتى في الساعات الصعبة ما بعد حرب يوم الغفران عام 1973م" (جبريل، 2009).

ولعل من أهم نتائج الحرب على لبنان 2006م والتي استمرت لأكثر من ثلاثة وثلاثين يوماً "هو ما حدث من تدهور ملموس في العقيدة الاستراتيجية والقتالية للجيش الإسرائيلي وخاصة من زاوية التآكل الذي لحق بنظرية الردع التي طالما تفاخرت بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، ولذلك وصفت الصحف الإسرائيلية حزب الله بأنه العدو الأكثر مرارة " (ثابت، 2006).

وتجري منذ سنوات مناقشات في إسرائيل حول تغير موازين القوى العسكرية في المنطقة لغير صالح إسرائيل، خاصة بعد دخول الصواريخ بأنواعها المختلفة لدول المنطقة، بل وصولها لحركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية، والمشكلة بالنسبة لإسرائيل ليست في الصواريخ بحد ذاتها فطالما امتلكت الدول العربية الصواريخ بأنواعها وأبعادها المختلفة، ولكن المعضلة أمام إسرائيل في من يمتلك الإرادة والقدرة على إطلاق الصواريخ عندما تكون وجهتها إسرائيل، فامتلاك منظمة مثل حزب الله اللبناني الصواريخ أدى لمهاجمة المؤخرة الإسرائيلية أثناء حرب تموز 2006م، وعرقل استعدادات الجيش الإسرائيلي وأضعف قدرته على الحرب، فامتلاك الصواريخ عوض حركات المقاومة عن التفوق الجوي الإسرائيلي وأكسبتهم نوع من التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل.

وأثبتت تجارب إسرائيل العسكرية أنه ليس بإمكانها الرد على إطلاق صاروخ تقليدي بإلقاء قنبلة نووية، لذلك أضعفت الصواريخ منذ سقوطها على إسرائيل من العراق في عهد صدام حسين عام 1991م وحتى حرب لبنان 2006م قدرة الردع الإسرائيلية وعملت على أفولها. لذلك يقترح الجنرال (يسرائيل طال) استراتيجية جديدة لإسرائيل للرد على اطلاق الصواريخ، لا تقتصر على ضربات سلاح الجو كما كان سابقاً، وإنما "الاعتماد في إسرائيل مستقبلاً على مثلث استراتيجي تقليدي، أي ذراع جوية قوية، وعلى قوة صواريخ أرض أرض باليستية، وسلاح بحرية قوي، بحيث يكون بإمكانهما جميعاً القيام بالردع، وضرب الأهداف العربية المعادية القريبة والبعيدة" (عطايا، 1998، 47).

الخلاصة:

لعل التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط بدءاً من حرب الخليج الثانية، ومؤتمر مدريد للسلام، وإنهيار الاتحاد السوفيتي قد دفع القادة الإسرائيليين للتفكير بطريقة أخرى حول مفاهيم الأمن القومي وليس إعادة النظر بجوهر هذه

المفاهيم، فهذا التفكير لم يتحول عن التمسك باعتباراته ومرتكزاته الأمنية، بل حاول أن يصوغ ويسيس تلك التطورات ويستفيد منها للمساعدة على ترسيخ وتثبيت مفاهيمه الأمنية وتطويرها لتتلائم مع الوقائع المستجدة.

إن مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي لم تكن دائماً مطابقة تماماً للظروف الحقيقية للصراع، وبالتالي تعرضت تلك المفاهيم لوجود ثغرات بينها وبين الواقع في أوقات متقاربة. وقد عملت إسرائيل على سد تلك الثغرات من خلال تطوير وتوسيع مفاهيمها الأمنية لتستوعب التغيرات الجارية، ويؤكد ذلك الكاتب الإسرائيلي هارون باريف بالقول "إن تمتع دولة إسرائيل بمساحة جغرافية صغيرة يفقدها العمق الاستراتيجي، لذلك فإن نظرية الأمن لديها تخضع للتغيير والتجديد والتطور باستمرار مقارنة بما يحدث من تطورات داخلية أو إقليمية وعالمية تجري ضمن ظروف تاريخية معينة" (المصري، 1993).

وقد تبين أن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي رغم اعتماده على مرتكزات أساسية في تعاطيه مع البيئة المحيطة، الا أنه لم يتصف بالجمود، بل هو مفهوم متحرك واكب السياسة التوسعية والعدوانية التي انتهجتها إسرائيل، "وهو مفهوم يتبدل باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة، ومن جهة ثانية فإن مفهوم الأمن الإسرائيلي لا يعني الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على أساس ردعي يمنع بمعطياته نشوب حرب أخرى، كما يعني أن أمن إسرائيل مطلق لا يتحقق إلا من خلال سيطرة فعليه على المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش الإسرائيلي بالهزيمة" (عطايا، 1998، 17)، وقد تمسكت إسرائيل باستراتيجية الردع كخط دفاعي لا يقبل الشك في حصانته وذلك لتأثيره النفسي الفاعل لدى العرب جميعاً. الا أن اهتزاز صورة الردع الإسرائيلي مع حركات المقاومة الوطنية في كل من لبنان وفلسطين مؤخراً، سيؤدي في النهاية الى سقوطه، وبالتالي الى انهيار ثقة المجتمع الإسرائيلي بمكانة الجيش الذي لا يقهر ومن ثم بعقيدة القوة والأمن، بالإضافة لمحدودية فاعلية الردع النووي الإسرائيلي في المرحلة الراهنة، وأثبتت الحروب الأخيرة التي خاضتها إسرائيل في لبنان وغزة، أن ثمة تراجع ملحوظ في قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المعركة وفق الأسلوب القديم القاضي بتدمير قوات الخصم وإحتلال أرضه.

وأصبح أمن إسرائيل وأمن مواطنيها أكثر عرضه للتآكل على المدى المتوسط والبعيد بفعل المهددات الداخلية والخارجية، وبالتالي أصبحت القدرة على اختراقه أكبر وتبعيته أشد للقوى العظمى(أمريكا)، لهذا تجري إسرائيل محاولات دائمة لتطوير جيشها وعقيدته العسكرية. وفي فترة ما بعد التسعينات لم يعد العمق الاستراتيجي الذي حققته إسرائيل باحتلال أراضي عربية مجاورة، كافياً لمنع

التهديدات من المس بالجبهة الداخلية الإسرائيلية من قبل حركات المقاومة بعد قيام السلطة الفلسطينية.

لكن التهديد الأبرز على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته التي قام عليها كالردع والتفوق والحرب الاستباقية واحتكار السلاح النووي في المنطقة تمثل بالبرنامج النووي الإيراني، حيث أن امتلاك إيران للسلاح النووي سيعمل على قلب تلك المفاهيم وافراغها من مضمونها.

وتجدر الإشارة الى أن ميزان القوى العسكري لا يحسم كل شيء في الصراعات المسلحة، فحركة مقاومة مسلحة بعدالة قضيتها ومعبئة من أجل الدفاع عنها، ومسندة بدعم شعبي وتحظى أيضاً بدعم بعض الدول الإقليمية والدولية، ممكن لها أن تحقق الانتصار. كما أن الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني وحركاته المقاومة شكلت العقبة الرئيسة أمام تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى، فقد نجحت المقاومة الفلسطينية بجعل المشروع الصهيوني ينكمش ويتقهقر للخلف، مسجلة أوسع حالات التضامن العربي والإسلامي والعالمي مع الشعب الفلسطيني في نيل حقه بالحرية والاستقلال. وأثبتت الحروب الإسرائيلية الأخيرة على كل من لبنان عام 2006م، وعلى غزة أواخر 2008م أن باستطاعة حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية أن تصمد في وجه الآلة العسكرية للجيش الإسرائيلي، بل أنها امتلكت المقدرة على توجيه الضربات العسكرية والمعنوية للمجتمع الإسرائيلي، وبالتالي نكون على مشارف سقوط حقيقي لقدرة إسرائيل على الحماية الذاتية واستمرارية الحفاظ على منعة جبهتها الداخلية.

فقد فشلت إسرائيل بتطبيقها للنظرية الكلاوزفستية التي "تعتبر الحرب جسراً يجب عبوره الى واقع سياسي جديد" (آلون، وآخرون، 1983، 33)، ذلك أن عهد الانتصارات العسكرية الإسرائيلية الحاسمة انتهى، ومن الصعب فرض الحل العسكري الإسرائيلي على طبيعة الصراع، والارتكاز على القوة العسكرية الإسرائيلية الهائلة لتحقيق الأمن لم تجدي نفعاً، وبالتالي ضرورة عودة إسرائيل لعملية السلام، وإجراء مفاوضات سلام جدية للتوصل لحلول عادلة وشاملة لكافة قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

الفصل الرابع

الأمن الإسرائيلي وعملية السلام من مدريد الى انتفاضة الأقصى

الفصل الرابع

الأمن الإسرائيلي وعملية السلام من مدريد الى انتفاضة الأقصى

مقدمة :

رغم اتفاقات السلام الموقعة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والفلسطينيين، مازال الاعتقاد السائد لدى قادة إسرائيل أنه ليس هناك مجالاً لإدخال تغييرات أساسية في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، وأن التنازل عن الأرض قد لا يؤدي لتحقيق السلام المنشود، والأجدى هو التمسك بالأرض وضرورة الحفاظ على تفوق القوة العسكرية كأساس لفرض السلام بالشروط الإسرائيلية على الفلسطينيين.

ويقول أحد أهم منظري الحركة الصهيونية الأوائل (جابوتنسكي) في مقال نشر في الرابع من تشرين الثاني عام 1923م بعنوان الجدار الحديدي "عنما يأتي المعتدلون حاملين اقتراحاً للتنازلات المتبادلة، فإننا سنقدر على منحهم ضمانات تهدئ من روعهم، فيستطيع الشعبان أن يعيشا جنباً الى جنب بسلام وبعلاقات ندية، ولكن الطريق الوحيدة الى مثل هذا الاتفاق هي الجدار الحديدي، أي تعزيز السيطرة على فلسطين بحيث لا تكون معرضة لأي تأثير عربي، وأن الطريق الوحيدة نحو اتفاق مستقبلي تتجسد في الرفض التام لكل محاولات التوصل الى اتفاق في الحاضر" (جابوتنسكي،2010).

المبحث الأول

الأمن والمفهوم الإسرائيلي للسلام

المطلب الأول: المفهوم الإسرائيلي للسلام

نشأت إسرائيل في ظل أوضاع خاصة مختلفة في قيامها ووجودها عن بقية دول المنطقة بل العالم أجمع، فهي قامت على إحتلال الأرض وطرد الشعب الفلسطيني وتهجيره ونكران حقوقه، مما فرض عليها العداء من محيطها العربي والإسلامي، وقد منحت هذه الظروف الخاصة لقيام إسرائيل "العنصر الأمني مكانة الأولوية في الاعتبارات السياسية الشاملة، الى حد إخضاع سياسات الدولة الخارجية لحاجات الأمن، فقد أفتى بن غوريون في حينه أن وزير الدفاع هو المخول بتعيين السياسة الدفاعية، أما وظيفة وزير الخارجية فهي شرح هذه السياسة" (آلون، وآخرون، 1983، 27).

وأدرك مخططي الاستراتيجية الإسرائيلية بأن الوضع الجغرافي والسياسي لإسرائيل لا يسمح ببلوغ السلام الذي ينشدونه، وتحدث عن ذلك المخطط الأول للأمن الإسرائيلي "بن غوريون" بقوله عن حرب 1948م "إن القول الذي يدعي بأننا ربحنا الحرب ولكننا خسرنا السلام لا يقوم على أي أساس سليم، إذ لم يكن إحراز نصر نهائي أمراً ممكناً إن كان هناك نصر نهائي، فإن السلام لا يمكن أن يستمر نظراً للوضع السياسي والجغرافي للدولة ونظراً للمعطيات التاريخية التي أقيمت على أساسها إسرائيل" (أحمد، 1986، 107).

وظلت إسرائيل لسنوات طويلة بعد توقيع اتفاقية الهدنة عام 1949م، تردد بأن اعتراف الدول العربية بها يمثل المنطق الحقيقي للسلام، ثم أضافت بعد حرب 1967م عن ضرورة حل مشكلاتها مع هذه الدول "وعن حقها في المشاركة في تقرير مصير منطقة الشرق الأوسط وتشكيل مستقبلها، وبذلك تكون قد حددت ثلاثة عناصر أساسية لإحلال السلام في المنطقة، الاعتراف، وحل المشكلات المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، والمشاركة الاقليمية" (زهرة، 1992).

إن فرضية الأمن القومي الإسرائيلي الرئيسة تقوم على أن وجود إسرائيل معرض للخطر من جانب الأعداء المحيطين بها، والذين يسعون للقضاء عليها بالوسائل المختلفة، أي أنه خطر وجودي، لهذا عمل منظروا الأمن الإسرائيلي من منطلق التعريف بمشكلة الوجود الى تبني الفرضية الأساسية القائلة بأن إسرائيل لن تستطيع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي بالوسائل العسكرية، وهذا ما أكد عليه

رئيس وزراء إسرائيل الأسبق اسحق رابين بقوله "رغم التفوق العسكري لن تستطيع إسرائيل تحقيق حسم عسكري يؤدي لفرض شروط إسرائيلية للتسوية في الشرق الأوسط، أو لاتفاقية سلام في أعقاب المفاوضات" (ليفتا، 1990، 35).

لهذا رأى مخططي السياسة الإسرائيلية أن تحقيق السلام والتعايش مع الجيران العرب هو الذي يحل مشكلة الأمن الإسرائيلية من أساسها، وهذا ليس مجرد مسألة أخلاقية وإنما حتمية مصيرية أمام إسرائيل، فقد "قامت السياسة الإسرائيلية في هذا المجال على نقل مسرح العمليات للصراع العربي الإسرائيلي من ساحة المعارك الى طاولة المفاوضات ونجحت في ذلك، وكان أهم الانجازات في ذلك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979م، واتفاق أوسلو 1993م، ومعاهدة وادي عربة 1994م" (شعبان، 1999).

واتبعت إسرائيل سياسة أمنية جديدة تقوم على اعتبار اتفاقات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة العامل المركزي في حماية الأمن القومي ومنع الحرب، "وتعتبر بنود الأمن أهم البنود في الاتفاقات مع مصر والأردن والفلسطينيين، وفي المفاوضات العالقة مع سوريا. والى جانب الميل الى تحقيق الأمن بوسائل سياسية، تمسكت إسرائيل بمواصلة سباق التسلح، فالقوة العسكرية حيوية بالنسبة اليها حتى يواصل العرب طريق السلام، ويحترموا الاتفاقات في المستقبل" (عطايا، 1998، 28)، ويؤكد نتنياهو على أهمية القوة العسكرية وضرورة المحافظة عليها في عهد السلام فيما أسماه (سلام الردع)، بقوله "إن السلام الذي تستطيع دولة إسرائيل أن تتوقع الحصول عليه هو سلام الردع فقط، وأي تسويات سلمية منوطة بقدرة إسرائيل على ردع الطرف الثاني عن خرق هذه التسويات، فالسلام مع مصر والأردن تحققا نتيجة اعتراف زعماء الدولتين بعدم وجود احتمال لوحدة عربية قادرة على إلحاق الهزيمة بإسرائيل في ساحة الحرب" (نتنياهو، 1999، 399).

وبهذا نجد أن مفاهيم الأمن الإسرائيلية كالردع والحرب الاستباقية مثلت أركان أساسية لدى قادة إسرائيل حتى في الوقت الذي دارت فيه عجلة عملية السلام، ومع ذلك "فثمة اتجاه في الرأي يذهب الى أن المتغيرات الدولية والإقليمية وما تم إنجازه على مسار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي قد خففت كثيراً من وزن القوة العسكرية ودورها في صياغة الاستراتيجية الإسرائيلية ونزوعها الدائم للحرب" (فهمي، 1999، 138)، الا أن القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية ما تزال تؤكد على أهمية ودور القوة العسكرية البارز في تحقيق الأهداف ضمن إطار التوجهات الاستراتيجية العليا لإسرائيل، وهذا ما يؤكده بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل بقوله "إن القوة العسكرية هي مؤسسة لا بديل عنها للمحافظة على أمن إسرائيل على الأقل في المستقبل المنظور" (نتنياهو، 1999، 417).

وفي حين يرى المجتمع الدولي وكذلك الدول العربية والإسلامية في معظمها، أن حل القضية الفلسطينية وإرساء أسس السلام في المنطقة يتحقق باقامة الدولة

الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967م، نجد أن إسرائيل ترفض الموافقة على هذه التسوية، ويقول موشيه ماعوز[1] "أن إسرائيل لا تستطيع الموافقة وبالتأكيد ليس في المدى المنظور على مثل هذه التسوية التي من شأنها أن تعرض أمنها وصميم وجودها للخطر، وذلك تخوفاً من أن تتحول الدولة الفلسطينية الى كيان عدواني، والى دولة مسلوخة، والى قاعدة لأعمال إرهابية ضد سكان إسرائيل" (آلون، وآخرون، 1983 107).

حيث تقوم العملية السلمية وخاصة على المسار الفلسطيني على تنازل إسرائيل عن الأراضي التي إحتلتها في حرب حزيران 1967م، مقابل الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل وإنهاء حالة الحرب والعداء معها، وحسب الإسرائيليين فهذا تنازل عن العمق الاستراتيجي الذي حققته إسرائيل بعد الحرب، وكذلك للاستيطان الذي يمثل جوهر المشروع الصهيوني برمته، ولذلك نشأ خلاف بين الإسرائيليين على اختلاف توجهاتهم الحزبية والفكرية حول الخط الاستراتيجي الذي يجب على إسرائيل انتهاجه للحل السلمي (شعبان، 1999)، فهناك مدرستين سياسيتين أساسيتان على الساحة الإسرائيلية تتمثلان في حزب العمل وحزب الليكود، رغم أن المبادئ الصهيونية الأساسية هي القاسم المشترك بين جميع الأحزاب الإسرائيلية باستثناء الشيوعيين والأحزاب العربية، لكن من الممكن حصر نقاط الاختلاف بين حزبي العمل والليكود فيما يخص السلام مع العرب بالقضايا التالية: الدولة الفلسطينية، ومصير الأراضي المحتلة عام1967م، وحدود إسرائيل، ومصير المستوطنات، والانسحاب من الجولان، وعودة اللاجئين (مزاحم،2001، 90).

أولاً: حزب العمل وعملية السلام

يعتبر حزب العمل مؤسس الدولة اليهودية منذ قيامها وواضع أسس نظامها السياسي والاقتصادي، وباني قواتها العسكرية التي استطاعت أثناء توليه الحكم في إسرائيل من الحفاظ على حدودها وتوسيعها من خلال عدة حروب خاضتها حكوماته المتعاقبة (حرب عام 1948م، وحرب عام 1956م، وحرب عام 1967م، وحرب عام 1973م، والعدوان على لبنان في تموز1993م، وحرب عناقيد الغضب على لبنان ومجزرة قانا عام 1996م)، وكان لحزب العمل دور بارز في استيطان وضم الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، حيث تم ضم القدس الشرقية للسيادة الإسرائيلية عقب احتلالها مباشرة، وواصلت حكومات العمل استيطان وضم الأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى وصول حزب الليكود للحكم عام 1977م.

(1) باحث إسرائيلي وأستاذ محاضر في دائرة الشرق الاوسط في الجامعة العبرية بالقدس.

ومن المعروف عن حزب العمل أنه يجيد قراءة المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية ويسير في اتجاهها، فقد وافق الحزب على التسوية السياسية مع العرب ضمن إطار مؤتمر مدريد للسلام الذي دعت اليه الولايات المتحدة الأمريكية، بعد قيام نظام عالمي جديد بقطب واحد بزعامتها، وتداعيات حرب الخليج الثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي.

ويُحسن حزب العمل المناورات السياسية والإعلامية في قدرته على الالتفاف على المشاريع الدولية والتهرب منها، ويتميز بالمرونة السياسية مما أكسبه تأييد العديد من الدول لسياسته العدوانية بعد اظهارها بمظهر الهادفة والمحبة لتحقيق السلام والأمن لإسرائيل والدول المجاورة، فأتاحت هذه المرونة والمراوغة لإسرائيل فرصة كسب الوقت لفرض وقائع جديدة على الأرض(مزاحم،2001: 102).

ويقوم المشروع السياسي لحزب العمل على نقاء الدولة العبرية الذي يمكن أن يحدث من خلال انسحاب إسرائيل عن أجزاء من المناطق العربية المحتلة عام 1967م ، "منطلقاً في ذلك من أسباب واعتبارات أمنية وسياسية واقتصادية وديموغرافية، ولهذا فقد دعا الحزب الى إقامة ما يسمى المستوطنات الأمنية القائمة على توسيع المجال الجغرافي، مقابل معارضته لإقامة مستوطنات ذات طابع سياسي في مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية" (شعبان، 1999). فالحزب لا يعارض تفكيك بعض المستوطنات الصغيرة أو المعزولة في إطار التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، لكنه يصر على ضم الكتل الاستيطانية الكبيرة لإسرائيل باعتبارها مستوطنات أمنية. وحول الدولة الفلسطينية وحدودها نجد أن الحزب بحكم التحولات الدولية والإقليمية والمحلية لم يعد بإمكانه إنكار وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، فالحزب "يعطي أولوية المواجهة مع الخطر الديمغرافي السكاني الذي يهدد للمدى القريب – المتوسط الأكثرية اليهودية في غربي نهر الأردن، ولمواجهة هذا الخطر وليس بسبب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، يطرح تقسيم البلاد وقيام دولة فلسطينية بجانب إسرائيل" (مخول، 2002)، فهو مؤيد لإقامة دولة فلسطينية محدودة السلطات وعلى أقل قدر ممكن من الأرض ويرفض إقامتها على حدود الرابع من حزيران 1967م، ويقول اسحق رابين زعيم حزب العمل السابق "حدود الرابع من حزيران 1967م كانت سبب اندلاع الحروب وأي تحرك عسكري جوهري في الدول العربية يضع إسرائيل أمام خيار قاس:- شن حرب وقائية أو المجازفة بالتعرض لهجوم عربي يهدد أمننا، ونحن مضطرون لتحقيق حدود يمكن الدفاع عنها تختلف عن حدود الرابع من حزيران 1967م" (رابين، 1993، 169)، فحزب العمل والليكود لم يعلن أياً منهما في برامجه عن حدود إسرائيل، لكون الحدود حسب الاستراتيجية الصهيونية تقررها الوقائع على الأرض (المستوطنات) وموازين القوى السياسية والعسكرية.

ويعتبر حزب العمل نهر الأردن حداً أمنياً لإسرائيل ومنع أي جيش أجنبي من التواجد غربي النهر، كما يعتبر الحزب القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل متوافقاً بذلك مع موقف الليكود من المدينة المقدسة.

وفيما يتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين فقد رفض باراك أثناء توليه رئاسة الوزراء في إسرائيل أي شكل من اشكال حق عودة اللاجئين لديارهم، وطالب بتأجيل هذه المسألة الى ما بعد المفاوضات النهائية، وقد أثبت باراك بعد انتخابه خلفاً لنتنياهو عام 1999م أنه لا يقل تشدداً عن سلفه في قضايا التسوية السلمية مع الفلسطينيين، حتى أنه ظهر أكثر تشدداً من نتنياهو من الناحية الأمنية، مما حدا بالكاتب الإسرائيلي يؤيل ماركوس الى اطلاق تسمية (باراكياهو) عليه باعتباره نسخة جديدة عن نتنياهو(مزاحم، 2001: 92-108)، فحديث نتنياهو عن السلام القائم على الردع والقوة العسكرية، يؤكده باراك في برنامج حكومته عام 1999م بأن "السلام لن يأتي إلا من خلال قوة جيش الدفاع الإسرائيلي ودولة إسرائيل، وعنصر الردع لدى الدولة" (حيدر، 2005)، وانطلق باراك كزعيم لحزب العمل في أفكاره من وجود تهديد مستمر لوجود إسرائيل "صراع وجود"، ويتوجب على إسرائيل اعتماد استراتيجية هدفها الأساسي هو الحفاظ على دولة إسرائيل لذلك تبنى باراك مبادئ أساسية هي:-

- القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية.
- عدم العودة الى حدود الرابع من حزيران 1967م.
- عدم تواجد جيش أجنبي غربي النهر.
- بقاء معظم المستوطنات ضمن كتل استيطانية كبيرة تحت السيادة الإسرائيلية(شعبان، 1999).

وفي عام 2002م تقدم بنيامين بن العيزر رئيس حزب العمل السابق بمشروع سياسي لمؤتمر الحزب ينص على وجود دولتين لشعبين يعيشان جنباً الى جنب في إطار تعايش سلمي إسرائيل وفلسطين، يتنازل بموجبه كل طرف عن أحلامه التاريخية، دون تحديد طبيعة الدولة الفلسطينية المقترحة أو حدودها، وكجزء من هذه التسوية تزيل إسرائيل المستوطنات اليهودية من قطاع غزة والمستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، وتُمكن المستوطنين من البقاء والتجمع في كتل استيطانية رئيسة يتم ضمها الى إسرائيل. وبخصوص القدس الشرقية يقترح المشروع تطبيق نظام خاص من خلال تواجد قوة دولية يتفق عليها الطرفان الإسرائيلي والفلسطيني تتولى الاشراف على المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط البراق الذي يطلق عليه اليهود حائط المبكى، ولن توجد سيادة نهائية على الحرم القدسي، ويتم ايجاد حل ساري المفعول لجميع الأطراف بصورة متفق عليها، تشارك فيه دول إسلامية وأعضاء من

مجلس الأمن (شبيب، 2003: 120). وهذا المشروع رغم ضآلة التنازلات الإسرائيلية فيه ظل حبراً على ورق ولم يحظى بموافقة حزب العمل عليه. هذا التماثل الايديولوجي والسياسي لحزب العمل والليكود كما سنرى لا حقاً جعل يوسي سريد يصف حزب العمل قبل انفصاله عنه بأنه "ليكود رقم 2" (مزاحم، 2001، 94).

ثانياً: الليكود وعملية السلام

تشكل حزب الليكود الإسرائيلي بزعامة مناحيم بيغن في سبعينات القرن الماضي على أثر توحد حركة حيروت وحزب الأحرار في حزب واحد باسم الليكود والذي يعني التكتل، واستطاع الليكود الوصول الى سدة الحكم عام 1977م على حساب حزب العمل الذي خسر الانتخابات البرلمانية، "فمناحيم بيغن رسم سياسة حيروت اليمينية وحمل لواء أرض إسرائيل الكاملة، وتبنى حزب الأحرار هذه السياسة بعد أن فرض على شريكه الأخير الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص، بعكس العمل الذي يتبنى سياسة الاقتصاد المبرمج من قبل الحكومة وتشجيع القطاع العام" (خزمو، 1988).

فحزب الليكود منذ وصوله للسلطة عام 1977م وحتى فوز زعيمه بنيامين نتنياهو بتشكيل الحكومة عام 2009م وهو يتحدث في برامجه الانتخابية عن السلام، ولكن من وجهة نظر ليكودية محضة تقوم على الغطرسة والقوة والاستعلاء وعدم التنازل عن الأرض مقابل السلام، فيقول نتنياهو "إن إسرائيل مؤهلة للتوصل الى سلام مع كافة الدول العربية، ولكن لكي يكون هذا السلام دائماً يجب أن يرتكز على أسس متينة من الأمن والعدل، إن معارضة العرب لوجود إسرائيل كانت وما زالت العقبة الرئيسة التي تحول دون تحقيق السلام" (نتنياهو، 1999، 385)، وهنا تتضح الفكرة الرئيسة لحزب الليكود حسب مفهوم نتنياهو بأن الأمة العربية بعدم اعترافها بشرعية وجود إسرائيل هي التي تقف عائقاً أمام السلام وليس الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية، فمبدأ الأرض مقابل السلام غير موجود على أجندة حزب الليكود، ولا تؤمن به الأحزاب اليمينية برمتها، بل الطرح السياسي للحزب يقوم على مبدأ السلام مقابل السلام، فنتنياهو يسعى لتحقيق سلام مبني على اعتراف الدول العربية بشرعية وجود إسرائيل وبقائها آمنة مستقرة، دون شروط مسبقة بالانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة بل مقابل الخيرات الاقتصادية التي ستعود على العرب من هذا السلام، وأن معادلة السلام مقابل التخلي عن الأرض خاطئة، وأن السلام يعود على الدول العربية بفائدة أكبر من الفائدة التي ستعود على إسرائيل، وفي هذا الخصوص يقول نتنياهو أن "السلام مع إسرائيل يمكن أن يصبح بالنسبة للدول العربية جسراً الى العالم الغربي الصناعي، من أجل تجنيد الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية عديدة" (نتنياهو، 1999، 392).

ومن الجدير ذكره أن مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من أكتوبر عام 1991م انعقد فترة تولي اسحق شامير رئاسة حكومة إتلاف وطني ضيقة في اسرائيل مُشكلة من حزب الليكود وعدد من الأحزاب اليمينية الصغيرة (تسومت، هتحيا، موليدت) ولم يكن حزب العمل ممثلاً فيها لخروجه من الإئتلاف الحكومي على خلفية المفاوضات مع الفلسطينيين، فقد وافق شامير أخيراً على صيغة وزير الخارجية الأمريكية بيكر لعقد مؤتمر سلام للشرق الأوسط وفقاً لقراري مجلس الأمن الدولي 242 و 338، وجادل شامير بأن العرب بعد حرب الخليج اضطروا الى التفاوض مع إسرائيل وفق شروطها الخاصة، بحكم موافقة سوريا على التفاوض المباشر دون شروط مسبقة بالانسحاب، وم.ت.ف مغيبة عن الحضور.

والحقيقة أن شامير هو الذي خضع للضغوط الأمريكية بشأن المؤتمر، فهو صاحب المواقف الرافضة والمتعنتة من المؤتمر الدولي، وغير مستعد لتغيير معارضته لمبدأ الأرض مقابل السلام، فقد صرح شامير في 24 يوليو 1991م قائلاً "أنني لا أؤمن بالحلول الوسط فيما يتعلق بالأراضي، فإن بلدنا صغير جداً وهذه الأراضي تتصل بحياتنا كلها بأمننا بمياهنا باقتصادنا، وأنني أؤمن أننا نرتبط ارتباط أبدي بهذا الوطن بكامله، فالسلام والأمن متلازمان، كما أن الأمن والأرض والوطن هو كيان واحد" (غوانمه، 2002، 251)، وبهذا يكون شامير نفى قبوله بروح القرارت الدولية 242,338 الخاصة بمؤتمر مدريد. وإدراكاً لحجم التغيرات الدولية وتأثيرها على إسرائيل إنضمت حركة موليدت اليمينية المتطرفة للائتلاف الحكومي بزعامة شامير في فبراير 1991م، حيث صرح رحبئام زئيفي زعيم موليدت بالقول أن "الحرب الحقيقية سوف تبدأ في اليوم التالي لحرب الخليج، حينما يبدأ الصراع العظيم حول مستقبل أرض إسرائيل، ولهذا السبب قررنا الانضمام الى الائتلاف الحكومي" (شندلر، 1997، 402)، فدخول هذه الحركة المتطرفة جاء لتعزيز مواقف شامير وعدم الاستسلام للضغوط الأمريكية.

فالمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية(بدء انهيار الاتحاد السوفيتي، حرب الخليج الثانية، الانتفاضة الفلسطينية) إضافة لضرورة المحافظة على المصالح الأمريكية في المنطقة عبر ضمان استقرار وأمن إسرائيل جعلت شامير يستجيب للمطلب الأمريكي بحضور مؤتمر مدريد للسلام، ويدرك بأن عصر الأرجون وليحي[1] والانتداب البريطاني قد انتهى منذ زمن، وأن التمسك بالاحتفاظ بكامل الأرض وعدم التقسيم أصبح في هذه المرحلة على الأقل معلقاً، وأن الوقت قد حان لبداية عصر المفاوضات حول عملية السلام، وهي التي قال بشأنها شامير أنه كان

(1) الأرجون وليحي منظمات صهيونية مسلحة مارست الإرهاب المسلح ضد الفلسطينيين قبل قيام اسرائيل كدولة عام 1948م.

ينوي إطالة أمد المفاوضات حول الحكم الذاتي الى عشر سنوات، ولاحقاً وافق الليكود على معاهدة السلام مع الأردن في أكتوبر 1994م، والتي وقعها اسحق رابين زعيم حزب العمل ورئيس الحكومة الاسرائيلية في حينه، وبمعنى آخر فقد قبل الليكود التخلي عن الضفة الشرقية للملك حسين، وتقبل نتنياهو والجيل الجديد من زعماء الليكود السياسات الواقعية المميزة لمرحلة التسعينات (شندلر، 1997: 407-424)، وكان الاعتقاد السائد لدى الليكود والأحزاب الدينية اليمينية بأن الأردن هو أرض إسرائيل الشرقية، "وهذه عقيدة توراتية تؤمن بها كل الأحزاب الإسرائيلية وكتلها، أما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فهي غير موجودة في برامج حزب الليكود، ولا تقره، بل تعمل على تحقيق الوطن البديل في الأردن، وهذا ما يصرح به قادة الليكود والأحزاب الدينية المتطرفة" (غوانمه، 2002، 195).

ويقوم المشروع السياسي لحزب الليكود على اعتبار "أن الحق السرمدي للشعب اليهودي على أرض إسرائيل غير قابل للتأويل، ويندمج مع حقه في الأمن والسلام" (خزمو، 1988)، فالحزب يعتبر أن أرض فلسطين هي (أرض إسرائيل التاريخية) ولليهود الحق في استيطانها بغض النظر عن الاعتبارات الديمغرافية أو الدولية المطالبة بوقف الاستيطان، ولا يميز بين مستوطنات أمنية وأخرى سياسية فكلها حسب اعتقاده أرض إسرائيل، وهذا يفسر استمرار حكومة نتنياهو الحالية بتسريع الاستيطان في الضفة الغربية والقدس بوتيرة عالية غير آبهة بالمطالبات الدولية ومنها الأمريكية بضرورة وقف الاستيطان لإتاحة الفرصة أمام المفاوضات كي تأخذ طريقها عبر عملية السلام.

ويعارض حزب الليكود إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على حدود الرابع من حزيران 1967م، فهو يرى الحل عبر نوع من الإدارة الذاتية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية أو عبر تقاسم السلطات مع الأردن، أو على فكرة التقاسم الوظيفي مع الفلسطينيين، بإعطاء الفلسطينيين سلطة حكم ذاتي وبقاء السيطرة الأمنية على المعابر والحدود والبحر والجو بأيدي القوات الإسرائيلية، ومنع اقامة سيادة فلسطينية على الضفة الغربية، ويوضح ذلك نتنياهو بقوله "إن إسرائيل ملزمة بضمان سيطرتها الحتمية على المناطق الحيوية لسد أي هجوم من الشرق، وهذا يعني السيطرة الكاملة على غور الأردن، والاحتفاظ بمنشآت عسكرية ذات أهمية استراتيجية في الضفة الغربية، وفكرة وضع قواعد إسرائيلية للإنذار المسبق في المناطق التي ستكون تحت سيطرة جزئية فلسطينية ليست مناسبة على المدى البعيد" (نتنياهو، 1999، 416).

ويرى بنيامين نتنياهو في الحكم الذاتي للفلسطينيين بأنه لا يعني دولة "إنه نوع من نظام حكم داخلي يسمح لأقلية قومية أو دينية بإدارة شئونها تحت سيادة شعب آخر" (نتنياهو، 1999، 414)، وهنا يتوجب القول بأن هذه الأقلية القومية التي يتحدث

عنهـا نتنيـاهو ستصـبح أغلبيـة بعـد سـنوات قليلـة عـام 2020م حسـب الاحصـائيات الإسـرائيلية (انظـر جـدول رقـم 3-2)، فهـل سـتحكم الأقليـة اليهوديـة فـي هـذه الحالـة الأكثريـة العربيـة؟ كمـا كـان يجـري فـي النظـام العنصـري السـابق فـي جنـوب أفريقيـا والذي ذهب دون رجعه.

ويرفض حزب الليكود البحث في موضوع اللاجئين الفلسطينيين، ويرى أنه ينبغي حل هذا الموضوع ضمن نطاق الدول العربية، أما القدس فيعتبرها الليكود عاصمة إسرائيل الأبدية وغير قابلة للتقسيم.

وبالنسبة للتسوية مع سوريا فيكرر الليكود طرحه مبدأ السلام مقابل السلام "رافضاً الانسحاب الإسرائيلي من هضبة الجولان، وداعياً الى استمرار خضوعها للسيادة الإسرائيلية التي أقرها الكنيست عام 1981م" (مزاحم، 2002، 91)، فهضبة الجولان تم تطبيق القانون الإسرائيلي عليها وضمها للسيادة الإسرائيلية الكاملة في عهد الحكومة الإسرائيلية التي تزعمها الليكود عام 1981م.

وبناء على ما تقدم يتبين أنه ليس هناك أدل على وصف سياسة نتنياهو مقارنة بسياسة حزب العمل سوى قول البروفيسور الفلسطيني ادوارد سعيد "إن سياسات نتنياهو ليست سوى امتداد متحجر وقح لسياسات حزب العمل تجاه الفلسطينيين، التي تقوم على المواقف نفسها، ضمنياً أحياناً وصراحة أحياناً أخرى" (سعيد، 2002، 93).

المبحث الثاني

الأمن الإسرائيلي ومشاريع التسوية السلمية

المطلب الأول: مؤتمر مدريد وعملية السلام

تعتبر نهاية الحروب الفرصة المناسبة والطبيعية لانعقاد مؤتمرات السلام للاتفاق على الشروط والمبادئ الأساسية التي ستحدد علاقات الدول ببعضها في المستقبل. فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة جورج بوش الأب بالانتصارات الكبرى التي حققتها في أوائل التسعينات من القرن الماضي خاصة في حرب الخليج، وبدء انهيار وتفكك الإتحاد السوفيتي عدوها الرئيسي على مدار عقود خلت، مما جعلها تعتقد أن أوضاع منطقة الشرق الأوسط قد باتت جاهزة تماماً لتنفيذ برنامج السلام الذي عجزت الإدارات الأمريكية السابقة في فرضه على هذه المنطقة. فقد توجهت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن فرغت من حرب الخليج لإعادة ترتيب أولوياتها وفق مصالحها الاستراتيجية الكونية في ظل نظام عالمي جديد أحادي القطب، فعملت على الإعداد لعملية سلام بالشرق الأوسط من خلال جمع الأطراف المعنية على مائدة المفاوضات المباشرة من خلال مؤتمر دولي في مدريد 1991م، وقبل بدء المؤتمر بعدة أشهر، أي بتاريخ 6 آذار 1991م وقف جورج بوش أمام الكونجرس الأمريكي ليعلن "أن وضع السلام في الشرق الأوسط يستلزم تسويات وتنازلات، ليس ثمة بديل عن الدبلوماسية، لابد أن يقوم السلام الشامل على قاعدة قراري مجلس الأمن 242، 338، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، ولابد أن يصاغ هذا المبدأ على نحو يضمن لإسرائيل الأمن والاعتراف بها، ويضمن للفلسطينيين حقوقهم المشروعة" (الدجاني، 1998).

كان واضحاً أن إسرائيل قبلت حضور المؤتمر كارهة، فقد تزعم إسرائيل تلك الفترة حكومة يمينية برئاسة شامير والذي أعلن مراراً رفضه لعقد مؤتمر دولي للسلام، غير أن إسرائيل التي خرجت حائرة بعد الاستغناء عن دورها وخدماتها إبان حرب الخليج، ما كان لها أن ترفض دور الشريك الأكبر لها وهو يقوم بتشكيل وترتيب أوضاع المنطقة من حولها، فكانت نتائج حرب الخليج الثانية المنطلق الأساسي للولايات المتحدة لفرض تصورها لحل القضية الفلسطينية، وهو ذاته التصور الإسرائيلي القائم على الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بالمنطقة وقبولها في المحيط العربي، وهذا الوضع جعل نتنياهو مدركاً للتغيرات من حوله، فيقول في مقدمة كتابه (مكان تحت الشمس-1995) "أدى انهيار دولة الاتحاد السوفيتي التي

كانت تدعم الدكتاتوريين العرب، وهزيمة العراق في حرب الخليج، الى خلق ظروف دولية مريحة لتحقيق الهدف الإسرائيلي، أي تحقيق تسويات سلمية مع العرب لا تسلب من إسرائيل مكاسبها في حرب الأيام الستة، وعلى أساس هذا المفهوم شرعت إسرائيل لأول مرة في مفاوضات مباشرة مع كل جيرانها في مؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام1991" (نتنياهو، 1999، 54)، وهنا يتضح أن نتنياهو الذي شارك في عضوية الوفد الإسرائيلي لمفاوضات مدريد يسوغ مبرراته لقبول إسرائيل مؤتمر مدريد، وهو موقف متعارض مع موقفه عشية المؤتمر المذكور، فحسب ما جاء في صحيفة هآرتس، أكنوبر1991م "لم يعتقد نتنياهو أن المؤتمر يمكن أن يؤدي الى أي شيء، باستثناء حمل إسرائيل على العودة الى حدود 1967م وتحييد قدرتها الرادعة، وأراد نتنياهو أن تقوم إسرائيل بحمله إعلاميه صاخبه ضد تكتيكات إدارة بوش" (شيندلر، 1997، 405)، ولعل هذا يتوافق مع آراء اليمين الإسرائيلي في حينه والذي مثلت مواقف نتنياهو فيه حجر الزاوية، وإدراك نتنياهو للتحولات الإقليمية والدولية جعلته يقول: "إن إيمان الإسرائيليين بتفوق قوتهم العسكرية بالذات، هو الذي قلص جهود إسرائيل كي تضمن لنفسها أحلافا سياسية، التي بدونها يصعب على أية أمة وبخاصة إذا كانت أمة صغيرة العمل على الساحة الدولية" (نتنياهو، 1999، 445)، فهذه القوة العسكرية الإسرائيلية لم تقوم بالدفاع عن إسرائيل أو حتى حماية نفسها في وجه الصواريخ العراقية إبان حرب الخليج الثانية، بل عملت الولايات المتحدة على وضع بطاريات صواريخ الباتريوت المضادة للصواريخ في إسرائيل وقام على تشغيلها طواقم عسكرية أمريكية.

ومن جانب آخر كان امتلاك إسرائيل للقوة العسكرية المتقدمة وخاصة للسلاح النووي كمرتكز لأمنها القومي يهدف الى انتاج إدراك عربي باستحالة الانتصار على إسرائيل "وبث روح اليأس لدى العرب إذ هم لم يستطيعوا أن ينتصروا على إسرائيل وهي مدججة بالسلاح التقليدي، فكيف سيتسنى لهم القضاء عليها وهي مدججة بالسلاح النووي، إن هذا الإدراك العربي سيكون الخطوة الأولى لدفع العرب بالقبول بالسلام الإسرائيلي" (سليمان، 1989).

وعندما وافق شامير في خريف 1991م على صيغة وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية جيمس بيكر لعقد مؤتمر دولي للسلام، ادعى شامير بأن العالم العربي اضطر للتفاوض مع إسرائيل نظراً لقوتها العسكرية وإنجازاتها في حرب حزيران 1967م، ويتفق معه خليفته نتنياهو في هذه النظرة حسب كتابه سالف الذكر، بأن موافقة العرب على المفاوضات جاءت وفقاً لشروطها الخاصة المتمثلة بالتفاوض المباشر مع إسرائيل دون شروط مسبقة، وضرورة تغييب منظمة التحرير الفلسطينية عن المفاوضات تلبية لمطلب شامير، بأن يتم تمثيل الفلسطينيين ضمن وفد مشترك مع الأردنيين بحيث لا يضم الوفد أي عضو من منظمة التحرير الفلسطينية أو من

الشتات الفلسطيني، ونجحت الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة بإقناع المنظمة بذلك، وهي التي فتحت حواراً مع المنظمة بعد تلبية الأخيرة للشروط الأمريكية والتي تضمنت التعهد الذي قطعه هنري كيسنجر لإسرائيل عام 1975م "بأن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة أو تتفاوض معها، الا إذا اعترفت المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وقبلت القرار 242، كما أضاف الكونجرس في أغسطس 1988م شرطاً آخر وهو ضرورة أن تعلن المنظمة نبذها للإرهاب" (المسحال، 1994، 169).

ففي الرابع عشر من كانون أول/ ديسمبر/1988م "عقد عرفات مؤتمراً صحفيا بجنيف أعلن فيه قبوله لحقوق جميع الأطراف بالعيش في سلام وأمن في المنطقة ونبذه كافة أشكال الإرهاب، بما فيه إرهاب الفرد والجماعة والدولة" (شندلر،1997، 364)، كما أعلن في هذا المؤتمر قبوله للقرارين 242 و338 كأساس للمفاوضات، وفي غضون ساعات رفعت الولايات المتحدة الحظر الذي كان مفروضاً على التعامل مع المنظمة، إلا أنها استجابت لمطلب شامير بإبعاد المنظمة عن المؤتمر، وتم تمثيل الفلسطينيين ضمن وفد أردني فلسطيني مشترك، علماً أن "ملك الأردن قد أعلن عبر التلفزيون في 31 تموز 1988م عن فك ارتباط الأردن الإداري والقانوني بالضفة الغربية الذي أعلنه جده عام 1950م" (Schiff, and Yaari, 1991,270). وبالتالي أصبحت المنظمة هي المسئولة عن الفلسطينيين الموجودين في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا القرار جاء ليعطي المنظمة ثقلاً أكبر على الساحة الدولية خاصة بعد مرور عام على انتفاضة الجماهير الفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي، وفي نفس العام بالدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني التي انعقدت بالجزائر في نوفمبر/1988م "تم اتخاذ القرار الواضح والمحدد والمتمثل بإعلان دولة فلسطين على قاعدة قرار التقسيم رقم181، كما تم اتخاذ القرار بقبول القرارين 242 و 338 بعد إحدى وعشرين سنة من الرفض المستمر لهما" (الحوت، 1994)، أي بعد أربعين سنة جاء قبول المنظمة بقرار التقسيم رقم181، وهو القرار الذي أعطى لليهود مساحة 56.47% من الأرض الفلسطينية، وهو ذات القرار الذي استندت اليه المنظمات الصهيونية في 15 أيار1948م لإعلان قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين. و ربما نجد مبرراً أمام الفلسطينيين في ذاك الوقت بعدم وجود الموقف الفلسطيني الخاص بالقرار، لارتهان الشأن الفلسطيني بأيدي الأنظمة العربية، فلم يكن هناك حكومة فلسطينية، ولا سلطة فلسطينية تشريعية كانت أم سياسية لتقبل القرار أو لترفضه.

كانت القضية الفلسطينية ورفض إسرائيل قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحل الصراع العربي الإسرائيلي، المحك الذي يظهر مدى جدية ومصداقية الولايات المتحدة ونظامها العالمي الجديد في بدء مسيرة لإحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة، فقد تبددت تلك الآمال خاصة بعد دعوة أمريكا لمؤتمر دولي تحت رعايتها وباشتراك صوري للاتحاد السوفيتي، وليس تحت رعاية الأمم المتحدة وتنفيذاً

لقراراتها السابقة والخاصة بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، ففي هذا المؤتمر إسرائيل غير ملزمة بتنفيذ أي قرار دولي، وانما يتوجب على الأطراف المتفاوضة في المؤتمر التوصل الى قرارات فيما بينهما، هذه كانت القاعدة الأساسية لسير أعمال المؤتمر، وبدا جلياً أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية هو القرار الواجب النفاذ في كافة القضايا الدولية، وبناء عليه قدمت إسرائيل تفسيرها الخاص بالقرار 242، بإدعائها أن القرار المذكور يطالب إسرائيل بالانسحاب من "أراضي" احتلتها في حرب عام 1967م، أي ليس كل الأراضي التي احتلتها في هذه الحرب ولكن بعضها فقط، طبقاً للنص الانجليزي occupied territories، وليس طبقا للنص الفرنسي الذي أشار بوضوح الى (كل الأرض) المحتلة.

وإذا تفحصنا الأسس والقواعد التي قامت عليها عملية السلام في مؤتمر مدريد، وجدنا أن كل طرف وضع أسساً وشروطاً تختلف عن الأسس التي وضعها الجانب الآخر، أو على الأقل حسب فهمه الخاص، إلا أن الولايات المتحدة ومن منطلق الهيمنة والتفرد وفرض إملائاتها وفق استراتيجيتها الجديدة بالشرق الأوسط، أرغمت جميع الأطراف وخاصة الطرف العربي على الجلوس الى طاولة المفاوضات وفق أسس عامة وغير دقيقة، أصبحت سبباً أساسياً فيما بعد لتعثر المفاوضات بين الجانبين ومنشأ لها. وقد طرحت الإدارة الأمريكية مجموعة من الأسس أمام أطراف مؤتمر مدريد، وجرى التعاطي معها إعلامياً وهي(الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 12):-

- مبدأ الأرض مقابل السلام.
- تطبيق الشرعية الدولية على أساس القرارين 242 و338.
- الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- الأمن والسلام لإسرائيل.

ولم يقدم العرب الأسس التي تستند الى قواعد القانون الدولي أو الى قرارات الأمم المتحدة، أو أنهم لم يستطيعوا ذلك بفعل الضغط الأمريكي، بل إن الإدارة الأمريكية تبنت التصور الإسرائيلي والذي على أساسه سيتم إحلال للسلام في المنطقة وهو(المسحال، 1996، 165):

- إقامة حكم ذاتي في الضفة وغزة للسكان وليس للأرض.
- بعد مرور عدة سنوات الحكم الذاتي تبدأ المفاوضات حول الحل النهائي لموضوع الأرض.
- رفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير أو الدولة المستقلة.

- سيطرة الفلسطينيين في الضفة وغزة على شئون حياتهم اليومية، أما الدفاع والأمن والخارجية في يد إسرائيل.
- تجميد المستوطنات السياسية في الضفة وغزة، وعدم تجميد المستوطنات الأمنية.
- استثناء القدس من مفاوضات التسوية قي المرحلة الأولى.
- عدم الاعتراف بحقوق ملايين اللاجئين المقيمين خارج الضفة والقطاع.

وبالنسبة لمرتفعات الجولان والجنوب اللبناني، فإن إسرائيل تطالب سوريا ولبنان بإعطائها ضمان أمن الحدود والتطبيع قبل البحث في حجم وطريقة الانسحاب من هذه المناطق.

لقد نجحت إسرائيل في تثبيت طريقة المفاوضات المباشرة مع العرب والتي شكلت إحدى ركائز نظريتها التفاوضية، فهي منذ قيامها عام 1948م ترفض أي طريقة أخرى من الطرق التي استند عليها القانون الدولي وهي بذلك أرادت "إخراج الأمم المتحدة من دائرة المشاركة في حل النزاع، ويعني هذا إلغاء رقابة المجتمع الدولي على كيفية تنفيذ قراراته، كما يعني طي المرجعية القانونية الدولية للنزاع وحله، واستبدال الأمر الواقع بها كلما أمكن ذلك" (الأسدي، 1998).

وكان الفلسطينيون قد حددوا مبادئهم للاشتراك في عملية السلام متزامنة مع الزيارة الأولى لجيمس بيكر للمنطقة بتاريخ 12 آذار1991م وهي"الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وقيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية جنباً الى جنب دولة إسرائيل، واتخاذ قرارات الأمم المتحدة النافذة أساساً لعملية السلام، وعقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام للأمام" (غوانمه، 2002، 250)، والملاحظ شتان ما بين الأسس التي طالب بها الفلسطينيون وما بين أسس التصور الأمريكي الإسرائيلي، وما جرى في المؤتمر عند افتتاحه في الثلاثين من أكتوبر1991م والذي حضره فلسطينيين غير أعضاء في المنظمة ضمن وفد أردني- فلسطيني مشترك، سرعان ما انفصل الى وفدين فلسطيني وآخر أردني، وتركزت المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية على موضوع الأرض، إجراءات الأمن، الحدود، المياة، إقامة حكومة فلسطينية بعد خمس سنوات انتقالية، والتقدم في تلك المفاوضات كان بطيئاً، فحتى بدء الجولة التاسعة من المفاوضات الثنائية بتاريخ 27 نيسان 1992م والتي استمرت ثلاثة أسابيع، قدم الجانب الإسرائيلي ورقة عمل اعتبرها الفلسطينيون "تزييناً لوجه الاحتلال، فرفضته م.ت.ف، وقال رئيس الدائرة الإعلامية في م.ت.ف ياسر عبد ربه أن هذا المشروع لا يعطي الفلسطينيين سوى بعض السلطات البلدية لتخفيف الحمل عن الإحتلال مع إضفاء المشروعية عليه" (ا.ش، 1992)، وكانت نتائج تسع جولات من المفاوضات العربية

الإسرائيلية لم تسفر عن شيء ملموس، حتى أن وزير خارجية لبنان فارس بويز قال "أن الجولة التاسعة لم تعط بما فيه الكفاية لتبرير عقد جولة عاشرة" (ا.ش، 1992).

ويقول رابين أن الليكود حاول تجنب مواجهة المشكلة الفلسطينية التي هي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، وفي هذا إشارة لما نقلته صحيفة معاريف عن لسان شامير قوله "كنت أنوي اطالة المفاوضات مع الفلسطينيين عشرة أعوام يجري في خلالها تكثيف الاستيطان في المناطق ليصل عدد المستوطنين اليهود الى نصف المليون" (الموعد، 1992).

لقد كان الهدف من عقد مؤتمر مدريد للسلام هو تحقيق قدر من الاستقرار لحفظ المصالح الأمريكية في المنطقة، وضمان أمن إسرائيل وتأسيس قاعدة مشروع السلام في قلب قاعدة الصراع وهي فلسطين، أما الهدف الإسرائيلي من عملية السلام كما يوضحه يوسي الفر[1] "أن مصلحة إسرائيل في هذه العملية، مصلحة إسرائيل لوحدها يمكن حصرها كلها تقريباً في الاعتبارات الأمنية" (بوتول، 1995، 19).

المطلب الثاني: أوسلو والأمن الإسرائيلي

في غضون أسابيع قليلة بعد مؤتمر مدريد بدأ الائتلاف الحكومي الإسرائيلي برئاسة شامير بالتصدع، نظراً لخروج الأحزاب الدينية اليمينية من الحكومة بدعوى أن الوفد الإسرائيلي الى المفاوضات الثنائية في واشنطن قدم تنازلات حول الحكم الذاتي للفلسطينيين وأن هذا من "شأنه فتح الطريق أمام تنازلات إقليمية والتخلي عن المستوطنين" (شندلر، 1997، 408)، وأدى خروج هذه الأحزاب لإجراء انتخابات إسرائيلية عامة مبكرة في يونيو 1992م والتي جاءت بحزب العمل بزعامة اسحق رابين للحكم، وجرت اتصالات غير علنية بين حكومة رابين ومنظمة التحرير الفلسطينية لمدة ستة شهور في العاصمة النرويجية أوسلو، مهدت الطريق نحو اتفاق إعلان المبادئ الذي حمل اسم أوسلو.

فقد شكل توقيع إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في 13 أيلول/ سبتمبر 1993م، قيمة سياسية كبيرة عكست تحولاً حاسماً من قبل إسرائيل و م.ت.ف وفي تاريخ الصراع الإسرائيلي – العربي برمته، وهذا الاتفاق كان لابد له أن يصطدم بمشاكل جوهرية خلفتها عقود من الصراع السياسي والنفسي فصلت بين الجانبين.

وبالنظر الى نصوص اتفاق إعلان المبادئ بدءا من رسائل الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والمنظمة "نجد أن منظمة التحرير الفلسطينية اعترفت بحق إسرائيل في الوجود، وهي صيغة لم تعرف من قبل في القانون الدولي، وتخلت عن العنف، فيما

(1) المدير السابق لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب.

اكتفت إسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطيني" (سعيد، 2002، 89)، ولم ترد أي إشارة للانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، أو حصول الفلسطينيين على حقهم بممارسة السيادة على أرضهم أو حقهم في تقرير المصير وإقامة الدولة، "فاتفاق إعلان المبادئ في أوسلو عام 1993م لم يكن اتفاق سلام، بل أنه في الأغلب كان اتفاقية للدخول في عملية مفتوحة متعددة المراحل للوصول لاتفاق سلام، هذه الآلية الدبلوماسية الدولية لا تعطي انتقال أوتوماتيكي من مرحلة لأخرى، ولكنها تخضع لتقييم إسرائيل للمرحلة السابقة للدخول بالمرحلة التالية" (Weinberger, 1997, 198).

أما جوهر نصوص الاتفاق فهي كما أوضحت المادة (1) من إعلان المبادئ، بأن هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية تأسيس سلطة حكم ذاتي فلسطيني انتقالي، وأن يكون هناك مجلس منتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات تؤدي لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و 338، وأن السنوات الخمس للمرحلة الانتقالية سوف تبدأ عند الانسحاب من قطاع غزة وأريحا، وستبدأ مفاوضات الوضع النهائي بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ومن المفهوم أن مفاوضات الوضع النهائي ستشمل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود والمياة.

وبمجرد التصديق على إعلان المبادئ والانسحاب من غزة وأريحا، سيتم تحويل سلطات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية للفلسطينيين وهي التعليم ، الصحة، الشئون الاجتماعية، الضرائب، والسياحة (المسحال، 1994: 182-197)، ولضمان الأمن العام الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فسيتم تشكيل شرطة فلسطينية، حيث جاء في البند الثامن لاتفاقية (أوسلو2) الموقعة في 4 أيار1994م "تنشئ السلطة الفلسطينية قوة شرطية قوية، ولن يسمح لأي منظمة أو فرد في قطاع غزة أو منطقة أريحا بتصنيع أو بيع أو الحصول على أو تملك أو استيراد أو ادخال أي أسلحة نارية أو ذخائر أو مفرقعات أو بارود أو أي معدات من هذا النوع" (النص الكامل، 2012)، أما الأمن الخارجي والحدود والمستوطنات فهو تحت مسئولية إسرائيل الكاملة، فقد ورد في البند السابع لاتفاقية أوسلو(2) "ستستمر إسرائيل في القيام بمسئولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وتشمل المسئولية عن حماية الحدود المصرية والخط الأردني والدفاع ضد التهديدات الخارجية من البحر ومن الجو وكذلك المسئولية عن الأمن الشامل للإسرائيليين والمستوطنات" (النص الكامل، 2012).

وقسمت اتفاقية أوسلو أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الى ثلاثة مناطق ا، ب، ج، فالمنطقة(ا) المأهولة بالسكان تخضع للحكم الذاتي الفلسطيني

باستثناء(الخليل) "حيث تبلغ مساحة المنطقة (ا) 18.2% من مساحة الضفة وقد خضعت هذة المنطقة من الناحيتين الأمنية والمدنية الى السلطة الفلسطينية، منطقة (ب) بلغت مساحتها 21.8% من مساحة الضفة الغربية، وقد خضعت هذه المنطقة من الناحية المدنية فقط للسلطة الفلسطينية، وبقيت السيادة الأمنية عليها للإسرائيليين، أما منطقة (ج) وهي المنطقة الأكبر والبالغة مساحتها 60% من مساحة الضفة فقد خضعت بالكامل الى اسرائيل" (جبر، 2005، 32)، أنظر ملحق رقم (5).

ورغم أن اتفاق أوسلو نص على التعامل مع الضفة وغزة كوحدة اقليمية، الا أن إسرائيل عملت على تعميق الفصل بين المنطقتين، وظلت الحركة مقيدة بينهما، واقتصرت على النخب السياسية وفئة قليلة من التجار (تماري، وحمامي،2001).

وبشكل عام فقد حصلت إسرائيل على الاعتراف بوجودها من خصمها الرئيس(الفلسطينيين)، وبالتالي مهدت هذه الحالة الطريق أمام بقية الدول العربية والإسلامية للاعتراف بإسرائيل وفتح علاقات طبيعية معها على الصعيد السياسي والتجاري، وهذا ما سعت إسرائيل لتحقيقه منذ تأسيسها، وقد سمى الكاتب الإسرائيلي شلومو غازيت هذه الحالة (بالتغير البارز في الموقف نحو إسرائيل في دول العالم العربي والإسلامي)، ويقول "أن عدداً من هذه الدول بما في ذلك المغرب، تونس، عُمان، وقطر قد أقامت علاقات سياسية وتجارية مع إسرائيل، وأن العناصر الهامة في العزلة الإسرائيلية سياسياً واقتصادياً قد قلصت أو انتهت" (بوتول، 1995، 91).

وبعد فترة قصيرة من توقيع أوسلو، وقعت إسرائيل اتفاقية وادي عربة مع الأردن لتنهي إسرائيل حالة الحرب مع هذا البلد العربي المجاور، ولم يكن استخدام اتفاق أوسلو جسراً للعلاقات مع الدول العربية هو الهدف الوحيد لإسرائيل، بل كان هناك هدف أسمى وهو تطبيع علاقاتها مع الشعوب العربية والإسلامية، والمقابل الذي حصده الفلسطينيين حكم ذاتي فلسطيني لا يتجاوز المناطق المأهولة بالسكان، ومع ذلك رأى العديد من الفلسطينيين والإسرائيليين أن منظمة التحرير الفلسطينية تمكنت من وضع أسس الدولة الفلسطينية المستقبلية(مجلس تشريعي منتخب، سلطة قضائية، سلطة تنفيذية) في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وهناك من الفلسطينيين من نظر الى اتفاقية أوسلو "باعتبارها حلاً مجحفاً جداً، وهي كذلك في الحقيقة، مما أدى الى نشوء معارضة فاعلة لهذه الاتفاقية في صفوف الشعب الفلسطيني داخل فلسطين، ومعارضة أوسع من قبل الشعب الفلسطيني خارجها وفي مناطق الشتات حيث يوجد خمسة ملايين لاجئ ونازح" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 64).

وهناك من يرى أن بنود اتفاقات أوسلو أتاحت للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة "نتيجة غموضها وقابليتها للتأويلات المتعددة من جهة، وتأجيل المسائل الأساسية (القدس والمستوطنات والسيادة على الأرض والمياة والحدود واللاجئين) الى

مفاوضات الوضع النهائي من جهة أخرى، ممارسة سياسة التسويف والمماطلة مع الفلسطينيين لجرهم الى تقديم تنازلات خطيرة في المسائل السابقة" (مزاحم، 2001، 105). والواقع أنه جرى تعثر لعملية السلام في السنوات الثلاث الأولي لتوقيع أوسلو قبل مجيء الليكود (نتنياهو) للحكم في إسرائيل، فقد تلكأت إسرائيل في تنفيذ الاتفاقيات، وبرر رابين ذلك بجملته الشهيرة " ليس هناك مواعيد مقدسة" والتي أصبحت بمثابة الحكمة لمن جاءوا بعده.

ويقول الكاتب الإسرائيلي رون بونداك وهو من أعضاء الوفد الإسرائيلي المفاوض في أوسلو في مقالة لصحيفة يديعوت أحرنوت بتاريخ 3 حزيران 2001م "إن الجانب الفلسطيني قدم في أوسلو التنازل الجوهري والأساسي في المجال الإقليمي، لقد وقع الفلسطينيون هناك على وثيقة يفهم منها بوضوح، كذلك حسب رأيهم، أن حق تقرير المصير، أي دولتهم يُجسد فقط في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، أي بإقامة دولتهم على 22% من أرض فلسطين الانتدابية" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 46).

أما بنيامين نتنياهو فقد عارض اتفاقية أوسلو بكل قوة، فبعد أيام من التوقيع في واشنطن "وصف نتنياهو عملية أوسلو بأنها كذبة كبرى، وطالب بإجراء استفتاء وطني، وألمح الى أن الليكود ربما لا يحترم عملية السلام في حالة عودته للسلطة" (شندلر،1997، 419).

ويقول نتنياهو "أن الأسوأ والأخطر كانت موافقة حكومة اليسار عام 1994م على تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من السيطرة على قطاع غزة ورأس الجسر في أريحا، ممهدة بذلك لتوسيع سلطة المنظمة الى الضفة الغربية" (نتنياهو، 1999، 409)، ويرجع نتنياهو أسباب رفضه لأوسلو بأن إسرائيل عند تطبيقها لأول مرحلة بهذا الاتفاق في غزة وأريحا، تكون تنازلت عن السيطرة الأمنية في تلك المناطق، وأن تطبيقاً مماثلاً لباقي مراحل الاتفاقية في الضفة الغربية، سيؤدي الى انسحاب إسرائيلي حتى حدود عام1967م وهو ما يعرض وجود إسرائيل للخطر، وأن خطة المنظمة تهدف الى إقامة دولة فلسطينية على مراحل تكون منطلقاً للقضاء تدريجياً على إسرائيل بالتعاون مع الدول العربية، وأن الترتيبات الأمنية مهما بلغت جودتها فلن تفي بحاجة الجيش الإسرائيلي الأمنية ليكون قادراً على وقف هجوم وتجنيد الاحتياط دون العمق الاستراتيجي الذي توفره جبال الضفة العربية (نتنياهو، 1999: 390- 410).

وهذه المبررات التي يسوغها نتنياهو لدوافع أمنية واستراتيجية نجد هناك محللين عسكريين وخبراء إسرائيليين من الذين يرسمون مستقبل اسرائيل يرون عدم صحة تلك المبررات، وأنه بات من الضرورة بمكان تقديم تنازلات إقليمية مقابل اتفاق سلام، على أساس أن عصر الصواريخ بعيدة المدى أبطل أهمية المناطق

الجغرافية والعمق الاستراتيجي، ويرى هؤلاء الخبراء أن "إسرائيل تستطيع من جهة أخرى أن تستغل تفوقها العسكري بصورة أفضل، فاتفاق يجرد هذه المناطق خطر وجود قوات عسكرية فيها، وحالة سلام بين إسرائيل وجيرانها يتيح إمكانية نقل قواتها الى المناطق منزوعة السلاح والقوات ستحارب وتنتصر" (المصري، 1993).

فهناك رؤية أمنية لبعض الخبراء الإسرائيليين تتحدث على أن أرض الضفة الغربية والجولان باتت غير فاعلة في توفير الأمن لإسرائيل كما كانت في الماضي، حيث أن مهددات الأمن الإسرائيلي اليوم تتمثل بأسلحة الدمار الشامل، وامتلاك المنظمات (الإرهابية) للصواريخ القادرة على اصابة العمق الإسرائيلي، إضافة للصواريخ الباليستية التي استطاعت اختصار الزمان والمكان.

ولكن يبدو أن الاعتبارات الأمنية يجري استغلالها في تبرير الاعتبارات الأيديولوجية، وهذا ما حصل عند نتنياهو واليمين الإسرائيلي الذي أزعجه اتفاق أوسلو، فهم ينظرون الى الفلسطينيين كغرباء "وأن أرض فلسطين تعتبر أرض الشعب اليهودي التي عهد بها الى إسرائيل، ولا يسمح لغير اليهود ضمن هذه العقيدة باستعمال الأرض أو تملكها، وهذا هو السبب في أن نتنياهو يرفض دوماً قبول مبدأ السلام مقابل الأرض" (سعيد، 2002، 98)، ولربما تكون الأبعاد العقائدية اليهودية السبب أيضاً في عدم قبول السيادة لغير اليهود (التنازل عن الأرض) خلال كل المفاوضات التي جرت حتى الآن ومستقبلاً، سواء كانت في عهد أيهود باراك كزعيم لحزب العمل أو في عهد حكومة الليكود بزعامة نتنياهو، ففي حين وصف نتنياهو اتفاقية إعلان المبادئ بقوله "إن اتفاقية أوسلو كانت جريمة ضد الصهيونية "(شندلر، 1997، 423)، نجد باراك يمتنع عن التصويت لصالح الانسحاب، عند التصويت في مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر للمصادقة على الانسحاب من المناطق حسب المتفق عليه في أوسلو، وبرر موقفه بالقول "كان في اتفاقيات أوسلو حسم تاريخي وأنا أؤيد هذا الحسم من كل قلبي، بيد أنه يجب أن نتفهم التفاصيل فالخير والشر موجودان في التفاصيل الصغيرة" (باراك، 1999، 297).

وعند تولي باراك الحكم في إسرائيل عام 1999م خلفاً لنتنياهو عمل على تعديل اتفاق واي ريفر الذي كان قد وقعه نتنياهو وخاصة الجدول الزمني لتنفيذه (المواعيد غير مقدسة)، كما أكد مصداقية اعتراضه على أوسلو عندما عارض من نفس منطلقاته السابقة التي لم يؤيد فيها الانسحاب عام 1995م حين كان وزيراً في حكومة رابين التنازل عن الأرض في المرحلة الانتقالية، وأخذ يدعو الى الحل عبر رزمة واحدة أو الصفقة، فهو يرى أنه "ينبغي أن تربط إسرائيل أي انسحاب من الأراضي الفلسطينية بتنازلات يقدمها الفلسطينيون في مسائل الوضع النهائي، كالقدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والمياة" (مزاحم، 2001، 105).

في حين أن نتنياهو في ولايته الأولى عام 1996- 1999م، اضطر تحت الضغط الأمريكي لتوقيع بروتوكول الخليل 14 كانون الثاني1997م، وقد منح هذا الاتفاق المستوطنين الذين يعيشون وسط المدينة والبالغ عددهم 450 مستوطن 20% من قلب المدينة التجاري و 80% المتبقية ل 160 ألف فلسطيني، وسمح للمستوطنين بحمل السلاح وحمايتهم من قبل الجيش الإسرائيلي، ونقلت الصحف عن نتنياهو قوله "إن الخليل لاتزال إسرائيلية" (سعيد، 2002، 96)، ولاحقاً وقع نتنياهو "اتفاق واي ريفر 23 تشرين أول 1998م، وقد نصت الاتفاقية على رزمة انسحابات من الضفة الغربية تصل الى ما نسبته 13%" (الهيئة العامة للاستعلامات،2001، 26)، أنظر ملحق رقم (6).

ونص الاتفاق على قيام إسرائيل والسلطة الفلسطينية كل في منطقة صلاحياته باتخاذ الإجراءات القانونية ضد ممن أسماهم الاتفاق المتطرفين، وعلى منع التحريض، والنضال ضد ما أسماه الاتفاق الإرهاب والعنف (المقصود هو عمليات المقاومة التي كانت تنفذها كل من حماس والجهاد الإسلامي)، ومم جاء في الاتفاق (شبيب، 2003، 117) :

1- سيعلن الطرف الفلسطيني عدم التسامح مع الإرهاب والعنف والوقوف ضد المتطرفين.
2- يضع الطرف الفلسطيني خطة عمل يتم تقاسمها مع الولايات المتحدة على أن يبدأ تنفيذها على الفور لضمان مكافحة منهجية وفاعلة ضد المنظمات الإرهابية وبناها.
3- يعتقل ويلاحق الجانب الفلسطيني الأفراد المشتبه في قيامهم بأعمال عنف وإرهاب، ويعاقب المتورطين بها.

مقابل قيام اسرائيل بنقل 13% من مساحة المنطقة المصنفة C للفلسطينيين، وفتح مطار غزة والمنطقة الصناعية، واستكمال بناء ميناء غزة، والتفاوض على الممر الآمن بين الضفة وغزة والإفراج عن 750 أسيراً فلسطينياً.

ولا حقاً أعاد الجيش الإسرائيلي انتشارة من 7.1% من المنطقة C فقط وليس 13% كما نص الاتفاق.

ورغم صعوبة البنود الأمنية التي وردت في الاتفاق، إلا أن اتفاق واي ريفر انطوى على مفترق سياسي بالنسبة لحزب الليكود وزعيمه نتنياهو وذلك بقبوله مبدأ الانسحاب وإخلاء أراضي، ويتضح أيضاً أن نتنياهو غير موقفه من أوسلو بعيداً عن مفاهيمه واعتباراته الأمنية كالحدود والعمق الاستراتيجي، وتلقى فريق اليمين الذي يُمثله ضربات أيديولوجية موجعة خلال فترة حكمه، تمثلت بالتوقيع على اتفاقية واي ريفر وتنفيذ الجزء الخاص منها بالانسحاب من الخليل، حيث كان ذلك استجابة للعوامل الدولية وخاصة مصالح الحليف الاستراتيجي (الولايات المتحدة)، وللمحافظة على مفهوم أمني آخر ذو بعد قومي لإسرائيل وهو السلاح النووي، فقد اعتمدت

الإدارات الأمريكية السابقة التفاهم مع إسرائيل الذي يقضي بمحافظة إسرائيل على سياسة الغموض النووي (الضبابية)، مقابل امتناع الولايات المتحدة عن الضغط عليها للكشف عن برنامجها النووي، أو مطالبتها بالتوقيع على معاهدة منع الانتشار النووي، "لكن نتنياهو لم يكتفي بهذا الالتزام الأمريكي، بل طلب دعماً مكتوباً من الرئيس بيل كلينتون، مقابل موافقته على إخلاء أراضي نص عليها اتفاق واي ريفر أكتوبر 1998م" (مبروك، 2011).

ومما تقدم يتبين مدى صحة قول الكاتب الفلسطيني (ادوارد سعيد) بأن اتفاق أوسلو أعطى الفلسطينيين رموز الحكم ومظاهرة بعيداً عن السيادة وحقيقة الحكم، ونجحت إسرائيل في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية دون أن تتخلى عن سيطرتها على الأرض وفق اعتباراتها الأمنية، وأن اتفاقية أوسلو لم توفر حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية، واستمرت إسرائيل في مصادرة الأراضي حتى تم توسيع المستوطنات بنسبة 50% واستمرت أعمال البناء في مستوطنات الضفة الغربية ولكن كما يقول يوسي بيلين "بهدوء وحكمة، أما أنتم (حكومة نتنياهو) فإنكم تعلنون نياتكم كل صباح، وتخيفون الفلسطينيين" (سعيد، 2001، 135).

وتبين أيضاً أن اتفاقيات السلام بين إسرائيل وكل من مصر والأردن والفلسطينيين فتحت آفاقاً جديدة من "المسائل الأمنية لدى المنظرين الإسرائيليين، بشأن معرفة الى أي حد ينبغي لمسيرة السلام أن تُغير أو تؤثر في الاستراتيجية الإسرائيلية" (عطايا، 1998، 27).

المطلب الثالث: خارطة الطريق والأمن الإسرائيلي

دفعت التطورات الدولية خاصة على الساحة الأمريكية والممثلة بتفجيرات نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر 2001م، الرئيس الأميركي جورج بوش الإبن لطرح رؤية جديدة للصراع العربي الإسرائيلي خاصة بعد فشل جهود الرئيس الأمريكي السابق كلينتون وإدارته بالتوصل الى حل سلمي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد تبين أن غالبية منفذي التفجيرات الهائلة هم عرب من الشرق الأوسط، ولم يعد هناك مفراً أمام الإدارة الأمريكية من الاعتراف بأن الظلم الذي وقع على الفلسطينيين على مدى قرن من الزمان على يد المشروع الصهيوني لا بد أن يتم حله كي لا تخسر الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط.

لذلك قام الرئيس بوش في 10 تشرين الثاني2001م بإلقاء خطاب في الأمم المتحدة تضمن نصاً يعتبر الأول من نوعه في تاريخ السياسة الأمريكية منذ عام 1947م، فيما يتعلق بمشكلة الشرق الأوسط وذلك بتبنيه مبدأ قيام دولة فلسطين الى جانب إسرائيل، وبعد ما يقارب أربعة أشهر من هذا الخطاب تبنى مجلس الأمن الدولي في 12 أيار 2002م أول قرار من نوعه منذ قرار التقسيم (181) عام 1947م،

الذي أكد على رؤيته لمنطقة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين جنباً الى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها (حجاوي ،2003).

وكانت القمة العربية المنعقدة في بيروت 28 آذار 2002م تبنت مبادرة السلام العربية التي هي بالأساس مبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، وقد ولدت هذه المبادرة من رحم تطورات عالمية وإقليمية (تفجيرات 11 سبتمبر – الانتفاضة الفلسطينية الثانية)، حيث نصت هذه المبادرة على اعتبار الصراع العربي الإسرائيلي منتهياً، وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل، مقابل انسحاب إسرائيل الكامل حتى خط الرابع من حزيران 1967م، وإقامة دولة فلسطينية على تلك الأراضي والتوصل لحل لمشكلة اللاجئين يتفق عليه وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (قريع ، 2011 :131-130) .

ويقول اسحق رابين "إن مواقف الرئيس الأمريكي السلبية أو الإيجابية ذات تأثير كبير ومصيري بالنسبة لإسرائيل وتأثير أكبر على أمنها ووجودها وحياة مواطنيها" (رابين، 1993، 92)، وتجلى ذلك بوضوح في 24 حزيران 2002م عندما ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاب خاص بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، كشف فيه عن خطوطه العريضة لإنهاء الصراع عبر قيام دولة فلسطينية مستقلة تعيش بجانب إسرائيل بسلام وأمن، وتشكلت بناءً على هذا الخطاب ما بات يعرف باللجنة الرباعية (أمريكا – روسيا – الإتحاد الأوروبي – الأمم المتحدة) والتي عهد إليها بترجمة الأفكار الأمريكية الى خطة متكاملة لإنهاء الصراع، أصبحت تعرف باسم "خارطة الطريق"، والتي صدرت المسودة الأولى منها في الخامس عشر من أكتوبر 2002م حيث واجهت هذه المسودة اعتراضات كبيرة من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مما أدى الى اصدار مسودة ثانية في الثاني والعشرون من ديسمبر2002م، غير أن الولايات المتحدة أعلنت عن تأجيل تلك الخطة بسبب الحرب الأمريكية على العراق في العشرين من آذار 2003م، ولأسباب متعلقة بالانتخابات الإسرائيلية، وبتاريخ الثلاثين من نيسان 2003م سُلمت المسودة الثالثة من خارطة الطريق للجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، وجاءت المسودة الثالثة مطابقة للمسودة الثانية حيث لم يتم ادخال أي تغييرات عليها (محارب، 2005).

أما محتوى خطة خارطة الطريق فيشتمل على ثلاث مراحل أساسية تبدأ من تاريخ نشرها وتنتهي عام 2005م، حيث تتضمن المرحلة الأولى التي تبدأ من نيسان/2003م حتى يونيو/حزيران 2005م، بقيام الفلسطينيين بوقف العنف والتحريض، وإجراء اصلاح سياسي، واستئناف التعاون الأمني مع إسرائيل مع إعادة التأكيد على حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن، وتقوم إسرائيل بتأكيد التزامها برؤية دولة فلسطينية ذات سيادة، "وتُبادر على الفور الى تفكيك المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/ مارس 2003م، كما تجمد انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة

ميتشل، جميع النشاطات الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات" (قريع، 2011، 203)، ولكن الاصلاح السياسي حسب رؤية بوش يتمثل بنزع الشرعية عن الرئيس الراحل عرفات وإيجاد قيادة فلسطينية جديدة.

وتتمحور المرحلة الثانية التي ستنتهي بنهاية عام 2003م "حول إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة، إضافة الى الاستمرار في تنفيذ التزامات المرحلة السابقة" (البابا، 2003)، حيث يتم الاتفاق على هذه الدولة عبر تفاوض إسرائيلي-فلسطيني، وإطلاق مؤتمر دولي تعقده اللجنة الرباعية بهدف إحلال سلام شامل في الشرق الأوسط.

وتستمر المرحلة الثالثة حتى عام 2005م، حيث تقوم اللجنة الرباعية في مطلع عام 2004م الى الدعوة الى "مؤتمر دولي جديد يصادق على اتفاق الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة، ويطلق رسمياً المفاوضات التي تؤدي الى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في سنة 2005م، بما في ذلك الحدود والقدس واللاجئون، والمستوطنات" (قريع، 2011، 204)، كما يدعم المؤتمر إيجاد تسوية شاملة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان وفق قرارات مجلس الأمن رقم 242، 338.

وقد احتوت المراحل الثلاثة لخطة خارطة الطريق مجموعة من الالتزامات يجب أن تقوم بها الأطراف المعنية (إسرائيل، الفلسطينيين، اللجنة الرباعية، الدول العربية).

حيث تضمنت الالتزامات الإسرائيلية إصدار بيان تؤكد فيه على رؤية الدولتين، ووقف العنف والتحريض، والابتعاد عن إجراءات تقويض الثقة، وتحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، والانسحاب التدريجي للجيش الإسرائيلي من المناطق التي أُحتلت بتاريخ 28 أيلول 2000م.

في حين كانت الالتزامات الفلسطينية إصدار بيان تؤكد فيه القيادة الفلسطينية على حق إسرائيل بالوجود بأمن وسلام ووقف إطلاق النار، ووقف التحريض، مع إعادة بناء الأجهزة الأمنية واستئناف التنسيق الأمني، وإجراء إصلاحات سياسية يكون على رأسها تعيين رئيس للوزراء، أما التزامات اللجنة الرباعية فتدور حول عقد مؤتمر دولي أول ومؤتمر دولي ثاني، إضافة لتقديم الدعم المستمر من المانحين.

في حين كانت الدول العربية مطالبة بوقف الدعم الحكومي والخاص عن الجماعات التي تدعم "الإرهاب" وتنفذه، واعادة العلاقات العربية التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة، وقبول الدول العربية لإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل في إطار السلام الشامل (البابا، 2003).

ونلاحظ مما تقدم أن خارطة الطريق أعطت الدور المركزي للولايات المتحدة واستبعاد عملية التفاوض من أي مرجعية للأمم المتحدة، وهذا يعتبر من أساسيات

استراتيجية التفاوض الإسرائيلي، حيث كان الدور الأمريكي ينحصر في أقصى درجاته ضمن (تشجيع الأطراف على التفاوض، ونقل الأفكار والتحاور بشأنها).

كما يتبين أن الأهم والأبرز في مضمون الخطة وصياغتها هو ما يتعلق بالجانب الأمني، والذي يهدف بشكل أساسي الى إعادة بناء أجهزة الأمن الفلسطينية للتصدي لمقاومة الاحتلال، عبر جمع الأسلحة وتفكيك بنية المقاومة والتوقيف والاعتقال للمجموعات المقاومة، وتحميل الدول العربية جانباً في ذلك بوقف تمويل فصائل المقاومة، ولم تَشر الخطة سوى الى تفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر مارس2001م، وتجاهلت المواقع الأخرى التي بُنيت في عهد باراك ونتنياهو.

ولم تَشر الخطة من قريب ولا من بعيد لقضية الإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية على الأقل كعامل لبناء الثقة بين الطرفين.

ومع ذلك نستطيع القول أن خطة خارطة الطريق بكل ما بها من عيوب إلا أنها حملت في طياتها ملامح ايجابية، حيث أهم ما أبرزه خطاب بوش الإبن وخطة خارطة الطريق التي تلته هو جعل كلمة الدولة الفلسطينية مفتاح الحديث عن الحل للصراع العربي الإسرائيلي، وأن اتفاق الوضع الدائم سيتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة.

أولاً: الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق

بعد حصول إسرائيل على مُبتغاها بتغليب المسألة الأمنية على موضوعة الإصلاح السياسي الفلسطيني والذي تضمنته المسودة الأولى لخارطة الطريق، حيث احتوت المسودة الثالثة على تفكيك البنية التحتية للإرهاب، واشتراط عقد المؤتمر الدولي بموافقة إسرائيل، أعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية آرائيل شارون بتاريخ 23 أيار2003م موافقته على قبول "الخطوات المحددة في خارطة الطريق، وصادقت الحكومة الإسرائيلية على بيان رئيسها في اجتماعها يوم26 أيار2003م" (الطناني، 2003). وجاء هذا الإعلان للحكومة الإسرائيلية بعد تعهد الإدارة الأمريكية بأخذ الملاحظات الإسرائيلية على خارطة الطريق بجدية خلال تطبيق الخطة، وكانت أبرز التحفظات الإسرائيلية على النحو التالي:-

أن يعمل الفلسطينيين على منع الإرهاب ولا يتم فرض قيود على الجيش الإسرائيلي بمكافحة الإرهاب، وأن يكون التقدم في تنفيذ الخطة ليس وفق جدول زمني، وقيام الدولة الفلسطينية يكون بحدود مؤقتة فقط وبموافقة إسرائيل، وإعلان الفلسطينيين بأن إسرائيل هي دولة يهودية، وأن الخطة ستقوم على أساس قراري 242 و 338 وليس على المبادرة العربية (شعبان، 2003).

ويتضح مما سبق أن إسرائيل استغلت خارطة الطريق التي كانت معدة قبل إعلان الحرب على العراق، وعملت على تأجيلها والمماطلة في قبولها من خلال

محاولات شارون إجراء تغييرات جوهرية فيها، ثم قامت بإلحاقها بمجموعة تحفظات ذات صبغة أمنية، وعلى الأرض قامت بكل الممارسات الإحتلالية البشعة عبر سياسة الاجتياحات للمدن والقرى الفلسطينية، والاغتيالات لنشطاء الانتفاضة لنسفها من الأساس، ومن ثم تحميل الجانب الفلسطيني مسئولية عدم التقدم بمكافحة الإرهاب على الأرض ليتم البدء بتنفيذ خطوات خارطة الطريق.

وبعد مرور خمس سنوات على إعلان خطة خارطة الطريق، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بزيارته الأولى لإسرائيل في يناير 2008م، وقد انعكست نتائج تلك الزيارة ببيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية جاء فيه أن الإدارة الأمريكية تعمل منذ خمس أعوام على دفع خارطة الطريق للسلام المتضمنة رؤية دولتين لشعبين، وهي وثيقة حظيت باجماع دولي للمضي قدماً في عملية السلام، حيث "كانت رسالة الرئيس بوش الى رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق آرائيل شارون في الرابع عشر من نيسان 2004م دليل واضح على أن الرئيس بوش يفهم احتياجات إسرائيل الأمنية، وأكد بوش في رسالته أن من حق إسرائيل الدفاع عن النفس، وأن رسم أي حدود في المستقبل يجب أن يأخذ بالحسبان الكتل الاستيطانية" (شلحت، 2008).

ثانياً: الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق

رحبت القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس عرفات وكذلك رئيس الوزراء محمود عباس بالإعلان الرسمي لنص خارطة الطريق باعتبارها مطروحة للتطبيق وليس للتفاوض، وبتاريخ 26 أيار2003م أكد الرئيس عرفات ضرورة تنفيذ خارطة الطريق دون أية تعديلات. وصدر عن اللجنة التنفيذية ل م. ت. ف بيان في27 أيار2005م أكدت من خلاله "استعداد المنظمة للايفاء بكل التزاماتها الواردة في خارطة الطريق، على أن يتم تطبيقها على أساس التوازي في تطبيق الالتزامات، وقيام إسرائيل دون شروط مسبقة بتطبيق ما يتوجب عليها، وأهمية الالتزام بالجدول الزمني ومشاركة اللجنة الرباعية الدولية في الرقابة والاشراف على التنفيذ" (الطناني، 2003).

ويتبين من مضامين ومراحل خطة خارطة الطريق كونها ليست خطة للسلام بمقدار ما كانت خطة للتهدئة، مما أدى لاحقاً لأن تبتعد الخطة عن أحلام تحقيق الحل النهائي والسلام الدائم والعادل، واستمرت إسرائيل بشكواها من المقاومة "الإرهاب"، في حين استمر الفلسطينيين يعانون الإحتلال والقتل والتدمير، بعيداً عن رؤية بوش "صاحب إبرة التخدير بوعده العرب بتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية في 2005م والذي يعادلها بوصفه شارون رجل سلام، فأي دولة التي يتحدث عنها بوش وأي ثمن سيقدمه العرب، وأين هي هذه الدولة؟" (الحوراني، 2003).

فبعد مرور عام واحد على الموعد الافتراضي لقيام الدولة الفلسطينية حسب خطة خارطة الطريق(عام 2005م)، وبدء مفاوضات الحل الدائم مع الفلسطينيين وكل من سوريا ولبنان، شنت إسرائيل حربها على لبنان صيف 2006م، مما جعل وزراء

الخارجية العرب في اجتماعهم الطارئ أثناء الحرب باتخاذ القرار برفع قضية الصراع العربي الإسرائيلي لمجلس الأمن الدولي، وأعلنوا موت خطة خارطة الطريق، وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية عمر موسى نعى عملية السلام في مؤتمر صحفي في 15 تموز 2006م، بقوله "لقد فشلت عملية السلام في الشرق الأوسط، سنتوجه الى مجلس الأمن الدولي وهذا قرار بالإجماع من أجل مناقشة الوضع بأكمله من الصفر" (كيالي، 2006).

المبحث الثالث

انتفاضة الأقصى والأمن القومي الإسرائيلي

المطلب الأول : أثر الانتفاضة على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي

شكلت انتفاضة الأقصى مظهراً أساسياً من مظاهر التطورات والتحولات السياسية في الصراع العربي الإسرائيلي، فبعد مرور ما يربو على تسع سنوات لبدء مسيرة السلام في الشرق الأوسط، والتي خدمت إسرائيل على كافة الصعد السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، والتي يقول الكاتب الإسرائيلي إيلان بابيه عنها "جنرالات إسرائيليين استغلوا تفوقهم العسكري لتحويل اتفاقات أوسلو الى وسيلة لاستبدال الاحتلال المباشر باحتلال غير مباشر، وكانوا مستعدين لتسمية الحكم الذاتي دولة، ولكنهم طالبوا بأن تتحول منظمة التحرير الى مانع يحول بين إسرائيل وأية انتفاضة قادمة" (بابيه، 2003)، ولم يتحقق حلم جنرالات إسرائيل بمنع اندلاع انتفاضة جديدة، بل أصبحت انتفاضة الأقصى مركز التحول الأبرز في ميدان الصراع وأدواته، خاصة بعد انهيار مفاوضات السلام في كامب ديفيد والتي اشترط فيها باراك ربط الانسحاب الإسرائيلي الذي كان من المفترض أن يحصل في المرحلة الانتقالية بموافقة الفلسطينيين على التنازل في قضايا الوضع الدائم، ورفض القيادة الفلسطينية تقديم التنازلات في قضايا الوضع الدائم كقضية القدس واللاجئين والحدود، وتحميل كل من الإدارة الأمريكية وإسرائيل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات مقابل (مقترحات باراك السخية)، "والسبب المباشر لهذا الانهيار وضع مدينة القدس، ولا سيما مطالبة إسرائيل بشكل من أشكال السيادة على الحرم الشريف" (تماري، 2001).

وكان فتح جرح القدس من جديد على يد شارون زعيم المعارضة اليمينية بزيارته الاستفزازية والمنسقة مسبقاً مع باراك رئيس حكومة إسرائيل آنذاك لأرض الحرم القدسي الشريف بتاريخ 28 أيلول 2000م، ألهبت مشاعر الفلسطينيين في هبتهم الجماهيرية للدفاع عن مقدساتهم، مما أضفى على هذه الانتفاضة "العنصر الديني ممثلاً بالقدس والأقصى، والعنصر القومي الوطني ممثلاً بقضية اللاجئين، وكذلك الاشتباكات المسلحة" (أبو جابر، 2001)، وكان من السمات المميزة لهذه الانتفاضة هو وقوعها في ظل وجود سلطة فلسطينية، انبثقت عن عملية سلام لم تمنحها هذه العملية سوى الحد الأدنى مما تم الاتفاق عليه، حيث كانت المماطلة والتسويف وتأجيل الوعود والمساومة على ما تم الاتفاق عليه سابقاً، السمة التي لازمت

الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، مما جعل عوامل الصراع السياسي الفاعلة (القدس، اللاجئين، تقرير المصير) في جذوتها، وهي ذات العوامل التي نشأ الصراع بسببها عام 1948م، فمسيرة عملية السلام خلال سنوات الصراع الطويل "غيرت فقط شكل وقواعد الصراع مؤقتاً، لكنها لم تتمكن وبعد مرور عشر سنوات على انطلاقتها في مدريد عام 1991م من التوصل الى تسوية أو خلق واقع ينزع فتيل الصراع أو المواجهة" (الحمد، 2001). واستمرار فتيل الصراع أدى لاندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، والتي عجزت دوائر الأمن الإسرائيلية عن توقعها بتلك القوة والزخم والتأثير على مفاصل هامة بالأمن الإسرائيلي.

فقد أحدثت انتفاضة الأقصى تأثيرات كبيرة على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي، حيث يمكن إجمال تأثيرها على النحو التالي:-

الطاقة البشرية والهجرة:

اعتمدت استراتيجية إسرائيل الأمنية منذ عهد مؤسسها الأول بن غوريون على الطاقة البشرية في تشكيل "الشعب المسلح" أو "جيش الأمة" أو "جيش الاحتياط"، وكان المصدر الرئيس لتوليد هذه الطاقة البشرية هو الهجرة اليهودية الى فلسطين والتي قام المشروع الصهيوني برمته على كاهلها، وباتت مرتكز أساسي وفاعل للأمن القومي الإسرائيلي، فالعامل الديمغرافي يلعب دور هام "في تطوير العقيدة العسكرية والمذهب القتالي، فالمتغير الديمغرافي يسهم في صياغة وبلورة الرؤية الإسرائيلية الخاصة بطبيعة الحرب المحتملة وعمليات اعداد الدولة لها، وقضايا بناء وتجهيز القوات المسلحة ومدى اعتمادها على الموارد البشرية كما ونوعاً" (فهمي، 1999، 67).

وجاءت انتفاضة الأقصى لتحدث هزة عنيفة بهذا المرتكز الأمني، فنجد تراجع أعداد المهاجرين اليهود لإسرائيل بتأثير الانتفاضة ومفاعيلها على هذا الصعيد "ففي العام 2002م طرأ انخفاض بنسبة 23% على عدد المهاجرين اليهود الذين وصلوا الى الكيان من أرجاء العالم "(شعبان وآخرون، 2004، 383)، هذا الانخفاض الملموس جاء بعد مرور عام واحد فقط على الانتفاضة الفلسطينية.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أدت الانتفاضة الى ازدياد معدلات الهجرة العكسية (من إسرائيل للخارج)، حيث "وصل عدد الإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج الى (750) ألف شخص" (حبيب، 2010).

كما أثرت الانتفاضة على زيادة معدلات الهجرة الداخلية من المدن الى الأطراف في السنوات الأولى للانتفاضة، خاصة من مدينة تل أبيب عندما ارتفع معدل العمليات التفجيرية داخلها، وحدوث العكس في السنوات الأخيرة للانتفاضة حيث ازدادت معدلات الهجرة من الأطراف الى داخل العمق الإسرائيلي، مع استخدام

المقاومة للصواريخ قصيرة المدى والتي طالت القرى والبلدات المحاذية لقطاع غزة، وهذا يوضح الإرباك الذي أحدثته الانتفاضة على صعيد عدم الاستقرار بالتوزيع السكاني في المدن والبلدات الإسرائيلية.

الردع والحسم:

يعتبر الردع والحسم عنصران مرتبطان أشد الارتباط ببعضهما حسب نظرية الأمن الإسرائيلي، لكن صورة الردع الإسرائيلي وهيبته فقدت الكثير من مصداقيتها مع اندلاع الانتفاضة، وذلك مع فقدان القدرة على الحسم ووقف الأعمال القتالية وخاصة العمليات التفجيرية التي هددت حياة الإسرائيليين، فاستراتيجية الردع الناجعة تَقضي بعدم استعمال السلاح النووي (كردع غير تقليدي) بفضل مصداقية الردع التقليدية وهيبته لدى الخصم، "ولكن هذه الاستراتيجية عندما تستعملها قوة مثل إسرائيل لردع المقاومة الفلسطينية، فإنها تُبدي فشلاً كبيراً" (شعبان وآخرون، 2004، 96)، فالردع النووي يكون ذو فعالية عالية ضد دول عربية تسعى لمهاجمة إسرائيل، في حين يكون عديم الفعالية في حالة حركات المقاومة الفلسطينية.

فقد طبقت إسرائيل استراتيجيتها الردعية عبر حروبها السابقة وفي انتفاضة الأقصى أيضاً، حيث يقول شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق "سنواصل الضغط عليهم (الشعب الفلسطيني وقيادته السياسية) حتى يطلبوا هم وقف اطلاق النار، وأن هدف إسرائيل هو إنهاك الفلسطينيين بصورة تجعلهم يفهمون بأنهم قد لا يَجنون سوى فائدة ضئيلة جداً من العنف" (عثمان، 2007، 124)، وبمعنى آخر اعتمدت إسرائيل في استراتيجيتها الردعية على المفاجأة وكثافة عالية للنيران لإحداث الصدمة وإجبار الخصم على الاستسلام، لكنها لم تجدي نفعاً مع الانتفاضة رغم عمليات القصف والتدمير الهائلة التي طالت معظم مرافق السلطة الفلسطينية المدنية والأمنية (مقرات، ورش محلية، منازل) حتى أنها وصلت لقصف مقر الرئيس عرفات في غزة ولاحقاً مقر المقاطعة في رام الله، وتوصل الإسرائيليين الى حقيقة مؤداها أن اعتماد سياسة القوة التي تقوم على أن ما لا يتم انجازه بالقوة سيتم إنجازه بقوة أكبر لم تحقق لهم الأمن والسلام، وأن الحسم العسكري الذي يقوم على انهاك العدو بأكبر قدر ممكن لن يوصل الى سلام مع الفلسطينيين، ولو كان هناك مكاناً لمصطلح الحسم لتم تطبيق هذا المصطلح في الانتفاضة الأولى. ويقول أحد خبراء الاستراتيجية في إسرائيل "على امتداد وجود إسرائيل كله كان ثمة نسبة عكسية بين قدرتها الرادعة وحجم التهديد، كلما كان التهديد محصوراً في نقطة معينة ومرهوناً بعنف أشد حصراً، كان من الصعب على إسرائيل أن تجد العقاب الذي سيردع عن تلك الأعمال" (المصري، 1993). وحذر البروفيسور جابي شيفر، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة العبرية من سياسة البطش والتنكيل التي تمارسها حكومة باراك "معتبراً

نظرية الردع في هذا السياق غير واردة في الحسبان، بل وستُلحق أضراراً كبيرة بإسرائيل، واعتبر سياسة الخطوط الحمراء التي تستعملها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه الشعب الفلسطيني فاشلة، وسقطت جميعها أمام انتفاضة الأقصى" (أبو جابر، 2001).

نقل المعركة الى أرض العدو والحدود الآمنة:

استطاعت إسرائيل تطبيق مرتكزات ومفاهيم أمنها القومي على مدار خمسين عاماً بنجاح باهر، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وبروز المقاومة الفلسطينية بدأ أفول بعض تلك المرتكزات والمفاهيم، وتحقق ذلك جلياً في انتفاضة الأقصى، حيث تمكنت المقاومة من تحطيم أهم ركائز الأمن القومي الإسرائيلي من خلال تمكنها من تحويل الجبهة الداخلية الإسرائيلية الى ميدان المعركة الرئيسي، منهية بذلك عصر نقل المعركة لأرض العدو كما جرى في حروبها السابقة عندما كان يتم إبعاد العمق الإسرائيلي عن ساحة المعارك، وتم "إبطال فاعلية الطائرات والأسلحة المتطورة الأخرى بالعمليات الاستشهادية، اذ تمحورت المعركة بين مقاوم استشهادي ورجل أمن إسرائيلي" (أبو عامر، 2009، 118).

ونجحت المقاومة الفلسطينية في إبطال مفعول مبدأ الحدود الآمنة من خلال تمكنها من صناعة صواريخ القسام التي طالت البلدات المجاورة لحدود قطاع غزة، وحصلت لاحقاً على صواريخ غراد وصل مداها الى عمق 50 كيلو متر داخل العمق الاستراتيجي الإسرائيلي، ولم يعد هناك حدود آمنة،

مما جعل إسرائيل تهب لتطوير منظومتها المضادة للصواريخ كما أعلن وزير دفاعها الحالي (أيهود باراك) بقوله : من أجل "أن نمنع أية جهة كانت وضع علامة سؤال على كياننا، علينا في السنوات القريبة استكمال منظومة الدفاع المتعددة الطبقات من القبة الحديدية لمواجهة صواريخ القسام وحتى صواريخ الحيتس المتطورة من أجل توفير إجابة للتهديدات القريبة والبعيدة على حد سواء" (جمال، 2010).

الحرب الاستباقية الخاطفة:

حيث كانت السمة البارزة للحرب التي تشنها إسرائيل على العرب تتميز بقصر الفترة الزمنية لإنجاز الأهداف المحددة لها، إلا أن الانتفاضة الفلسطينية أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي على خوض حرب استنزاف طويلة استمرت لسنوات، وقد استطاعت الانتفاضة والمقاومة اللبنانية "تحويل الأنظار عن مفهوم الحرب الخاطفة إذ طرحت إمكانية حرب طويلة تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض التي يُفترض أنها لا شعب لها ولا تاريخ، إذ أن الجيش الصهيوني فَقَد هيبته وأثبت عجزه عن خوض الحرب الطويلة" (المسيري، 1993، 219). فالانتفاضة أرهقت المؤسسة

العسكرية الإسرائيلية وألقت بظلالها على النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإسرائيل فكان لها التأثيرات التالية:

التأثير الاجتماعي: فقد تركت العمليات التفجيرية وسط المدن والحافلات الإسرائيلية بصماتها على ما بات يعرف بتوازن الرعب، فليس إسرائيل وحدها القادرة على ايقاع المزيد من الضحايا في الجانب الفلسطيني، بل الفلسطينيين لهم القدرة على ذلك أيضاً، وانتشرت حالات الرعب والفزع في أوساط الجنود الإسرائيليين مثلما الحال بالمدنيين وسكان المستوطنات، وانعدم الإحساس بالأمن الشخصي واتضح ذلك بتزايد تعاطي الجمهور الإسرائيلي للعقاقير المهدئة، فحسب تقرير وزارة الصحة الإسرائيلية في مطلع عام 2008م "أن نسبة 98% من سكان البلدات الإسرائيلية التي تتعرض لسقوط صواريخ القسام، يعانون من اصابات نفسية، في حين أن50% منهم في حالة هلع دائم، وأن 46% يعانون من الأرق بسبب الخوف من سقوط الصواريخ" (حبيب، 2010).

التأثير السياسي: حيث جاء تأثير الانتفاضة واضحاً على طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي خاصة بعد تولي جنرالات عسكرية (باراك- شارون) زمام الحكم في إسرائيل في خضم انتفاضة الأقصى، وراج في تلك الفترة مصطلحات القوة وتعبيراتها (الضرب بقوة، الضرب بيد من حديد، التصفية) وتم استبعاد الخيارات السياسية، وتحدث مدير وزارة الخارجية الإسرائيلية روني برسيتور في مؤتمر هرتسليا بتاريخ 14 كانون أول 2004م "حول تشويهات حاصلة في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ناتجة عن عسكرة مؤسسات السياسة والدولة" (كبها، 2005).

واعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي السابق (شلومو بن عامي) أن هناك نتائج خطيرة للمقاومة الفلسطينية على النظام السياسي الإسرائيلي فهي تقدم المبررات لتدخل الجيش في صناعة القرار السياسي، واعتبر "أن بقاء حالة الصراع على حالها تؤذن بظهور المزيد من مظاهر العسكرة التي ستؤدي الى خنق المجتمع والدولة، وجعل القرارات المصيرية في أيدي العسكر، وأنه كان شاهد عيان على مدى استخفاف قادة الجيش بقرارات المستوى السياسي" (حبيب، 2010)، وهنا يتبين أن هذا التطور على صعيد النظام السياسي الإسرائيلي يُبعد إسرائيل عن مصاف الدول الديمقراطية ويحولها أقرب ما تكون عليه الأنظمة السائدة بالشرق الوسط.

إضافة لأثر الانتفاضة على تَغيُر الخارطة السياسية للأحزاب الاسرائيلية، وذلك مع بروز حزب (كاديما) بزعامة شارون وتربعه على سُدة الحكم في اسرائيل، وهو يتعارض مع ما دأب عليه نظام الحكم في إسرائيل من تربع حزب العمل أو الليكود على سُدة الحكم منذ نشأة إسرائيل عام 1948م. وكانت الانتفاضة السبب وراء سقوط حزب العمل وزعيمه باراك عن سُدة الحكم وتشرذم الحزب وتفككه لاحقاً، وبدأ التوجه نحو صعود أحزاب إسرائيلية أخرى.

التأثير الاقتصادي: حيث ساهمت أجواء السلام بعد توقيع اتفاقية أوسلو في انتعاش الاقتصاد الإسرائيلي، فتلك المرحلة ساد هدوء واستقرار لم تشهده إسرائيل من قبل، لكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى "تلقت القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاع الصناعات العسكرية ضربة موجعة بسبب الحالة الأمنية، وخسرت هذه القطاعات في أحدث تقديرات صدرت عن صندوق النقد الدولي حوالي 40 مليار شيكل بسبب الانتفاضة" (شعبان وآخرون،2004)، فقد عانت إسرائيل من تدهور اقتصادها خاصة في قطاع السياحة الذي لحق به أضراراً فادحة وهي تعتبر ثاني مصدر للدخل، "وشكلت أعوام الانتفاضة السبع الأسواء من الناحية الاقتصادية منذ 50 عاماً، حيث تراجع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1%، وارتفعت نسبة البطالة الى 10.5%، وارتفع عدد الإسرائيليين تحت خط الفقر الى 20% وانخفض المعدل السنوي لإنتاج الفرد بثلاثة آلاف دولار" (أبو عامر، 2009، 122).

التأثير على الاستيطان: أوصلت انتفاضة الأقصى المستوطنين اليهود لقناعة راسخة بأنهم أول من يدفع الثمن سواء في حالة المواجهة مع الفلسطينيين أو في حالة اتفاق سلام معهم، لكن حالة المواجهة هي التي تلاحقهم في ظل انتفاضة استمرت طويلاً، تلقوا فيها الخسارة بأرواحهم وممتلكاتهم وعدم الشعور بالأمن بل الفزع والخوف والهلع بات يطاردهم يومياً، "لقد فتحت الانتفاضة مقارنة غير مسبوقة بين أهمية الاستيطان وكلفته الأمنية في الشارع الإسرائيلي، وتأكد للأوساط الإسرائيلية لأول مرة أنه لا يمكن الاستمرار في الاحتفاظ بالمستوطنات والاستمرار في الاستيطان دون المواجهة مع الفلسطينيين وخسارة الاستقرار العام في الكيان الإسرائيلي" (شعبان وآخرون، 2004، 154).

وقد أدت الانتفاضة الى جعل المستوطنات اليهودية بيئة غير آمنة لقاطنيها، مما أدى الى نزوح كثير من المستوطنين عن تلك المستوطنات التي تعرضت لهجمات متكررة، إضافة الى ضعف التوجه نحو الإقامة فيها، بل قام عدد من المستوطنين من مستوطنات مثل جيلو بالضفة الغربية ونتساريم في غزة "بترك بيوتهم الى أن تهدأ الأوضاع، وقد اعتبر المستوطنون وجودهم في الضفة والقطاع وجوداً مرهوناً باللعبة السياسية ويخضع للأخذ والعطاء والضغط على الفلسطينيين للحصول على أكبر قدر من التنازلات" (أبو جابر، 2001).

وفي مستوطنة عمانوئيل التي تقع شمال نابلس التي "تعرضت لعمليتين استشهاديتين نفذتهما كتائب عز الدين القسام، فقد هجرها 60% من سكانها" (شعبان وآخرون، 2004، 377).

لقد أدخلت الانتفاضة المشروع الاستيطاني بأزمة حادة وجعلته غير مجدي من الناحية العملية، بسبب عدم شعور المستوطنيين بالأمان داخل مستوطناتهم وعلى الطرقات المؤدية اليها "مما اضطر 15% الى 20% من المستوطنيين في السنة

الأولى من الانتفاضة الى ترك المستوطنات والتوجه الى داحل إسرائيل" (عثمان، 2007).

المطلب الثاني : خطة الفصل والجدار العازل

كانت حرب الخليج الثانية عام 1991م المرة الأولى التي يجري فرض اغلاق شامل على الضفة الغربية وقطاع غزة منذ إحتلالهما عام 1967م، وأعتبر ذلك وضع شاذ خلقته ظروف الحرب، وجاءت اتفاقية أوسلو لتؤسس لبداية فصل اقتصادي واجتماعي وثقافي، "ومع اندلاع الانتفاضة عام 2000م انتقل نموذج الفصل من وضع مدني تجري فيه مفاوضات بين طرفين تمهيداً للسلام، الى حالة حرب بين طرفين وسط إخضاع كل خطوط الفصل لمنطق أمني وعسكري" (أوفير، 2008)، وحتى فترة مفاوضات السلام كانت إجراءات خطط الفصل التي طبقتها إسرائيل أو اقترحتها غلب عليها الطابع الأمني والعسكري ولم تلغي نموذج العلاقات السائد بين مُحتَل وخاضع للإحتلال.

فعقب عملية بيت ليد عام 1995م والتي نفذها (صلاح شاكر، وأنور سكر) من حركة الجهاد الاسلامي وسقط فيها حوالي 20 جندياً إسرائيلياً، طلب اسحق رابين رئيس الحكومة من وزير الأمن موشى شاحل خطة للفصل بين الجانبين والذي بدوره قام بإعدادها مع دوائر الأمن الإسرائيلي ممثلة بالجيش والشاباك والشرطة، وقد حرص واضعوا الخطة على التأكيد "أن الأمر لا يتعلق بتاتاً بترسيم حدود، وإنما بترتيبات أمنية مؤقتة ومرنة لا تشكل استباقاً للمفاوضات بشان التسوية الدائمة" (عايد، 2001)، وبعد اندلاع الانتفاضة طرح حاييم رامون في عهد حكومة باراك 1999-2001م خطة الفصل التام بين الشعبين على حدود الخط الأخضر مع تعديلات طفيفة لدواع أمنية، وقامت حكومة الليكود برئاسة شارون أواخر عام 2001م بتطوير فكرة حزب العمل السابقة، لتضيف عليها تعديلات جوهرية تتعلق بمسار الجدار العازل.

فحسب مخططات اسرائيل فإن الجدار سيمتد على محيط الضفة الغربية بشكل متعرج ومتداخل في أراضيها لمسافات متفاوتة، وينتهي العمل ببنائه عام 2005م، ويتكون الجدار من قسمين رئيسين (قسم غربي وقسم شرقي)، حيث يمتد القسم الغربي حول المناطق الشمالية والغربية والجنوبية للضفة الغربية، ويمتاز هذا القسم بكثرة التفافاته وتعرجاته مما يجعله أكثر طولاً من الخط الأخضر الذي يفصل الضفة الغربية عن اسرائيل حسب اتفاقية الهدنة بين اسرائيل والأردن عام 1949م.

ويتواجد الجدار في بعض المناطق على الخط الأخضر، ويدخل لمسافات محدودة الى اسرائيل وليس لمناطق الضفة الغربية، حيث تبلغ نسية هذا الجزء 10% من الطول الكلي للقسم الغربي من الجدار، في حين تظل نسبة 90% المتبقية من هذا

الجدار على أراضي الضفة الغربية، وتتباين أطوال المسافات التي يتعمق فيها الجدار داحل الضفة الغربية من منطقة الى أخرى، فخلال المرحلة الأولى من بناء الجدار في منطقة شمال الضفة، "تم بناء 41كم على بعد من صفر – 100 متر من الخط الأخضر، وبنيت 3 كم على بعد 100- 200 متراً، كما بنيت 17 كم على بعد 200-1000 متر، في حين بنيت المسافة الأطول والبالغة 124 كم على مسافة تبعد 1- 8 كم عن الخط الأخضر، وفي مناطق أخرى يدخل لمسافة تصل 22 كم ليشمل المستوطنات المبنية في عمق الضفة الغربية مثل آرائيل" (جبر، 2005، 14)، أنظر ملحق رقم(7+8).

وبذلك يقتطع الجدار مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، عبر ضمه الكتل الاستيطانية الكبرى لداخله، الأمر الذي يجعل مستقبل إقامة دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي بعيدة المنال حسب خطة خارطة الطريق الأمريكية، فقد طرح شارون خطة فك الارتباط في ربيع 2004م كمحاولة للالتفاف على خطة خارطة الطريق لتقزيمها بعدما تحفظ عليها، وكإقرار لأمر واقع على الأرض دون التعرض لضغوط خارجية أو تدخلات دولية، أو "لتحاول في الوقت ذاته مجابهة المستجدات على الأرض التي أوجبت الخروج للرأي العام ببصيص نور في نهاية النفق" (كبها، 2005).

ونجحت الحكومة الإسرائيلية بتصوير الخطة كتنفيذ لخارطة الطريق واستكمال لها من جانب واحد بحجة عدم وجود شريك فلسطيني، وحصلت على دعم الإدارة الأمريكية عبر رسالة الضمانات الأمريكية التي أرسلها الرئيس الأمريكي بوش لشارون، والتي تبنت بموجبها الولايات المتحدة خطة فك الارتباط الإسرائيلية وجعلتها على سلم أولويات السياسة الأمريكية، ووضعت الإرهاب ومكافحته في المكانة الأولى بديلاً عن الإحتلال وزواله، ولم يعارض البيان الرئاسي الأمريكي إنشاء جدار الفصل، ووافق على تعهد حكومة إسرائيل "أن يكون الجدار أمنياً بدلاً من جدار سياسي، وأن يكون مؤقتاً بدلاً من دائم، وأن لا يلحق الضرر بقضايا الوضع النهائي بما في ذلك الحدود النهائية" (محارب، 2005).

وتدور خطة فك الارتباط حول عدة محاور أساسية متمثلة في الخروج من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية، بإخلاء جميع المستوطنات من قطاع غزة وأربعة مستوطنات من شمال الضفة، وأن تتم عملية الإخلاء حتى نهاية عام 2005م، وستمنع إسرائيل تواجد قوات أمنية عربية في قطاع غزة أو بالضفة الغربية دون تنسيق معها، وتبقى إجراءات التعامل على المعابر الدولية سارية المفعول سواء كان بين القطاع ومصر أو بين الضفة والأردن، وستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمني (المدهون، 2004)، حيث يهدف الجدار الى "تنفيذ الفصل بصورة نهائية واحتفاظ إسرائيل بإمكانية الاستمرار في السيطرة على المنطقة الفلسطينية والتوغل الى أية

نقطة أو مكان داخلها" (أوفير، 2008)، كما يهدف الى احتفاظ إسرائيل بالكتل الاستيطانية الكبيرة، فقد جاء في مطلع نص وثيق فك الارتباط أنه "ستبقى في الضفة الغربية مناطق ستكون بمثابة جزء من دولة إسرائيل" (المدهون، 2004).

وتشير دائرة شئون المفاوضات أنه في "حالة الانتهاء من بناء الجدار الفاصل بقسميه الشرقي والغربي، فأنه سيؤدي الى اقتطاع حوالي 43% من أراضي الضفة الغربية، وستكون باقي أراضي الضفة الغربية محصورة بالجدار وفي نفس الوقت ستكون مقطعة الأوصال وليست على تواصل إقليمي" (جبر، 2005، 84)، (أنظر ملحق رقم 7+8) حيث يقسم الجدار الضفة الغربية الى ثلاثة أقسام أو مناطق: منطقة أمنية شرقية على طول الغور تضم حوالي 23.4% من أراضي الضفة وتشمل هذه المنطقة 40 مستوطنة إسرائيلية، ومنطقة أمنية غربية تعادل 21.9%، والمنطقة الثالثة والتي تبلغ 54.3% من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى، فستقسم الى 8 مناطق و64 معزلاً فلسطينياً، أي ما تم الحديث عنه من قبل حكومة شارون وبتأييد أمريكي لإعطاء دولة مؤقتة للفلسطينيين على مناطق "ا" و "ب"، إلا أن محكمة العدل الدولية في لاهاي أقرت بأن جدار الفصل الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية هو نوع من الضم، وهو مناقض للقانون الدولي وليس مبرراً بسبب الدوافع الأمنية (محارب، 2005).

1ذفشارون قائد الوحدة (101) التي قامت تحت إمرته بمذبحة مخيم البريج بغزة في أغسطس 1952م، وبعدها بشهرين أي في أكتوبر من نفس العام نفذ مذبحة قبية، وصاحب مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان 1982م، وهو الذي صوت ضد اتفاقية كامب ديفيد مع مصر عام 1979م، وعارض مشاركة إسرائيل في مؤتمر مدريد، كما عارض اتفاقيتي أوسلو مع الفلسطينيين ووادي عربة مع الأردن، نجده ينجح بتصوير نفسه كرجل سلام عبر خطة فك الارتباط من خلال الدعم والاسناد الأمريكي المتواصل.

وبعد مجيئ نتنياهو للحكم عام 2009م "استمرت المؤسسة العسكرية في تطويق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من خلال إكمال بناء الجدار الفاصل" (جمال، 2010).

وفي ضوء ما تقدم يتبين أن الانتفاضة الفلسطينية أرغمت شارون على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية، وإخلاء مستوطنات قطاع غزة بدواعي أمنية، بعد فشل آلته العسكرية من طائرات ودبابات واغتيال واغلاق وحصار في توفير الأمن لإسرائيل، ولم يكن توقيع نتنياهو فقط كزعيم الليكود ورئيس للحكومة عام 1997م على اتفاق الخليل وواي ريفر عام 1998م بداية النهاية لسقوط فكرة أرض إسرائيل الكاملة، بل تبعه اليميني المتطرف شارون عبر خطته المسماه فك الارتباط من جانب واحد والتي شكلت نهاية أخرى لأيديولوجيا أرض إسرائيل الكبرى.

المطلب الثالث: الأمن الإسرائيلي والانسحاب من غزة

سواء أدركت الزعامة الإسرائيلية أو لم تدرك فإن طبيعة المستجدات والتحولات المحلية والإقليمية والدولية، هي التي اضطرت شارون عام 1982م للخروج من بيروت والإكتفاء بحزام أمني في جنوب لبنان، ودعت رابين عام 1987م لتسليم غزة لأي طرف عربي أو حتى لأن يصحو من نومه ويجد غزة قد ابتلعها البحر، وهذه التحولات والتطورات فرضت على باراك الانسحاب من الجنوب اللبناني في مايو 2000م بدون قيد أو شرط، وجعلت أعتى قوى اليمين الإسرائيلي (شارون) يعيد حساباته الاستراتيجية والأيديولوجية وتضطره بالنهاية للاندحار عن غزة.

حيث تبلغ مساحة قطاع غزة الاجمالية 365 كيلو متر مربع، وتقدر مساحة المستوطنات في القطاع بحوالي 46 ألف دونم، وتُشكل حوالي 12.6% من مساحة الأراضي في قطاع غزة، مع احتساب المناطق الصفراء التي يملكها الفلسطينيون، وتخضع للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الاسرائيلية، وبلغ عدد المستوطنين اليهود الذين يقطنون هذه المستوطنات قبل انتفاضة الأقصى حوالي ستة آلاف مستوطن (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2004).

وتاريخياً اختلف الإسرائيليون حول قضية غزة فمناحيم بيغن يقول بعد عدوان 1956م على مصر "أطلق بن غوريون على غزة القسم المحرر من الوطن" (آلون، وآخرون، 1983، 103). كما احتد الخلاف في قيادة الليكود زمن حكومة شامير 1989م حين اعتقد وزير الخارجية الأسبق موشى أرنس أن غزة ليست أرض إسرائيلية، وأنها تشكل عبئاً اقتصادياً لموارد إسرائيل كما أنها تستنزف قدرات الجيش على فرض الرقابة على الضفة الغربية، مما جعل شامير يرد "بأن غزة جزء من أرض إسرائيل التاريخية" (شندلر، 1997، 416).

أما بنيامين نتنياهو فهو يرى أن الأهمية الاستراتيجية لقطاع غزة أقل بكثير من أهمية الضفة الغربية فيقول "توجد منطقة واحدة مكتظة بالسكان العرب وتعتبر أقل حيوية من الناحية الاستراتيجية هي قطاع غزة، إذ يتساوى عدد السكان في هذا القطاع مع عدد سكان الضفة الغربية تقريباً، لكن مساحته تشكل حوالي 6% من مساحة الضفة الغربية" (نتنياهو، 1999، 411).

وفي عام 2004م أوضح نتنياهو لوفد أمريكي زار إسرائيل عشية طرح وثيقة فك الارتباط، والانسحاب من غزة "أن الانسحاب الإسرائيلي المزمع من قطاع غزة يحول القطاع الى قاعدة للإرهاب" (محارب، 2005)، وكان هدف نتنياهو هو الحصول على ضمانات سياسية وأمنية أمريكية مقابل هذا الخطر الذي تتحمله إسرائيل في مكافحتها للإرهاب.

ويقول البروفيسور سوفير وهو من المخططين الأوائل لفكرة الجدار العازل والانسحاب من غزة، أنه "إذا أراد الجيش الإسرائيلي البقاء 100 سنة في غزة فهو يستطيع، ولكن الدوافع الديمغرافية هي التي دفعت الجيش الإسرائيلي للانسحاب من غزة، فليس لنا ما نفعله هناك، هذه ليست مناطق تابعة لأرض إسرائيل" (خطيب، 2004).

وهنا نجد أنه رغم صحة وجود دوافع ديمغرافية وراء قرار الانسحاب من غزة، خاصة أنه لا مستقبل لبضعة آلاف من مستوطنين يهود وسط بحر مائج من السكان الفلسطينيين الذين يشكلون أعلى نسبة كثافة سكانية في العالم، حيث بلغ عدد المستوطنين في قطاع غزة 5936 مستوطن، أي ما يمثل 0.6% من النسبة العامة لسكان قطاع غزة.

ومن المنطقي توفر القدرة للقوة العسكرية الإسرائيلية الهائلة لإحتلال غزة لسنوات أخرى طويلة، ولكن من غير المنطقي أن تستمر قوة إحتلال بدفع فاتورة إحتلالها الباهظة جداً في الأرواح وفي القوات العسكرية المخصصة لحماية تلك المستوطنات، في ظل عدم وجود مستقبل للاستيطان في غزة، وبمعنى آخر كانت التكلفة الأمنية والعسكرية الباهظة للإحتلال في غزة والعامل الديمغرافي الضاغط وراء اندحار الإحتلال عن غزة.

فقطاع غزة يعتبر منطقة معزولة تحدها إسرائيل من الشمال والشرق والبحر الأبيض المتوسط من الغرب ومصر من الجنوب "ولا يسمح بانتشار قوات مدرعة مصرية في حدود 120 ميلاً من الحدود الإسرائيلية، وأن أي تحرك للقوات المصرية في داخل سيناء المنزوعة السلاح سيعتبر من قبل إسرائيل سبباً للحرب" (بوتول، 1995، 55)، فهو منطقة يسهل على القوات الإسرائيلية التغلب علي مفاصلها عسكرياً في حالة الحرب، ولكونه محاط بمنطقة شاسعة وعازلة منزوعة السلاح (سيناء) وباقي الجهات تسيطر عليها القوات الإسرائيلية، مما لا يعرض العمق الاستراتيجي وحدود إسرائيل للخطر حسب مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي.

وفي "سياق تطبيق قناعته القائمة على رفض الانسحاب الى حدود الرابع من حزيران 1967م، وإدراكه خطورة ما يطلق عليه صهيونياً (الخطر الديمغرافي) سعى شارون الى إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية، ووفق رؤيته، تنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومن 42% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م" (محارب، 2005).

وقد حاولت إسرائيل الحفاظ على مفاهيمها الأمنية المتعلقة بالعمق الاستراتيجي والحدود الآمنة عند انسحابها من غزة، فقد نصت وثيقة فك الارتباط الإسرائيلية على "إخلاء قطاع غزة من المستوطنات، على أن تحافظ على القطاع كمنطقة منزوعة السلاح، وستنتشر إسرائيل على الحدود الخارجية للقطاع وستسيطر بشكل مطلق

على المجال الجوي للقطاع" (المدهون، 2004)، وفي المجال البحري "ستواصل إسرائيل تنفيذ الفعاليات العسكرية في المجال البحري لقطاع غزة" (كبها، 2005).

ويتضح من تلك النصوص محاولة إسرائيل موائمة مرتكزاتها ومفاهيمها الأمنية بشكل جديد أو بصياغة جديدة استجابة للتحولات والتطورات المحلية في انتفاضة الاقصى وما تبعها، حيث أبقت سيطرتها العسكرية الجوية والبحرية على قطاع غزة، وكذلك على الحدود الخارجية سوى شريط حدودي يبلغ طوله خمسة كيلومترات على الحدود مع مصر (خط فلادلفيا)، وبذلك استمرت ممسكة بمفاهيمها الأمنية، وفي الوقت ذاته تخلصت من العبء الأمني والعسكري والاقتصادي لإحتلال قطاع غزة، بعيداً عن عملية سلام تكون محصلة إسرائيل واعتباراتها الأمنية أقل بكثير من فرضها هي للحل تطبيقاً لسياسة الأمر الواقع.

وكان هناك لإسرائيل أيضاً مقاصد وأهداف عميقة أخرى وراء الانسحاب من غزة عبر محاولتها نقل المعركة الى الصف الفلسطيني، مستغلة حالة الفوضى والفلتان الأمني داخل مناطق السلطة الفلسطينية، "حيث وفر ذلك أرضية مناسبة لحركة حماس للدخول في تجربة الانتخابات والصدام مع السلطة ومع حركة فتح، مسبباً ذلك انشطار ما تبقى من الوطن الفلسطيني، وواضعاً القضية الفلسطينية في أسوأ ظروفها منذ سنوات عدة" (يوسف، 2010).

الخلاصة

عملت الأحزاب الفاعلة على الساحة الإسرائيلية وخاصة العمل والليكود، وما أفرزته انتفاضة الأقصى من أحزاب أخرى مؤثرة في الحياة السياسية الإسرائيلية مثل حزب (كاديما) لفرض تسويات أمنية على الفلسطينيين من خلال تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة الى مناطق معزولة ومحاصرة على التوالي، لممارسة المزيد من الضغط الاقتصادي والسياسي بهدف إجبار الفلسطينيين على قبول الإملاءات والشروط الإسرائيلية وفق متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي.

لكن تراكم تلك الضغوط السياسية والاقتصادية يشكل رافعة لتفجير الوضع القائم في ظل الأجواء المعادية للمشروع الصهيوني وخاصة التحولات التي يشهدها الوطن العربي والعالم، مما يجعل إمكانات تواصل عملية السلام والاستقرار في المنطقة بعيدة الاحتمال.

وهناك فروق نسبية وليست جوهرية بين حزبي العمل والليكود حول عملية السلام مع الفلسطينيين، وأن كلا الحزبين أثناء توليهما حكم إسرائيل لم يلتزما بتجميد الاستيطان بل كانت الزيادة في وتيرته دليلاً على عدم مصداقيتهما في إتمام عملية السلام.

ولعل إحدى الميزات الرئيسة لاتفاقية أوسلو هي عودة القيادة الفلسطينية مع عِدة آلاف من فلسطينيي الشتات الى أرض الوطن، حيث كانت هذه العودة وفق الرؤية الأمنية الإسرائيلية للدور الذي ستمارسه السلطة الفلسطينية في شئون الأمن، حيث كانت الاعتبارات الأمنية الإسرائيلية والتعاون الأمني مع السلطة الفلسطينية بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة هو تاج العروس في كافة اتفاقيات وخطط السلام.

وبمعنى آخر كانت مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي بمضامينها ومفاهيمها المختلفة (الاعتبارات الأمنية) حاضرة دوماً في صلب اتفاقيات ومفاوضات السلام الإسرائيلية- الفلسطينية بدءاً من حيثيات مؤتمر مدريد للسلام، مروراً باتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وصولاً لخارطة الطريق الأمريكية، وانتهاءً بخطة فك الارتباط الشارونية.

ورغم نجاح انتفاضة الأقصى بتوجيه ضربة موجعة لمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي والتي أثبتت فشل إسرائيل في القدرة على التعاطي مع مفاعيل هذه الانتفاضة، الا أن مفاهيم الأمن الإسرائيلي كانت السباقة دوماً في محاولة فرض نفسها على وقائع ومستجدات الصراع سواء كان في حالة مفاوضات سلمية أو في مواجهات عسكرية، الأمر الذي أعطى القوة العسكرية وأدواتها الدور الحاسم والأكبر في تحديد مصير الصراع وعملية السلام.

وهدفت إسرائيل من بناء الجدار العازل الى ابقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الضفة الغربية، ومنع قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في المستقبل، كما هدفت من خطة فك الارتباط الإسرائيلية أحادية الجانب الى الالتفاف على مشاريع وخطط السلام الدولية، واستباق التدخل الدولي لفرض حقائق على الأرض ترسخ بها مفاهيمها واعتباراتها الأمنية، فقد تخلت إسرائيل عن مستوطنات قطاع غزة لاعتبارات تتعلق بأمنها القومي وحساباتها الديمغرافية أولاً، ولتظهر بمظهر الراغب بمواصلة عملية السلام ثانياً.

الفصل الخامس

الأمن القومي الإسرائيلي ومستقبل عملية السلام

الفصل الخامس

الأمن القومي الإسرائيلي ومستقبل عملية السلام

مقدمة

حكمت رؤية إسرائيل الأمنية صياغة المفاصل الرئيسة لسير عملية السلام وبرز تأثيرها واضحاً في الشروط والمتطلبات التي تضعها إسرائيل أمام قيام دولة فلسطينية، وأجلت البحث في القضايا الرئيسة المتعلقة بالقدس واللاجئين والحدود والمستوطنات الى مفاوضات الوضع النهائي، وهي أكثر القضايا السياسية والأمنية صعوبة والتي كان من المفترض تناولها بعد مرور خمس سنوات على أوسلو أي عام 1999م، إلا أن الرؤية الأمنية المسيطرة على إسرائيل وقادتها عملت على المماطلة والتسويف بتنفيذ الاتفاقات وصولاً الى سد الطريق أمام التوصل لاتفاق حول تلك القضايا، وبتر مفهوم الدولة الفلسطينية.

إن توقيع القيادة الفلسطينية على اتفاق أوسلو دون وجود ضمانات دولية حول قضايا القدس والحدود والمستوطنات واللاجئين وتقرير المصير، قد منح إسرائيل مزيداً من الوقت لفرض حقائق ووقائع جديدة على الأرض، إذا تم أخذها بعين الاعتبار في مفاوضات الوضع النهائي سيكون من الصعوبة بمكان التوصل لإحلال سلام عادل وشامل بين إسرائيل والأمة العربية.

المبحث الأول

الأمن الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي

المطلب الأول: القدس

تعتبر قضية القدس من القضايا الصعبة التي تم تأجيل التفاوض حولها بين إسرائيل والفلسطينيين الى مفاوضات الوضع النهائي، فالقدس ليست قضية إسرائيلية – فلسطينية أو حتى قضية عربية –إسرائيلية، وإنما "هي قضية تشمل عواطف ومصالح واهتمام المسلمين واليهود والمسيحيين في العالم كله، وفي الوقت ذاته فإن كثيراً من الفلسطينيين والإسرائيليين يؤكدون على أنه اذا كان هناك قضية يمكن أن تؤدي الى انهيار مفاوضات الوضع النهائي، فإنها قضية القدس" (بوتول، 1995، 80). وتاريخياً أعتبرت القدس مادة مثيرة للمشاعر الدينية المتعصبة لدى اليهود، واستغلت الحركة الصهيونية تلك المادة لتحقيق المفهوم الأمني الخاص بالطاقة البشرية والهجرة، من خلال تشجيع يهود العالم على الهجرة لفلسطين، متخذة من جبل صهيون الذي يقع غرب القدس إسماً للحركة.

وتختلف القدس عن بقية المناطق والمدن من حيث مكانتها الاستراتيجية والرمزية، فهي تقع على تقاطع الطريق الذي يربط شمال الضفة بجنوبها، وتعتبر ممراً وحيداً يصل الغرب بالشرق في محاذاة البحر الميت فهي تقسم الضفة الغربية الى قسمين، مما جعلها تشكل قلب المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فالقدس جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية، ويؤكد الفلسطينيين أنه يجب أن يطبق بخصوصها قرار مجلس الأمن رقم 242، خاصة أنه "عندما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها في نوفمبر 1947، بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة يهودية، مع إبقاء منطقة القدس تحت السيادة الدولية، لم تكن هناك حكومة فلسطينية، ولا سلطة تشريعية أو سياسية فلسطينية في البلاد لتوافق أو لترفض هذا القرار" (المسحال، 1994، 158)، فقرار التقسيم ترك منطقة القدس لتكون تحت الإدارة الدولية.

وفي حين تواصل إسرائيل تأكيدها على أن القدس جزء لا يتجزأ من الدولة اليهودية وأنها عاصمتها الأبدية، وأنه "منذ أكثر من 3000 سنة كانت القدس عاصمة لليهود، وأنها لم تكن يوماً عاصمة للعرب، وأشير لها أكثر من 700 مرة في الإنجيل بينما لم يشر لها (القرآن الكريم) لو مرة واحدة، وأن الملك داوود بنى القدس عاصمة لليهود وابنه سليمان بنى المعبد الذي يعتبر أقدس مكان لليهود في العالم، ويتجه نحوه

اليهود في صلواتهم، بينما يتجه الفلسطينيين في صلواتهم نحو مكة في المملكة العربية السعودية، والقدس لهم ثالث مكان من حيث الأهمية" (Madai ,30, 2001)، فتزوير الحقائق التاريخية والتجني على الشعوب والديانات الأخرى صفة لازمت بني إسرائيل، فالقرآن الكريم أشار للقدس والمسجد الأقصى في مطلع سورة الإسراء، وهي أولى القبلتين لمئات الملايين من المسلمين، وهي مسرى النبي محمد عليه الصلاة والسلام ومعراجه الى السماء، و"من المُسَلم به دولياً أن هذه المدينة جزء من الضفة الغربية، وحتى أن البعض يرى أنه لا أهمية لهذه المنطقة بدون هذه المدينة وذلك انطلاقا من مكانتها الدينية" (زهرة، 1992)، وهناك العديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت عن النبي صلوات الله عليه وسلامه حول القدس ومكانتها الدينية للمسلمين، حيث قال صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين، لعدوهم قاهرين، لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء، حتى يأتيهم أمر الله. وهم كذلك"، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: "ببيت المقدس وأكناف بيت المقدس"، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الصلاة في بيت المقدس خير من ألف صلاة فيما حواله إلا في المسجد الحرام ومسجدي هذا). وعن أبي إمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من حج واعتمر وصلى في بيت المقدس جاهزون ابط فقد استكمل جميع سنتي" (ابن الجوزي، الموسوعة الشاملة)، وهذه أحاديث نبوية صحيحة وليس روايات وأساطير توراتية أو صهيونية مزعومة، حيث صدق المولى عو وجل في وصفهم بأنهم "من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه" (النساء،46)، وجاءت في وصف اليهود وتحريفهم في التّوراة بما يتوافق وأهوائهم ومصالحهم، فهم قاموا بتغيير ألفاظ التوراة عن أماكنها ووجوهها بكلام آخر يُبدل معانيها ووجهتها.

وقد ضمت إسرائيل شرقي القدس بقرار من حكومة إسرائيل بزعامة ليفي أشكول عام1967م، وضُمت رسمياً من قبل الكنيست الإسرائيلي في 30 تموز 1980م حيث تم سن "قانوناً أساسياً لإعلان القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، وقد صدر قرار لمجلس الأمن رقم 478 في 20 أغسطس 1980م اعتبر أن القانون الأساسي هذا هو انتهاك للقانون الدولي، ومعتبراً كل الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف الى تغيير صفة وضع القدس باطلة ولاغية" (غوانمة، 2002، 277).

ولم يختلف موقف كل من حزبي العمل والليكود من القدس، فحزب العمل منذ توليه الحكم في إسرائيل رفع شعار(القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية)، وهو ذات الشعار الذي يرفعه الليكود منذ عام1977م وحتى الوقت الراهن، والليكود يؤكد بإستمرار على عدم التخلي عن القدس وأنها العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، فشامير

رئيس حكومة الليكود يقول عشية انتخابات الكنيست عام 1992م "بأن القدس ليست موضوع للمساومة" (غوانمة، 2002، 279).

وعملت حكومة الليكود في عهد نتنياهو السابقة والحالية على طمس الطابع العربي للمدينة من تغيير لأسماء الشوارع والأحياء وتكثيف الاستيطان في قلب المدينة لأجل تهويدها.

وفي الجولة العاشرة من المفاوضات التي انبثقت عن مؤتمر مدريد للسلام، اعتبر الوفد الفلسطيني أن القدس جزء من كل واحد ضمن الأراضي التي ينطبق عليها قرار 242 باعتباره القاعدة القانونية لمرجعية عملية السلام، الا أن اسحق رابين رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك اعتبر "أن بحث موضوع القدس من الناحية السياسية الآن، وطرحه على جدول المحادثات السلمية يعني تفجير كل المحادثات" (ا.ش، 1993).

لكن اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) تضمن الاعتراف بوضع المدينة المقسم حيث ذكرت البنود المتعلقة بانتخابات المجلس الفلسطيني أن "فلسطيني القدس الذين يعيشون هناك سيكون لهم حق المشاركة في عملية الانتخاب وفق اتفاق يعقد بين الطرفين" (بوتول، 1995، 80)، وفي نفس الوقت قامت إسرائيل بتشديد القيود على النشاطات السياسية الوطنية الفلسطينية داخل القدس فعرقلة عمل ممثلي ونواب القدس في إدارة أي عمل رسمي فلسطيني لخدمة سكان المدينة، "وسنت الكنيست قانون في كانون أول (ديسمبر) سنة 1994 يحظر أية نشاطات للسلطة الوطنية في القدس" (بوتول، 1995، 80).

وأصبح المقدسيون يصوتون لانتخاب ممثليهم الفلسطينيين الذين لا سلطة لهم على شئون حياتهم اليومية، فحق المقدسيون في التصويت للانتخابات التشريعية هو غير كاف وكان الأجدر بالوفد الفلسطيني التمسك والثبات على الموقف القاضي "بتطبيق الولاية الجغرافية على الأراضي التي لم تكن تحت السيطرة الإسرائيلية قبل الخامس من حزيران 1967م، والتمييز بين الولاية الجغرافية والسيادة، وأن الأخيرة ليست موضوع نقاش في المرحلة الانتقالية بل في المرحلة النهائية، وأن القدس مشمولة في الولاية الجغرافية" (حيدري، 1993)، وبالتالي ما ينطبق على نابلس وغزة وأريحا ينطبق على القدس ضمن المرحلة الانتقالية، وهذا كان من شأنه تثبيت الحق الفلسطيني بالقدس وتيسير التفاوض السياسي حول السيادة على المدينة لاحقاً.

وعارضت إسرائيل وجود أي نوع من أجهزة شرطية أو أمنية في القدس تدار من قبل بيت الشرق، كما أن حق التنقل من الضفة الى القدس أو عبرها مقيد ومحكوم بيد إسرائيل. وبات من الصعب الفصل ما بين الأبعاد السياسية والأمنية لقضية القدس كما هو وضع قضايا الوضع الدائم الأخرى، فها هو رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو يعلن في 17 آذار1998م لوزير الخارجية البريطاني (روبين هوك) "من أن

القدس لا يمكن التفريط بها في أية مفاوضات مستقبلية سواء مع الجانب الفلسطيني أم مع الجانب العربي" (فهمي، 1999، 51).

ولم تكن قمة كامب ديفيد الثانية بين باراك وأبو عمار نهاية المطاف في المفاوضات قبل أن يصل شارون لسدة الحكم وتوقف المفاوضات نهائياً، فقد جرت مفاوضات في مطلع انتفاضة الأقصى في طابا في كانون الثاني/ يناير 2001م، حيث اقترح الوفد الإسرائيلي أن تكون مدينة القدس مفتوحة بقسميها الشرقي والغربي، وأن تخضع المناطق والأحياء العربية بما فيها منطقة الحرم القدسي الشريف للسيادة الفلسطينية، في حين تحتفظ إسرائيل بسيادتها على الأحياء الاستيطانية داخل القدس الشرقية، وأن يكون من حقها الإشراف على ما تحت الحرم، الى جانب السيادة الإسرائيلية على الحوض المقدس (نوفل، 2001)، حيث كان الاقتراح الإسرائيلي بالسيادة على الحرم العنصر الحاسم الذي أنهى مفاوضات كامب ديفيد، حين تضمن المقترح الإسرائيلي اقتسام السيادة عمودياً على الحرم بحيث يسيطر الفلسطينيون على ما فوق الحرم بينما يخضع ما هو تحت الحرم للسيطرة الإسرائيلية، وبشأن ما يسمى الحوض المقدس وهي المنطقة التي تضم حائط البراق (المبكى) حيث وافق الفلسطينيون على سيادة إسرائيل على الحائط في حدود 150 متر، بينما طلب الإسرائيليون السيادة على الحوض كله وأن تشتمل على جبل الزيتون، والمقبرة اليهودية، جاء ذلك التفاهم المبدئي تطبيقاً لاقتراح الرئيس الأمريكي كلينتون بأن ما هو عربي للفلسطينيين وما هو يهودي للإسرائيليين، والتقدم في الموقف الإسرائيلي جاء عبر القبول بأن تكون "السيادة على المسجد الأقصى(جبل الهيكل) تسلم الى هيئة إسلامية دولية تشمل دولاً كالسعودية والمغرب والأردن ومصر، بينما تسلم السلطة الفعلية الى السلطة الفلسطينية وبذلك يفي باراك بوعده للجمهور الإسرائيلي عندما قال "لن أوقع على وثيقة تنقل السيادة على جبل الهيكل الى السلطة الفلسطينية" (كسبيت، 2001).

وانتهت محادثات طابا دون توقيع وثيقة رسمية لما تم التوصل اليه، وطلب الوفد الإسرائيلي إنهاء المحادثات نظراً لضغط الظروف وضيق الوقت بقدوم الانتخابات الإسرائيلية، والتي أطاحت بباراك وجاءت بشارون الذي أوقف مفاوضات عملية السلام.

وحتى عهد رئيس وزراء إسرائيل (أيهود أولمرت) أخذ الموقف الإسرائيلي يتجه نحو التشدد فيما يتعلق بالمدينة المقدسة عبر تكثيف الاستيطان داخل المدينة، فقد ذهب أولمرت في لقاءه مع وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس الى "حد التشديد على أن البناء في القدس الشرقية سيستمر على اعتبار أنها جزء أساسي من عاصمة إسرائيل الأبدية، وفي بداية آذار 2008م صادقت الحكومة الإسرائيلية على

بناء أكثر من 2200 وحدة سكنية في حي استيطاني كامل بالقدس الشرقية" (يوسف، 2010).

وبعد تولي أوباما الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية وسعي إدارته لاستئناف المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين في مايو 2010م، تم التأكيد على أن موضوع القدس سيتم بحثه في نهاية المفاوضات خوفاً من أن يفجر موضوع القدس المفاوضات قبل أن تبدأ، وهي ذات المبررات والمسوغات التي أجلت طرح قضية القدس قبل عشرين عاماً في جولات المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام، وفي الفترة التي واكبت ولاية نتنياهو الثانية في الحكم، جدد نتنياهو موقفة المتشدد من القدس عندما أكد على أن إسرائيل ستحتفظ بكل المدينة وستضمن حرية العبادة في كل المواقع، وأن روابط الشعب اليهودي بالقدس أقوى من أي روابط تقيمها شعوب أخرى بهذه المدينة، واستند الى التوراة ليجدد مزاعم إسرائيل حول المدينة، حيث قال "أن القدس واسمها العبري البديل (صهيون) وردت 850 مرة في العهد القديم أو التوراة" (الوطن، 2010).

وهنا يتجاهل نتنياهو ما تمثله القدس للعرب والمسلمين كقضية مركزية وهامة بالنسبة لهم، فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، وهذا يعني وجود علاقة قوية تربط القدس بما يزيد عن مليار ونصف من المسلمين في العالم، بل أن الدين الاسلامي حث المسلمين على حمايتها والحفاظ عليها.

لقد تحدد الموقف الإسرائيلي من القدس عبر ما اتخذته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بألوانها الحزبية المختلفة من تدابير واجراءات كفيلة بتغيير معالم هذه المدينة التاريخية والطبيعية والديموغرافية، نزولاً عند تحقيق الهدف الصهيوني ذو البعد الاستراتيجي الأمني بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة وبشكل خاص العاصمة فيها، حيث باتت المدينة المقدسة تُمثل أهم ساحات الصراع الديموغرافي، فقد وصل "عدد اليهود فى القدس خلال عام 2011 إلى 497 ألف يهودى، و281 ألف عربى، ووصلت نسبة اليهود 64%، والفلسطينيين الى 36%، فمنذ عام 1967م وحتى نهاية عام 2011م ارتفع عدد السكان فى المدينة بنسبة 200%، كما ارتفع عدد السكان اليهود على وجه الخصوص بنسبة 157%" (فلسطين اليوم، 2012)، وتستمر عملية تهويد المدينة حتى الوقت الراهن، فإسرائيل تعتبر 281 ألف فلسطيني من "المقيمين" في المدينة وليس من المواطنين، وتمارس بحقهم سياسة تطهير عرقي متعددة الوسائل عبر سياسة هدم البيوت ومصادرة الأراضي وفرض الضرائب، وبواسطة الجدار العنصري الفاصل الذي يعزل المدينة ويضع عراقيل جديدة أمام سكانها لتشجيعهم على تركها، وتواصل من جهة أخرى إقامة المباني والأحياء السكنية الاستيطانية لليهود حصراً، مما يجعل ملامح الصراع في المرحلة القادمة تبدو أنها ستكون على القدس والتوسع الاستيطاني الصهيوني فيها.

المطلب الثاني : اللاجئين وحق العودة

تشكل قضية اللاجئين الوجه الحقيقي للصراع العربي الإسرائيلي، وهي تمثل جوهر القضية الفلسطينية، فهي قضية أولئك الفلسطينيين الذين يشكلون حوالي نصف الشعب الفلسطيني، وهم الذين شردوا من ديارهم عام 1948م وعاشوا في مخيمات اللجوء داخل فلسطين(لجوء داخلي) أو في الدول العربية المجاورة (لجوء خارجي) كما هو حال مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان وسوريا، وإبان حرب حزيران عام 1967م زادت أعداد هؤلاء المهجرين عن ديارهم بنزوح آلاف الفلسطينيين عن بيوتهم الى الدول العربية المجاورة.

لقد أكدت الأمم المتحدة مطالبتها إسرائيل بتنفيذ القرار (194) الصادر بتاريخ 11 كانون أول/ ديسمبر 1948م، واشترطت قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة بتنفيذ هذا القرار، ولكن إسرائيل لم تلتزم بشروط قبولها في عضوية الأمم المتحدة "وأعاقت عملية عودة اللاجئين الى ديارهم وممتلكاتهم، وتذرعت إسرائيل بمسألة الأمن والصعوبات الاقتصادية، ومسئولية العرب عن الحرب ونتائجها، وعدم اعترافهم بدولة إسرائيل وسعيهم لتقويضها وعدم استعدادهم لعقد معاهدة صلح معها" (غوانمه، 2002، 270).

ومنذ مؤتمر مدريد 1991م وانطلاق مفاوضات عملية السلام ترفض إسرائيل طرح موضوع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين على مائدة المفاوضات، فالفلسطينيين "حين يطالبون بحق العودة والتعويض لا يخترعون بدعة أو يطلبون تنازلاً، وإنما يقيمون مطالبتهم على أساس قرار اتخذته الأمم المتحدة ولا تزال تتمسك به" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 58)، وهو حق كفلته الشرعية الدولية عبر قرار رقم 194 "والذي يقضي بوجوب السماح للاجئين بالعودة الى ديارهم ودفع التعويضات لمن يختارون عدم العودة، وأن تتم التعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بالممتلكات التي يعوض عنها، طبقاً لمبادئ القانون الدولي" (المسحال، 1994، 159)، وبالمقابل يقف قانون حق العودة لليهود على رأس القوانين الأساسية الإسرائيلية، وهو "قانون صدر في إسرائيل عام 1950 يمنح أي يهودي في العالم حق الهجرة الى فلسطين وأن يصبح مواطناً فور وصوله" (المسيري، 1999، 58)، والأسباب التي تسوغها إسرائيل لرفض هذا الحق تتعلق بالأمن وما تشكله عودة اللاجئين من خطر على الطابع الديمغرافي لما يُطلقون عليه دولة الشعب اليهودي(اسرائيل).

إن مواقف إسرائيل بشأن هذه القضية تنطلق من هواجس تشكل امتداداً لرؤيتها الأمنية، "ولذلك فإنها تطلق هذه الفزاعة، وقتما يرغب ساستها في التملص مما يترتب عليهم من استحقاقات، إن إسرائيل تتجنب الخوض في هذه المسألة وتكتفي برفضها

من حيث المبدأ، ورفض الاعتراف بالمسئولية عن نشوئها، وحين تعوزها المبررات تتقدم باقتراحات تعجيزية أو شكلانية هدفها افشال المفاوضات" (الهيئة العامة للإستعلامات، 2001، 59).

وبرز موقف إسرائيل الرافض لكافة المشاريع السياسية الدولية التي طالبت بحل قضية اللاجئين عبر تمكينهم بالعودة الى ديارهم، وكان من نتائج الرفض الإسرائيلي صدور قرار الأمم المتحدة رقم (302) لعام 1949م الخاص "بإنشاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) لتقديم المساعدات للاجئين، وكانت إسرائيل قد قبلت بهذا القرار لأنه يعمل على توطين اللاجئين في البلاد العربية، كما حملت الدول العربية مسئولية استمرار المشكلة، بسبب اصراراهم على مبدأ العودة، ورفضهم توطين اللاجئين" (غوانمه، 2002، 270). ويحمل بنيامين نتنياهو الدول العربية مسئولية وجود مشكلة اللاجئين وبالتالي مسئوليتها عن إيجاد الحل، فيقول "يجب عدم التنازل عن ضرورة مساهمة الدول العربية في توطين اللاجئين: الدول العربية هي التي خلقت مشكلة اللاجئين منذ البداية، وهي المسؤولة أيضاً عن عدم حلها حتى اليوم، وإن اشتراك هذه الدول في توطين اللاجئين في أماكن تواجدهم الحالية، يعتبر اختباراً لالتزاماتها بإنهاء النزاع مع إسرائيل" (نتنياهو، 1999، 421).

لقد طالبت إسرائيل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية وربط قضيتهم بقضية اليهود الذين تركوا الدول العربية وهاجروا الى إسرائيل، وفي ذلك يقول شمعون بيرس "لا يوجد شعب في العالم كاليهود يعرف المعاناة الشخصية والعائلية والقومية، فنحن أمة من اللاجئين،..، وأن سبب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يرجع الى العرب الذين أخذوا يدعون السكان للخروج من فلسطين" (بيرس، 1994، 180)، وبهذا نجد أنه إذا كان ما حل بالشعب اليهودي على يد النازية الالمانية جريمة، فإن هناك جريمة إسرائيلية لا تقل شدة بطرد شعب كامل من أرضه وتشريده في أصقاع الأرض.

وفي عام 1989م اقترح وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق رابين حلاً لمشكلة اللاجئين يكون "خارج المناطق المحتلة عن طريق مؤتمر دولي يبحث عن حل مناسب لمشكلتهم بالارتباط مع مشكلة اللاجئين اليهود" (غوانمه، 2002، 271)، ويرى الإسرائيليون أنهم غير مسئولين عن قضية اللاجئين، وأن الدول العربية هي التي أتت بالكارثة على الفلسطينيين وبالتالي عليهم تحمل مسئوليتهم بهذا الخصوص، وأن"الموقف الإسرائيلي المتشدد من قضيتي الحدود واللاجئين، يأتي من منطلق الحفاظ الاستراتيجي على معادلة ديمغرافية" (شعبان وآخرون، 2004، 79)، وهذه المعادلة الإسرائيلية لا تعمل على تغيير الواقع القائم ديمغرافياً فحسب، بل تعمل على إرساء أسس لحل بعيد المدى يحقق الإسرائيليون من خلاله حل القضية الديمغرافية لصالح استراتيجية إسرائيل الأمنية.

فقد شكل الموقف الأمني لإسرائيل من قضية اللاجئين عقبة أساسية في وجه نجاح قمة كامب ديفيد، حيث قدمت إسرائيل مقترحات رمزية لحل المشكلة بموافقتها على إعادة بضعة آلاف من العائلات الفلسطينية من لبنان، حسب نظام جمع شمل العائلات خلال 15 سنة، وأن يتم تشكيل صندوق دولي لأجل تعويض اللاجئين، وتوطينهم في أماكن إقامتهم، مقابل أن يضاف بند "وضع حد للصراع" أي انهائه والذي بدوره يغلق باب حق العودة، ويجنب إسرائيل أي مطلب مستقبلي حول قضايا الوضع الدائم، ويزيل أية مسئولية لإسرائيل عن تهجير الفلسطينيين، وكان من الصعب على القيادة الفلسطينية الموافقة على شرط باراك بالتوقيع على إنهاء الصراع والتنازل عن المطالب المتبادلة مقابل تنازلات رمزية وليست جوهرية من قبل إسرائيل (تماري، وحمامي، 2001).

وفي محادثات طابا / يناير 2001م والتي اعتمدت أساساً على مقترحات كلينتون في محادثات كامب ديفيد 2000م، حين جرى التعاطي مع حق العودة على أنه حق فردي وليس جماعي، وبإمكان كل لاجئ فلسطيني اختيار محل إقامة جديد من بين عدة بدائل هي (فلسطين، أو محل الاقامة الحالي، أو بلد ثالث، أو إسرائيل)، واجمالي عدد من تقبل بعودتهم إسرائيل هو عشرة آلاف سنوياً خاضعة تلك الأسماء للقرعة خلال سنة، ولإسرائيل حق الفيتو على من ينطبق عليه حق العودة وفقاً لاعتباراتها، وبالمقابل يلقى اختيار اللاجئ الفلسطيني لمحل الإقامة غير إسرائيل كفلسطين أو بلد ثالث (دول في أوروبا وأمريكا الجنوبية) قبول وموافقة فورية وعدة مكافئات عينية تشجيعية، من قبيل حصولهم على منزل ومبلغ من المال في حساب مصرفي (كسبيت، 2001).

وبناءً على ما سبق نجد أن تعقيدات الصراع العربي الإسرائيلي المختلفة الجوانب، ألقت بظلالها على صعوبة إيجاد حل لقضية اللاجئين، لكن محادثات طابا عام 2001م تحمل في طياتها ملامح لحل يبدو عملياً أكثر منه عادلاً، ولعل مواقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، فيما لو أعطوا حقهم بالاختيار بين العودة أو التعويض فنسبة عالية منهم ستختار العودة، نظراً لارتباطهم اللصيق بالأرض أولاً، ولِحَملهم معاناة الإحتلال وإجراءاته المعيشية ثانياً، لكن مع تَعثر إمكانية العودة وصعوبة بناء حياة جديدة ستختار نسبة أخرى ليست بالقليلة إمكانية البقاء محل إقامتهم الحالية مقابل التعويض.

فبعد مرور أكثر من 60 عاماً على تهجير الفلسطينيين من ديارهم، هناك العديد من فلسطينيي الشتات ممن يفضلون البقاء في محل إقامتهم على العودة الى فلسطين، خاصة أولئك الذين يقطنون دول مثل أميركا وأوروبا والخليج العربي، وحتى اللاجئ الفلسطيني الذي يعيش حياة البؤس والشقاء في مخيمات اللجوء في لبنان والأردن وسوريا لو أُعطي حق المواطنة الكاملة في تلك البلدان مع تعويضهم

عن ممتلكاتهم التي خسروها فلا شك أن نسبة غير قليلة ستقبل بذلك، ويبقى هناك أعداد أخرى من فلسطينيي الشتات ممن يفضلون اختيار العودة الى فلسطين الانتداب (إسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة)، ومع ضآلة تلك الأعداد نسبياً لاجمالي فلسطينيي الشتات تبقى هواجس إسرائيل الأمنية مُسيطرة على أية حلول من شأنها دفع عملية السلام نحو حل يرضي الأطراف المعنية وخاصة الفلسطينيين.

فهناك قلق أمني ديمغرافي إسرائيلي من موضوع عودة اللاجئين، والذي أدى بدوره الى تشدد إسرائيل في موقفها من قضية اللاجئين لاعتباراتها الأمنية الديمغرافية، الأمر الذي ساهم فعلياً وعملياً في اطالة أمد الصراع، وجعل الساعين الى الحل يَلهثون نَحوه عبثاً.

وأن أية اتفاقيات أو معاهدات سلام لا تتناول وضع حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لن تؤدي الى انهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي لن تكون هناك حالة من السلام الشامل في المنطقة العربية في ضوء متطلبات الأمن الإسرائيلية.

المطلب الثالث: الحدود والمستوطنات

تُعتبر قضية الحدود من القضايا الرئيسة لاستمرار الصراع لاسيما وأن جوهر المشروع الصهيوني في فلسطين يقوم على الاستيطان والاستيلاء على الأرض، ومن ثم ضرورة الاحتفاظ بها لمتطلبات الأمن الإسرائيلي.

فعند صدور قرار التقسيم رقم (181) بتاريخ 29 تشربن الثاني1947م والذي "منح الدولة اليهودية 56.47% من الأراضي الفلسطينية" (المسحال، 1994، 159)، لم تكتفي إسرائيل بتلك الأرض التي خصصها لها القرار، فبعد حرب 1948م عشية استقلالها ضمت أراضي أكبر من المخصص لها حسب قرار التقسيم، وبعد حرب 1956م حاولت إسرائيل مد حدودها فاستولت على أراضي سيناء حتى شرم الشيخ، إلا أن ضغوط القوى الدولية أجبرتها على الانسحاب، وبعد شنها حرب عام 1967م استولت على أراضي عربية شاسعة من كل الدول العربية (من كل الجهات) المحيطة بها، وبعد صدور قرار 242 لم تلتزم بتنفيذه، بل اعتبر نتنياهو أن "القرار يعترف بحق إسرائيل بحدود آمنة ولم يتوقع منها العودة الى الحدود التي بدأت الحرب منها، وأن الحدود الآمنة لإسرائيل هي شرط ضروري لإحلال السلام في الشرق الأوسط، وأن قطاعاً أرضياً بعرض 16 كم الذي كانت إسرائيل مضغوطة داخله قبل عام 1967م لا يمكن اعتباره حدود آمنة" (نتنياهو، 1999، 351).

ولا يبتعد حزب العمل عن موقف نتنياهو من قضية الحدود، فاسحق رابين زعيم الحزب ورئيس وزراء إسرائيل السابق كان قد اتخذ موقفاً مماثلاً، حيث يقول "يجب على زعماء الدول العربية أن يدركوا بأن من حق إسرائيل الحصول على حدود يمكن الدفاع عنها، ولهذا حتى في إطار معاهدات السلام لا نستطيع الانسحاب

الى خطوط الرابع من حزيران التي لا يمكن الدفاع عنها وتشجيع العدوان علينا مثلما تأكد في السابق" (رابين، 1993، 122).

لقد كان الهدف الإسرائيلي واضحاً من برنامج الاستيطان المكثف في تلك الفترة وهو ضمان سيطرة إسرائيلية دائمة على الضفة الغربية، وإحباط أية محاولة مستقبلية للتنازل عن أراضي للكيان لفلسطيني.

وجاءت أوسلو لترسخ مفهوم إسرائيل للحدود الآمنة من خلال عدم التنازل عن الأرض والحدود والمعابر لسيطرة السلطة الفلسطينية، وحتى عندما جاء شارون بخطة فك الارتباط للتخلص من عبء خارطة الطريق وإخلاءه المستوطنات من قطاع عزة، وضع جل اهتمامه للمحافظة على المرتكز الأمني الخاص بالسيطرة على الحدود البرية والبحرية والجوية لقطاع غزة.

ويتحدث البروفيسور الإسرائيلي (أرنون سوفر) المنظر للخطر الديمغرافي الذي يمثله العرب على إسرائيل، وهو من أصحاب فكرة الجدار العازل عن حدود الخط الأخضر بقوله "لا يمكن إعادة الجدار الى الخط الأخضر، وهل الخط الأخضر حدود يجب أخذها بالحسبان؟ الخط الأخضر هو نقطة زمنية لوقف إطلاق النار وليس حدوداً عالمية، وليست خطاً عالمياً مثل حدود مصر أو سوريا، توقف جيشان في حينها وقررا أن هذه حدود بشكل مؤقت" (خطيب، 2004).

وحول الواقع الجغرافي الخطير الذي تعاني منه إسرائيل والذي يجعلها تولي أهمية كبرى لأراضي الضفة الغربية وجبالها وعدم التنازل الإسرائيلي عنها، حتى في ظل عصر الصواريخ التي أفقدت القيمة الاستراتيجية للاحتفاظ بالأرض، يتحدث نتنياهو بأن الصواريخ تلحق خسائر وأضرار ولكنها لا تحتل الأرض ولا تحقق النصر بالمعركة، وأن عصر الصواريخ تزيد فيه أهمية الأرض ولا تنقص "الأمر الذي يزيد من أهمية السيطرة على منطقة تمنح الجيش الإسرائيلي قدرة الامتصاص لهجوم أرضي يشن خلال قصف صواريخ بعيدة المدى، وتبعد الصواريخ قصيرة المدى عن أهدافها، وأن إسرائيل يجب أن تحتفظ بالعمق الاستراتيجي الحالي الذي تمثله مناطق الضفة الغربية" (نتنياهو، 1999، 335).

ويوجد في الضفة الغربية أكثر من 140 مستوطنة، وهي ليست متجمعة في منطقة واحدة ، مما يجعل رسم حدود تشمل تلك المستوطنات معقد جداً سوى جعل الضفة الغربية كيان ممزق الى عدة مناطق يعزلها الجدار من ناحية ومن لم يعزله الجدار تعزله حدود المستوطنة، حيث تعتبر مساحة المناطق المحيطة بالمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أكبر بعدة أضعاف من مساحة المستوطنات ذاتها، مع أن "مساحة البناء اليهودي في المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية تبلغ نحو 3% فقط، الا أن هذه المستوطنات التي يعيش فيها قرابة 250 ألف يهودي يشكلون حوالي 9.5% من مجموع سكان الضفة الغربية تسيطر على حوالي 42% من

مساحة الضفة باقي السكان ال90.5% يوجد تحت تصرفهم الآن أقل من 60% من مساحة الضفة" (أوفير، 2008).

وبلغ عدد المستوطنين بالضفة الغربية 536,932 مستوطنًا في نهاية عام 2011م، حيث تضاعف عدد المستوطنين في الضفة أكثر من 40 مرة خلال الفترة من 1972 – 2011. وبلغ عدد المستوطنات بالضفة الغربية في نهاية عام 2011م (144) مستوطنة، كان معظمها في القدس بواقع 26 مستوطنة، ثم محافظة رام الله والبيرة 24 مستوطنة، وأن معظم المستوطنين يتركزون في محافظة القدس بنسبة تبلغ حوالي 50% من مجموع المستوطنين في الضفة، أي بواقع 267,643 مستوطنًا، ويليها محافظة رام الله والبيرة بواقع 100,501 مستوطن، ثم محافظة بيت لحم 59,414 مستوطن، وفي محافظة سلفيت 34,946 مستوطن، في حين يتواجد في محافظة طوباس 1,489 مستوطنًا، فهي أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين (فلسطين أون لاين، 2012).

تلك المعطيات أملتها السياسة الأمنية الإسرائيلية بناءً على متطلبات وحاجات الأمن والاستيطان الإسرائيلي، وهي تلك الوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض، والتي وقفت عائقاً أمام التوصل لحل سلمي في محادثات كامب ديفيد يوليو/ 2000م، عندما طرحت إسرائيل فكرة تعديل الحدود وكأنها تنازل عن الأرض وكان الغرض منها هو اسقاط عصفورين عن شجرة المحادثات بحجر واحد عبر فكرة تبادل الأراضي وليس ارجاع الأرض لأصحابها "ما دام طرح قضية الحدود عبارة عن شكل آخر للإملاءات الإسرائيلية، وطرح آخر يحاول جعل الفلسطينيون يتنازلون عن أرضهم" (شعبان وآخرون، 2004، 81).

حيث شملت المقترحات الإسرائيلية في محادثات كامب ديفيد عام 2000م ضم ثلاثة كتل من المستوطنات "حيث يسكن في المناطق المخصصة للضم 250.000 مستوطن من شأنهم أن يحتفظوا بالمواطنة الإسرائيلية بينما يحرم 80.000 – 100.000 فلسطيني يقيمون بهذه المناطق حقوقهم السياسية، ولا سيما حق الانتخاب عندما يتم ضمهم الى الدولة الإسرائيلية" (تماري، وحمامي، 2001)، وكان من الصعب على الفلسطينيين قبول تلك المقترحات.

في حين أفردت محادثات طابا جانب مهم لقضية الحدود عندما وافق الجانب الإسرائيلي على الانطلاق للبحث في "موضوع الأرض انطلاقا من حدود 1967م، وأبدى استعداده للانسحاب من نسبة تصل الى 97% من الأراضي الفلسطينية التي أحتلت عام 1967م، وضمنها منطقة الغور بالكامل وشريط البحر الميت، وأن يتم تعويض الفلسطينيين بأراض تعادل نفس المساحة والقيمة ال3%" (نوفل، 2001)، فتلك المساحة تهدف إسرائيل منها تجميع المستوطنين ضمن ثلاث كتل استيطانية وضمها إليها، اضافة لاحتفاظ إسرائيل بمحطات للإنذار المبكر لدواعي أمنية.

فقضية الحدود ألبستها إسرائيل ثوباً آخر ومعاني أخرى عميقة، عندما أصبحت كقضية تبادل أراضي وضم مستوطنات، وتبادل سكان أو ترانسفير تحقيقاً لمفهومها الأمني الصهيوني القاضي بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة، من خلال نقل القرى والمدن العربية المتاخمة للخط الأخضر الى حدود الدولة الفلسطينية، الى جانب احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على مرتفعات الضفة الغربية وإقامة محطات للإنذار المبكر، تحقيقاً لمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي المتمثلة بالحدود الآمنة والعمق الاستراتيجي.

المبحث الثاني

الأمن الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني

منذ اتفاقية أوسلو وما قبلها دخلت الحركة السياسية الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها مرحلة من الانقسام السياسي، عندما اعتقد قسم كبير من الفلسطينيين أن عملية السلام والمفاوضات الجارية بشأنها "لن تكون الا تسوية إسرائيلية – أمريكية، وفق رؤاها ومصالحها، وأن النتائج مهما كانت لن تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 17).

وبعد مرور عدة سنوات على اتفاق أوسلو طور شارون خطة للحل الدائم عرضها على الأمريكيين في نوفمبر1997م حين كان وزيراً في حكومة بنيامين نتنياهو الأولى عرفت بإسم "خطة الكانتونات" وهذه الخطة تقوم على أساس منح الفلسطينيين مناطق حكم ذاتي لا تواصل جغرافي بينها بواسطة طرق عرضية تفصل بينها. وحول ذات التوجه يرى أيضاً الوزير أفيغدور ليبرمان أن "أي خط لم ينفع لا جدار برلين ولا خط باراليف، وعليه فهو اقترح فصلاً بالعرض يُقطع الضفة الغربية وقطاع غزة الى كانتونات" (عايد، 2001).

وجاءت أحداث الرابع عشر من حزيران 2007م التي أدت لسيطرة حركة حماس على مقاليد الأمور في قطاع غزة، الى اتباع إسرائيل "استراتيجية التعامل بمعيارين مع القضية الفلسطينية: اعتراف وتعامل مع الرئاسة الفلسطينية في رام الله، مقابل الإعلان عن غزة كيانا معادياً" (يوسف، 2010)، وذلك بعد أن جهدت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وحلفاءهم بالمنطقة على إفشال نتائج اتفاق مكة بين حركتي فتح وحماس، وإفشال إقامة حكومة الوحدة الوطنية، حيث امتنعت إسرائيل عن دفع مستحقات السلطة المالية، مما أدى لعجز السلطة عن دفع رواتب موظفيها لعدة أشهر وعجزها عن إدارة شئونها الداخلية، الى جانب المقاطعة السياسية على تلك الحكومة، الأمر الذي عجل بانهيار مؤسسات وأجهزة السلطة في غزة، وسهل مجريات الصراع بين الأطراف الفلسطينية والذي أدى لاحقاً لحدوث الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويتحدث ضابط إسرائيلي رفيع المستوى بجهاز الاستخبارات الإسرائيلي يدعى (عاموس غورين) عن توقعات إسرائيل لتلك الحالة وإدراكها لحيثياتها وأبعادها قبل وقوعها بقوله "عندما يسقط عرفات تتفكك السلطة بعد صراعات داخلية بشأن السلطة

بين أجهزة الأمن وضد المنظمات المتطرفة تؤدي (بمساعدة إسرائيل) الى إقامة 3 أو4 مناطق حكم ذاتي، منفصلة ومسيجة، تحكمها الجهات القوية في كل منطقة، وسيكون ممكناً مع هذه الجهات التوصل الى اتفاقات محلية منفصلة وطويلة المدى" (عايد، 2001).

وحول ذات التوقعات الإسرائيلية للوضع الفلسطيني عشية الانسحاب الإسرائيلي يقول نتنياهو "إن افتراض حكومة رابين أن يأخذ عرفات دور إسرائيل في مكافحة الإرهاب الإسلامي في غزة، لا أساس له من الصحة، من المحتمل أن يحدث صراع قوي بين حماس والجهاد الاسلامي، وبين منظمة التحرير الفلسطينية من أجل السيطرة على المناطق التي ستخليها إسرائيل" (نتنياهو، 1999، 411).

وقد أوجد الوضع الجديد في غزة "مشاكل أمنية جديدة لإسرائيل عند عزل قطاع غزة وتأمين الأمن في محيطه، والى تعزيز قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وقوات أمنية أكثر على الحدود بين غزة ومصر" (كوردسمان، 2007)، لكنه في النتيجة النهائية صب في صالح استراتيجية إسرائيل الأمنية القاضية بتقطيع أوصال الكيان الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، وخفف من ضغوط إسرائيل الخارجية نحو السعي لتحقيق عملية سلام شاملة.

فمستقبل الكيان الفلسطيني مرتبط بالوحدة السياسية والجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى صعيد المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية لا يوجد الكثير للتفاوض عليه بشأن غزة سوى المعابر والعلاقات التجارية والحدود البحرية، لكن في ذات الوقت توجد آثار كبيرة لسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة المسلحة على مستقبل وحدة الأراضي الفلسطينية، لجهة ضرب مقومات المشروع الوطني الذي تتبناه منظمة التحرير الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويرى نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبد الرحيم ملوح أن الانقسام الفلسطيني الحالي يعيد الوضع الى ما قبل 1948م، حيث "حالة الشرذمة تطال وحدة الشعب بأكمله وتضع الكيانية الفلسطينية في وضع خطير، فوحدة السلطة تعني وحدة السياسة، والانقسام في السلطة يعني جعل القضية الفلسطينية برمتها ورقة بيد الأطراف الخارجية، لتخرج من سياق المصلحة الوطنية لتدخل ضمن استحقاقات الأجندات السياسية المتعددة الاقليمية والدولية" (عوده، 2009، 161).

إن الانقسام الفلسطيني هو بمثابة قرار تقسيم جديد لما تبقى من فلسطين ونكبة جديدة للشعب الفلسطيني بعد نكبة 1948م، فوضع الانقسام الجاري بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو ما يحقق هدف الاستراتيجية الإسرائيلية من عملية السلام بتحويل أراضي الكيان الفلسطيني الوليد الى كانتونات معزولة، عبر إعلان إسرائيل أن غزة كياناً معادياً، ويعلن الفلسطينيون أن غزة كياناً متمرداً، وتصبح إمكانية الربط

السياسي والجغرافي عبر ممر آمن أو غيره ضرباً من الخيال، وستنجح إسرائيل في عرقلة تقدم عملية السلام المتعثرة أصلاً عبر تقزيم قضايا المفاوضات، ولديها من المبررات والأعذار ما يكفيها للتنصل من الضغوط الدولية أقلها أن الفلسطينيين غير مؤهلين ليكون لهم دولة.

فإسرائيل معنية باستمرار حالة الإنقسام بين الكتلتين الجغرافيتين(الضفة وغزة) لصالح وضع إقامة الدولة الفلسطينية في مهب الريح، ومن ثم تنجح في الترويج لفكرة الدولة المؤقتة، ومن الدلائل على ذلك موقف رئيس وزراء إسرائيل الحالي نتنياهو رداً على إعلان اتفاق حركتي فتح وحماس على بنود المصالحة بينهم أواخر نيسان2011م حيث صرح بقوله "أن على السلطة ومحمود عباس أن يختاروا بين إسرائيل وبين حماس، وأن أي اتفاق مصالحة مع حماس يشير بوضوح الى ضعف ووهن السلطة وسذاجتها، وآمل أن تتراجع السلطة عن هذه المصالحة وأن تختار إسرائيل للمصالحة وأن لا تختار حماس" (وكالة معا، 2011).

لقد بات واضحاً أن هناك أزمة عميقة في إدارة الشأن الفلسطيني، والأمر يستدعي معالجة سريعة للوضع الفلسطيني لأجل إعادة اللحمة للشعب الفلسطيني، وبناء حالة من التفاهم والحوار والاتفاق على توزيع الأدوار والمهام بدلاً من التنافس في إقصاء كل طرف للطرف الآخر، والذي يشكل خسارة لكل الأطراف السياسية الفلسطينية وللقضية الفلسطينية برمتها، وبما يخص الأحقية لقيادة المشروع الوطني على صعيد التفاوض أو المقاومة يمكن القول "أنه لا يوجد فصيل فلسطيني بالغاً ما بلغت شعبيته أو شرعيته، بإمكانه أن يدير الصراع منفرداً مع إسرائيل" (جبريل، 2009)، حيث يجب تجنب قضية الزعامة أو القيادة والأحقية بها، فالوضع الفلسطيني والإقليمي في هذه المرحلة لا يقوى على مواجهة إسرائيل وإجبارها على تلبية الحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية، خاصة وأن الرؤى الفلسطينية والإقليمية والدولية شديدة التباين حولها بما يؤشر لاستمرار تردي الوضع الفلسطيني عموماً.

ولم تعد "إسرائيل تكترث بمن يحكم الضفة والقطاع، إلا من الزاوية التي تخص أمنها، ولم تعد لدى التيار المركزي فيها اهتمامات خاصة بهوية الشريك الفلسطيني وأحواله، فهي ماضية في سياستها الأحادية، ماضية في فرض الحل النهائي بخرائطه الجغرافية والديمغرافية والمائية، الأمنية والسياسية دون انتظار أحد" (محمود، 2007، 181).

وليس من العيب أن نتعلم من تاريخ الأعداء وتجربتهم، فالحركات والعصابات الصهيونية(الأرجون، شتيرن، الهاجناة) شهدت انشقاقات واختلافات عميقة فيما بينها، ولكنها في النهاية اجتمعت على هدف واحد تمثل في قيام إسرائيل عام 1948م وحافظت عليه.

فعلى الفلسطينيين أن يعملوا على حشد وتنسيق الجهود فيما بينهم في ثلاث اتجاهات لتحقيق مشروعهم بالدولة الفلسطينية، عبر تحقيق وتعزيز الوحدة الوطنية

من خلال استراتيجية موحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وإحداث تحول في النظام السياسي والاقتصادي الفلسطيني، وحشد أوسع تحالفات عربية وإسلامية ودولية حول قضية الشعب الفلسطيني وعدالتها.

المبحث الثالث

الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية

مرت الفترة الانتقالية حسب اتفاق أوسلو دون إعلان الدولة الفلسطينية في نهايتها، فقد نجحت إسرائيل بزعامة باراك بتمديد الفترة الانتقالية التي انتهت في أيار 1999م، وعدم تمكين الفلسطينيين من إقامة الدولة عبر التهديد بضم الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل في حالة إعلان الدولة الفلسطينية من طرف واحد بدون اتفاق مع إسرائيل.

فرؤية إسرائيل للدولة الفلسطينية تأتي في سياق استراتيجية إسرائيل الأمنية والتي تقوم على عدة أسس جعلتها محور التعامل الإسرائيلي مع محيطها العربي والفلسطيني خاصة وهي تقوم على:

1. اعتبار الأرض التي قامت عليها إسرائيل عبر قرار التقسيم عام 1947م، والأرض التي استولت عليها إبان حرب 1948م غير كافية للعمق الاستراتيجي المطلوب لأمنها، ولا تلبي حقوق اليهود التاريخية.
2. رفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي قد تعرض أمن إسرائيل للخطر، وخاصة قرار عودة اللاجئين، واعتبار عودتهم خطراً على الطابع اليهودي لإسرائيل ووجودها.
3. تعزيز وجود إسرائيل وأمنها عبر تشجيع هجرة اليهود إليها، مقابل تهجير الفلسطينيين من أرضهم.
4. الاعتماد على تفوق الجيش الإسرائيلي في حماية إسرائيل أولاً، وإقامة تحالفات دولية وإقليمية لصالح تعزيز الأمن القومي الإسرائيلي (حيدر، 2005).

ويمكن إجمال أهم الأفكار التي تطرحها إسرائيل بأقطابها وأحزابها السياسية المختلفة، وبصرف النظر عن طبيعة التنازلات التي سوف تقدمها إسرائيل، أو الصيغة النهائية المحتملة للحل فإن الدلالة التي تبقى أكثر أهمية، هي أن التمسك بمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته القائمة، أدى الى عرقلة التوصل لحل

سلمي مع الفلسطينيين خاصة لأجل الحفاظ على مرتكزات كالعمق الاستراتيجي والحدود الآمنة والطابع اليهودي للدولة.

حيث تقوم الاستراتيجية الإسرائيلية على خدمة الأمن القومي الإسرائيلي وتطلعاته، لذلك فهي تطرح قيام دولة فلسطينية منزوعة السلاح كمدخل أساسي لإقامة علاقات طبيعية اقتصادية وسياسية مع بقية الدول العربية، وربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي من منطلق الهيمنة والسيطرة الاقتصادية، وأن تكون هذه الدولة حاجزة بين الدول العربية الأخرى بدل من أن تكون جسراً للتواصل والترابط العربي في قارتي آسيا وأفريقيا، وهناك أفكار إسرائيلية تقوم على تفريغ هذه الدولة من مضمونها السيادي لتبقى دولة إسماً وعلماً فقط، ومن هذه الأفكار خطة الفصل التي تقوم على : إيجاد منطقة عازلة (فاصلة) بين فلسطيني الضفة الغربية وإسرائيل تكون أغلبيتها في الضفة الغربية وتعلن كمنطقة عسكرية مغلقة، وإنشاء نقاط عبور محددة بين الضفة الغربية وإسرائيل بما فيها القدس تخضع لمسئولية إسرائيل، مما يعني عدم العودة لحدود الرابع من حزيران 1967م (شعبان، 2001)، وبهذا الصدد يوضح البروفيسور أرنون سوفر بأن "العودة الى حدود الخط الأخضر تعني إزالة 200 ألف مستوطن و 180 ألف من القدس، وأن الجدار هو الطريقة الوحيدة التي ستحافظ على يهودية الدولة وصهيونيتها وديمقراطيتها" (خطيب، 2004). وعلى ذلك الأساس تضمنت محادثات كامب ديفيد طلب إسرائيل بضم 9% من الأرض الفلسطينية التي تقوم عليها الكتل الاستيطانية، وهي مناطق استراتيجية تحتوي خزانات المياه الجوفية مقابل تبادل أراضي تبلغ 1% من مساحتها، وهي أراضي تقع شرق قطاع غزة على امتداد صحراء النقب تفتقر للمياه وتعويض للفلسطينيين بممر آمن بين الضفة وغزة، وطلبت إسرائيل السيطرة على أراضي أخرى تبلغ مساحتها 10% بواسطة الاستئجار لمدة زمنية طويلة(الهيئة العامة للإستعلامات، 2001: 51- 53). وأعلن شلومو بن عامي وزير الأمن الداخلي في حكومة باراك عام 1999م أنه "في إطار التسوية الدائمة ستقوم إسرائيل بتوسيع حدودها باتجاه الشرق، أي أنها ستضم أراضي في الضفة الغربية، وذلك لتحقيق فصل آمن بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي" (مزاحم، 2001، 109)، فاقتراح إسرائيل في كامب ديفيد قَسم أراضي الدولة الفلسطينية الى أربعة كانتونات منفصلة محاطة بالسيطرة الإسرائيلية شمال الضفة الغربية ووسطها وجنوبها إضافة لقطاع غزة، ورفضت إسرائيل حق الفلسطينيين بسيادتهم على حدودهم البرية ومجالهم الجوي، وبالتالي لم تسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ولها قدرة على البقاء.

وهنا نجد أن إسرائيل استطاعت تثبيت مفهوم الحدود الآمنة في وجه المطالب العربية والدولية بانسحاب إسرائيل الى حدود عام 1967م، فتقول أن الحدود الآمنة ليست حدود عام 1967م، فحدود حزيران1967م تعرض أمن إسرائيل للخطر،

وبالتالي ضرورة بقاء السيطرة الإسرائيلية على الحدود والمعابر، ومع بقاء المستوطنات الإسرائيلية في قلب الضفة الغربية لا يبقى من معالم الدولة الفلسطينية سوى العلم والنشيد الوطني.

ومنذ ثلاثين عاماً كان إيجال آلون قد برر بقاء المستوطنات الاسرائيلية وضرورة التوسع الاستيطاني بقوله "إننا لن نكتفي بعدم التخلي عن هذه المستوطنات، ولكننا سنقيم مستوطنات جديدة ومواقع على الحدود الجديدة تلبية لاحتياجات الأمن، وتجسيداً لنضالنا في سبيل حدود يمكن الدفاع عنها" (عطايا، 1998، 20)، وسار على ذات النهج زعماء اسرائيل حتى في الوقت الذي سادت فيه أجواء عملية السلام، فقد رفض رابين مقولة أن المستوطنات عقبة في وجه عملية السلام "فالقضية الرئيسة وفقاً له هي التوصل الى صيغة تسمح بتحقيق الانسجام بين المستوطنين والفلسطينيين" (سعيد، 2002، 19).

ودعاة الحل الإقليمي يقولون بأن إسرائيل دولة عظمى عسكرية قوية تستطيع أن تسمح لنفسها بتقديم تنازلات وحلول وسط من دون أن تجازف في مصالحها الأمنية الحيوية عبر الحكم الذاتي الموسع للفلسطينيين، وأنه طرأ تغييراً على مفهوم العمق الاستراتيجي الذي بدا أن إسرائيل تمتلكه عندما كان الجيش يتمركز على ضفاف القناة وبينه وبين تل أبيب والقدس 300 كم، ولكن هذا العمق لم يمنع حرب الاستنزاف وضرب إسرائيل بالصواريخ العراقية، ويمكن حل مشكلة المناطق كمشكلة استراتيجية إذا تخلينا عن الصيغ القديمة واستبدلناها بصيغ تمنحنا عمقاً استراتيجياً قيماً وراء الحدود، بواسطة مناطق عازلة تشكل المحافظة عليها مصلحة بعيدة المدى للطرفين بمشاركة أمريكية، ولكن لشارون وزعماء إسرائيل موقفاً مغايراً، حيث أعلن شارون "أن حرب الخليج قد جسدت الضرورة الملحة للمناطق وخصوصاً الضفة الغربية لأمن إسرائيل لأنها تعطيها عمقاً استراتيجياً، وهذه المناطق ممكن أن تستخدم ملاذاً للإسرائيليين الهاربين من تهديد الصواريخ للمناطق المكتظة بالسكان في القطاع الساحلي الإسرائيلي" (المصري، 1993). وتتلاقى أهمية التمسك بالضفة الغربية للأمن الإسرائيلي عند شارون مع توجهات نتنياهو ومواقفه التي يقول فيها "إن المتطلبات القومية لإسرائيل تستوجب استمرار السيطرة على الجدار الواقي المتمثل بجبال الضفة الغربية" (نتنياهو، 1999، 410).

أما القدس وهي المدينة الوحيدة القادرة على إعطاء الدولة الفلسطينية المعاني الرمزية والوجدانية، "وهي وحدها القادرة على شد اهتمامات العالم، بما في ذلك الوطن العربي نفسه، ومن دونها تكون الدولة دويلة فارغة لا أهمية لها، سوى أنها مكان للتجمع الفلسطيني" (الحوت، 1994)، وقد اتضح موقف باراك من القدس كعاصمة للدولتين في محادثات كامب ديفيد على أساس ضم إسرائيل للمستوطنات المقامة في القدس الشرقية وضواحيها(التلة الفرنسية، غيلو، جبل أبو غنيم، جفعات

زئيف، معاليه أدوميم، وراموت، وبسغات زئيف)، أما الأحياء العربية خارج القدس الشرقية والتي تضم (بيت حنينا، شعفاط، الولجة) فتكون تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، بينما تخضع الأماكن المقدسة والأحياء العربية داخل القدس القديمة وخارجها مباشرة كحي (الشيخ جراح، سلوان، وادي الجوز) الى حكم ذاتي موسع ويكون لإسرائيل السيادة العليا عليها، وتكون هناك بلدية عربية وأخرى إسرائيلية، وتكون المدينة بدون حدود دولية وحواجز أمنية تفصل بين السكان (تماري، وحمامي، 2001)، واتضح في مفاوضات طابا حول القدس أن إسرائيل أرادت إسقاط نحو 200.000 فلسطيني من سجل إسرائيل الديمغرافي، ومنح مزيد من الحوافز المالية للاجئين لأجل الاستقرار خارج إسرائيل (ديبورا، 2001).

وإن عدم قبول إسرائيل بقرار الأمم المتحدة 194 الخاص بالعودة أو التعويض للاجئين الفلسطينيين والبحث عن (حلٍ مُرضٍ) يضع هذه الدولة وهي في طور التأسيس بمشكلة مؤداها أن وضع اللاجئين قبل الدولة ليس هو ذات الوضع ما بعدها، "إن قيام دولة فلسطين يعني استرداد الهوية الوطنية الفلسطينية، وهذا يعني بالضرورة وضع حد نهائي لمأساة اللاجئين، ومن الطبيعي أن يضمن الدستور حق كل فلسطيني في العودة الى فلسطين، وحقه في حمل جنسيتها" (الحوت، 1994).

ونجد أن جميع الأحزاب والقوى السياسية الفاعلة في إسرائيل ترفض حل مشكلة اللاجئين حسب القرار194، ويطرحون بالمقابل التوطين في محل إقامتهم الحالية والتعويض، وعدم الاعتراف بمسئولية إسرائيل عن نشوء هذه المشكلة، وفي أفضل الحالات كتلك التي قبل باراك فيها بعودة بضعة آلاف لأبعاد إنسانية عبر نظام جمع شمل العائلات لمن بقى منهم حياً بعد أكثر من نصف قرن على هجرة الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم.

وقد ركزت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء كانت من حزب العمل، كاديما، أو الليكود على الجانب الأمني ببعده القومي في رؤيتها للدولة الفلسطينية، ورفعت شعار إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالطرق السلمية عبر التأكيد على أمنها القومي والحفاظ على مصالحها الأمنية والاستراتيجية.

فكانت رؤية زعماء إسرائيل من باراك مروراً بشارون وأولمرت الى نتنياهو متماثلة في المضمون والجوهر، وتختلف المسميات حولها، حيث يقول شارون بتاريخ 22 كانون الثاني 2001م "لا يمكن التوصل الى سلام، إن الأمر الوحيد الذي يمكن لإسرائيل أن تصبوا اليه هو اتفاق اللاحرب، بكلمات أخرى وقف إطلاق النار، وعن مستقبل الحل يرى شارون بأنه ينبغي أن يكون مرحلياً طويل الأمد حيث تقام دولة فلسطينية على 42% من الضفة الفلسطينية وغزة، ورفض رفضاً قاطعاً عودة المفاوضات الى النقطة التي توقفت عندها أيام باراك" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 113).

وفي حين كان من أهداف خطة فك الارتباط الشارونية والتي أفضت للانسحاب من غزة هو دفع السلطة الفلسطينية لمواجهة فصائل المقاومة والاصطدام معها، فقد "راهن شارون بقوة على أن الصدام الدموي، إن حصل بين فصائل المقاومة من جهة والسلطة من جهة ثانية، سيكون بمثابة ضربة قاصمة للمشروع الوطني الفلسطيني برمته، ومشروع الدولة الفلسطينية العتيدة" (يوسف، 2010)، وقد جاءت أفكار أولمرت متماثله مع خطة شارون في الفصل أحادي الجانب بل مكملة لها، حيث تقوم على تجميع المستوطنات الصغيرة والمعزولة الى مستوطنات أكبر وأعمق استراتيجياً، حيث يسهل الدفاع عنها، وبالتالي تخفيف الأعباء الأمنية والدفاعية عن الجيش الإسرائيلي، وستبقى إسرائيل مسيطرة على غور الأردن مع ما يشكله من حزام أمني يخنق الدولة الفلسطينية المزمع إنشائها على المساحة المتروكة عبر خطة الفصل الأحادي الإسرائيلية (يوسف، 2010). وتؤكد حكومة نتنياهو الحالية على أن منطقة وادى الأردن يجب أن تظل في أيدى إسرائيل، حيث تحيط بأى دولة فلسطينية من الشرق، وتسيطر على الحدود الدولية مع الأردن، وهى خطوات لازمة لأمن إسرائيل من جهة الشرق. ونجد نتنياهو يضع الأمن على أعلى درجات أولويات إسرائيل وتفضيله على السلام، فهو يقول "في الشرق الأوسط يتقدم الأمن على السلام ومعاهدات السلام، وكل من لا يدرك هذا سيظل دون أمن ودون سلام، وفي نهاية الأمر محكوم عليه بالفناء" (نتنياهو، 1999، 424).

وتقوم تصورات نتنياهو ورؤيته للسلام على:

- إبرام معاهدات سلام ثنائية مع الدول العربية يتم من خلالها وضع حدود رسمية بينهم، وترتيبات أمنية تحمي إسرائيل من هجوم محتمل.
- قيام دول العالم الغربي والعربي بتقديم مساعدات دولية خاصة بما يتعلق بتوطين اللاجئين.
- توقيع اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال الاتفاق على كل ما يتعلق بالحكم الذاتي للفلسطينيين والأمن (نتنياهو، 1999: 422-423).

وتجسيداً لتلك التصورات اعتبر نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل الحالي أن حل الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني "يجب أن يكون حلاً اقتصادياً لا سياسياً، ما يعني استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وهيمنة إسرائيل على الفلسطينيين هناك، وإبقاءهم في معازل سكانية مفصولة بعضها عن بعض بحواجز عسكرية على الطرق، وكذلك بتخصيص طرق للمستوطنين اليهود في الضفة" (القدس، 2010)، وبعد ذلك كله تأتي رؤية نتنياهو للدولة الفلسطينية فيصرح حول طبيعتها ويقول "إن الدولة الفلسطينية المقبلة ينبغي أن تكون منزوعة السلاح فعلياً لتفادي أن يكون لايران موطئ قدم بالضفة الغربية" (الحياة الجديدة، 2010).

وعلى الرغم من تفوق إسرائيل عسكرياً على الدول العربية مجتمعة، وامتلاكها للسلاح النووي، وادراكها بأن قيام دولة فلسطينية ستكون ضعيفة عسكرياً ومرتبطه اقتصادياً بإسرائيل لسنوات عدة، إلا أن "الرؤية الإسرائيلية للسلام ترتكز على جوهرية وأولوية تحقيق عنصر الأمن الإسرائيلي بصورة مطلقة وأن هذا الأمن ليس مرهوناً باتفاقيات والتزامات أخلاقية أو سياسية، وإنما بترتيبات وإجراءات على الأرض وعلى حساب المصالح الفلسطينية" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2001، 66).

لذلك نجد القوى السياسية المختلفة في إسرائيل موحده حول مفهوم الأمن بأبعاده الاستراتيجية، وجميعها تصر على وضع الاعتبارات والترتيبات الأمنية أولاً لتحقيق السلام، وتنطلق من أربعة أسباب ومخاوف أمنية رئيسة من الدولة الفلسطينية المستقبلية أهمها :

1- خطر وقوع هجوم مباغت تشنه الجيوش العربية يوماً ما ضد إسرائيل وتستخدم خلاله الضفة الغربية وقوات السلطة الفلسطينية كعامل اسناد.
2- تحول الدولة الفلسطينية يوما ما الى دولة معادية لإسرائيل، تسعى لتحقيق طموحات الفلسطينيين في أرض فلسطين التاريخية، واعادة اللاجئين والنازحين الى بيوتهم.
3- قيام الدولة الفلسطينية بعقد تحالفات معادية لإسرائيل مع قوى إقليمية تعادي إسرائيل أصلاً.
4- إمكانية تواصل المقاومة الفلسطينية وتنفيذ عمليات عبر أراضي الدولة الفلسطينية ضد إسرائيل (حيدر، 2005).

ومع بُزوغ فجر الألفية الجديدة وبعد مرور أكثر من نصف قرن على الصراع العربي الإسرائيلي، وأكثر من عقدين على مسيرة السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، أصبحت كلمة الدولة الفلسطينية مفتاح الحديث عن الحل في الشرق الأوسط، وأن الحل الأمثل للصراع في المنطقة هو إعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة.

وإذا قُدر للدولة الفلسطينية أن ترى النور على خلفية أوسلو وملحقاتها فستكون دولة ضعيفة مفتقرة لأية قوة أو سيادة.

وفي ظل بروز مجموعة الاعتبارات الأمنية التي تُحدد مصالح إسرائيل الاستراتيجية والتي تجهد إسرائيل للحفاظ عليها خلال عملية السلام يجعل من الدولة الفلسطينية خاوية المضمون، وهذه الاعتبارات هي:-

-إسرائيل لم تعد تمانع فكرة إقامة دولة للفلسطينيين حسب رؤيتها ومتطلباتها الأمنية وهم يسمونه دولة.
- تحرص إسرائيل على بقاء سيطرتها على القدس الشرقية ولو بشكل مشترك مع الفلسطينيين.

- الحفاظ على سيطرة إسرائيل الأمنية على جبال الضفة الغربية.
- الحفاظ على ضم التجمعات الإستيطانية الكبرى لإسرائيل حتى ولو ضمن فكرة تبادل الأراضي.
- حرص إسرائيل على الحفاظ على الطابع الديمغرافي اليهودي للدولة، ومطالبتها الفلسطينيين للاعتراف بيهودية الدولة يرمي لإسقاط عصفورين عن شجرة المفاوضات بحجر واحد، وهو الغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين أولاً، والى طرد الفلسطينيين الذين يعيشون داخل الخط الأخضر أو أراضي 48 ويحملون الجنسية الإسرائيلية ثانياً، ولا يخفي ساسة إسرائيل هذه النوايا.

وبناء على ما تقدم يتبين أن مآل عملية السلام ومجرياتها بين إسرائيل والفلسطينيين وصولاً لمرحلة تجميد المفاوضات السلمية الراهنة تعكس تصادماً بين رؤية سياسية إسرائيلية غلب عليها الطابع الأمني وأخرى فلسطينية كان من الصعب التقائهما عند حل وسط.

وبعد مرور نحو عشرين عاماً على بدء عملية السلام في مدريد، ومرور ثلاثة عشرة عاماً على استحقاق إقامة الدولة الفلسطينية، لم يعد هناك مجالاً للمناورة نظراً للتناقض الأساسي الذي لا يقبل التوفيق بين متطلبات الأمن القومي الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967م.

وبالتالي انخفضت الآمال في تحقيق السلام على أرض فلسطين ما لم يتم مواجهة التناقض بين العقيدة الاستراتيجية لإسرائيل ومتطلبات حق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم، ولم يعد الفلسطينيين وإمكاناتهم وتصميمهم كما كانت عليه قبل مؤتمر مدريد وأثناءه، ولا الوضع العربي أخذ يتعافى من علله رغم الثورات العربية وما يُسمى(الربيع العربي) والتي تحتاج الدول العربية الى سنوات عديدة لتلتأم جروحها وانقساماتها بعدها، وحتى الولايات المتحدة لم تعد فاعلة بشأن وضع حل للقضية الفلسطينية كما كانت عليه سابقاً، وإن فعلت فإنه يصعب عليها تجاهل الوقائع الجديدة التي رسمتها إسرائيل على الأرض.

حيث لا تزال إسرائيل تسيطر على أكثر من ستين في المئة من الضفة الغربية التي يعيش فيها حوالى 300 ألف مستوطن وسط نحو مليوني فلسطيني، وتعمل إسرائيل في الوقت الراهن جاهدة على زيادة عدد المستوطنين ليصل الى المليون مستوطن.

وفي القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل، تعتبر إسرائيل 280 ألف فلسطيني من "المقيمين" في المدينة وليس من المواطنين، وتمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية سياسة تطهير عرقي بوسائل مختلفة،

عبر هدم البيوت ومصادرة الأراضي وبواسطة الجدار العنصري الفاصل ومنع المؤسسات الوطنية الفلسطينية من العمل في المدينة، وإقامة المباني والأحياء الاستيطانية لليهود حصراً لإضفاء الطابع اليهودي على المدينة المقدسة.

هذه العوامل والأبعاد الأمنية والوقائع التي فرضتها إسرائيل على الأرض تجعل من حل الدولتين أمراً صعباً من الناحية العملية، وبالتالي يكون التوجه نحو حل الدولة الموحدة الديمقراطية ثنائية القومية على كامل الأراضي الفلسطينية أكثر صوابية، رغم رفض إسرائيل لهذه الرؤية أيضاً بدعاوى مختلفة، أبرزها الخوف من تصفية إسرائيل عبر زيادة أعداد العرب على اليهود وتحول اليهود في المستقبل الى أقلية، إلا أن التحدي الأبرز يبقى في إيجاد طريقة سلمية للتعايش ليس كأطراف يهودية وعربية متصارعة بل كمواطنين متساوين في الحقوق نفسها، مع أنه لن يكون هناك تعايش وتصالح حقيقي ما دامت إسرائيل تنكر حقيقة وجودها كدولة يهودية على حساب حقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم في تقرير مصيرهم كبقية الأمم والشعوب في العالم.

وأمام رفض إسرائيل لإقامة الدولة الفلسطينية القابلة للحياة كحل للصراع العربي الإسرائيلي في ضوء مصالح أمنها القومي، أو للحل عبر دولة واحدة ثنائية القومية ستبقى حالة اللاسلم واللاحرب (الحرب الراقدة) هي السائدة والمسيطرة على الوضع الراهن في الأمد المنظور على الأقل.

الخلاصة:

قامت الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية على أن تكون السيادة لإسرائيل في كل الأحوال، مع بقاء المستوطنات اليهودية التي تقطع أوصالها، وأن تكون دولة منزوعة السلاح، مع احتفاظ إسرائيل بمنظومة التحكم والسيطرة للحدود البرية والبحرية والمجال الجوي.

وفي ضوء متطلبات الأمن الإسرائيلية، والانقسام الجغرافي للحركة السياسية الفلسطينية لن تكون هناك عملية سلام ناجعة مع إسرائيل تؤدي لدولة فلسطينية مستقلة وقادرة على الحياة.

وأصبح مواصلة التفاوض مع إسرائيل على أساس أن إسرائيل ستعطي الأرض مقابل السلام مجرد وهم، خاصة عندما تعلن حكومة نتنياهو الحالية جهاراً

نهاراً مواصلة الاستيطان ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة حق اليهود في الإقامة في أي جزء من أرض إسرائيل.

فتسوية قضايا الوضع النهائي وتوازن الحل فيها يقتضي إجراء مفاوضات لا على حقوق الشعب الفلسطيني التي تضمنتها قرارات الشرعية الدولية، وإنما لبحث آليات تنفيذ تلك الحقوق والقرارات دون وضع عصا الأمن الإسرائيلي في دواليب عملية السلام ليتم تشكيل أساسيات الحل السياسي الدائم، فالفلسطينيون يريدون فعلاً تحقيق السلام ولكن سلاماً يكون قريباً من العدالة وليس سلاماً يُملي فيه الطرف القوي شروطه واعتباراته الأمنية على الطرف الضعيف.

لقد اعترف الفلسطينيون حسب اتفاقية أوسلو بالسيادة الإسرائيلية على مساحة 78% من أراض فلسطين التاريخية، أي أكثر من 21.5% زيادة مما منحه قرار التقسيم لليهود عام 1947م، مقابل إقامة دولتهم الفلسطينية على النسبة المتبقية 22%، ومع ذلك استمرت إسرائيل في طلب تقديم الفلسطينيين لمزيد من التنازلات عن الأرض لتمرير مشاريعها الأمنية والاستيطانية، الأمر الذي لا يمكن لأي شعب أن يقبل بالتنازل عن حقه بتقرير مصيره فوق ترابه الوطني وعن قدرة دولته في البقاء والوجود الى جانب دول وشعوب العالم.

ومن الضرورة الملحة مواجهة التعنت والمخطط الإسرائيلي عبر إنهاء الانقسام الفلسطيني ووضع الفلسطينيين في جبهة موحدة، فثمة ملامح مرحلة عربية جديدة في التعاطي مع إسرائيل ترتسم معالمها بشكل لن تكون كما قبلها، يتوجب على الفلسطينيين استغلالها لانجاز هدفهم بالحرية والاستقلال.

مع ضرورة تركيز الجهود للعمل على تثبيت وتعزيز صمود الفلسطينيين بالضفة الغربية، وتشجيع الزيادة الطبيعية للسكان لتقف حائلاً أمام المخططات والمساعي الإسرائيلية الرامية لاغراق الضفة الغربية بالمستوطنين، ولزعزعة المخطط الصهيوني المتمسك بالضفة الغربية سواء كجدار واقي لأمنها أو كعمق استراتيجي لحدودها.

الخاتمة

رغم الظروف والأوضاع الخاصة التي نشأت إسرائيل في خضمها سواء كانت الجغرافية أو السكانية وحالة الصراع مع جيرانها العرب، استطاع قادة إسرائيل إيجاد مجموعة من المفاهيم الأمنية مكنتهم من الحفاظ على أمن إسرائيل القومي وضمان بقائها، وتبرير التوسع وفرض الهيمنة على الأرض وعلى الدول المجاورة، وقد تميزت مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي بالطابع الهجومي منذ قيام إسرائيل وحتى الوقت الراهن، ومازالت العقيدة العسكرية الإسرائيلية خاضعة للمفاهيم التي تقول "إن الجيوش التي دافعت هُزمت" وبالتالي فالجيش الإسرائيلي هو جيش هجومي بالدرجة الأولى وليس كما يجري تسميته(جيش الدفاع)، فهو يقوم على مفاهيم أساسية في التعامل مع محيطه العربي، ولدت عنده الشعور بالتفوق والعظمة في قدرته على فرض الأمن، والتفوق في القوة العسكرية واستخدامها بشكل واسع لا رحمة فيه بهدف تحقيق الردع والحسم لن يكون كفيلاً بحل مشاكل سياسية وقومية حلاً نهائياً.

ورغم حالة الثبات النسبي وعدم الجمود التي تميزت بها مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء التطورات الاقليمية والدولية وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتي وأحداث العراق والانتفاضة الفلسطينية الأولى والثانية، الا أن القدرة على التمسك ببعض هذه المفاهيم أصبح أكثر صعوبة مثل نقل الحرب لأرض العدو والعمق الاستراتيجي وقدرة القوات الإسرائيلية على تحقيق الحسم. ولم تحدث تغيرات جذرية بمفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته عندما جرى تحول في مسار الصراع العربي الإسرائيلي بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وإنما أصبحت المفاهيم الأمنية القائمة على العدوان والتوسع والاستيلاء على الأرض بالقوة المسلحة غير ملائمة في هذه المرحلة، وجرى تسيس تلك التطورات والاستفادة منها للمساعدة على ترسيخ وتثبيت مفاهيمها الأمنية وتطويرها لتتلائم مع الوقائع المستجدة. فمفهوم "الحدود الآمنة" والذي فرض الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة للوصول الى حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، أصبح انسحاب إسرائيلي من هذه الأراضي مع إجراء ترتيبات أمنية فيها.

وتبنت إسرائيل عملياً سياسة أمنية جديدة تقوم على اعتبار اتفاقات السلام التي تدعمها الولايات المتحدة من العوامل المهمة في حماية الأمن القومي ومنع الحرب، فكانت بنود الأمن من أهم البنود في اتفاقيات السلام مع مصر والأردن والفلسطينيين، مع سعيها الدؤوب للحفاظ على وجود جيش قوي متفوق عسكرياً لضمان استمرارية الوضع الراهن واحترام الاتفاقيات الموقعة.

لقد تمسكت إسرائيل باستراتيجية الردع كخط دفاعي لا يقبل الشك في حصانته وذلك لتأثيره النفسي الفاعل لدى العرب جميعاً. الا أن اهتزاز صورة الردع الإسرائيلي مع حركات المقاومة الوطنية في كل من لبنان وفلسطين مؤخراً، سيؤدي في النهاية الى سقوطه، فهناك تراجع ملحوظ في قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم المعركة وفق الأسلوب القديم القاضي بتدمير قوات الخصم واحتلال أرضه، فعهد الانتصارات العسكرية الإسرائيلية الحاسمة انتهى، ومن الصعب فرض الحل العسكري الإسرائيلي على طبيعة الصراع، والارتكاز على القوة العسكرية الهائلة لتحقيق الأمن لم تجدي نفعاً في الماضي ولا في الحاضر، وبالتالي ضرورة عودة إسرائيل لعملية السلام، وإجراء مفاوضات سلام جدية للتوصل لحلول عادلة وشاملة لكافة قضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

ولقد أصبح أمن إسرائيل وأمن مواطنيها أكثر عرضه للتآكل على المدى المتوسط والبعيد بفعل المهددات الداخلية والخارجية، وبالتالي أصبحت القدرة على اختراقه أكبر وتبعيته أشد للولايات المتحدة الأمريكية، لهذا تجري إسرائيل محاولات دائمة لتطوير جيشها وعقيدته العسكرية.

وبات التهديد الأبرز على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومرتكزاته التي قام عليها كالردع والتفوق والحرب الاستباقية واحتكار السلاح النووي في المنطقة يتمثل بالبرنامج النووي الإيراني، حيث أن امتلاك ايران للسلاح النووي سيعمل على قلب تلك المفاهيم وافراغها من مضمونها، لذلك ستبقى معضلة البرنامج النووي الإيراني من أشد المعضلات التي تواجه مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي وتوجهاته المستقبلية.

كما شكلت الطبيعة الديمغرافية للشعب الفلسطيني وحركاته المقاومة العقبة الرئيسة أمام تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى، فقد نجحت المقاومة الفلسطينية بجعل المشروع الصهيوني ينكمش ويتقهقر للخلف، مسجلة أوسع حالات التضامن الشعبي العربي والإسلامي والعالمي مع الشعب الفلسطيني في نيل حقه بالحرية والاستقلال، وبات واضحاً ومفهوماً أكثر من أي وقت مضى أن نتائج الحروب بين إسرائيل وخصومها سوف تتحدد في المستقبل ليس بناء على ما سيحدث في أرض المعركة فقط، وإنما بناءً على مقدرة الجبهة الداخلية لإسرائيل في تحمل الضربات أيضاً.

لقد استطاعت إسرائيل تطبيق مرتكزات ومفاهيم أمنها القومي على مدار خمسين عاماً بنجاح باهر، ومع اندلاع انتفاضة الأقصى وبروز المقاومة الفلسطينية بدأ الأفول يدب في بعض تلك المرتكزات خاصة الردع منها، واستغلت إسرائيل انتفاضة الأقصى لبناء الجدار العازل بهدف ابتلاع المزيد من الأرض الفلسطينية وإبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الضفة الغربية، ومنع قيام دولة فلسطينية ذات تواصل جغرافي في المستقبل، كما هدفت من خطة فك الارتباط الإسرائيلية أحادية

الجانب الى الالتفاف على مشاريع وخطط السلام الدولية، واستباق التدخل الدولي لفرض حقائق على الأرض ترسخ بها مفاهيمها واعتباراتها الأمنية، فقد تخلت إسرائيل عن مستوطنات قطاع غزة لاعتبارات تتعلق بأمنها القومي وحساباتها الديمغرافية أولاً، ولتظهر بمظهر الراغب بمواصلة عملية السلام ثانياً.

وبعد مرور نحو عشرين عاماً على بدء عملية السلام في مدريد، ومرور ثلاثة عشرة عاماً على استحقاق إقامة الدولة الفلسطينية، لم يعد هناك مجالاً للمناورة نظراً للتناقض الأساسي الذي لا يقبل التوفيق بين متطلبات الأمن القومي الاسرائيلي والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تسوية قضايا الوضع النهائي وتوازن الحل فيها يقتضي إجراء مفاوضات لا على حقوق الشعب الفلسطيني التي تضمنتها قرارات الشرعية الدولية، وإنما لبحث آليات تنفيذ تلك الحقوق والقرارات دون وضع عصا الأمن الإسرائيلي في دواليب عملية السلام ليتم تشكيل أساسيات الحل السياسي الدائم.

النتائج :

- ارتكزت الرؤية الإسرائيلية للسلام على جوهرية وأولوية تحقيق عنصر الأمن الإسرائيلي بصورة مطلقة وسيطرة فعليه على المنطقة، ورفض مطلق لإمكانية أن يصاب الجيش الإسرائيلي بالهزيمة، وأن هذا الأمن ليس مرهوناً باتفاقيات والتزامات سياسية، وإنما بترتيبات وإجراءات على الأرض وعلى حساب الحقوق الفلسطينية.
- عملت اسرائيل على تحويل الإحتلال الذي يعتبر حالة مؤقتة وعابرة الى بنية سلطوية دائمة، تتمتع بمفاهيم ومرتكزات خاصة للبقاء الذاتي والحيلولة دون المس بمتطلبات أمنها القومي، مما جعل تلك المفاهيم والمرتكزات الأمنية تُلقي بثقلها على متطلبات عملية السلام ومجرياتها مع الفلسطينيين الأمر الذي شكل عقبة أمام إحلال السلام في المنطقة.
- ان مآل عملية السلام ومجرياتها بين اسرائيل والفلسطينيين وصولاً لمرحلة تجميد المفاوضات السلمية الراهنة، تعكس تصادماً واضحاً بين رؤية سياسية اسرائيلية غلب عليها الطابع الأمني، وأخرى فلسطينية كان من الصعب التقائهما عند حل وسط.
- تماثلت سياسة بنيامين نتنياهو الى حد كبير مع النهج الذي سار عليه رؤساء حكومات اسرائيل السابقين، والذين أجادوا استغلال التحولات والتطورات الدولية في الحفاظ على مفاهيم الأمن القومي الاسرائيلي، الا أن نتنياهو يعتبر الأكثر تقلباً في مواقفه السياسية (مدريد، أوسلو، حكم حماس في غزة)، والأكثر تشدداً فيما يتعلق بالاستيطان وايران النووية.

- أصبح مواصلة التفاوض مع إسرائيل على أساس أن إسرائيل ستعطي الأرض مقابل السلام مجرد وهم، خاصة عندما تعلن حكومة نتنياهو الحالية مواصلة الاستيطان ونهب المزيد من الأراضي الفلسطينية تحت ذريعة حق اليهود في الاقامة في أي جزء من أرض إسرائيل.
- يبدو أن ملامح دورة الصراع في المرحلة القادمة ستكون حول القدس والاستيطان، وإن تراكم الضغوط السياسية والاقتصادية على الفلسطينيين سيشكل رافعة لتفجير الوضع القائم، في ظل الأجواء المعادية للمشروع الصهيوني وخاصة التحولات التي يشهدها الوطن العربي والعالم، مما يجعل إمكانات تواصل عملية السلام والاستقرار في المنطقة بعيدة الاحتمال.
- صب الانقسام الفلسطيني في صالح استراتيجية إسرائيل الأمنية القاضية بتقطيع أوصال الكيان الفلسطيني جغرافياً وسياسياً، وخفف من ضغوط إسرائيل الخارجية نحو السعي لتحقيق عملية سلام شاملة.

التوصيات:

- ضرورة اهتمام صُناع القرار السياسي الفلسطيني بطبيعة ومفاهيم الأمن الاسرائيلي ومرتكزاته، للعمل على استدراك أخطاء الماضي وتلاشيها في مفاوضات المرحلة القادمة، بحيث يتضمن أي اتفاق سياسي في المستقبل جدول زمني كآلية عملية للتطبيق والتنفيذ، مع مراعاة أهمية وجود ضمانات ورقابة المجتمع الدولي على تنفيذ الاتفاق والإشراف عليه.
- العمل على محاصرة الهجمة الاستيطانية الصهيونية في الضفة الغربية، من خلال تفعيل أسلوب المقاومة الشعبية كاستراتيجية وطنية لكافة الأحزاب والحركات الفلسطينية، وتعزيز صمود الفلسطينيين في أرضهم، اضافة لحشد أوسع التحالفات الدولية ضد المشاريع الاستيطانية ومقاومتها، وتفعيل المقاطعة العربية والدولية للمستوطنات القائمة ومنتجاتها. وضرورة تشجيع الاستثمار والاهتمام ببناء المشاريع السكنية والعمرانية في المناطق القروية بهدف زيادة الكثافة السكانية ومحاصرة التَغوُل الاستيطاني بالضفة الغربية.
- أن تعمد المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة الى بناء استراتيجية دفاعية ادراكاً منها بأن معركتها مع إسرائيل مستمرة، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على التسلُح المتطور نوعاً والكبير كماً، وبشكل خاص الصواريخ قصيرة المدى ومتوسطة المدى والأسلحة المضادة للدروع والعبوات والمتفجرات، مع التوسع في بناء التحصينات الدفاعية والأنفاق تحت الأرض ومخازن الأسلحة على نحو يقيها خطر القصف الجوي.

- ضرورة قيام القيادة السياسية الفلسطينية ببناء استراتيجية سياسية وطنية ذات طابع دبلوماسي هجومي في المحافل الدولية على الإحتلال ومشاريعه الاستيطانية.
- إنهاء الانقسام الفلسطيني يمثل ضرورة واستراتيجية وطنية على طريق استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، فميزان القوى العسكري لا يحسم كل شيء في الصراعات القومية، فحركة مقاومة مسلحة بعدالة قضيتها ومعبئة من أجل الدفاع عنها، ومسندة بدعم شعبي موحد خلفها، وتحظى أيضاً بدعم بعض الدول الإقليمية والدولية، ممكن لها أن تحقق الانتصار.
- بات واضحاً أن هناك حاجة ماسة لتدخل عربي فاعل وقوي لدفع المجتمع الدولي لإعادة الاعتبار لمرجعيات وأهداف عملية السلام، وضرورة تلويح العرب بأن خيار التسوية السلمية لن يبقى للأبد في ظل تهرب إسرائيل من استحقاق عملية السلام، وفي ظل الاعتقاد السائد لديها بأن جنوح العرب نحو السلام نوعاً من التسليم بقوتها العسكرية، وبالتالي عليهم الإذعان لشروطها واعتباراتها الأمنية، فيجب أن تتوفر لدى العرب القدرة خاصة في ظل رياح التغيير الحاصلة بالأنظمة العربية نحو الزام إسرائيل بإنهاء إحتلالها الكامل للأراضي الفلسطينية، وتطبيق قرارات الشرعية الدولية كأساس لحل شامل وعادل، وأن أي حل يقوم على فرض الشروط والإملاءات لن يحقق السلام في المنطقة.

المراجع

باللغة العربية

- القران الكريم
- العهد القديم

أولاً: الكتب

ا- الكتب العربية

- أبو عامر، ع. (2009): ثغرات في جدار الجيش الإسرائيلي، ط1. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- أحمد، ص. ز. (1986): نظرية الأمن الإسرائيلي، دار ابن زيدون، بيروت.
- بدوي، ع. (1977): مناهج البحث العلمي، ط3. وكالة المطبوعات، الكويت.
http://www.waqfeya.com/book.php?bid=3182.11.5.2011
- بلقزيز، ع. (2006): حزب الله من التحرير الى الردع 1982- 2006، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

- حسين، ز. (2005): القضية الفلسطينية الى أين- المواجهة العربية الإسرائيلية بين الحرب والسلام عبر أكثر من نصف قرن1917-2004، مؤسسة دار الهلال، مصر.
- الخضري، ا. ق (2007): حزب الله من النصر الى القصر، المكتبة الوقفية، مصر. (http://www.waqfeya.com/book.php?bid=5128,20.4.2012)
- الدعليج، ا.ع. (2010): مناهج وطرق البحث العلمي، ط1. دار صفا للنشر والتوزيع،الأردن.
- راشد، س. (1992): دراسات في الصهيونية وجذورها، دار المريخ للنشر،الرياض.
- ربيع، ح. (1984): نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط، ط1. دار الموقف العربي، القاهرة.
- سعيد، ا. (2002): نهاية عملية السلام – أوسلو وما بعدها، ط1. دار الآداب للنشر والتوزيع، بيروت.
- السقاف، ا. (1997): إسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة، ط2. مكتبة مدبولي، القاهرة.
- السلطان، ج. م. (2001): الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ط1. دار وائل للنشر عمان.
- شاكر، م. (2003): موسوعة تاريخ اليهود، ط1. دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،عمان.
- شعبان، خ. وآخرون (2004): أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني، باحث للدراسات، بيروت.
- شلبي، ا. (1992): اليهودية، ط10. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- طلاس، م وآخرون (معدون). (1991): الاستراتيجية السياسية العسكرية، ط1. دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق.
- العاجز، ص. (1989): نظرية الأمن الإسرائيلي وأثرها على الأمن القومي العربي، مؤسسة النيروز، عمان.
- العامري، ع. (1999): خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية.
- عبد الكريم، ا. (2001): ملامح الدولة الفلسطينية، ط1. مركز الدراسات العربي الأوروبي، بيروت.
- عبد الكريم، ا. (2004): الصناعات العسكرية الإسرائيلية، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- عبد المنعم، ب. (1994): دولة فلسطين- مؤتمر السلام من مدريد الى أوسلو، ط1. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
- عطايا، أ. م. (1998): الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- عطوي، م. (2002): حروب إسرائيل المقبلة، ط1. دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- غانم، أ. وآخرون (2003): الهويات والسياسة في إسرائيل، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.
- فهمي، ع. (1999): واقع ومستقبل الاستراتيجية الإسرائيلية- تحديات القرن القادم، ط1. دار وائل للنشر، عمان.
- قريع، ا. (2011): الطريق الى خارطة الطريق، ط2. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله.

- كلوب، ع. (2009): القيم ورجل الأمن، مكتبة الأمير للطباعة والتصوير، الجيزة، مصر.
- الأمارة، ل.م. (2009): الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- مرتضى، ا. (2006): الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملانية، ط2. باحث للدراسات، بيروت.
- مزاحم، ه. (2001): حزب العمل الإسرائيلي1968- 1999، ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة.
- المسحال، س. (1994) : ضياع أمة، الرافد للنشر والتوزيع، لندن.
- المصري، م. (1999): الاستراتيجية الأمنية والحل النهائي، دار التنوير للنشر والإعلام، غزة.
- المصري، م. (2008): نظرية الأمن الإسرائيلي، ط1. مركز الدراسات الفلسطينية، رام الله.
- نوفل، م. (2002): الانتفاضة- انفجار عملية السلام، ط1. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- الهيئة العامة للاستعلامات (2001): السلام المغدور، الهيئة العامة للاستعلامات، غزة.
- يوسف، ا. (2010): حزب الله اللبناني- المزاوجة بين المقاومة والسياسة، بيت الحكمة للدراسات والاستشارات، غزة، فلسطين.

ب- الكتب الإسرائيلية المعربة

- آلون، إ، وآخرون (1983): تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً، إعداد سمير الجبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص.
- باراك، أ. (1999): أيهود باراك..الجندي الأول، ترجمة بدر العقيلي ونور البواطلة، ط1. دار الجليل للنشر، عمان.
- بار- إيل، ر، وآخرون (2003): إسرائيل2020- إسرائيل في أجواء السلام، ترجمة رئيس المركز الفلسطيني للدراسات الاقليمية، رام الله، البيرة.
- بيرس، ش. (1994): الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، ط1. الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- تلمي، م. تلمي، ا. (1988): معجم المصطلحات الصهيونية، ترجمة أحمد بركات العجرمي، ط1. دار الجليل، عمان.
- جودمان، ه، وآخرون (2005): الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، ترجمة احمد أبو هدبه، ط1. مركز الدراسات الفلسطينية، دمشق.
- رابين، ا. (1993): مذكرات اسحق رابين، ط1. دار الجليل للنشر، عمان.
- سويلمان، د. (2004): إسرائيل وحزب الله بعد الانسحاب من لبنان، ترجمة عماد فوزي شعيبي، ط1. الدار العربية للعلوم، بيروت.
- شبيد، ا، وآخرون (معدون). (1986): إسرائيل عام 2000، ط1. دار الجليل للنشر، عمان.
- عفرون، ي. (1993): معضلة إسرائيل النووية، ترجمة تيسير الناشف، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- فالد، ع. (1992): انهيار نظرية الأمن الإسرائيلية، ترجمة غازي السعدي، ط1. دار الجليل للنشر، عمان.
- كولن، ش. (1997): إسرائيل والليكود والحلم الصهيوني، ترجمة مصطفى الزر، ط1. مكتبة مدبولي، القاهرة .

- ليفتا، آ. (1990): النظرية العسكرية الإسرائيلية دفاع وهجوم، ط1. دار الجليل للنشر، عمان.
- ليفرن، ا. (2001): أفول قدرة الردع الإسرائيلية، ترجمة سعيد عياش، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- نتنياهو، ب. (1999): مكان تحت الشمس، ترجمة محمد عودة الدويري، ط 4. دار الجليل للنشر، عمان.
- هارائيل، ح، وآخرون. (1987): آباء الحركة الصهيونية، ترجمة عبد الكريم النقيب، دار الجليل للنشر، عمان.

ج- الكتب الانجليزية المعربة

- أ.مكدوجال، و. (2000): أرض الميعاد والدولة الصليبية، ترجمة رضا هلال، ط1. دار الشروق، القاهرة.
- أرونسون، ج. (1990): سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، ترجمة حسني زينه، ط1. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- بوتول،ج. مندلسون، ا. (1995): الأمن الإسرائيلي- الفلسطيني – قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، ترجمة محمد صلاحات، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.
- ماير، ل. (1997)، إسرائيل الآن- صورة بلد مضطرب، ترجمة مصطفى الرز، ط2. مكتبة مدبولي، القاهرة.

ثانياً: الدوريات العربية

ا- المجلات

- أبو جابر، ا. (2001): "الانعكاسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للانتفاضة على إسرائيل"، مجلة دراسات شرق أوسطية،14. ص ص15-36.
- أبو حسنة، ن. (1992):"الاستيطان الإسرائيلي وجغرافية الحكم الذاتي، شؤون فلسطينية، 244-245. ص ص71-85.
- أبو سمرة، م. (2010): "زئيف جابوتنسكي والقضية الفلسطينية"، قضاياإسرائيلية، 3837-. ص ص28-7.
- أرائيل، ش. (2004): "الموجة الحالية من العنف الإسرائيلي الفلسطيني"، قضايا اسرائيلية،16 . ص ص105-113.
- ا. ش (1992): "رهان على الشريك الأمريكي الكامل"، شؤون فلسطينية، 244-245. ص ص109-115.
- أغا، أ. (1984): "شامير والحكومة الإسرائيلية الجديدة"، السياسة الدولية، 75. ص ص181-184.
- أوفير، ع. (2008): "نظام العنف الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية"، قضايا اسرائيلية، 30. ص ص99-118.
- البابا، ج. (2003): "خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 9- 10. ص ص 42- 56.
- بابيه، ا. (2003): "مأساة أوسلو وملهاة خارطة الطريق"، قضايا اسرائيلية،11-12. ص ص34-37.
- بيرس، ش. (1991): "وثائق إسرائيلية- ماهية العمق الاستراتيجي الذي تحتاج اليه إسرائيل"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 6. ص ص173-175.
- تماري، س.، حمامي، ر. (2001):" انتفاضة الأقصى الخلفية والتشخيص"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 45-46. ص ص 197-.
- ثابت، ا. (2006): "الهزيمة الميدانية لإسرائيل وعواقب تدهور الردع بعد العدوان على لبنان"، مجلة شؤون عربية، 127. ص ص43-58.
- جابوتنسكي، ز. (2010): "عن الجدار الحديدي "، ترجمة نبيل الصالح، قضايا إسرائيلية، 3837-. ص ص31-35.
- جبريل، ا. (2009): "تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة"، مجلة شؤون عربية، 137. ص ص 41-57.
- جمال، ا. (2010): المشهد الأمني، تقرير مدار الاستراتيجي 2010، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ص ص، 115-120.
- حبيب، ا. (2010): "أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي 2000-2009"، مجلة الجامعة الاسلامية، 2. ص ص1085-1117.
- حجاوي، س. (2010): "كشف الطبيعة الاستعمارية للاستيطان الصهيوني في فلسطين"، قضايا اسرائيلية، 3837-. ص ص143139-.

- حجـاوي، س. (2003): "خلفيـات وتطـورات خارطـة الطريـق"، مجلـة مركـز التخطـيط الفلسطيني، 9- 10، ص ص 7-16.
- الحوت، ش. (1994): "الدولة الفلسطينية بين الواقع والتمني"، المستقبل العربي، 186. ص ص 23-37.
- الحوراني، ع. (2003): "خارطة الطريق في مهب الريح"، البيادر السياسي، 836. ص 45.
- حيدر، ع. (2008): "إسرائيل بعد 60عاماً: أزمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن والديمغرافيا"، قضايا إسرائيلية، 30. ص ص7- 17.
- حيدر، ع. وآخرون (2005): "الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية"، دراسات شرق أوسطية، 32- 33. ص ص 111- 125.
- حيدري، ن. (1993): "استخلاص اعلان المبادئ"، شؤون فلسطينية، 244-245. ص ص 116-119.
- خزمو، ج. (1988): "انتخابات 1988 توقع تعادل القوتين الكبريين- الليكود والمعراخ"، البيادر السياسي، 323. ص ص 48-53.
- خطيب، ف.(2004): "فزاعة الخطر الديمغرافي- البروفسور أرنون سوفير:لا حل بيننا"، قضايا اسرائلية، 16. ص ص33-43.
- الدجاني، ه. (1998): "الولايات المتحدة وإسرائيل:العلاقات الخاصة"، شؤون عربية، 96. ص ص 187- 213.
- ديبورا، س. (2001): "طابا جاءت متأخرة جداً، والبعض مازال يتطلع الى سلام آت"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 48. ص ص 108- 109.
- رضوان، ا.، الثلاثيني، ن. (2012): "الأمن في السنة النيوية"، مجلة الجامعة الاسلامية، المجلد العشرين، 1. ص ص 1-22.
- رودمان، د. (2001): "النظرية الأمنية الإسرائيلية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 3-4. يوليو- ديسمبر.
- ريتر، س. (2008): "استهداف ايران"، ترجمة أمين الأيوبي، شئون عربية، 136. ص ص 230 -236.
- زهرة، ع. (1992): "إسرائيل والسلام:المفهوم والممارسة"، شؤون عربية، 69. ص ص 156-168.
- الأسدي، ع. (1998): "النظرية الإسرائيلية في التفاوض"، شؤون عربية، 92. ص ص223-227.
- سطاس، ع. (1992): "موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي الى فلسطين"، شؤون عربية، 69، ص ص 169-172.
- سعيد، ع. (1984): "استراتيجية إسرائيل النووية"، شؤون عربية، 39.ص ص 148-167.
- سليمان، ر. (1989): "الاستراتيجية النووية الإسرائيلية"، شؤون عربية، 58. ص ص139-159.
- شارون، آ. (1991): "العمق أساس الأمن"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 6. ص ص 123-121.
- شعبان، خ. (1999) : "النظرية الأمنية الإسرائيلية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 83. ص ص4-29.

- شعبان، خ. (2003): "شارون وخارطة الطريق" ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني،9- 10. ص ص29-41.
- شلحت، ا. (2008): "مابعد أنابولس وتقرير فينوغراد"، أوراق فلسطينية،1. ص ص59-71.
- عايد، خ. (2001): "خطة الفصل الإسرائيلية بين متطلبات الأمن والعزل العنصري"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 48. ص ص38-47.
- عثمان،ع. (2007): "مستقبل القضية الفلسطينية بين المفاوضات السياسية والمقاومة المسلحة" ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، المجلد 21، 4. ص ص 1114-1144.
- الطرزي، ع. (1996): "سكان إسرائيل: مختبر ديمغرافي"، شؤون عربية،87. ص ص109-118.
- الطناني، م. (2003): "الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، 9 – 10. ص ص17-28.
- كبها، م. (2005): المشهد الاستراتيجي والعسكري، تقرير مدار الاستراتيجي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.
- كسبيت، ب. (2001): "كل الحقيقة عن اتفاقات طابا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 48. ص ص 105- 107.
- كميدر، ر. (2004): "لا سلام بدون حق العودة"، قضايا إسرائيلية، 16. ص ص44-51.
- كوردسمان، ا. (2007): "المعاني الاستراتيجية الضمنية للأزمة الفلسطينية"، المستقبل العربي، ص ص8-11.
- كيالي، م. (2006): "الغزو الإسرائيلي للبنان: أبعاده وانعكاساته"، شؤون عربية، 127. ص ص16-41.
- الكيلاني، ه. (1993): "الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية 1948-1988، شؤون عربية، 74. ص ص 204-214.
- كيوان، م. (1996): "الإدارات الأمريكية وإسرائيل، شؤون عربية، 86. ص ص 225-231.
- لقوشة، ر. (1992): "مقدمة في اشكالية الأمن القومي العربي، شؤون عربية، 7. ص ص 7-9.
- مبروك، ش. (2011): "القدرات النووية الإسرائيلية"، شؤون عربية، 145. ص ص168-203.
- محارب، م. (2005):): إسرائيل: القضية الفلسطينية والعلاقات الخارجية، تقرير مدار الاستراتيجي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ص ص37-59.
- محمد، ح. (1993): "الأمن القومي العربي: مدخل نظري"، شؤون عربية، 74. ص ص66-79.
- المدهون، ض. (2004): "خطة فك الارتباط وقياس مفاعيلها على خرطة الطريق"، دراسات باحث، ص ص 24-32.(بدون عدد).
- المصري، ج. (1993): "تطور نظرية الأمن الإسرائيلي"، مجلة منبر الشرق، 10. ص ص 56-71.

- المصري، ج. (1993): "الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية- الإسرائيلية"، مجلة شؤون عربية، 74. ص ص 204-214.
- منصور،ج. نحاس، ف. (2010): "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية"، قضايا اسرائلية،37-38. ص ص155154-.
- الموعد، ح. (1992): " المفهوم الإسرائيلي للحكم الذاتي"، شؤون فلسطينية، 244-245. ص ص86-93.
- نوفل، م. (2001): "في طابا تعرف الطرفان على حقيقة مواقف كل منهما"، مجلة الدراسات الفلسطينية، 48. ص ص 99 – 104.
- ياسين، ع. وآخرون (معدون). (1993): "الكفاح المسلح الفلسطيني: التجربة والمحددات"، شؤون فلسطينية، 244-245. ص ص 94- 103.
- يوسف، ا. (2010): "قراءة في تحولات نظرية الأمن الإسرائيلي بعد حرب لبنان الثانية 2006-2008"، دراسات، الجامعة الأردنية،1. ص ص118- 138.
- يوينفاس، ب. (2004): "من يجروء على نقد إسرائيل"، ترجمة أحمد الشيخ، ط1. التراث والمجتمع، 44. ص ص 211-214.

ب- الصحف

- حسنين، م. (2009، 27 أبريل): حرب غزة... بالأرقام، الشرق الأوسط، السعودية. (http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=516136&issueno=11103 12.4.2009)
- سليم، ا. (2009): الحقيقة والخيال حول السلاح النووي الإسرائيلي، جريدة النهار، الكويت. (http://www.annaharkw.com/annahar/Article.aspx?id=182124&date=05122009 24.2.2012)
- سويلم، ح. (1999، 23سبتمبر): البدائل الأمنية المتاحة أمام إسرائيل حتى عام2010، الحياة الجديدة ، ص16.
- مخول، ع. (2002، 17 مايو): حرب على وجود إسرائيل أم من أجل استمرار احتلالها؟، القدس، ص11.

ثالثاً: الموسوعات

- العربية، م. (2004): المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- الكيالي، ع. (محرر).(1986): السياسة الدولية، الجزءالاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- المسيري، ع. (1999): اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء السابع، دار الشروق، القاهرة.
- نعمه، م. (محرر).(ب ت): السياسة الدولية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الأيوبي، ه. (محرر)(1997): الموسوعة العسكرية، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

رابعاً: ندوات ومؤتمرات

- المجالي، ع. (أبريل1986): تعقيب حول تحديد مفهوم الأمن القومي في العقد القادم :علي الدين هلال (محرر)، تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم، منتدى الفكر العربي، عمان. ص 57-65.

خامساً: الرسائل الجامعية

- جبر، ب. (2005): تأثيرات الجدار الفاصل على التنمية السياسية في الضفة الغربية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،(رسالة ماجستير غير منشورة).
- شبيب، م. (2003): نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)، جامعة النجاح، فلسطين.(رسالة ماجستير غير منشورة).
- عوده، ك. (2009): أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وأثرها على المشروع الوطني الفلسطيني " استراتيجياً وتكتيكياً "، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- غوانمه، ن. (2002): حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية. الجامعة الأردنية، الأردن (أطروحة دكتوراه).
- محمود، خ. (2007): آفاق الأمن الإسرائيلي .. الواقع والمستقبل. الجامعة الأردنية، الأردن، (رسالة ماجستير منشورة).

* CİVCİK,Z. (2004):THE ISRAELI SECURITY POLICY: CHANGES AND CONTINUITIES, MIDDLE EASTTECHNICAL UNIVERSITY.
(http://etd.lib.metu.edu.tr/upload/12605756/index.pdf 17.8.2012)

سادساً: باللغة الانجليزية

- Beres,L.(20007)Israel's Uncertain Strategic Future,
(www.carlisle.army.mil/usawc/parameters/.../beres.pd 12.10.2011)
- Bystrov, E.and Soffer, A.(2008): Israel: Demography and Density 2007-2020, translated by Rosovsky,M. Chaikin Chair in Geostrategy, University of Haifa, Israel.
(http://web.hevra.haifa.ac.il/~chstrategy/images/publications/demography_2007_en.pd11. 5.2012)
- Eiland,G.(2010): Israel's Military Option,center for Strategic and International Studies(The Washington Quarterly), Washington.
(www.twq.com/10january/docs/10jan_Eiland.pdf,7.5.2010)
- Schiff,z.andYaari,ehud(1991): INTIFADA, translated by Ina Friedman, copyright(c) ,simon and Schuster Inc,New York, U.S.A.

- Madai, D.(2001) Israel-palestine:A Continuous Conflict A point of View.
(http://www.webasa.org/Pubblicazioni/danemberg_madai_crossroads.pdf,6.6.2010)
- Weinberger, N(1997):Palestinian Sovereignty and Israel's security:Dilemmas of the permanent-status negotiations, Columbia University,U.S.

(www.naomiweinberger.com/Palestinian,7.5.2010)

سابعاً: مواقع على الشبكة العنكبوتية

- الجوزي، ابن.(2012): تاريخ بيت المقدس،موقع الوراق http://www.alwarraq.com . الموسوعة الشاملة http://islamport.com/w/tkh/Web/412/3.htm
- حداد،ع.(2006): أولمرت يعترف بامتلاك السلاح النووي، الشهاب للاعلام، الجزائر. (http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=article&sid=16296_ 6.3.2010)
- حسنين، م. (2009): حرب غزة.. بالأرقام، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية، السعودية. (http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&articl;8e=516136&issueno= 1111.3.2012)
- الحياة الجديدة (2010): نتياهو: الدولة الفلسطينية المقبلة يجب أن تكون منزوعة السلاح، فلسطين. (alhayat-j.com/details.php?opt=2&id=112649&cid=1886http://www. 31.5.2010)
- اللداوي، م. (2008): قراءة في العقل الإسرائيلي من أوراق مؤتمر هرتسليا الثامن، دمشق. (http://www.arrasid.com/file/%D9%82%D8%B1%D8 27.6.2011)
- سما(2011): احصائيات : عدد سكان إسرائيل بلغ 7.7 مليون نسمة،غزة. (http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=94891 8.5.2011)
- دنيا الوطن(2011): لماذا نمول أمن إسرائيل وهي تمتلك الصواريخ النووية؟، فلسطين. (http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/11/23/219164.htm)
- سليم، ا. (2011): فيديو وصور نادرة لقصف تل أبيب بصواريخ صدام حسين، فلسطين. 7.11.2011) (http://www.alaahd.ps/arabic/?action=detail&id=85070
- شلحت، ا. (2009): انجازات الحرب على غزة أقرب الى الصفر، فلسطين اليوم، فلسطين. (http://paltoday.ps/arabic/News-42856.htm1 25.2.2012)
- العلاف، ا. (2011): القدرات النووية الإسرائيلية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. (http://www.regionalstudiescenter.net/details.php?id=138.11.2.2012)
- العهد(2011): مليون و587 ألف نسمة عدد الفلسطينيين في مناطق الـ 48، فلسطين. (http://www.alaahd.com/arabic/?action=detail&id=68914 8.5.2011)
- العهد(2011): واشنطن وتل أبيب تجريان أضخم مناورات عسكرية مشتركة في تاريخ البلدين. (http://www.alaahd.com/arabic/?action=detail&id=85027 6.11.2011)
- فلسطين اليوم(2012): معهد إسرائيلى: 36% من سكان القدس مسلمون و64% يهود، غزة. (http://paltoday.ps/ar/post/137945 4.1.2013)
- فلسطين أون لاين (2012): عدد المستوطنين بالضفة يتجاوز النصف مليون، غزة. (http://felesteen.ps/details/news/76403 3.8.2012)

- القدس(2010): هل فات الأوان لحل الدولتين في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين؟، فلسطين.
(http://www.alquds.com/node/25731510.5-2010)
- المركز الفلسطيني للإعلام (2012): الفصل الأول، فلسطين، غزة.
(www.palestine-info.com/arabic/books/almoqawamah/moqawamah1.h29.12.2012)

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني(2004): المستوطنات الإسرائيلية في محافظة خانيونس.
http://www.idsc.gov.ps/arabic/quds/arabic/studies/d/studies_01_2.html25.3.2013)
- معا(2010): إسرائيل وأمريكا يطوران أنظمة دفاعية جوية للتعامل مع صواريخ ايران، فلسطين.

25.7.2010)
(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=302480
- معا (2011): أيهود بارك يهدد، فلسطين.
(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=415118 21.8.2011)
- معا (2011): نتنياهو إسرائيل بحاجة للانفصال عن الفلسطينيين، فلسطين.
(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=39864 21.6.2011)
- معا(2011): نتنياهو يفقد صوابه ويحذر أبو مازن من جديد: إما إسرائيل وإما حماس.
(http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=382778 21.8.2011)
- مقاتل من الصحراء (2009): نظرية الأمن الإسرائيلي، المملكة العربية السعودية.
(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/ 9.11.2011)
- ملمان،ي.(2010):هآرتس: ليس بمقدور اسرائيل تدمير المشروع النووي الإيراني أو تأخيره، سما الاخبارية.
(http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=67921 21.5.2010

- النص الكامل(2012): اتفاقية أوسلو2، القاهرة.
(arabic.cnn.com/Middle_east/.../Cairo.pdfhttp://www.21.12.2012)
- النعامي، ص.(2006): انتفاضة الأقصى..رواية إسرائيلية أخرى، غزة، فلسطين.
(http://www..naamy.net/view.php?id=203 31.3.2012)
- الوطن (2010): نتنياهو:القدس لن تعود مدينة كئيبة ومقسمة وسنواصل البناء فيها، فلسطين.
(http://www.alwatan.ps/?action=post&postid=224 13.5.2010)
- وفا (2011): الهجرة اليهودية منذ بداية الاستعمار الاستيطاني اليهودي في أواخر الحكم العثماني.
(http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=221323.3.2013)
- تطور نمو السكان في فلسطين.
(http://www.alburayj.com/peop%20sokan%20nmo.htm 23.3.2013)
- BBC (2004): فعنونو والقصة النووية الإسرائيلية.
(http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_3644000 14.3.2013)

الملاحق

ملحق رقم (1)

نص وعد بلفور

" إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى إقامة وطن قومي في فلسطين للشعب اليهودي، وسوف تبذل أقصى جهودها لتسهيل هذه الغاية، على أن يفهم جلياً أنه لا يجوز عمل شيئ قد يضر بالحقوق المدنية والدينية التي للطوائف غير اليهودية في فلسطين، ولا الحقوق ولا المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في أي بلد غيرها" (شلبي ، 1992، 110).

نص قرار الأمم المتحدة

194 رقم

اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون أول (ديسمبر) 1948، وبعد النظر في الوضع في فلسطين:

" قررت وجوب السماح للاجئين الراعبين في العودة الى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم، بالعودة في أقرب تاريخ عملي، وأن يتم دفع التعويض عن ممتلكات من يختارون عدم العودة وعن الضياع أو الضرر الذي أصاب الممتلكات والذي يجب أن يتم حسب قواعد القانون الدولي وقواعد العدالة، من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة (عن الضرر).

وتوصي الجمعية هيئة التسوية بأن تسهل عودة اللاجئين وتوطينهم ورد اعتبارهم الاقتصادي والاجتماعي وعن دفع التعويضات، وأن تحتفظ بعلاقات قريبة مع مدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، وكذلك، ومن خلاله، بالتنظيمات والوكالات المناسبة للأمم المتحدة.

ملحق رقم (2)

نص قرار مجلس الأمن 242

اجتمع مجلس الأمن وأصدر في 22 تشرين الثاني(نوفمبر) 1967م، القرار 242 الذي أصبح مشهوراً باعتبار أن على أساسه يجب أن يتم السلام في الشرق الأوسط، وهذا هو نص القرار:

" أن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، واذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضي بواسطة الحرب، والحاجة الى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقا للمادة 2 من الميثاق.

1. يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

ا- سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

ب- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام والاعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

2. يؤكد أيضا الحاجة الى:

ا- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج- ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ملحق رقم (3)

خارطة فلسطين حسب قرار التقسيم رقم (181) عام 1947

ملحق رقم (4)

التكوين السكاني في فلسطين بالمليون والنسبة المئوية في عام 2007م

والمتوقع عام 2020م.

Year / Population group	.01.071		2020	
	In thousands	In percent	In thousands	In percent
Citizens in Israel				
Jews	5,415	76,0	6,300	70,8
Other citizens (mostly from the former Soviet Union)	310	4,3	400	4,5
Druze	120	1,7	160	1,8
Arabs, of these:	1,425	18,0	2,000	22,9
Christians	125		170	
Muslims, of these:	1,300		1,830	
Bedouins in the south	160		350	
in East Jerusalem	264		380	
Total citizens of Israel	7,115	100	8,860	100
Arabs living illegally in Israel*	220		300	
Of these: in Jerusalem	100			
Among the Bedouins	39			
In the settlements of the Triangle and Galilee	50			
Foreign workers	179		500	
Total population living in Israel	7,514		9,660	

Arabs residing in the Palestinian Authority** Of these: in the Gaza Strip In Judaea and Samaria	3,500 1,400 2,100		5,680 2,340 3,340	
Total population living in Palestine***	11,014	Jews amount to 49.1% of total population	15,340	Jews amount to 41% of total Population

(Bystrov and Soffer, 2008)

ملحق رقم(5): خارطة اتفاقية طابا " اوسلو2 "

Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs
(PASSIA)

ملحق رقم (6)

خريطة مراحل الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية
وفقاً لاتفاق شرم الشيخ لتنفيذ اتفاق واي ريفر

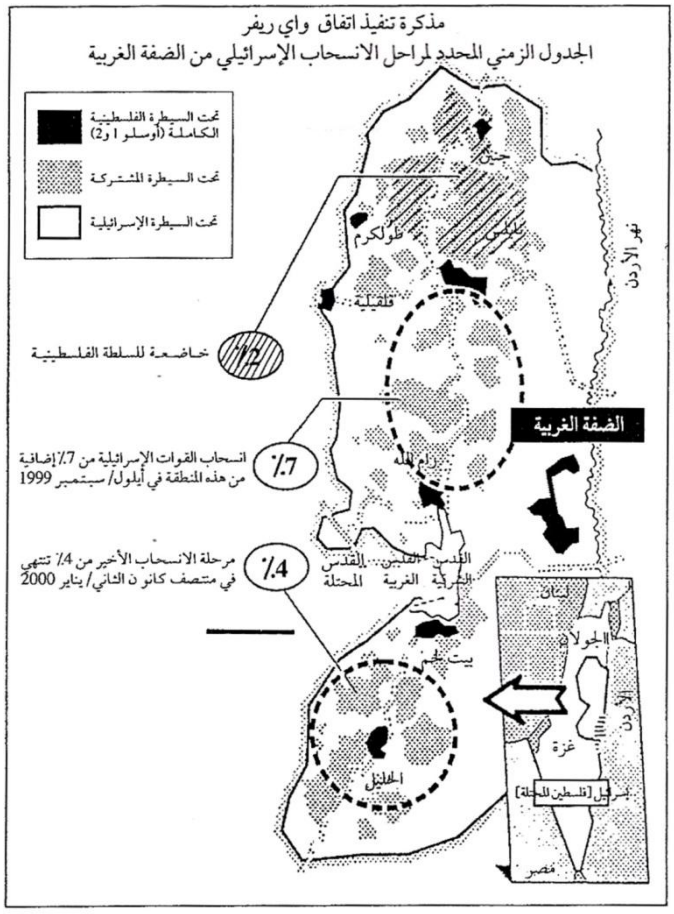

المصدر : وكالة الصحافة الفرنسية، 25 آب/ أغسطس 1999 .

ملحق رقم(7):خارطة تبين المناطق التي يستهدفها الجدار ويفصلها عن الضفة الغربية

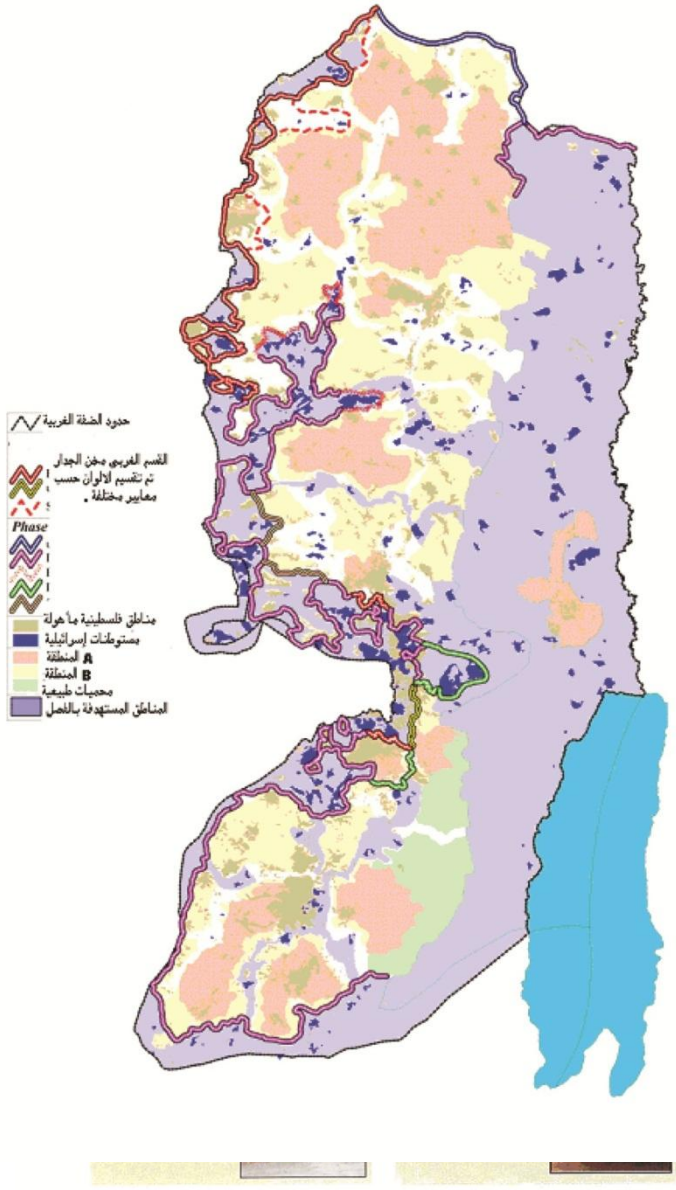

الباحث في سطور

* ولد في مدينة رفح جنوب قطاع غزة عام 1966م، ودرس المرحلة الابتدائية والاعدادية في مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، والمرحلة الثانوية في مدرسة بئر السبع الثانوية.
* اعتقله الاحتلال الاسرائيلي أول مرة عام 1986م بتهمة نشاطه وتوزيع منشورات وطنية ضد الاحتلال الاسرائيلي.
* أعتبر من قادة الانتفاضة الفلسطينية الأولى في مدينته، حيث تم اعتقاله ادارياً في أولى الاعتقالات الإدارية في معتقل النقب الصحرواي، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وتسلم بعدها بطاقة هوية مميزة(خضراء) تحد من تحركه داخل قطاع غزة.
* اعتقل عدة مرات في سجون ومعتقلات الاحتلال الصهيوني (معتقل خانيونس، غزة المركزي، أنصار 2، النقب الصحراوي).
* عمل في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين منذ ثمانينات القرن العشرين، وهو أحد المؤسسين الأربعة الأوائل لاتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة إبان الانتفاضة الفلسطينية الأولى.
* عمل ضابطا برتبة عقيد في جهاز الأمن الوقائي بالسلطة الوطنية الفلسطينية.
* حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم الادارية من جامعة القدس المفتوحة.
* حاصل على شهادة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة الأزهر بغزة.
* يحضر أطروحة الدكتوراة بالعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
* كاتب وباحث في الدراسات السياسية والتنموية وله العديد من المقالات السياسية.

الفهرس

المقدمة.....13
الفصل الأول: الأمن القومي الإسرائيلي.....17
مقدمة.....17
تتبع الدراسة من الفرضية الرئيسة التالية:.....19
المنهج الوصفي التحليلي:- 21

المنهج المقارن :-..... 21
المنهج التاريخي:- 21
تعريف مصطلحات الدراسة:..... 22
الأمن القومي:..... 22
الاستراتيجية: 22
العقيدة الاستراتيجية:..... 23
العقيدة العسكرية: 24
الردع:..... 24
العمق الاستراتيجي: 24
الحدود الآمنة:..... 25
الحرب الوقائية:..... 25
الهجوم المسبق:..... 26
الدراسات السابقة : 26
التعقيب على الدراسات السابقة:..... 30
الفصل الثاني: الأمن القومي الإسرائيلي /الجذور والمفاهيم..... 34
مقدمة:..... 34
المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي وجذوره الدينية والصهيونية..... 35
المطلب الأول: مفهوم الأمن القومي وتعريفاته..... 35
الأمن : 35
مفهوم الأمن القومي 37
المطلب الثاني: الأمن القومي بالمفهوم الإسرائيلي..... 40
المطلب الثالث: الجذور الدينية - التوراتية للأمن الإسرائيلي..... 43
المطلب الرابع: الجذور الصهيونية للأمن الإسرائيلي 48
المبحث الثاني: مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي..... 51
المطلب الأول: الطاقة البشرية والهجرة 52
المطلب الثاني: الجغرافيا..... 58
المطلب الثالث: الحرب الوقائية الاستباقية..... 67
المطلب الرابع: الردع 72
المطلب الخامس: السلاح النووي 78
المطلب السادس: التحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل 83
الخلاصة..... 89
الفصل الثالث: تطور مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي ومهدداته..... 93
مقدمة:..... 93
المبحث الأول: مراحل تطور مفاهيم الأمن الإسرائيلي..... 94
المطلب الأول: المرحلة الأولى/ من قيام إسرائيل الى العدوان الثلاثي (1948- 1956) 94
المطلب الثاني: المرحلة الثانية/ من العدوان الثلاثي 1956م الى عدوان 1967م..... 96
معطيات العمق الاستراتيجي الإسرائيلي..... 98
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة/ من حرب حزيران 1967م الى حرب اكتوبر 1973م..... 99

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة / من حرب أكتوبر 1973م الى حرب لبنان 1982م 102
المطلب الخامس: المرحلة الخامسة/ من حرب لبنان الى حرب الخليج الثانية (1982- 1991) 105
المطلب السادس: المرحلة السادسة/من حرب الخليج الثانية الى انتفاضة الاقصى(1991- 2000)
..... 107
المطلب السابع: المرحلة السابعة/ من انتفاضة الاقصى الى ما بعد حرب غزة (2000-2011) 111
المبحث الثاني..... 119
مهددات الأمن الإسرائيلي..... 119
المطلب الأول: المهددات الداخلية..... 119
أولاً: الخطر الديمغرافي..... 119
ثانياً: المقاومة الفلسطينية..... 126
المطلب الثاني: المهددات الخارجية..... 130
أولاً: البرنامج النووي الإيراني 130
البدائل الإسرائيلية في مواجهة طموحات إيران النووية: 133
ثانياً: حزب الله..... 136
الفصل الرابع: الأمن الإسرائيلي وعملية السلام من مدريد الى انتفاضة الأقصى..... 145
مقدمة :..... 145
المبحث الأول: الأمن والمفهوم الإسرائيلي للسلام..... 146
المطلب الأول: المفهوم الإسرائيلي للسلام..... 146
أولاً: حزب العمل وعملية السلام 148
ثانياً: الليكود وعملية السلام 151
المبحث الثاني: الأمن الإسرائيلي ومشاريع التسوية السلمية..... 155
المطلب الأول: مؤتمر مدريد وعملية السلام..... 155
المطلب الثاني: أوسلو والأمن الإسرائيلي 160
المطلب الثالث: خارطة الطريق والأمن الإسرائيلي 166
أولاً: الموقف الإسرائيلي من خارطة الطريق..... 169
ثانياً: الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق 170
المبحث الثالث: انتفاضة الأقصى والأمن القومي الإسرائيلي..... 172
المطلب الأول : أثر الانتفاضة على مفاهيم الأمن القومي الإسرائيلي 172
الطاقة البشرية والهجرة: 173
الردع والحسم:..... 174
نقل المعركة الى أرض العدو والحدود الآمنة: 175
الحرب الاستباقية الخاطفة:..... 175
المطلب الثاني : خطة الفصل والجدار العازل 178
المطلب الثالث: الأمن الإسرائيلي والانسحاب من غزة..... 181
الفصل الخامس: الأمن القومي الإسرائيلي ومستقبل عملية السلام..... 187
مقدمة..... 187
المبحث الأول: الأمن الإسرائيلي وقضايا الحل النهائي..... 188
المطلب الأول: القدس 188

المطلب الثاني : اللاجئين وحق العودة..... 193
المطلب الثالث: الحدود والمستوطنات 196
المبحث الثاني: الأمن الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني..... 200
المبحث الثالث: الرؤية الإسرائيلية للدولة الفلسطينية..... 203
الخاتمة..... 212
المراجع..... 216